

مجلة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر
مجلة علمية دورية محكمة

السنة التاسعة عشر - العدد السادس والخمسين ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

العدد السادس والخمسين

رجب - شوال ١٤٣٦هـ

مايو - أغسطس ٢٠١٥م

مجلة
مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر
مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها
مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي

رئيس مجلس الإدارة

رئيس جامعة الأزهر

فضيلة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم صلاح الهدهد

رئيس التحرير

مدير المركز

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف



أولاً : البحوث

ثانياً : قائمة بحوث المجلة
(الجغرافيا)

قواعد النشر بالمجلة

- ١- أن يكون البحث مبتكرا يتسم بالجدة والأصالة.
- ٢- أن يكون البحث في مجال الفكر الاقتصادي الإسلامي وما يتصل به من المعارف والعلوم.
- ٣- أن لا يكون البحث مستلا من دراسة سابقة.
- ٤- أن لا يكون قد سبق نشره بصورة من الصور.
- ٥- أن يلتزم بالضوابط والأسس العلمية المتعارف عليها مع الاهتمام بعزو الآيات القرآنية الكريمة وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٦- أن لا يتجاوز البحث سبعين صفحة من القطع المتوسط.
- ٧- أن يقدم الباحث عدد ٢ نسخة ورقية من البحث مصحوبة بـ CD باسم السيد الأستاذ الدكتور/ مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية - القاهرة - مدينة نصر - شارع المخيم الدائم. أو على البريد الإلكتروني للمركز: salehkamel@yahoo.com
- ٨- أن يجاز البحث من اثنين من المحكمين المتخصصين.
- ٩- الأبحاث المقدمة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.
- ١٠- الباحثون بالمركز معفون من تكاليف تحكيم ونشر أبحاثهم.
- ١١- الآراء الواردة في البحث مسئولية الباحث.

قائمة المحكمين

يقوم بتحكيم أبحاث المجلة نخبة من كبار الأساتذة في مختلف التخصصات، وهم الواردة أسماؤهم أدناه، وعند الضرورة يستعان بغيرهم ممن هم أدق تخصصاً.

في الفقه المقارن

أ.د / أحمد يوسف سليمان

أ.د / رشاد حسن خليل

أ.د / سعد الدين مسعد هلال

أ.د / سيف رجب قزامل

أ.د / عبد الحي عزب عبد العال

أ.د / عبد الفتاح محمود إدريس

أ.د / عطية السيد فياض

أ.د / محمد رأفت عثمان

أ.د / محمد السيد الدسوقي

في الاقتصاد الإسلامي

أ.د / رفعت السيد العوضي

أ.د / شعبان فهمي عبد العزيز

أ.د / شوقي أحمد دنيا

أ.د / عادل محمد المهدي

أ.د / عبد الرحمن يسرى أحمد

أ.د / نعمت عبد اللطيف مشهور

أ.د / يوسف إبراهيم يوسف

أ.د / عادل حميد يعقوب

في المحاسبة

أ.د / أحمد تمام محمد سالم

أ.د / حسين حسين شحاته

أ.د / عطية البدويهي

أ.د / ماهر مصطفى أحمد

أ.د / محمد عبد الحلیم عمر

في إدارة الأعمال الإسلامية

والإحصاء والتأمين الإسلامي

أ.د / إسماعيل علي بسيونى

أ.د / جمال أحمد الشوادفي

أ.د / سعيد عبد العال الإمام

أ.د / محمد الدسوقي حبيب

أ.د / محمد محمد جاهين

أسماء السادة أعضاء مجلس إدارة المركز

- ١- فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الحي عزب عبد العال
رئيس الجامعة
رئيس مجلس الإدارة
- ٢- الأستاذ الدكتور/ توفيق محمد نور الدين
نائب رئيس جامعة الأزهر للدراسات العليا والبحوث
نائب رئيس مجلس الإدارة
- ٣- سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل
عضوا شرفيا
- ٤- الأستاذ الدكتور/ عباس عبد الله شومان
وكيل الأزهر الشريف
عضوا
- ٥- فضيلة الأستاذ الدكتور/ شوقي عبد الكريم علام
مفتي الجمهورية
عضوا
- ٦- الأستاذ الدكتور/ إبراهيم صلاح الهدهد
نائب رئيس جامعة الأزهر لشئون التعليم والطلاب
عضوا
- ٧- الأستاذ الدكتور/ سعيد عبد العال الإمام
عميد كلية التجارة بنين بالقاهرة جامعة الأزهر
عضوا
- ٨- الأستاذ الدكتور/ زهيرة عبد الحميد معريه
عميدة كلية التجارة بنات بالقاهرة جامعة الأزهر
عضوا
- ٩- الأستاذ الدكتور/ جعفر عبد السلام علي
أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية
عضوا
- ١٠- الأستاذ الدكتور/ رفعت السيد العوضي
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بنين جامعة الأزهر
عضوا
- ١١- الأستاذ الدكتور/ شوقي أحمد دنيا
أستاذ الاقتصاد الإسلامي بتجارة الأزهر تفهنا الأشراف
عضوا
- ١٢- الأستاذ الدكتور/ حامد عبد الرحمن أبو طالب
الأستاذ بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر
عضوا

- ١٣- الأستاذ الدكتور/ مهجة غالب عبد الرحمن
عميدة كلية الدراسات الإسلامية بنات جامعة الأزهر عضوا
- ١٤- الأستاذ الدكتور/ محمد السيد برس
أستاذ المحاسبة بكلية التجارة بنين جامعة الأزهر عضوا
- ١٥- السيد/ ياسر محمد عبده يمانى
مؤسسة اقرأ الخيرية للأعمال الإنسانية عضوا
- ١٦- الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف
أستاذ الاقتصاد الإسلامى
مديرا للمركز
- ١٧- السيد الدكتور/ محمد محمد عطيه الغزالي
الباحث بالمركز
أمين سر المجلس



تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور يوسف إبراهيم يوسف

مدير المركز ورئيس التحرير

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.
وبعد.

فهذا هو العدد السادس والخمسين من مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، بجامعة الأزهر، يصدر في مواعده ليحمل إلى القراء، ما جادت به قرائح عدد من الباحثين في عدد من المجالات التي تصب كلها في خدمة الفكر الإسلامي، وتحقيق رسالة المركز التي تتلخص في التعريف بالفكر الاقتصادي الإسلامي، والإسهام في نشره، وتقديمه للناس.

يضم هذا العدد مجموعة من الأبحاث كل بحث منها يحل جانباً من الفكر الإسلامي وقد توزعت على مجالات عدة، فأحدها يوضح الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات، وآخر يبين معوقات تسويق خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية وبحث يتناول أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية.

إلى جانب بحث يقدم تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق، وآخر عن التنضيف الحكمي في المؤسسات المالية .. دراسة فقهية.

وأخر عن دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك. والبحث السابع عن المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية، والبحث الثامن عن نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة. أما البحث التاسع عن دراسة التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية. وأخيراً دراسة عن فعالية حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر، ودراسة عن الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام.

والمركز إذ يقدم هذه الباقية من الدراسات للمهتمين بالفكر الاقتصادي الإسلامي بصفة خاصة، والفكر الإسلامي بصفة عامة، ليسعده أن يدعوهم إلى مزيد من التفاعل مع المركز ومشاركته في أداء رسالته.

سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يجزى الجميع خير الجزاء، وأن يجعل ما يقدمونه في سجل حسناتهم إنه سميع قريب مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مدير المركز رئيس التحرير

أ.د. يوسف إبراهيم يوسف

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي (*)

أولاً: موضوع البحث :

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهداهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين ، وبعد:

- هذا البحث موضوعه: «الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات».

إن المعاملات المالية من أهم مجالات الحياة اليومية، كما أنها أكثرها نشاطاً وتطوراً، إذ تتجدد وتتطور صور وأوجه هذه المعاملات تبعاً لنشاط وتشعب الحياة الحديثة، ومن أحدث وأبرز هذه التطورات ظهور عملية «التصكيك» بين المؤسسات المالية الإسلامية في سائر أنحاء العالم.

في هذا البحث، أتناول موضوع «الصكوك» من حيث مفهومه، دوافعه، وأنواعه، وأساليبه، لأنتهي إلى محاولة التكييف الاقتصادي لهذه العملية، وأركانها، وأصولها، وضوابطها، والمخاطر التي تواجهها وفقاً للإطار الفقهي الذي استنبطه الفقهاء، كخطوة أولى نحو التعريف بمدى الاستفادة من «الصكوك الإسلامية» كأداة تمويلية شرعية ذات كفاءة اقتصادية لتمويل مشروعات البنية التحتية، في مقابل النظم المعاصرة.

ثانياً: أهداف البحث وأهميته :

لقد أجازت مجامع الفقه الإسلامي صكوك الاستثمار الإسلامية، ووضعت لها مجموعة من الضوابط الشرعية التي تحكم إصدارها وتداولها، كما استنبط فقهاء المؤسسات المالية الإسلامية معايير قياس عوائدها (أرباحها) التشغيلية والرأسمالية، وكيفية توزيع تلك العوائد بين أصحاب هذه الصكوك (المشاركين) وبين الجهة المصدرة لها (المضارب)

وبين أي جهة أخرى قد تكون ساهمت في عمليات إصدار الصكوك وتداولها من حيث الترويج والتسويق وتقديم الضمانات، وغير ذلك من موجبات التعامل بها.

يهدف البحث إلى الوقوف على: {ماهية «الصكوك الإسلامية» وموقعها من الاقتصاد الإسلامي وبيان أنواعها ومشروعاتها} من خلال تناول الآتي:

١. تقديم عرض متكامل ومختصر للجانب النظري «للصكوك الإسلامية» من حيث التعريف بالمعنى في معاجم اللغة واصطلاح الفقهاء، ومغزى نعتها «بالإسلامية» تميزاً لها عن الأوراق المالية المتداولة في السوق المالية، مع مقارنتها مع الأسهم والسندات وما ينتج عن ذلك من خصائص مميزة لها بما ينسجم مع مقاصد الشريعة الإسلامية الرامية لتحقيق العدالة «الاقتصادية والاجتماعية».

٢. التعريف بأنواع «الصكوك الإسلامية ومشروعاتها» في النظام الاقتصادي الإسلامي كتشريع وتنظيم قابل للتنفيذ، من خلال الوقوف على الضوابط الشرعية لتداولها، استردادها، الرقابة الشرعية عليها.

٣. التعريف بالتجارب التطبيقية «الصكوك الإسلامية» في الدول التي طبقتها وسبل الاستفادة منها.

٤. التعريف بالمخاطر التي تواجهها «الصكوك الإسلامية»، وآليات مواجهتها.

ثالثاً: تساؤلات البحث :

يطرح البحث تساؤلاً رئيسياً ساعياً إلى الإجابة عليه وهو: ماهية الصكوك الإسلامية ومشروعاتها، من خلال الكشف عن التشريعات الإسلامية العاملة على هذا الموضوع، ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي:

- التساؤل الأول: ماهية الجانب النظري للصكوك الإسلامية ومشروعاتها في النظام

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

الاقتصادي الإسلامي كتشريع وتنظيم قابل للتنفيذ، من خلال الوقوف على الضوابط الشرعية لتداولها - استردادها، الرقابة الشرعية عليها..

- التساؤل الثاني: التجارب التطبيقية «للسكوك الإسلامية» وفقاً للمنهج الإسلامي في الدول التي طبقتها وسبل الاستفادة منها.

- التساؤل الثالث: حول وجود مخاطر للسكوك وآليات معالجة تلك المخاطر.

ويري البحث كل تساؤل من التساؤلات السالفة موضعاً للمناقشة، يعمل على إجابته في البحث المائل.

رابعاً: منهج البحث

لم يعمل البحث على الدليل لاستنباط الحكم الفقهي منه، وإنما أخذ البحث الأحكام الفقهية التي قال بها الفقهاء لفهم النصوص الشرعية، وفي كل عنصر من العناصر التي بحثت، جمعت الآراء المتعلقة بالعنصر «بما تيسر للباحث من قراءات»، وحيث اعتبرت هذه الآراء هي المفردات، ومن المفردات، عمل البحث على استنتاج التوظيف الاقتصادي لهذه الأحكام، وعلى هذا فإن المنهج الذي أُعمل في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي في التعرف على فقه هذا الموضوع وأُعمل المنهج الاستنباطي في التوظيف الاقتصادي لهذا الفقه.

خامساً: خطة البحث:

سيتم تناول البحث كالآتي:

البحث الأول مفهوم السكوك: المفهوم والمشروعية والأنواع والخصائص الاقتصادية.

أولاً: السكوك الإسلامية، المفهوم ومغزى وصفها بالإسلامية

ثانياً: في فقه السكوك

ثالثاً: الصكوك الإسلامية، الأنواع والأطراف ومراحل التصكيك

رابعاً: الصكوك الإسلامية، الخصائص وأوجه التمايز عن الأسهم والسندات.

نتائج البحث الأول.

البحث الثاني: تجارب تطبيقية لإصدار الصكوك

أولاً: التجربة الباكستانية.

ثانياً: التجربة الماليزية .

ثالثاً: تجربة الإمارات العربية المتحدة .

رابعاً: التجربة السعودية

خامساً: التجربة البحرينية .

سادساً: التجربة القطرية.

سابعاً: التجربة السودانية.

ثامناً: التجربة الإيرانية.

تاسعاً: التجربة التركية.

عاشراً: التجربة الألمانية.

نتائج البحث الثاني.

البحث الثالث: مخاطر الصكوك الإسلامية

أولاً: مفهوم المخاطر وأنواعها.

ثانياً: قياس المخاطر.

ثالثاً: المخاطر والصكوك الإسلامية.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات
الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

رابعاً: مفهوم إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وآلياتها.
نتائج البحث الثالث.
الخاتمة مشتملة على النتائج والتوصيات.
المراجع.



المبحث الأول

الصكوك: المفهوم والمشروعية والأنواع والخصائص الاقتصادية

* يستهدف هذا المبحث، الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: ماهية الجانب النظري للصكوك الإسلامية ومشروعيتها.

وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي:

- ما هو مفهوم الصكوك الإسلامية، ومغزى وصفها بالإسلامية.
 - ما هو الإطار الفقهي للصكوك الإسلامية من حيث: {التداول - الاسترداد - الرقابة الشرعية} «في فقه الصكوك».
 - ما هي أنواع الصكوك الإسلامية وما هي أطراف عملية التصكيك ومراحلها.
 - ما هي خصائص الصكوك الإسلامية، وما ينتج عنها من سمات مميزة لها عن الأوراق المالية التقليدية.
- خطط الباحث لجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في فقرة من الأربع فقرات التالية:

أولاً: الصكوك الإسلامية، المفهوم ومغزى وصفها بالإسلامية.

ثانياً: في فقه الصكوك.

ثالثاً: الصكوك الإسلامية، الأنواع والأطراف ومراحل التصكيك.

رابعاً: الصكوك الإسلامية، الخصائص وأوجه التمايز عن الأسهم والسندات. وفيما يلي تناول الباحث للعناصر السالفة.

أولاً: الصكوك الإسلامية، المفهوم ومغزى نعتها «بالإسلامية»:

لإيضاح مفهوم «الصكوك الإسلامية»، ينبغي معرفة معناه اللغوي والاصطلاحي، وآراء العلماء والمجامع الفقهية بهذا الشأن، ويعرض الباحث لذلك كما يلي:

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

(١) الصكوك لغة: لو شئنا تصفح كلمة «الصكوك الإسلامية» في مختلف المصادر

لوجدنا الآتي:

جمع (صك)، وهي كلمة فارسية معربة، وتعني شهادة أو وثيقة أو مستند^(١)، وثيقة بهال أو نحوه، والصك لفظ معرب ويراد به: وثيقة اعتراف بهال مقبوض أو نحوه، وفي اللغة العربية يقال: صكه صكا: أي دفعه بقوة^(٢)، وفي القرآن الكريم: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩]، أي لطمته تعجبا، وصكت الباب: أي أغلقته .

الذي يهمنا في هذا البحث هو المعنى الأول: «وثيقة بهال أو نحوه».

(٢) الصكوك اصطلاحا :

ظهر مفهوم التصكيك في العصر الحديث في الولايات المتحدة عام ١٨٨٠م، وقصد منه في البداية تصكيك الديون والرهونات ثم تحولت عملية التصكيك لتشمل كافة الأصول المالية، وأطلق البعض على هذه العملية مسمى «السنددة» أو «التوريق» وذلك بتحويل الديون أو الأصول الإنتاجية إلى صكوك يتم تداولها في سوق ثانوية^(٣).

يلاحظ أن كلمة «التصكيك» والتوريق والتسديد تستعمل كمفردات لمسمى واحد، أي تشير إلى نفس المعنى. إلا أن مصطلح الصكوك قد انصب في عقول الجمهور على خصوص الاستثمار الإسلامي الذي ينسجم مع أصول وأحكام الشريعة الغراء. وأما

(١) من الصك ظهرت كلمة (check) باللغة الانجليزية، وكلمة (cheque) باللغة الفرنسية، وأشباههما في اللغات الأخرى.

(٢) انظر: - مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، مصر، ط ١٩٩٢، مادة (صك)، ص ٣٦٧.

- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٤م، مادة (صك)، (١٠/ ٤٥٧)

- الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص ٣٦٧.

(٣) د. محمد محمد الغزالي، الصكوك الإسلامية وشبهات حول المشروعية، بحث مقدم في مؤتمر عن الاقتصاد

الإسلامي: (الفلسفة - النظام - التطبيقات المعاصرة)، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، في الفترة من ٢٠ -

٢١ أبريل ٢٠١٣م، ص ٧٢٠.

«التوريق» أو «التسديد» فلا يشتهر استعمالهما عند الباحثين في الاقتصاد الإسلامي لارتباطهما بالاستثمار التقليدي^(١).

وفي ضوء ما سلف، فإن التصكيك هو:

- عرفه قرار مجمع الفقه الدولي: رقم {١٣٧ (١٥/٣)} بأنه: (يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلاً)، وبهذا التعريف تخرج السندات التقليدية التي تمثل ديوناً وفوائد، والتي صدر بحرماتها قرار رقم {٦٢ (١١/٦)} من مجمع الفقه الدولي^(٢).

- {تقسيم ما يمثله الصك من أعيان ومنافع وحقوق وأنشطة إلى حصص متساوية، ثم إصدار صكوك بقيمتها، فهذا التقسيم والتجزئة لا يتعارضان مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، بل يتفقان مع مبدأ الحصص الشائعة وجواز المشاركة فيها، بل إن الشركة - عقد أو ملكاً - تعني هذه البيوع، وأن كل شريك مشترك مع شريكه الآخر أو شركائه في الملك أو في المشروع بنسبة شائعة، فما الأسهم، أو صكوك الاستثمار إلاّ تعبير عن هذه النسبة الشائعة من موجودات الشركة، أو من العين المملوكة على سبيل شركة الملك، ولذلك صدر قرار المجمع بجواز ذلك فنص على أن: (وصكوك الاستثمار تبع للعقد الأساس بنظمه والموجودات التي يتمثل بها، لذلك تطبق على الصك أحكام موجوداته، فإذا كانت موجوداته مما يجوز تداولها جاز تصكيك الصكوك لها، وإن لم تكن كذلك مثل الديون فلا يجوز تصكيكها لأجل التداول، ولكن تصكيكها من حيث هو لا مانع منه شرعاً وحينئذ تطبق عليها أحكام التصرف في الديون)^(٣).

(١) د. أختر زيتي عبد العزيز، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص ٢.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي العدد (٣٠٩/٢/١٥).

(٣) د. علي محيي الدين القره داغي، صكوك الاستثمار، تأصيلها، وضوابطها الشرعية، ودورها في تمويل البنية التحتية والمشاريع الحيوية، بحث مقدم إلى منتدى الاستثمار والتمويل الإسلامي، الأول، الأردن، ٢٠١٠م.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات
الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

وعليه، فإن المفهوم الاصطلاحي لكلمة الصك هو:

أ - عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك في ضوء الاستثمار الإسلامي: «وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله»^(١).

ب - عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها: «أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه»^(٢).

ومن ملاحظة التعريفين السابقين يتضح اتفاقهما فيما يعبر عن جوهر الصكوك، من حيث كونها وثائق مالية متساوية، ومن حيث كونها تمثل حصصاً شائعة في ملكية ما هي معدة له من أعيان أو خدمات ونحو ذلك.

****** ويتميز تعريف هيئة المحاسبة ببيان ثلاثة أمور لا يتم اعتبار الصك بدونها لأهميتها وهي^(٣):

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، ٢٠٠٧م، البند ٢ من المعيار الشرعي رقم ١٧، ص ٢٨٨.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي المُنْبَثِق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورة الرابعة، القرار الخامس، العدد الرابع، المجلد الثالث، ١٩٨٨م، ص ٢١٥٩.

(٣) د. حمزة بن حسين العفر الشريف، ضمانات الصكوك الإسلامية، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم، بحث مقدم إلى جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٤-٢٥ مايو ٢٠١٠م، بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات، ص ٢٦٨-٢٦٩.

الأمر الأول: تحصيل قيمة الصك: لأن مقصود الصك أن يكون أداة لتحصيل المال

به، ولا يتم ذلك إلا بعد تحصيل القيمة، وبدونها، فهو ورقة عارية عن مضمونها.

الأمر الثاني: قفل باب الاكتتاب: لأنه ما لم يقفل باب الاكتتاب، فإن الصك لا

يترتب عليه المقصود منه، إذ القيمة المحددة للمشروع أو النشاط موزعة بالتساوي على عدد الصكوك، ولا بد من تحصيل المبلغ المطلوب ببيع جميع الصكوك، وإلا لم يتحقق المطلوب، وربما تم إلغاء الاكتتاب في حالة عدم التمكن من بيعها، علاوة على أنها وقت الاكتتاب لا تتمتع بخاصية التداول، وبالتالي لا يمكن الاستفادة من حصيلتها فيما أعدت له.

الأمر الثالث: بدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وهذا هو ما يدل على أن

حصيلة الصكوك قد تحولت إلى استثمار حقيقي يؤهلها إلى التداول.

- وقد عرفها البعض بالقول: {الصكوك هي: وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً

شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.. عملاً بقاعدتي (الغنم بالغرم) و(الخراج بالضمان).

فالقاعدة الأولى: (الغنم بالغرم): تقضي بأن العائد أو الربح على رأس المال (حصيلة

إصدار الصكوك) أي الغنم، لا يحل إلا إذا كان صاحب رأس المال (حملة الصكوك) قد عرضه للمخاطرة، أي عرضه للغرم.

أما القاعدة الثانية: (الخراج بالضمان) فتقضي بأن الخراج، وهو العائد أو الغلة لا

يحل إلا في مقابل تحمل الضمان، وهو التعرض للمخاطر، أي تحمل تبعه الهلاك والتلف والخسارة إن وقعت^(١).

(١) أحمد النجار، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للجمعية=>

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

وما سلف، يتبين للباحث أن من عناصر مفهوم الصك ما يلي :

- يتم إصدار الصكوك على شكل أوراق مالية بمقتضى عقد شرعي يبين أطرافها، ويحدد شروط تداولها وإدارتها .
 - استناد الصكوك في إصدارها إلى أحد عقود فقه المعاملات وضوابطها الشرعية، من مشاركة واستصناع وإجارة ونحو ذلك.
 - لا تمثل الصكوك ديناً لحامليها على مُصدرها، كما هو الحال في السندات. بل تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات تدر عائداً عن استثمار شرعي.
 - استحقاق حملة الصكوك نسبة الربح المتفق عليها والمحددة في نشرة الإصدار، ويتحملون الخسائر على قدر قيمة صكوكهم.
 - تعتمد قابليتها للتداول على ما يمثله الصك من ملكية في الأعيان أو المنافع أو الخدمات أو الحقوق المالية، أو الخليط من ذلك.
- ***** وعليه يمكن تعريف صكوك الاستثمار بأنها: «وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة ومتساوية في ملكية موجودات معينة، مباحة شرعاً، وموجودة فعلاً، أو قيد الإنشاء من حصيلة الاكتتاب، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم والالتزام بالضوابط الشرعية».
- (٣) نعت الصكوك بصفة «الإسلامية»:

(أ) ذهب رأيي إلى القول: «إن إطلاق اسم الصكوك الإسلامية» ضروري للأسباب الآتية^(١):

=المصرية للتمويل الإسلامي، بعنوان «التمويل الإسلامي وآفاق التنمية في مصر»، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ص ٥٨.

(١) د.كوثر عبد الفتاح الأبجي، المقومات اللازمة لتشريع الصكوك الإسلامية كمصدر تمويل جديد في السوق المصرية، بحث مقدم إلى بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص ٤.

- الإشارة لضرورة التزام الجهة المصدرة بأحكام التشريع الإسلامي وقواعد المعاملات المجمع عليها من الجمهور فتكون حجة على الجهة المصدرة مما يؤدي إلى المصادقية والالتزام مع حملة الصكوك.
- عدم الخلط المقصود أو غير المقصود بين «الصكوك الإسلامية» وغيرها من الأوراق المالية المصدرة على غير الأساس الإسلامي ولأبناء المجتمع حرية الاختيار بما يحقق المصادقية والشفافية.
- يثبت الواقع لهفة المجتمع العربي والإسلامي على التعامل بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وهو ما يتأكد من نجاح قطاع التمويل الإسلامي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- ب) في حين ذهب رأي آخر إلى أن: {الصكوك بطبيعتها متطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فعالمياً عندما يقال «صك»، فهذا يعني أداة مالية متوافقة مع الشريعة... فالأمر لا يحتاج لهذه الإضافة - أي صفة الإسلامية «المعروف لا يعرف»^(١).

ج) المناقشة والتزجيج:

يرى الباحث: أن مرد الجدل هو ما يثار من أن مصطلح الصكوك هو في أصله إسلامي فلا يوجد صكوك إسلامية وأخرى غير إسلامية، وعليه فإنها وجه النعت بالإسلامية هو النظر لظروف الواقع؛ حفاظاً على الخصوصية وتأكيداً على الهوية، فإذا ما ساد المنهج الاقتصادي الإسلامي، انتفت الحاجة لتخصيصها - أي الصكوك - بأي نعت.

ثانياً: في فقه الصكوك :

يحاول الباحث في هذه الفقرة النظر في فقه الصكوك، هذا الهدف يحكم البحث من

(١) الصكوك في ٣٠ سؤال وجواب، نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، ملحق مجلة التمويل الإسلامي، ص ٤.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

حيث العناصر التي تناقش، واتجاه المناقشة، وكذا النتيجة المستهدفة من المناقشة، وما أراه ملائماً لعرض هذا الموضوع في هذا المبحث هو ألا أدخل في دراسة فقهية واسعة، ذلك أن فقه الصكوك معروف، والكتابات المتاحة عنه كثيرة، سواء في كتب الفقه القديمة، أو في الكتابات الحديثة، وإنما ما أراه ملائماً لبحثنا هو أن يكون عرض الفقه لمجرد التعريف به، والإشارة إليه، أما ما يبنى على الفقه من اقتصاد فهو الذي يكون محل مناقشة تفصيلية، ومحل اقتراح، ومحاولة الوصول إلى نتائج جديدة بقصد عرضها للحوار والبحث.

وعليه، تستهدف هذه الفقرة الإجابة على تساؤل رئيسي عن ما هو الإطار الفقهي

للسكوك الإسلامية من حيث {التداول - الاسترداد - الرقابة الشرعية}.

وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي:

* ما هي الضوابط الشرعية لتداول الصكوك الإسلامية؟

* ما هي الضوابط الشرعية لاسترداد الصكوك الإسلامية؟

* ما هي صور الرقابة الشرعية للصكوك الإسلامية؟

خطط الباحث لجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في

فقرة من الفقرات التالية:

١. الضوابط الشرعية لتداول الصكوك الإسلامية.

٢. الضوابط الشرعية لاسترداد الصكوك الإسلامية.

٣. الرقابة الشرعية للصكوك الإسلامية.

وفيما يلي تناول الباحث لما سلف.

١. الضوابط الشرعية لتداول الصكوك الإسلامية:

أ) تداول الصكوك:

«التصرف في الحق الشائع الذي يمثله الصك بالبيع أو الرهن.. أو غير ذلك من التصرفات الشرعية»^(١).

ب) ضوابط تداول الصكوك الإسلامية :

يخضع تداول الصكوك الإسلامية لمجموعة من الضوابط وفقاً لطبيعة الموجودات، بحيث تختلف أحكام التصرف في هذه الصكوك وفقاً لنوعية الموجودات. أوضح مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره (رقم ٣٠ «٤/٣») الضوابط الأساسية لتداول الصكوك الاستثمارية وهي^(٢):

* إذا كان مال القراض المتجمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال ما يزال نقوداً فإن تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف.

* إذا أصبح مال القراض ديوناً تطبق على تداول صكوك المقارضة أحكام تداول التعامل بالديون.

* إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضي عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع، أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً فتراعى في التداول الأحكام الشرعية

(١) أنظر : المعايير الشرعية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٧،

المعيار الشرعي رقم ١٧، مرجع سابق، ص ٣٠٤ .

(٢) مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم (٣٠ «٤/٣»).

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

* ويبين مما سلف أن هناك ثلاث أحوال تحكم عملية تداول الصكوك :

الأولي: مال الصكوك المكتتب فيه لا يزال نقوداً، ولم يتحول بعد إلى أصول، فإن تم تداوله يأخذ حكم بيع النقد بالنقد.

الثانية: مال الصكوك تحول إلى موجودات مختلطة من الأعيان والمنافع والنقود والديون، فإن تداوله يأخذ حكم تداول عروض التجارة^(١).

الثالثة: إذا صار مال الصكوك ديوناً فقط، يأخذ حكم التعامل بالديون.

ج) ضوابط أخرى لتداول الصكوك: كما بينت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي رقم ١٧ الصادر عنها ضوابط تداول الصكوك، بصورة أكثر تفصيلاً^(٢).

ووفقاً لهذه الضوابط يمكن تداول الصكوك الإسلامية القابلة للتداول وبيعها من خلال بورصة الأوراق المالية بالسعر المتراضي عليه، كما يمكن للجهة المصدرة التعهد بإعادة شراء الصكوك تشجيعاً منها للجمهور على الإقدام لشراء الصكوك^(٣).

٢. الضوابط الشرعية لاسترداد الصكوك الإسلامية^(٤):

أ) إذا كان الفقه الإسلامي يتيح لجهة الإصدار التعهد بإعادة شراء صكوكها، فإن هذا الاسترداد قد يكون: (بالقيمة الاسمية - أو السوقية - أو الحقيقية) .

(١) د. فياض عبد المنعم حسنين، أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة، بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ٤.

(٢) انظر: المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٧م، المعيار الشرعي رقم ١٧، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٣) د. أشرف محمد دواية، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠٠.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٠ مستنداً إلى قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة، والقرار الخامس، المجلد الثالث ص (٢١٦٢)، الدورة الخامسة عشر، القرار الثالث بشأن صكوك الإجارة.

ب) التزام الجهة المصدرة بالاسترداد بالقيمة الاسمية: أمر لا يجوز شرعاً، لأنه من قبيل ضمان رأس المال.

ج) أما الاسترداد بالقيمة الحقيقية - أي: على أساس نصيب الصك في صافي الموجودات - فهو أمر يتفق مع النظر الفقهي في أن يكون ثمن بيع الحصة بقيمتها الحاضرة.

د) أما الاسترداد بالقيمة السوقية، فهو أمر جائز شرعاً، فيحق تداول الصكوك بالقيمة السوقية، لأنه من قبيل بيع حصة شائعة في موجودات بالتراضي، وقد أقر ذلك مجمع الفقه الإسلامي الدولي «يجوز تداول المقارضة في أسواق الأوراق المالية إن وجدت بالضوابط الشرعية وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب ويخضع لإرادة المتعاقدين».

٣. الرقابة الشرعية للصكوك الإسلامية:

أ) بين المجلس الشرعي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية توصياته بذات الخصوص، حيث جاء بها: «يتعين على الهيئات الشرعية أن لا تكتفي بإصدار فتوى لجواز هيكله الصكوك، بل يجب أن تدقق العقود والوثائق ذات الصلة، وتراقب طريقة تطبيقها، وتؤكد أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بالمتطلبات والضوابط الشرعية وفقاً للمعايير الشرعية، وأن يتم استثمار حصيلة الصكوك وما تتحول حصيلة تلك الصكوك إليه من موجودات بإحدى صيغ الاستثمار الشرعية»^(١).

ب) واقترح رأي اقتصادي تصوراً لدور هيئة الرقابة الشرعية بحيث تكون من مهامها^(٢):

- التكيف الشرعي للأنشطة التي تقوم بها الجهة المصدرة أو المستفيدة

(١) انظر: توصيات المجلس الشرعي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٢) د. كوثر عبد الفتاح الأبجي، المقومات اللازمة لتشريع الصكوك الإسلامية كمصدر تمويل جديد في السوق المصرية، مرجع سابق، ص ١١.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

- مراجعة العقود الخاصة بعلاقة الجهة مصدرة الصكوك أو المستفيدة بحملة الصكوك مراجعة شرعية.

- الفتوى فيما يعن لأطراف التعاقد طيلة فترة النشاط .

- التقرير فيما يخص الأعمال عند انتهاء السنة المالية .

- التقرير عند استحقاق قيمة الصكوك وتصفيتهما في شرعية الإجراءات المتخذة .

ج) يتضح مما سبق ما للهيئات الشرعية من دور مهم في التوجيه عند :

إنشاء الصكوك، بالإضافة إلى دورها الرقابي في المراجعة والتدقيق في مختلف مراحل عملية التصكيك، ضماناً للالتزام بالصكوك بالضوابط الشرعية.

ثالثاً: الصكوك الإسلامية، الأنواع والأطراف ومراحل التصكيك^(١):

١. أنواع الصكوك:

يمكن أن تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة باعتبار آجالها ومجالات التوظيف أو باعتبار طبيعتها، أو الجهة التي تصدرها.

ويمكن أن يميز الباحث بين الأنواع التالية من الصكوك :

أ) بحسب الآجال: صكوك قصيرة الأجل، (ويطلق عليها البعض شهادات الإيداع أو

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د. فياض عبد المنعم حسانين، أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة، مرجع سابق، ص ٤، ٥.

- أحمد النجار، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية في مصر، مرجع سابق، ص ٥٨ وما تلاها.
- د. محمد البلتاجي، صكوك الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة، بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ٧-١٥.

- د. أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٢٩-٤٩.

الاستثمار) لمدة ثلاثة شهور أو ستة شهور أو سنة، وصكوك متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل.

(ب) **بحسب الصيغة:** تختلف طبيعة الصكوك وتنوع وفقاً لطبيعة العقد الشرعي الذي تصدر الصكوك على أساسه وذلك على النحو التالي:

• **صكوك الإجارة/** وهي التي تستخدم حصيلة إصدارها في شراء عين مؤجرة أو قابلة للتأجير أو شراء منفعة عين حاضرة .

• **صكوك التمويل/** وهي التي تستخدم حصيلة إصدارها لشراء بضاعة بالمربحة أو ثمن سلعة السلم أو تكلفة عملية الاستصناع.

• **صكوك الاستثمار/** وهي التي تستخدم حصيلتها في تمويل مشروع معين بعقد المشاركة أو المضاربة أو الوكالة أو المزارعة.

(ج) **حسب طبيعتها:** يمكن أن تكون الصكوك ذات أجل محدد (سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات ..) وصكوك دائمة، حيث يتصف النشاط الاستثماري بالاستمرارية، ويمكن أن تكون الصكوك متناقصة بمعنى أنه يتم استرداد جزء من قيمة الصك سنوياً، وصكوك متزايدة حيث يعاد استثمار العائد.

(د) **حسب القطاع الاقتصادي:** صكوك تستثمر في القطاع الزراعي أو في الصناعي أو في قطاع التجارة .. الخ.

(هـ) **حسب التخصيص:** وتنقسم الصكوك وفقاً لهذا الاعتبار إلى صكوك عامة وأخرى مخصصة، والصكوك المخصصة هي التي تصدر لتمويل مشروع معين، أما العامة فتوزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها المصرف.

وفى يلي نبذة مختصرة عن أنواع الصكوك:

* **صكوك الإجارة:** هي / صكوك ذات قيم متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة، ويتم

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

إصدارها وفق عقد الإجارة (بيع منفعة). تمثل حصة في أصول حكومية مؤجرة متفق عليها.

*** صكوك المشاركة:** هي / صكوك وشهادات مالية تصدر بأصول حقيقية تمثل حصص الحكومة في بعض المؤسسات والشركات المملوكة لها. يتم إصدارها وفق عقد المشاركة (هناك مشاركة متناقصة، ومشاركة مستمرة). تصدرها وزارة المالية نيابة عن الحكومة.

ومن ميزات صكوك المشاركة: (القابلية للتداول: حيث يمكن تسيلها - انخفاض المخاطر - الصدور بأجال مختلفة - الربحية المرتفعة: حيث تحتسب الأرباح وفق الأرباح الفعلية للحكومة من هذا المشروع).

*** صكوك السلم:** هي عبارة عن صكوك قصيرة الأجل تعبر عن عملية استثمارية أطرافها الحكومة (بائع السلعة أو الأصل نפט مثلاً) والمشتري بصيغة السلم (شركة وساطة أو بنك أو من تتفق معه الحكومة) وذلك بصفته مديراً لمحفظة صكوك السلم، ومشتري أو حاملي الصكوك حيث تقوم المحفظة باستيفاء قيمة الصكوك من المشتريين ودفع ثمن السلعة الآن للحكومة واستلام السلعة أو قيمتها لاحقاً.

*** صكوك المضاربة:** هي صكوك صادرة لتمويل مشروع معين أو نشاط خاص على أساس عقد المضاربة المقيدة مع تحديد مدة المشروع أو النشاط والعائد المتوقع وطريقة توزيعه بين المضارب وحملة الصكوك. تناسب تمويل المشاريع التي تدر دخلاً مثل محطات الطاقة الكهربائية والمواني والمطارات .

ومن مميزات صكوك المضاربة: (قابلة للتداول - منخفضة المخاطر - أكثر فعالية في تخصيص الموارد - لا ترتب التزامات على الدولة حيث تقوم على مبدأ المساهمة في الربح والخسارة - يمكن استخدامها في كافة قطاعات الدولة الزراعية والصناعية) .

*** صكوك الاستصناع:** هي / اتفاق بين طرفين حيث يقوم الطرف الأول بالتعاقد مع الطرف الثاني لاستصناع منتجات أو بناء مشاريع عمرانية (الجسور، طرق، إنشاء محطات كهربائية، تحليه مياه وغيرها) بحيث يسدد الطرف الأول المبلغ المحدد في العقد فور إنتاج السلع أو انجاز المشروع في تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه وعادة ما يقوم الطرف الثاني بالتعاقد من جانبه مع المصانع أو شركات المقاولات المختصة لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة من قبل الطرف الأول .

*** صكوك المrabحة:** هي صكوك يتم إصدارها من قبل البائع لبضاعة المrabحة والمكتتبون فيها هم المشترون لبضاعة المrabحة وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة ويملك حملة الصكوك سلعة المrabحة ويستحقون ثمن بيعها.

*** صكوك الوكالة بالاستثمار:** المصدر لتلك الصكوك هو الوكيل بالاستثمار، والمكتتبون هم الموكلون وحصيلة الاكتتاب هي المبلغ الموكل في استثماره، ويملك حملة الصكوك ما تمثله الصكوك من موجودات بربحها/ خسارتها ويستحقون ربح المشاركة إن وجد.

*** صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

*** صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها فيسقي الأشجار الثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة.

*** صكوك المغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لغرض غرس الأشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الغرس والأرض وفق ما حدده العقد.

٢) التصكيك : مراحل والأطراف المشتركة فيه^(١):

كيف تتم عملية/التصكيك؟ تتم عملية التصكيك حسب الخطوات المعينة ومراحلها. وقبل الشروع في تلك الخطوات أذكر هنا:

****الأطراف المشتركة (الرئيسية والمساعدة) فيها:**

- أ) الأطراف الرئيسية التي تشارك في هذه العملية مباشرة وهم:
- الجهة أو الشركة المنشئة لمحفظة التصكيك، يقدم محفظة حقوق مالية ويحصل على مقابلها نقداً- **Originator**
 - الجهة المصدرة أو شركة التصكيك أو المنشئة ذات الغرض الخاص المعروف بـ **Special Purpose Vehicle (SPV)**. وهذه الشركة تعتبر كوسيط في نقل ملكية الأصول من الشركة المنشئة إلى المستثمرين، مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار.
 - المستثمرون أي حملة سندات التصكيك أو **Bondholders or Investors** ويقوموا بسداد مقابل السندات ويستردوا أصل قيمتها بالإضافة إلى العائد على هذه السندات من حصيلة محفظة التصكيك.
 - محفظة التصكيك أو **Portfolio Asset** ويتم تحصيل الحقوق المالية والعائد عليها وإيداع المتحصلات بحساب خاص يستخدم لسداد مستحقات حملة السندات في تواريخ استحقاقها.

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر: د. أختر زيتي عبد العزيز، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، مرجع سابق، ص ٤-٥.

ب) الأطراف المساعدة في عملية التصكيك، وهم:

- شركة التصنيف الائتماني **Credit Rating Agency** ووظيفتها تحديد قدرة الشركة المنشئة للسندات على الوفاء بالتزاماتها نحو حملة السندات.
- مدير ومستشار الإصدار يقوم بالتنسيق بين الأطراف المختلفة لعملية التصكيك والمساعدة في إعداد نشرة الاكتتاب.
- الجهة المسؤولة عن تحصيل محفظة التوريق **Servicer** وهي الجهة التي تتولى تحصيل الحقوق المالية والمستحقات الآجلة الدفع التي استخدمت كمحفظة تصكيك وتحصيل العائد عليها.
- أمين الحفظ **Custodian** ومهمته حماية حقوق حملة سندات التصكيك وهو الجهة المسؤولة عن حفظ المستندات واستلام المبالغ المحصلة.

**** كيف تتم عملية التصكيك؟ (مراحل التصكيك):**

تتم عملية التصكيك من خلال ثلاثة خطوات، وهي:

- مرحلة إصدار الصكوك **Issuance**
- مرحلة إدارة محفظة الصكوك **Servicing**
- مرحلة إطفاء الصكوك **Repayment to Sukuk Holders**

المرحلة الأولى: مرحلة إصدار الصكوك، وتتم هذه المرحلة بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الشركة المنشئة تعين الأصول التي يراد تصكيكها بحصر وتجميع ما لديه من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد يعرف بمحفظة التصكيك ونقلها إلى **SPV** وهي كيان مستقل تم تأسيسها من قبل الشركة المنشئة بقرار من هيئة سوق المال وفقاً للشروط والإجراءات الخاصة.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

الخطوة الثانية: تصكيك الأصول ثم بيعها. تقوم شركة SPV بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب وتلبي حاجات ورغبات المستثمرين، ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين.

المرحلة الثانية: مرحلة محفظة الصكوك :

بعد أن يتم بيع الصكوك للمستثمرين تقوم شركة SPV بإدارة هذه المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار بتجميع العائدات والدخول الدورية الناتجة من الأصول وتوزيعها للمستثمرين، كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

المرحلة الثالثة: مرحلة إطفاء الصكوك:

بدفع قيمة الصكوك الاسمية في التواريخ التي تحددها نشرة الإصدار، حيث تقوم الجهة المصدرة لها باستردادها بالتدرج خلال سنوات الإصدار أو يكون الإطفاء كلياً مرة واحدة في نهاية الإصدار^(١).

رابعاً: الصكوك الإسلامية: الخصائص وأوجه التمايز عن الأسهم والسندات:

1. خصائص الصكوك الإسلامية:

يبين من تعريفات الصكوك وما أسفرت عنه المناقشة السالفة، أن من خصائص صكوك الاستثمار^(٢):

- (أ) صكوك الاستثمار لها قيمة اسمية محددة، يحددها القانون، أو نشرة الإصدار.
- (ب) صكوك الاستثمار صكوك متساوية في القيمة، وفي الحقوق والواجبات وفي ملكية الأموال الخاصة بها.

(١) أحمد النجار، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية في مصر، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) د. علي محي الدين القره داغي، صكوك الاستثمار، تأصيلها، وضوابطها الشرعية، ودورها في تمويل البنية التحتية والمشاريع الحيوية، مرجع سابق، ص ٩.

- ج) صكوك الاستثمار قابلة للتداول من حيث المبدأ (وفقاً للشروط المطلوبة للتداول وكيفية).
- د) عدم قبول الصك للتجزئة في مواجهة الشركة، وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الاتفاق على أن من يمثلهم أمام الشركة شخص واحد.
- هـ) إن مسؤولية أصحاب الصكوك مسؤولية محددة بقدر بقيمة صكوكهم أي أن كل مالك صك مسئول بقدر قيمة صكه .
- و) أن مالك الصك مشارك في موجودات المشروع، ولذلك له الحق في الرقابة ونحوها، وحق رفع دعوى المسؤولية على الإداريين والحق في نصيب الأرباح، والاحتياطات، والتنازل عن الصك، والتصرف فيه إلا ما يمنعه القانون، أو التزم به من خلال نشرة الإصدار، وحق الشفعة، وحق اقتسام موجودات المشروع عند تصفيته.
- ز) أن مالكي الصكوك يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل واحد منهم.
- ح) أنها تصدر على أساس عقد شرعي مثل الاستصناع، أو الإجارة، أو المضاربة... الخ بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها وبقية أحكامها وبالتالي فهي خاضعة لأحكام ذلك العقد.
- ط) مرونتها وصلاحياتها للوساطة المالية، وتلبية حاجات تمويلية متعددة، وخضوعها لعوامل السوق.
- ي) أن صكوك الاستثمار تصدر من جهة مالكة للأصول أو المنافع والحقوق ترغب في تسهيلها عن طريق الصكوك، أو أنها تجمع حصيلتها للاستثمار، وليست للاقتراض.
- ك) صكوك الاستثمار الإسلامية ترتب مجموعة من العلاقات، لأنها وإن كانت قائمة على

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

أساس عقد واحد مثل الإجارة، أو المضاربة أو الاستصناع - لكن هناك علاقات متعددة تنظمها العقود الأخرى مثل الوكالة بأجر... إلخ، في حين أن سندات الدين أو القرض أو الخزينة ينظمها عقد واحد وهو عقد القرض.

٢) الصكوك الإسلامية والسمات المميزة لها عن الأوراق المالية التقليدية «الأسهم والسندات».

اشتمل القاموس المالي أو التمويلي على مصطلحي السهم والسند، مع شرح لمفهوم كل منهما، فالسهم مستند ملك، والسند مستند دين، ومن الناحية الشرعية، فالسهم مشروع أما السند فلا، لأنه يدخل في باب الربا^(١).

وبظهور مصطلح «الصك»، ودخوله في القاموس المالي أو التمويلي، أصبحنا أمام ثلاثة مصطلحات مالية: (السهم والسند والصك)، لكل منهم مفهومه المميز له عما عداه، رغم ما بينهم من قواسم مشتركة.

بينت في الفقرة (١) بعالية خصائص الصكوك الإسلامية. أحاول هنا بيان ما نتج عنها من سمات مميزة لها عن الأوراق المالية التقليدية.

أ) تكمن الفروق الجوهرية بين السندات والصكوك الاستثمارية فيما يأتي^(٢):

❖ السندات بجميع أنواعها تمثل ديناً في ذمة المدين مصدر الصك لصالح دائنة (حامل الصك) فالعلاقة بينهما علاقة المدينة .

(١) د. شوقي دنيا، استكمال موضوع الصكوك، حكم تأجيل الأجرة في إجارة الموصوف في الذمة، حكم تداول صكوك إجارة الموصوف في الذمة قبل تعيين محل العقد. بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورة الحادية والعشرون، ٢٠١٣م، ص ٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د. علي محي الدين القره داغي، صكوك الاستثمار، تأصيلها، وضوابطها الشرعية، ودورها في تمويل البنية التحتية والمشاريع الحيوية، مرجع سابق، ص ٦.
- أحمد النجار، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية في مصر، مرجع سابق، ص ٦١ وما تلاها.

- وأما الصكوك الاستثمارية فهي تمثل حصة شائعة من جميع موجودات المشروع، وبالتالي فالعلاقة بين صاحب الصك، والمصدر هو علاقة المشاركة وليست علاقة المداينة.
- ❖ **السندات** تحدد لها فائدة ثابتة، أو متغيرة من زمن إلى آخر، ولذلك صدرت قرارات المجامع الفقهية بحرمة السندات لأن تلك الفائدة هي الربا المحرم. وأما صكوك الاستثمار فليست لها فائدة ثابتة أو متغيرة، وإنما الأمر فيها إذا تحقق لها الربح فهي تأخذ نصيبها منه، وإذا خسرت الشركة فإن الموجودات التي يمثلها الصك الاستثماري قد قلت، أي أن الصك الاستثماري خاسر بنسبة نصيبه من الخسارة. والخلاصة أن الصك الاستثماري يتأثر بموجودات المشروع سلباً وإيجاباً، ربحاً وخسارة، في حين أن السند لا يتأثر بأي شيء، وإنما يأخذ صاحبه أصل الدين مع الفائدة المقررة المتفق عليها.
- ❖ **بالبناء على ما جاء بالفقرة بعالية السند** يمثل حصة في التمويل المالي الربوي، في حين أن الصك يمثل سهماً مالياً في الأصول والمنافع والحقوق.
- ❖ **عند تصفية المشروع** يكون لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند وفوائده المتفق عليها، أما الصك الاستثماري فليس له الأولوية، وإنما تصرف له نسبته مما يتبقى من موجودات المشروع بعد سداد الديون، أي أن موجودات المشروع ملك لأصحاب الصكوك وتعود إليهم.
- ❖ **واستكمالاً لما جاء بالفقرة السالفة**، يمكن القول أن مدة السند لا ترتبط بالمشروع وقد تزيد أو تنقص عن فترة المشروع، في حين أن مدة الصكوك هي مدة استثمارية المشروع المعنى أو النشاط، وترتبط بالمشروع المعنى وتنتهي بانتهائه.
- ❖ **لا تتضمن نشرة إصدار السند** ثمة ضوابط شرعية، في حين أن نشرة الإصدار في الصكوك تتضمن القواعد الشرعية، وعلى مستخدم حصيلة الإصدار مراعاة الضوابط الشرعية وإذا خالفها يتحمل المسؤولية.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات
الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

- ب) تكمن الفروق الجوهرية بين الأسهم والصكوك الاستثمارية فيما يأتي :
- ❖ فيما يخص الأسهم، فالربح أقل احتمالية، في حين أن الربح في الصكوك على الغالب مرجح و مضمون.
 - ❖ فيما يخص الأسهم، فالملكية على الشيوع في الميزانية، في حين أن الملكية على الشيوع لعين محددة في الصكوك.
 - ❖ فيما يخص الأسهم، لا يحق لحامله التصويت في الجمعية العمومية، في حين أن صاحب الصك، يحق له التصويت في الجمعية العمومية.



نتائج البحث الأول:

* ناقشت في هذا البحث الإطار النظري للصكوك الإسلامية من حيث المفهوم والأنواع والمشروعية، علاوة على آلية الإصدار والخصائص المميزة لها عن غيرها من الأوراق المالية التقليدية وانتهيت إلى النتائج التالية:

١. الدافع للصكوك في نشأتها، إيجاد صيغة جديدة لتمويل الاستثمار، بجانب الصيغ القائمة، تقوم على مبدأ المشاركة في العائد والمخاطرة. وعليه يمكن تعريف صكوك الاستثمار بأنها: «وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة ومتساوية في ملكية موجودات معينة، مباحة شرعاً، وموجودة فعلاً، أو قيد الإنشاء من حصيلة الاكتتاب، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم والالتزام بالضوابط الشرعية».

٢. وجه النعت بالإسلامية هو النظر لظروف الواقع؛ حفاظاً على الخصوصية وتأكيداً على الهوية، فإذا ما ساد المنهج الاقتصادي الإسلامي، انتفت الحاجة لتخصيصها - أي الصكوك - بأي نعت.

٣. تستند الصكوك في إصدارها إلى أحد عقود فقه المعاملات وضوابطها الشرعية، من مشاركة واستصناع وإجارة ونحو ذلك، بحيث لا تمثل الصكوك ديناً لحاملها على مُصدرها، كما هو الحال في السندات. بل تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات تدر عائداً عن استثمار شرعي.

٤. تشكل المبادئ والقواعد وعقود المعاملات الإسلامية أساساً مرناً لاستحداث أدوات مالية إسلامية متنوعة، ولا تشكل هذه القواعد والأحكام أية عوائق، بل إن الالتزام بها يحقق الانضباط الشرعي للأداة الإسلامية، تلبية لطموحات قطاع كبير من المتعاملين في السوق المالية والمستثمرين الراغبين في الالتزام بمعاملات اقتصادية مشروعة، علاوة على تمتعها بالكفاءة الاقتصادية.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

٥. تجمع الصك بالأدوات المالية التقليدية، قواسم مشتركة، إلا أنهم يفترون في جوانب عديدة.

أ) تكمن الفروق الجوهرية بين السندات والصكوك الاستثمارية فيما يأتي:

❖ يتأثر الصك الاستثماري بموجودات المشروع سلباً وإيجاباً، ربحاً وخسارة، في حين أن السند لا يتأثر بأي شيء، وإنما يأخذ صاحبه أصل الدين مع الفائدة المقررة المتفق عليها.

❖ يمثل السند حصة في التمويل المالي الربوي، في حين أن الصك يمثل سهماً مالياً في الأصول والمنافع والحقوق.

❖ عند تصفية المشروع يكون لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند وفوائده المتفق عليها، أما الصك الاستثماري فليس له الأولوية، وإنما تصرف له نسبته مما يتبقى من موجودات المشروع بعد سداد الديون، أي أن موجودات المشروع ملك لأصحاب الصكوك وتعود إليهم.

❖ لا ترتبط مدة السند بالمشروع، وقد تزيد أو تنقص عن فترة المشروع، في حين أن مدة الصكوك هي مدة استمرارية المشروع المعنى أو النشاط، وترتبط بالمشروع المعنى وتنتهي بانتهائه.

❖ لا تتضمن نشرة إصدار السند ثمة ضوابط شرعية، في حين أن نشرة الإصدار في الصكوك تتضمن القواعد الشرعية، وعلى مستخدم حصيلة الإصدار مراعاة الضوابط الشرعية وإذا خالفها يتحمل المسؤولية.

ب) تكمن الفروق الجوهرية بين الأسهم والصكوك الاستثمارية فيما يأتي :

❖ فيما يخص الأسهم، فالربح أقل احتمالية، في حين أن الربح في الصكوك على الغالب مرجح ومضمون.

❖ فيما يخص الأسهم، فالملكية على الشيوع في الميزانية، في حين أن الملكية على الشيوع لعين محددة في الصكوك.

❖ فيما يخص الأسهم، لا يحق لحامله التصويت في الجمعية العمومية، في حين أن صاحب الصك، يحق له التصويت في الجمعية العمومية.



المبحث الثاني

تجارب تطبيقية لإصدار الصكوك

ظهر اهتمام علماء الشريعة بطرح صكوك الاستثمار الشرعية بديلاً مناسباً عن السندات الربوية حينما طرحت في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام (١٩٧٦)، ومن ذلك التاريخ بدأ ظهور و تطور صكوك الاستثمار الإسلامية.

يستهدف الباحث إجابة تساؤل رئيسي عن مدى وجود تجارب تطبيقية معاصرة على مستوى العالم ككل.

وفي سبيل ذلك، يستعرض الباحث - فيما تيسر له من قراءات - بعضاً من التجارب العملية المعاصرة في إصدار هذه الصكوك الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية وغيرها^(١)، مع التركيز على أهم التطبيقات الحكومية للصكوك الإسلامية التي أصدرتها

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- د. علي محيي الدين القره داغي، صكوك الاستثمار، تأصيلها، وضوابطها الشرعية، ودورها في تمويل البنية التحتية والمشاريع الحيوية، مرجع سابق، ص ٩.
- د. سعيد محمد بوهرارة، د/ أشرف وجدى دسوقي، تقويم نقدي للقضايا الشرعية المتعلقة بملكية الصكوك القائمة على الأصول، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم، بحث مقدم إلى جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٤ - ٢٥ مايو ٢٠١٠م، بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات، ص ١٠٨ - ١٠٩.
- البنك الإسلامي للتنمية، إخفاق وإعسار بعض إصدارات الصكوك: الأسباب والآثار، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم، مرجع سابق، ص ٣٥ وما بعدها.
- د. أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٤٩ وما تلاها.
- د. محمد محمد الغزالي، الصكوك الإسلامية وشبهات حول المشروعية، بحث مقدم في مؤتمر عن الاقتصاد الإسلامي: (الفلسفة - النظام - التطبيقات المعاصرة)، مرجع سابق، ص ٦٧٩، وما تلاها.
- د. فياض عبد المنعم حسانين، أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة، بحث مقدم إلى بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مرجع سابق، ص ١٠، وما تلاها.

وتعاملت بها بعض الحكومات لتغطية احتياجاتها من الأموال بديلاً عن أدوات التمويل التقليدية والقائمة في معظمها على الدين العام بفائدة .

هذا التركيز على التطبيقات الحكومية للصكوك الإسلامية له ما يبرره، بحسبانه محوراً مرتبطاً بالمبحث التالي والذي خصصه الباحث لمناقشة دور الصكوك الإسلامية في تمويل البنية التحتية للمشروعات التنموية.

أولاً: التجربة الباكستانية:

قامت باكستان سنة ١٩٨٠ بإصدار شهادات المشاركة لآجال محددة (متوسطة وطويلة الأجل) بديلاً عن إصدار السندات بفائدة، ووظيفتها تعبئة موارد تمويلية متوسطة وطويلة الأجل بالعملية المحلية للصناعة وغيرها، ويمول شهادات المشاركة أفراد ومؤسسات وكانت تعطي عائداً كل ستة أشهر تحت الحساب لحين التسوية النهائية، وقد اتجهت باكستان لتشجيع التعامل بهذه الصكوك في السنوات الأولى من التعامل بها إلى ضمان حد أدنى من الربح لشهادات أو لصكوك المشاركة .

ومن الخصائص الأساسية لشهادات المشاركة، تمتع مالكيها بحق الحصول على الأرباح المحققة لدى جهة الإصدار قبل حملة الأسهم، وفي حالة الخسارة، يتم تغطيتها من الاحتياطيات، فإذا لم يكف هذا لتغطية الخسارة، يقسم المتبقي بين شهادات المشاركة لأجل وغيرهم من ممولي المشروع على أن تتناسب مقاسمة الخسارة مع مساهماتهم في التمويل، وثمة ضمانات لأموال شهادات المشاركة تتمثل في حق قانوني عن طريق نظام الرهن على الأصول الثابتة للشركة المستخدمة لهذه الأموال، بالإضافة إلى الغطاء المتمثل في قيمة الأصول الجارية. وثمة بعض الاعتراضات الشرعية المثارة حول هذه الشهادات. وفي السنوات الأخيرة اتجهت باكستان إلى الأخذ بصكوك أو شهادات المربحة.

- كما أصدرت باكستان صكوك للإجارة بلغت قيمتها ٦٠٠ مليون دولار ومدتها

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

خمس سنوات، وتم تحديد العائد علي الصكوك علي أساس معدلات التعامل بين البنوك في لندن بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر + ٢٢٠ نقطة أساسية وقد شارك بنك دبي الإسلامي في إدارة هذه الصكوك الذي شهد إقبالا كبيرا فاق التوقعات، حيث أغلق الاكتتاب عند ١,٢ مليار دولار. وتكرر هذا الإصدار مرة أخرى بعد ذلك بحجم إصدار مستهدف كان يبلغ ٥٠٠ مليون دولار، ولكن تمت زيادته بعد الإقبال الشديد من المستثمرين.

- أما الإصدار الحكومي الثالث من قبل جمهورية باكستان الإسلامية فيقوم به بنك

HSBC .

ثانياً: التجربة الماليزية:

ترجع بداية العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى عام ١٩٨٣ مع إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي وتأسيس أول بنك إسلامي ماليزي هو بنك إسلام ماليزيا برهاد، وفي عام ١٩٩٣ دخل نظام العمليات المصرفية بدون فوائد إلى العمل، وهو النظام الذي أسس قيام سوق نقدي إسلامي في ماليزيا . وقد تضمن قانون الاستثمار الحكومي لعام ١٩٨٣م السماح للحكومة بإصدار شهادات لا تحمل فائدة، والمعروفة باسم «شهادات الاستثمار الحكومي» من خلال البنك المركزي وتلك الشهادات لا يقتصر التعامل بها علي بنك إسلام ماليزيا ولكنها أتيحت لكافة المؤسسات الأخرى في النظام المالي والمصرفي الماليزي، بالإضافة إلى الأفراد، وتحدد الغرض من إصدار هذه الشهادات في حصول الحكومة على الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها على مشروعات التنمية، والعائد على هذه الشهادات لا يحدد مقدماً، وتصدر هذه الشهادات وفقاً لمبدأ القرض الحسن، وشكلت لجنة تشارك فيها جهات حكومية ودينية، لتحديد عائد يوزع على حملة الشهادات، وذلك عند حلول أجل الاستحقاق، إذا كانت الشهادة لمدة عام، أو إعلان العائد بعد عام إذا كانت الشهادة لمدة أجل أكثر من العام، وتصدر الحكومة الشهادات

لمدة عام أو عامين أو خمسة أعوام، وهناك شهادات بآجال أطول، وقد تجاوز الرصيد القائم من هذه الشهادات عدة بلايين من الدولارات.

- وقد شهدت الصكوك الإسلامية الحكومية في ماليزيا تطوراً لاحقاً، وذلك بإصدار صكوك الاستثمار الشرعية في العام (١٩٩٠).

وتعتبر ماليزيا رائدة في مجال الصكوك العالمية، حيث أطلقت الإصدار الحكومي العالمي الأول للصكوك بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لمدة خمسة أعوام عام ٢٠٠٢م، كما تعتبر ماليزيا أكبر مُصدر للصكوك في العالم، حيث أصدرت في عام ٢٠٠٦م صكوك الخزانة القابلة للتداول باعتبارها الصكوك الإسلامية الأولى القابلة للتداول في العالم، وكذلك أصدرت ٦٠٪ من الصكوك العالمية المستحقة لفترة ١٢ شهراً المنتهية في عام ٢٠٠٩م، وتعتبر شهادات الاستثمار الحكومية الإسلامية في ماليزيا البديل الإسلامي لأذون وسندات الخزانة، وفي نفس الوقت يمكن للبنك المركزي استخدامها كأداة من أدوات عمليات السوق المفتوحة، وأداة يستخدمها البنك الإسلامي لاستثمار فوائضه من السيولة النقدية. وقد أخذ على بعض إصدارات الصكوك الماليزية في بداياتها أنها بنيت في الغالب على بيع العينة المحرمة وبيع الدين. وقيل لتبرير ذلك حيثُذ أن المذهب الشافعي يسمح ببيع العينة. ولكن عندما تبين أن الصكوك الماليزية لم تستطع أن تحصل على قبول دولي في الدول الإسلامية، واقتصرت تداولها على الأسواق المجاورة وأسواق الدول الغربية، بدأت ماليزيا في الإقلاع عن الاعتماد على بيع العينة والديون. ومن المنتظر أن يتم استبعاد الصكوك المبنية على كافة العقود المحرمة بالتدريج.

ثالثاً: تجربة الإمارات العربية المتحدة:

- في دبي كان الإصدار الأول للصكوك بواسطة إدارة الطيران المدني بمبلغ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤م.

- وتوالت الإصدارات الكبيرة للصكوك في دبي خلال الفترة من يناير ٢٠٠٦م

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

حتى عام ٢٠٠٧م والذي يعد عاماً مشهوداً بالنسبة لإصدارات الصكوك في دبي حيث تم إصدار ما قيمته عشرة مليارات دولار أمريكي منها ما يقرب من سبعة مليارات تمت تعبئتها بواسطة إصدارات حكومية.

رابعاً: التجربة السعودية :

أنشأت السعودية هيئة سوق المال في عام ٢٠٠٤م والتي قامت بدورها بصياغة إطار سوقي تنظيمي لأسواق رأس المال والديون وفي عام ٢٠٠٩م أطلقت تداول سوق الصكوك والسندات كجزء من جهودها للنهوض بأسواق رأس المال السعودية، كما أن الشركات القيادية، كشركة سابك، والشركة السعودية للكهرباء، والبنك السعودي الهولندي، وشركة دار الأركان للتنمية العقارية، وشركات أخرى، أصدرت صكوكاً بالفعل ويتوقع رجال الصناعة أن يستمر هذا الاتجاه بشكل مضطرد في السنوات القادمة.

خامساً: التجربة البحرينية :

- بدأت أول تجربة لإصدار الصكوك الإسلامية في الخليج في مملكة البحرين، حينما أصدرت مؤسسة نقد البحرين في إصدار صكوك السلم (السندات الحكومية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) في عام ٢٠٠١، بقيمة ٢٥ مليون دولار. ولفترة ثلاثة شهور.

- ثم أصدرت مؤسسة نقد البحرين في عام ٢٠٠٢ صكوك الإجارة طويلة الأجل، والتي انتهت فترتها في العام ٢٠٠٦.

- ثم أصدرت حكومة البحرين مجموعة متتالية من إصدارات الصكوك الإسلامية بلغت حتى أوائل هذا العام نحو أحد عشر إصداراً حكومياً في سلسلة صكوك الإجارة الصادرة عن مؤسسة نقد البحرين، ويبلغ إجمالي قيمتها ٢١,١ مليار دولار.

- وفي عام ٢٠٠٤م أصدرت البحرين صكوكاً إسلامية بقيمة ١,٣ مليار دولار.

- أعلنت حكومة البحرين أنها ستحول جزءاً من ديونها إلى سندات إسلامية، وقال مسئول لرويترز: أن مؤسسة نقد البحرين قد حولت سندات تقليدية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار

إلى صكوك تأجير في العام ٢٠٠٤م، كما تنوي إصدار سندات إسلامية لتحل محل سندات بفائدة قيمتها ١٠٠ مليون دولار حان أجل استحقاقها .

ويعتبر ذلك انتقالاً نوعياً في إصدار الصكوك لتحل محل الأدوات المالية التقليدية في خطوة مميزة، تغير من هيكل أدوات المالية العامة لتتجه إلى الأدوات المالية الإسلامية، كما تعكس صلاحية الصكوك الإسلامية ليس فقط بالنسبة لتوفير أدوات لتمويل المالية الحكومية، وإنما أيضاً للإحلال محل السندات بفائدة، في بادرة تفتح الباب واسعاً أمام التوسع في استخدام الصكوك الإسلامية لإعادة هيكلة أدوات المالية العامة.

سادساً: التجربة القطرية :

- اتجهت دولة قطر إلى استخدام الصكوك الإسلامية في المالية العامة للدولة، وقد بدأ استخدام الصكوك الإسلامية الحكومية لأول مرة في عام ٢٠٠٢م، شهدت قطر في عام (٢٠٠٣) إصدار «صكوك قطر الدولية» بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي.

سابعاً: التجربة السودانية :

أصدرت الحكومة السودانية شهادات المشاركة الحكومية لتعبئة الموارد لتمويل العجز في الموازنة، بالإضافة إلى إصدار صكوك الاستثمار الحكومية التي تم بيعها للأفراد والشركات والمؤسسات المالية بهدف تعبئة الموارد لتمويل الأصول والمشروعات الحكومية عن طريق صيغ الإجارة والمرابحة والاستصناع، وهذه الصكوك قابلة للتداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وقيمة الصك تتوقف على أداء المشروعات الممولة، والتجربة السودانية في الصكوك الحكومية تجربة متميزة حيث تستخدم صكوكا للمشاركة والمضاربة بالإضافة إلى الإجارة، وتتميز بتنوع الصكوك، وطبيعة العلاقة، وأسس تحديد العائد عليها، بالإضافة إلى كونها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية الرسمية مما يوفر لها ميزة التمتع بالسيولة.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

ثامناً: التجربة الإيرانية:

في جمهورية إيران الإسلامية تصدر الحكومة سندات مشاركة لمشروع محدد، على أن يقوم بالإصدار أمناء الاكتتاب، ويضمن المصدر حداً أدنى من الربح، وإذا زاد عن ذلك يوزع بعد انتهاء المشروع، وإذا لم يتحقق ربح وقع عبء الخسارة على عاتق المصدر، ويتولى «بنك مللي طهران» إصدار سندات بلدية طهران، ويضمن حداً أدنى من العائد، وقد أصدرت بلدية طهران في عام ١٩٩٤م، صكوك مشاركة لإعادة بناء طريق «نافاب» السريع وفقاً لهذه الشروط.

تاسعاً: التجربة التركية:

صدر في تركيا عام ١٩٨٤م نوع من صكوك المشاركة المخصصة لتمويل بناء جسر الميوسنور الثاني بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وقد لاقى الإصدار قبولاً جماهيرياً واسعاً، ولا سيما من المواطنين الأتراك المغتربين خارج البلاد. وقد استعملت حصيلة الإصدار في تمويل بناء الجسر الذي أفاد في تسهيل حركة المرور عبر شطري استنبول ويعطي دخلاً جيداً، حيث تعتبر ورقة المشاركة من أقوى الأوراق المتداولة في بورصة استنبول منذ أكثر من «١٠» سنوات متواصلة.

عاشراً: التجربة الألمانية:

لم يقتصر استخدام الصكوك الإسلامية على مستوي البلاد الإسلامية، بل تم استخدامها من قبل سلطات بعض الولايات في البلاد غير الإسلامية، فقد شارك بيت التمويل الكويتي في إصدار أول صكوك إجارة لدولة أوروبية وفق الشريعة الإسلامية، ومدة الصك خمس سنوات قيمتها ١٠٠ مليون يورو، لصالح ولاية «سكسوني انهلت» الألمانية، وبلغت حصة بيت التمويل الكويتي ٣٠ مليون يورو.

نتائج البحث الثاني :

موضوع هذا البحث هو: عرض بعض من التجارب العالمية الناجحة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية - فيما تيسر للباحث من قراءات - ، وبالعرض والمناقشة تبين الآتي:

١. قدرة الصكوك الإسلامية على توفير التمويل اللازم في مختلف دول العالم ، وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو غير مسبقة للصكوك كأحد أهم الأدوات المالية التمويلية، التي تشهد معدلات نمو متسارعة، ونجاحاً في عدة مناطق على المستوى العالمي، سواء على مستوى البلدان الإسلامية في منطقة شرق آسيا مثل: ماليزيا وإندونيسيا، وكذلك منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط مثل: الإمارات والسعودية وقطر وتركيا، أو حتى على مستوى الدول الغربية مثل: ألمانيا .

٢. استخدام الصكوك الإسلامية في التمويل (الحكومي / الخاص) يمثل تحقيقاً لهدف طال انتظاره، مما يستلزم متابعة التجربة وتوفير الأدوات الملائمة لهذا التحول (بيئة قانونية ، كوادرفنية ، هيئات تشريعية).

٣. استخدام آلية الصكوك الإسلامية كأداة تمويل للنفقات العامة في البلاد غير الإسلامية يقوم دليلاً على الكفاءة والفعالية الاقتصادية والتمويلية لها وليس الأمر مجرد عاطفة دينية كما يروج البعض .

٤. استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل النفقات العامة لبعض الدول يمثل تحولاً جذرياً، لأنه يؤسس لعنصر من عناصر استكمال قيام سوق مالي إسلامي. كما يمثل استبدال أدوات الدين العام بصكوك إسلامية تحولاً نوعياً آخر، ينبغي تدعيمه والتوسع فيه .

٥. تصويب مسار التجارب السالفة - فيما يتعلق بما شابهها من أخطاء بشرية تطبيقية - ،

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

أمر ضروري لاستمرار نجاح التجربة ، وهذا ليس نقضا للبناء، ولكنه تقويم لأي جنف شاب الأداء البشري، بحسبان الملائمة الشرعية و الكفاءة الاقتصادية، هما دعامتي النجاح للتجربة.



المبحث الثالث

مخاطر الصكوك الإسلامية

* على الرغم من كل ما ذكر من مميزات للصكوك الإسلامية، إلا أن التساؤل حول وجود مخاطر للصكوك يطرح نفسه.

* يستهدف هذا المبحث، الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: هل للصكوك مخاطر؟ وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي:

- ما هو مفهوم المخاطر وأنواعها؟
 - هل يمكن قياس المخاطر؟
 - هل تجابة الصكوك مخاطر؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فهل يمكن تجنبها أو تقليلها؟
 - إذا أمكن ذلك فما هي آليات معالجة تلك المخاطر؟.
- خطط الباحث لجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في فقرة من الأربع فقرات التالية:
- أولاً: مفهوم المخاطر وأنواعها.
- ثانياً: قياس المخاطر .
- ثالثاً: المخاطر والصكوك الإسلامية .
- رابعاً: مفهوم إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وآلياتها.
- وفيما يلي تناول الباحث للعناصر السالف:
- أولاً: مفهوم المخاطر وأنواعها:
- (١) مفهوم المخاطر: هي احتمال الخسارة أو التقلب في العائد المتوقع^(١).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٣٧.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

٢) أنواع المخاطر^(١): يمكن تصنيف المخاطر الكلية Total Risk إلى نوعين رئيسيين:

أ) المخاطر العامة: تمثل مخاطر منتظمة لا يمكن تجنبها بالتنوع «Undiversifiable»، حيث تصيب هذه المخاطر عوائد كافة الأوراق المالية بصرف النظر عن المنشأة المصدرة لتلك الأوراق، لذا يطلق عليها تجاوزا مخاطر السوق Market Risk.

ب) المخاطر الخاصة: تمثل مخاطر غير منتظمة يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنوع «Diversifiable»، وممردها إلى ظروف المنشأة، أو إلى ظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة «Company Specific Risk».

ثانياً: قياس المخاطر:

تزداد المخاطر كلما زاد احتمال تشتت Variance العائد عن قيمته المتوقعة، ويُقاس هذا التشتت كمياً إما بالتباين، أو بالانحراف المعياري Standard Deviation. ويقاس الانحراف المعياري الحجم المطلق للمخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، لذا يسمى بالمقياس المطلق للمخاطر Absolute Measure of Risk.

- يُقبل الانحراف المعياري مقياساً للمخاطر، في حالة واحدة تساوي القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية للاستثمارات المعروضة، أما في حالة عدم التساوي بينها، فتقاس المخاطر

(١) لمزيد من التفاصيل عن مخاطر الصكوك الإسلامية وآليات إدارتها أنظر:

- د. أشرف محمد دواية، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١١٥ وما تلاها.
- الدكتور عز الدين بن زغبية، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الإنتاجية (حالة الجزائر)، تعقيب على بحث د. حسين حامد حسان الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الإنتاجية، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي حول «صناعة الخدمات المالية الإسلامية وأفاق إدماجها في السوق المالي والمصرفي الجزائري» المدرسة العليا للتجارة ومعهد التدريب التابع لبنك التنمية الإسلامي، أكتوبر ٢٠١١. ص ٢٣ وما تلاها.
- الصكوك في ٣٠ سؤال وجواب، نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٣.

بمعامل الاختلاف Coefficient of Variation باعتباره مقياس نسبي للمخاطر Relative Measure of Risk .

ثالثاً: الصكوك الإسلامية والمخاطرة :

تتعرض الصكوك الإسلامية لبعض المخاطر التي يجب وضعها في الحسابات عند عملية الإصدار بواسطة المصدرين Issuers - والمستثمرين Investors - على السواء، فهي أداة مالية كأى أداة أخرى.

- من خلال النظر إلى مصادر المخاطر بصفة عامة نجد أن الصكوك الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر الكلية، والتي تختلف باختلاف:

- هياكل إصدار الصكوك (حسب صيغ البيع والتمويل والاستثمار الإسلامية).
- الموجودات المكونة لهذه الصكوك، فهي تمثل أصولاً غير نقدية، قد تكون عقارات أو وسائل نقل، أو معدات، وقد تكون أنشطة زراعية أو صناعية، أو مشاريع خدمية، وهذه الأصول بطبيعة الحال معرضة للتلف أو انخفاض القيمة. - وتنوع المخاطر باختلاف الموجودات، سواء كانت ثابتة أو منقولة أو خدمات. من المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه الصكوك ما يلي:

١ - مخاطر الائتمان Credit Risk:

ترجع هذه النوعية من المخاطر ترجع إلى :

- عدم كفاءة العميل أو إلى سوء سمعته وعدم رغبته في السداد، أو إلى عدم قدرته على السداد.
- عدم وفائه بالتزامات العمل المسند إليه بالنسبة لاستثمارات صكوك المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساواة والمغارسة والاستصناع، أو عدم رغبته في استلام السلعة المشتراة ورجوعه عن وعده - في حالة اعتبار الوعد غير ملزم - في استثمارات

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

صكوك المربحة، أو عدم رغبته في استلام السلعة المستصنة في استثمارات صكوك الاستصناع - إذا كان عقد الاستصناع جائز غير ملزم-، أو تأخير أو عدم سداد ما عليه من التزامات بالنسبة لاستثمارات صكوك المربحة وصكوك الإجارة، أو عدم الالتزام بتوريد السلع المتفق عليها وصفاً وزماناً بالنسبة لاستثمارات صكوك السلم. وهذا كله يقع في الأساس على عاتق المنشأة مصدرة الصكوك والمانحة الائتمان للعميل، ويؤثر سلباً على عوائدها، لذا فإن هذه المخاطر تدخل ضمن المخاطر الخاصة.

٢- مخاطر السوق Market Risk:

تندرج تحت المخاطر العامة حيث ترجع لاتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، سواء أكانت أسواق الأصول الحقيقية، أو الأسواق المالية والتي تتكون بدورها من أسواق النقد، وأسواق رأس المال بسوقها : سوق الإصدار وسوق التداول.

أ) مخاطر سوق الأصول الحقيقية Real Assets Market Risk:

وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة الصكوك الإسلامية من حيث كونها تمثل حصة شائعة في ملكية أصول حقيقية (سلع وخدمات) تباع في الأسواق، لذا فقد تتعرض للنقص في قيمتها بفعل عوامل العرض والطلب، أو السياسات الاقتصادية الحكومية وغيرها من عوامل السوق.

ب) مخاطر سوق المال Capital Market Risk:

ويمكن تصنيف تلك المخاطر وفقاً لما يلي :

• مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk :

وتنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة:

- تقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة.

- إصدار الصكوك بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملات أخرى
- إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية أو التزامات الدفع خاصة في عمليات المراجحات والتجارة الدولية.

● مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk :

تنشأ نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وتصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته. وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وهو ما يؤثر على معدل العائد على الاستثمار. والصكوك الإسلامية وإن كان لا مجال لسعر الفائدة في التعامل بها، أو في أنشطتها ومجالات استثماراتها، إلا أنها قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذته سعرا مرجعيا في التمويل بالمربحة. كما أن سعر الفائدة باعتباره آلية يقوم عليه - للأسف الشديد - النظام النقدي والمصرفي في غالبية الدول الإسلامية، فإنه بلا شك يؤثر على الصكوك الإسلامية، خاصة إذا لم يكن للوازع الديني دور في توجيه المستثمرين، وتحجج بعضهم بشذوذ الفتيا التي أباحت سعر الفائدة خلافا لإجماع الفقهاء.

● مخاطر أسعار الأوراق المالية Securities Rates Risk :

وتنشأ نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية، أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك، وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للصكوك الإسلامية.

● مخاطر التضخم Inflation Risk :

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود بارتفاع الأسعار، وهو

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

ما يعني تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية. والصكوك الإسلامية باعتبارها ذات عائد متغير، وذات مكونات من نقود وديون وأعيان ومنافع فإن تأثرها بالتضخم يرتبط طردياً بزيادة مكوناتها من النقود والديون.

٣- مخاطر التشغيل Operation Risk:

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة أخطاء بشرية أو فنية أو حوادث، وتندرج هذه المخاطر تحت:

أ- المخاطر العامة: إذا كانت بفعل عوامل خارجية كالكوارث الطبيعية، مثل ما تسببه الكوارث أو الحوادث في هلاك الزرع في استثمارات صكوك المزارعة أو هلاك الأصل المؤجر في استثمارات صكوك الإجارة ونحو ذلك.

ب- المخاطر الخاصة: إذا كانت بفعل عوامل داخلية كعدم كفاية التجهيزات أو وسائل التقنية أو الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة، أو فساد الذمم، أو عدم توافر (الكفاءة الإدارية) القادرة على القيام بمهام الوكالة عن الملاك وتحقيق الأرباح مع نموها واستقرارها مستقبلاً، والمحافظة على المركز التنافسي للصكوك ونحو ذلك، أو من خلال صورية أو ضعف الرقابة الشرعية مما يؤثر سلباً في ثقة المتعاملين، وسمعة المنشأة لديهم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يترك أثراً على القيمة السوقية للصكوك الإسلامية.

٤- مخاطر المخالفات الشرعية:

حيث إن الصكوك أداة مالية بنيت على أحكام الشريعة الإسلامية، فإن مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية في أي فترة من عمر الصك تؤدي إلى أضرار تختلف باختلاف المخالفة ودرجة خطورتها، فمن بطلان للصك بالكلية إلى فساد بعض الشروط، وهذه المخاطر تندرج تحت المخاطر الخاصة، حيث ترجع إلى استخدام أموال الصكوك في محرمات سواء أكانت محرمات لعينها كالسلع والخدمات المحرمة، أو محرمات لكسبها

كالربا، والقمار، والغش، والتدليس، والخديعة، والخيانة... الخ.

٥) المخاطر القانونية :

تتمثل بوجود تعارض بين النظم والتشريعات السائدة وأحكام الشريعة الإسلامية، وإهمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عند التحاكم. ومن هنا يتبين لنا أهمية الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الصكوك عن سندات الدين التقليدية، وأن هذا الاختلاف ينتج عنه مخاطر يجب دراستها وقياسها بطريقة علمية دقيقة ومن ثم السعي لتغطية هذه المخاطر بالوسائل المناسبة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

**** من المخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجه الصكوك ما يلي:**

٦) مخاطر التعثر من جانب الملتزمين Obligors . مخاطر تعدي آل SPV

٧) مخاطر ارتفاع تكاليف الإصدار.

٨) مخاطر عدم تلبية احتياجات المستثمرين التقليديين مثل عمليات التحوط وغيرها من عمليات المشتقات المالية.

رابعاً: مفهوم إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وآلياتها:

يقوم الاستثمار في الإسلام، على المخاطرة من خلال المشاركة في الغنم والغرم، بخلاف المقامرة التي حرمها الإسلام، والتي تقوم على تحقيق مغنم لطرف على حساب تحقيق مغرم للطرف الآخر. ويعكس ذلك ابن قيم الجوزية بقوله: {المخاطرة مخاطران: مخاطرة التجارة، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل فهذا الذي حرمه الله ورسوله} (١).

(١) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، دار التقوى، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ج ٥، ص ٤١٨.

١ - المنهج العلمي في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية :

يتطلب المنهج العلمي في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية القيام بالخطوات الآتية :

(أ) تحديد المخاطر :

أي تحديد نوعية المخاطر المتوقعة (عامة - خاصة)، ومصدرها (ائتمان - سوق - سلع وخدمات - سعر فائدة - تضخم .. إلخ)، وأسبابها، على أن تكون عملية تحديد المخاطر مستمرة، مع تفهم المخاطر على مستوى (العمل الاستثماري - المنشأة ككل).

(ب) تقييم المخاطر :

هو أداة للتخطيط، والمستهدف منه إعطاء صورة شاملة عن المخاطر. فبعد تحديد مخاطر الصكوك الإسلامية ينبغي القيام بقياسها وتقييمها للوقوف على احتمالات الخسارة، مع ترتيبها وفقاً لجسامتها، من حيث كونها مخاطر مرتفعة **High Risk**، أو متوسطة **Moderate Risk**، أو ضعيفة **Low Risk**، لاتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها.

(ج) دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر :

إن المقارنة بين المنافع والتكاليف من جراء كل نوع من أنواع مخاطر الصكوك هو المعيار الملائم في إتباع الأسلوب المناسب في التعامل مع المخاطر، باختيار البديل المناسب سواء بتجنب تلك المخاطر، أو توزيعها، أو قبولها والتعامل معها فينبغي أن تفوق المنافع التكاليف المترتبة على مخاطر الصكوك الإسلامية.

(د) تنفيذ القرار :

وذلك من خلال وضع الآليات اللازمة لتنفيذ البديل الملائم للتعامل مع المخاطر موضع التنفيذ.

٢) آليات إدارة المخاطر للصكوك الإسلامية :

تعدد وتنوع آليات إدارة المخاطر للصكوك الإسلامية، لتشمل ما يلي :

أ) دراسة الجدوى :

تعتبر دراسة جدوى المشروعات التي تتوجه إليها أموال حصيلة الصكوك من الأهمية بمكان لتخفيض بل وتجنب المخاطر قدر الإمكان، وهو - أي تقويم جدوى المشروع - من المنظور الإسلامي يحكمه ما يمكن تسميته «الربحية الإسلامية» من خلال توجيه التمويل نحو المشروعات المشروعية الإسلامية من حيث (النشاط الحلال - الكفاءة الاقتصادية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال حفظ المال وتنميته، ومراعاة الأولويات الإسلامية في الاستثمار وفقاً للضروريات والحاجيات والتحسينات، وديمومة متابعة العملاء، بالإضافة إلى الكفاءة الاجتماعية وما تتضمنه من مسؤولية اجتماعية للتمويل، والالتزام بالأخلاقيات الإسلامية) وهو ما من شأنه أن يساهم في تخفيض مخاطر الصكوك الإسلامية بصفة عامة.

ب) كفاءة الإدارة والرقابة عليها :

بقدر كفاءة الإدارة بقدر ما تجمع تلك الصكوك بين معضلات الربحية والسيولة والأمان فضلاً عن مراعاة الاعتبارات الأخلاقية والمسؤوليات الاجتماعية، كأن يجمع المدير بين الجوانب الأخلاقية والفنية، كما في قوله (ﷺ): ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]، وكذا حسن اختيار الشركاء والمضاربين والعاملين من ذوي الكفاءة والأخلاق الطيبة يقول (ﷺ): ﴿إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينِ﴾ [القصاص: ٢٦] .

كما أن من عوامل تخفيض المخاطر إعطاء الحق لحملة الصكوك في مراقبة الإدارة من خلال جمعية عامة تمثلهم مع مراعاة أنه في صكوك المضاربة لا يجوز لحملة الصكوك

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

التدخل في الإدارة وإن كان من حقهم متابعة تصرفات المضارب للتأكد من التزامه بشروط المضاربة، وهو ما من شأنه تجنب مخاطر المخالفات الشرعية وتخفيض المخاطر الائتمانية والتشغيلية.

ج) الضمانات :

من أنواع الضمانات التي يمكن من خلالها التعامل مع مخاطر الصكوك الإسلامية، ما يلي:

• **الكفالة:** وذلك من خلال التزام طرف بتحمل عبئ عن طرف آخر على سبيل التبرع، وكفالة الشخص المليء ذي الخلق الحسن وسيلة ناجعة في تخفيض مخاطر توظيف حصيلة الصكوك الإسلامية، خاصة المخاطر الائتمانية ومخاطر المخالفات الشرعية، ومخاطر الأصول وعوائدها.

• **الرهن:** هو من آليات الحماية ضد المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية، فللدائن أن يشترط على المدين تفويضه ببيع الرهن عند حلول أجل الدين للاستيفاء من ثمنه دون الرجوع إلى القضاء.

ويشترط في المرهون: (أن يكون مالا متقوماً يجوز تملكه وبيعه - معينا بالإشارة أو التسمية أو الوصف - مقدور التسليم)، ويجوز رهن المشاع مع تحديد النسبة المرهونة منه. مع مراعاة أن الضمان سواء أكان كفالة أم رهنا لا يمكن الرجوع عليه في عقود الأمانة كما في استثمارات صكوك الوكالة أو المضاربة أو المشاركة إلا إذا تم تعدى أو تقصير أو مخالفة للشروط من قبل الوكيل أو المضارب أو المشارك. وقد تأكد ذلك بما جاء بقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بذات الخصوص بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار^(١).

• **ضمان الطرف الثالث:** من المتفق عليه شرعاً أنه لا يجوز للجهة المصدرة لصكوك المضاربة أو المشاركة أو الوكالة ضمان القيمة الاسمية لحامليها، فإنه لا مانع شرعاً من أن

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرجع سابق، الدورة الرابعة، المجلد الثالث، ص ٢١٤٦.

يضمن طرف ثالث مستقل عن الإدارة وحملة الصكوك القيمة الاسمية لصكوك المضاربة، وهذا الضمان - وتسميته ضمانا مجاز لأنه ليس كفالة عن ديون - هو في الواقع تعهد ملزم بتقديم هبة تعادل قيمة الأصول الاسمية في حال تعرضها للهلاك مهما كان سببه، إذا لم يتمكن حملة الصكوك من إلزامه بالتعويض لأن هذا الإلزام له الأولوية فهو حكم شرعي. أما التعهد فهو التزام عقدي مشروع أيضا^(١). وهو ما تؤكد بقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بذات الخصوص بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار^(٢). وبما جاء بالمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة^(٣).

(د) التأمين التعاوني: يعد التأمين التعاوني آلية من الآليات الإسلامية للحماية ضد مخاطر الصكوك الإسلامية خاصة المخاطر الائتمانية، ومخاطر الأصول، فمن خلاله يمكن التأمين على الأصول الاستثمارية ضد كافة مخاطر تلك الأصول.

(هـ) الاحتياطات: تكوين الاحتياطات للتعامل مع كافة مخاطر الصكوك الإسلامية رهين بتحقيق أرباح، فيمكن تكوين احتياطي معدل الأرباح من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الصكوك، كما يمكن تكوين احتياطي مخاطر الاستثمار وذلك باقتطاع جزء من أرباح حملة الصكوك بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية التي قد تتعرض لها الصكوك وهو ما تؤكد بما جاء بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية

-
- (١) انظر: د. عبد الستار أبو غدة، مخاطر الصكوك الإسلامية، بحث مقدم للملتقى السنوي الإسلامي السابع، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، ٢٥ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤م، ص ١٥.
- (٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرجع سابق، الدورة الرابعة، المجلد الثالث، ص ٢١٦٤.
- (٣) انظر، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، معيار رقم: ٥، ص ٦٢.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بذات الخصوص بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار^(١).

(و) **التحوط Hedging**: أي حماية استثمارات الصكوك الإسلامية من التقلبات خاصة في أسواق الأصول والأسواق المالية، ويمكن اعتماد تلك الآلية ضد المخاطر شريطة أن لا يؤثر البديلين الثمن والمثمن حتى لا يكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ المحرم شرعاً.

كما أنه يمكن استخدام الخيار الشرعي في التحوط ضد مخاطر عدم الوفاء بالوعد من قبل مشتري السلعة بالمرابحة من خلال الاتفاق مع البائع على مدة خيار معلومة للسلعة عند شرائها، وهو ما يعرف بخيار الشرط طالبت تلك المدة أم قصرت. وكذلك التحوط من سعر الفائدة من خلال اتخاذ معيار عائد الفرصة البديلة أو معدل العائد على الاستثمار للسلع المشابهة مؤشراً في تحديد عائد المرابحة.

كما يمكن التحوط ضد مخاطر سعر الصرف من خلال العمل على توحيد العملة مع عملة إصدار الصكوك قدر الإمكان، واختيار العملات المستقرة للتعامل، وكذلك «إجراء قروض متبادلة بعملات مختلفة بدون أخذ فائدة أو إعطاؤها شريطة عدم الربط بين القرضين، وشراء بضائع أو إبرام عمليات مرابحة بنفس العملة، ويجوز الاتفاق مع العملاء عند الوفاء بأقساط العمليات المؤجلة كالمرابحة على سدادها بعملة أخرى بسعر يوم الوفاء»^(٢).

(١) انظر: معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٨م، معيار رقم: ١١. مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، مرجع سابق، الدورة الرابعة، المجلد الثالث، ص ٢١٦٤.

(٢) انظر، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، معيار رقم: ١، ص ٤-٥.

ز) **التنوع diversification**: أي تنوع استثمارات الصكوك الإسلامية من أجل تخفيض درجة المخاطر دون أن يترتب على ذلك تأثير سلبي على العائد وهو ما يعرف بالتنوع الكفاء. وتوجد أسس مختلفة للتنوع من أهمها تنوع (جهة الإصدار - تواريخ الاستحقاق - التنوع القطاعي - التنوع الدولي).

❖ **تنوع جهة الإصدار**: وذلك بتنوع جهات الإصدار، ويوجد أسلوبان شائعان في هذا الصدد هما:

- **التنوع البسيط أو الساذج Simple or Naive Diversification**: أي تنوع جهات الإصدار مع عدم المغالاة في ذلك لما له من العديد من العيوب التي يأتي في مقدمتها صعوبة إدارة الاستثمارات، وارتفاع تكلفة البحث عن استثمارات جديدة، واحتمال اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة، وارتفاع متوسط تكاليف الشراء.

- **تنوع ماركوتز**: يقوم تنوع ماركوتز، على فكرة أساسية مؤداها أن المخاطر لا تتوقف فقط على مخاطر الاستثمارات، بل تتوقف كذلك على العلاقة التي تربط عوائد تلك الاستثمارات^(١)، وهذا يعني ضرورة الاختيار الدقيق للاستثمارات التي تتوجه إليها حصيلة الصكوك، وذلك بمراعاة طبيعة الارتباط بين العوائد المتولدة عنها، فعندما تكون هناك علاقة طردية بين عوائد استثمارات الصكوك فإن المخاطر التي تتعرض لها تكون أكبر مما لو كانت تلك العوائد مستقلة لا ارتباط بينها، أو توجد بينها علاقة عكسية.

❖ **تنوع تواريخ الاستحقاق**: الصكوك الإسلامية قد تصدر لفترات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، ويهدف هذا التنوع إلى مواجهة مخاطر التضخم باعتبار أن الصكوك ذات الآجال الطويلة أكثر عرضة للتعرض للتضخم عن الصكوك

(١) انظر، د. منير هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ٢٨٣-٢٨٤.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

ذات الآجال القصيرة، وإن كانت الصكوك الإسلامية أقل عرضة للتعرض لمخاطر التضخم قياساً بالصكوك التقليدية نظراً لطبيعتها مكوناتها وقيامها على المشاركة في الغنم والغرم.

❖ **التنوع القطاعي:** يهدف هذا التنوع إلى تخفيض المخاطر الخاصة بالصكوك الإسلامية بناء على المبدأ الذي يشير إلى أن رد فعل القطاعات الاقتصادية يختلف تبعاً للدورات الاقتصادية، والتنوع الجيد يجب أن يترجم في صورة ارتباط بين الصكوك الإسلامية والسوق بصفة عامة. ومن ثم فإن تنوع إصدار الصكوك الإسلامية ليمتد لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي هو أمر ينوع من المخاطر ويقي من صدماتها.

❖ **التنوع الدولي:** يهدف التنوع الدولي إلى تخفيض المخاطر العامة، ومع تطور أسواق المال العالمية أصبح التنوع أكثر سهولة، فيمكن للمنشآت المالية إصدار صكوك إسلامية في أكثر من دولة إسلامية وبنفس عملة كل دولة، وهو ما يسهم أيضاً في التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف.

(١) إجراءات أخرى لإدارة المخاطر من خلالها:

هناك - في تقديرنا علاوة على ما سلف - حزمة من الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تدار المخاطر من خلالها، والتي من شأنها رفع نوعية ودرجة التصنيف الائتماني لصكوك المصدرة علي النحو التالي:

(أ) إسناد أدوار أكبر للمصدرين للصكوك الإسلامية وذلك في شكل ضمانات إضافية في إطار عملية التصكيك.

(ب) تفعيل دور الرقابة الشرعية في كل مراحل عملية الإصدار .

(ج) الإدراج في الأسواق الثانوية والسعي لإصدارات تلبي المتطلبات الشرعية في

التداول بشرط أن تكون الغلبة للأعيان على النحو الذي ذهبت إليه الكثير من المذاهب الفقهية .

(د) السعي للتصنيف الدائم للصكوك المصدرة.



نتائج البحث الثالث:

ناقشت في هذا الفصل موضوع: "مخاطر الصكوك الإسلامية"
بالمناقشة تبين الآتي:

١. تتعرض الصكوك الإسلامية لبعض المخاطر التي يجب وضعها في الحسابات عند عملية الإصدار بواسطة المصدرين **Issuers** والمستثمرين **Investors** على السواء، فهي أداة مالية كأى أداة أخرى.

٢. الصكوك الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر الكلية، والتي تختلف باختلاف:

- هيكل إصدار الصكوك.
- الموجودات المكونة لهذه الصكوك.

١. تعد مخاطر الصكوك الإسلامية أحد متغيري القرار الاستثماري باعتبار العائد المتغير الآخر، والمخاطر بمفهومها الاصطلاحي الشرعي والاقتصادي لا تخرج عن مفهومها اللغوي فهي احتمال الخسارة أو التقلب في العائد المتوقع.

٢. مسلمات المنهج الاستثماري الإسلامي المشاركة في الغنم والغرم. وهذا لا يحول دون وضع منهج علمي للتعامل مع المخاطر من خلال (تحديد مخاطر الصكوك الإسلامية، ثم تقييمها، ثم دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر، ثم تنفيذ القرار اعتمادا على معطيات المالية الإسلامية التي تهدف إلى تجنب المخاطر أو توزيعها أو قبولها).

٣. تتعدد آليات المحافظة المالية الإسلامية لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، ومن هذه الآليات دراسة الجدوى، وكفاءة الإدارة والرقابة عليها، والضمانات بما تتضمنه من الكفالة والرهن وضمان الطرف الثالث، كما أن من هذه الآليات أيضا التأمين التعاوني، والاحتياطات، والتحوط وفي مقدمة ذلك استخدام عقد السلم

بشروطه الشرعية والخيار الشرعي، وكذلك من هذه الآليات التنويع سواء أكان متعلقاً بتنويع جهة الإصدار أو تنويع تواريخ الاستحقاق، أو التنويع القطاعي، أو التنويع الدولي.

٤. تحقق وسائل التعامل مع المخاطر - وفقاً للمنهج الإسلامي - العدل لجميع أطراف التعامل وليس تحقيق مغنم لطرف على حساب مغرم لطرف آخر، كما هو الحال في أدوات التحوط المعاصرة المعتمدة على المشتقات المالية التي تقوم على بيع الدين بالدين المنهي عنه شرعاً.



الخاتمة

وبعد، فقد تناول هذا البحث دراسة عن الصكوك الإسلامية ، موضوعها:
«الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات». ناقشت فيها النقاط
التالية:

- أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية، ومغزى وصفها بالإسلامية.
- ثانياً: في فقه الصكوك: الضوابط الشرعية {للتداول - الاسترداد - الرقابة الشرعية} للصكوك الإسلامية
- ثالثاً: الصكوك الإسلامية، الأنواع {الإجارة - السلم - الاستصناع - المربحة - المشاركة - المضاربة - المزارعة - المساقاة - المغارسة - الوكالة} والأطراف ومراحل التصكيك.
- رابعاً: مراحل التصكيك {إصدار - إدارة - إطفاء الصكوك}.
- خامساً: الأطراف المشاركة في عملية التصكيك {الأطراف الرئيسية - الأطراف المساعدة}.
- سادساً: الصكوك الإسلامية، الخصائص وأوجه التمايز عن الأسهم والسندات.
- سابعاً: تجارب تطبيقية لإصدار الصكوك.

وفي هذا النقاش المتسع - بالقدر الذي سمحت به مساحة الورقة البحثية الماثلة - توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وإلى مجموعة من التوصيات أعرضها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

١. الصكوك الإسلامية تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو خدمات أو موجودات معينة و مباحة شرعاً وتصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي، وعلى أساس المشاركة في الغنم والغرم، والالتزام بالضوابط الشرعية .

٢. للصكوك الإسلامية مفهومها اللغوي والاصطلاحي الخاص، الذي يحمل خصائصها، المميّزة لها عما سواها من الأوراق المالية التقليدية «الأسهم/ السندات»، ويجلي عناصر تفوقها من حيث الكفاءة الاقتصادية في توفير التمويل اللازم للنشاط أو السلعة أو الخدمة محل التمويل المطلوب لها، ومن حيث الموافقة الشرعية والبراءة من الفوائد الربوية.
٣. أن مرد الجدل حول نعت الصكوك بصفة «الإسلامية» هو ما يثار من أن مصطلح الصكوك هو في أصله إسلامي فلا يوجد صكوك إسلامية وأخرى غير إسلامية، و عليه فإنما وجه النعت بالإسلامية في الوقت الراهن، هو النظر لظروف الواقع؛ حفاظاً على الخصوصية و تأكيداً على الهوية ، فإذا ما ساد المنهج الاقتصادي الإسلامي، انتفت الحاجة لتخصيصها -أي الصكوك- بأي نعت.
٤. تتسم الصكوك الإسلامية بالتنوع، نتيجة قيام آليات إصدارها وإدارتها على صيغ التمويل الإسلامية المتنوعة. كما تتسم بالخصوصية فيما يتعلق بمراحل التصكيك والأطراف المشاركة فيه، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الشرعية على العملية برمتها.
٥. ينم التحليل المكاني لأسواق الصكوك الإسلامية، عن تنامي الطلب عليها، سواء على مستوى الحكومات أو المؤسسات المالية، وكذا اتساع رقعته الجغرافية ليشمل دولاً غير إسلامية، لهذا دلالاته الاقتصادية من زاوية الكفاءة الاقتصادية للورقة المالية واتساع حيز التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي بما له من خصوصية وكفاءة، أثار البعض حولها شبهات، ردّها التجارب العملية المنضبطة بمبادئه وأصوله.
٦. بالبناء على ما جاء البند (٥)، فإن الممارسة العملية لإصدار الصكوك في البلدان

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

الإسلامية - والمرشحة للتنامي - يمكنها المساهمة في انتقال رؤوس الأموال من الدول الإسلامية الغنية إلى الدول الفقيرة، ولا سيما إذا أصدرتها مؤسسات مالية إسلامية ذات صيت إيجابي، مثل بنك التنمية الإسلامي، حيث يحقق ذلك انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية بهدف دعم مشاريع العمران في العالم الإسلامي.

٧. بالربط مع البند (٥)، (٦) بعالية، فإن من الآثار الإيجابية لإصدار الصكوك الحكومية لتمويل مشروعات البنية التحتية، تقليل الإنفاق العام والاقتراض الحكومي، فينخفض عجز الموازنة ونسبة الدين العام، وبالتالي ينخفض معدل التضخم دون أن يصاحبه زيادة في معدل البطالة، مع تقليل الحاجة إلى فرض ضريبة جديدة أو زيادة واحدة قائمة بالفعل لتمويل البنية الأساسية الضرورية. أي أنه يساعد الدولة على التوجه بمواردها الاقتصادية إلى المشروعات الاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها، دونما مكابدة التداعيات الاقتصادية والتمويلية المترتبة على الاقتراض وتبعاته من ناحية خدمة الدين وفوائده، ناهيك عن المخالفة الشرعية المتمثلة في التمويل الربوي.

٨. المخاطر بمفهومها الاصطلاحي الشرعي والاقتصادي لا تخرج عن مفهومها اللغوي فهي احتمال الخسارة أو التقلب في العائد المتوقع، ويمكن تصنيف المخاطر الكلية إلى نوعين رئيسيين: المخاطر العامة، والمخاطر الخاصة، حيث ترجع هذه النوعية من المخاطر إلى ظروف المنشأة، أو إلى ظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

٩. الصكوك الإسلامية باعتبارها تمثل موجودات تحتوى على خليط من النقود والديون والأعيان والمنافع، أو بعض هذه المكونات منفردة، ونظراً لآليات إصدارها القائمة على صيغ التمويل الإسلامية، فإنها تتعرض للمخاطر التي

تعرض لها المشروعات الاستثمارية الإسلامية.

١٠. من المخاطر الكلية التي تتعرض لها الصكوك الإسلامية: {مخاطر الائتمان - مخاطر التشغيل - مخاطر المخالفات الشرعية - مخاطر السوق بما تتضمنه من مخاطر سوق الأصول - مخاطر سوق المال التي تشمل «مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار الأوراق المالية، مخاطر التضخم»}.

١١. المخاطر قسم المنهج الاستثماري الإسلامي، حيث المشاركة في الغنم والغرم هي عمود الوسط وهذا لا يحول دونها وضع منهج علمي للتعامل مع المخاطر من خلال عدد من الخطوات {تحديد مخاطر الصكوك الإسلامية، ثم تقييمها، ثم دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر، ثم تنفيذ القرار بالوسيلة المفضية إلى تجنب المخاطر أو توزيعها أو قبولها}.

١٢. من آليات إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية: دراسة الجدوى، وكفاءة الإدارة والرقابة عليها، والضمانات بما تتضمنه من الكفالة والرهن وضمان الطرف الثالث، كما أن من هذه الآليات أيضاً التأمين.

ثانياً: التوصيات:

في نهاية البحث، أستطيع أن أقدم بعدد من التوصيات، التي أراها مطلوبة لتحقيق الاستفادة من هذا البحث، وأهم ما أقدم به هو التوصية بالآتي:

١. دراسة تجارب الدول في إنشاء سوق مالي إسلامي، بغية الوقوف على المثالب فتجنبها، وعلى المزايا فنعظمها.

٢. نشر ثقافة الصكوك الإسلامية على المستوى الشعبي العام وعلى المستوى الفني المتخصص، مع تشجيع الحكومة والقطاع الخاص على التوسع في تطبيقاتها، كصيغة جديدة للاستثمار بجانب الصيغ التقليدية القائمة، بغية الوصول إلى

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

- العائدات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الآلية الجديدة المنضبطة بأحكام الشرع.
 ٣. بالبناء على التوصية السالفة، فإن مؤسسات الدولة الدعوية و التعليمية والإعلامية دور مأمول في نشر ثقافة الصكوك الإسلامية.
 ٤. قيام وزارات الخارجية بالترويج الجيد للتجارب الناجحة في إصدارات الصكوك على المستوى الدولي، والتواصل مع المختصين بهذا الملف في الدول المتواجد بها أسواق الصكوك الإسلامية، أو المرشح تواجدها بها لتقديم التعريف اللازم عن التجربة لها.
 ٥. إعداد الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ التجربة وتزويدها بالعلم الشرعي والفني اللازمين لهذا الأمر.
 ٦. قيام المؤسسات الدينية وعلى رأسها الأزهر الشريف بالمراقبة الشرعية المستمرة للتجارب القائمة والإصدارات المحتملة للصكوك بغية الضبط الشرعي لها، بعدا عن الشبهات وما يترتب عليها من اهتزاز الثقة في التجربة ككل، وتعرضها للمخاطر.
 ٧. إقامة مشروع قومي كبير، يمول من خلال إصدار الصكوك، للمساهمة في عملية الإعمار والتنمية، والتخفيف من حدة أزمة البطالة والسيولة والتضخم.
 ٨. دعوة المؤسسات المالية الإسلامية للاهتمام بالبحث العلمي الذي يجمع بين الفقه التنظيري والفقه الميداني على المستويين الشرعي والاقتصادي دعماً لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية.
- أخيراً، فإن هذه خطوات ينبغي اتخاذها لتحقيق الفائدة لأمتنا الحبيبة من التزامها بهدى الله (ﷻ)، لتنال الخير والثوبة في الدنيا والآخرة:
- قال (ﷻ): ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ

وَالْأَرْضِ ﴿[الأعراف: ٩٦].



المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب الفقه:

١. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، دار التقوى، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ج (٥).

ثالثاً: كتب الاقتصاد:

٢. أشرف محمد دوابة، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٩ م.

٣. منير هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩ م.

رابعاً: المعاجم:

٤. الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٥. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، مصر، ط ١٩٩٢ م.

٦. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٤ م.

خامساً: المؤتمرات والندوات:

٧. أحمد النجار، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، بعنوان «التمويل الإسلامي وآفاق التنمية في مصر»، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٨. أختري زيتي عبد العزيز، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة

- عشرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
٩. البنك الإسلامي للتنمية، إخفاق وإعسار بعض إصدارات الصكوك: الأسباب والآثار، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم.
١٠. توصيات المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر
١١. السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
١٢. حمزة بن حسين العفر الشريف، ضمانات الصكوك الإسلامية، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم، بحث مقدم إلى جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٤-٢٥ مايو ٢٠١٠م، بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات.
١٣. سعيد محمد بوهرارة، أشرف وجدى دسوقي، تقويم نقدي للقضايا الشرعية المتعلقة بملكية الصكوك القائمة على الأصول، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقويم، بحث مقدم إلى جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ٢٤-٢٥ مايو ٢٠١٠م، بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات.

الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات

الباحثة/ نيرمين زكريا الجندي

١٤. شوقي دنيا، استكمال موضوع الصكوك، حكم تأجيل الأجرة في إجارة الموصوف في الذمة، حكم تداول صكوك إجارة الموصوف في الذمة قبل تعيين محل العقد. بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورة الحادية والعشرون، ٢٠١٣م.
١٥. عبد الستار أبو غدة، مخاطر الصكوك الإسلامية، بحث مقدم للملتقى السنوي الإسلامي السابع، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤م.
١٦. عز الدين بن زغينة، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الإنتاجية (حالة الجزائر)، تعقيب على بحث د. حسين حامد حسان الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشروعات الإنتاجية، ورقة بحثية مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي حول «صناعة الخدمات المالية الإسلامية وآفاق إدماجها في السوق المالي والمصرفي الجزائري» المدرسة العليا للتجارة ومعهد التدريب التابع لبنك التنمية الإسلامي، أكتوبر ٢٠١١م.
١٧. علي محيي الدين القره داغي، صكوك الاستثمار، تأصيلها، وضوابطها الشرعية، ودورها في تمويل البنية التحتية والمشاريع الحيوية، بحث مقدم إلى منتدى الاستثمار والتمويل الإسلامي الأول، الأردن، ٢٠١٠م.
١٨. فياض عبد المنعم حسانين، أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة، بحث مقدم إلى بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
١٩. كوثر عبد الفتاح الأبجي، المقومات اللازمة لتشريع الصكوك الإسلامية

كمصدر تمويل جديد في السوق المصرية، بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٢٠. محمد البلتاجي، صكوك الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة، بحث مقدم إلى بحث مقدم إلى ندوة «الصكوك الإسلامية وسبل تطبيقها في مصر»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٢١. محمد محمد الغزالي، الصكوك الإسلامية وشبهات حول المشروعية، بحث مقدم في مؤتمر عن الاقتصاد الإسلامي: (الفلسفة - النظام - التطبيقات المعاصرة)، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، في الفترة من ٢٠-٢١ أبريل ٢٠١٣م.

سادساً: الدوريات والمقالات:

٢٢. حسين حامد حسان، مجلة التمويل الإسلامي، صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، السنة الثانية، العدد الثالث، ربيع الأول ١٤٣٤هـ، فبراير ٢٠١٣م.

٢٣. الصكوك في ٣٠ سؤال وجواب، نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، ملحق مجلة التمويل الإسلامي.

٢٤. مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، أعداد مختلفة.

٢٥. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، البحرين، ٢٠٠٧م، المعيار الشرعي رقم ١٧.

معوقات تسويق خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية

Title Search (Marketing Obstacles insurance services in Saudi Arabia)

دكتورة/ رقية محمد أحمد كراتات

ملخص الدراسة:

إن من أهم نتائج هذا البحث الآتي:

- ١- أهم معوقات خدمات التأمين هي خصائصه التي أكدت صعوبة تسويقها كمنتج خدمي مقارنة بالسلع الملموسة.
- ٢- إن الترويج لخدمات التأمين بالمؤسسات السعودية يتضمن وحدة ترويج وإعلان ووسائل للاتصال بالعملاء (المقابلة الشخصية، التلفون، البريد - البريد التقليدي والإلكتروني والفاكس)
- ٣- يوجد ضعف في الوعي ببعض خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية بسبب الشك في حرمتها أو عدم الاقتناع بها.

التوصيات (Recommendations):

- ١- تنمية الخدمة التأمينية التي تتمشي مع أحكام الشريعة الإسلامية وتنقية الخدمة التأمينية من كل شوائب الخدمة التقليدية.
- ٢- إضافة قسم في جميع كليات العلوم الإدارية والمالية يعني بدراسة التأمين لحاجة سوق العمل والمجتمع لمثل هذا التخصص (قسم التأمين).

- ٣- تكثيف التوعية بخدمات التأمين التكافلي في المجتمع السعودي لما فيه من تكافل بين أفرادهِ.
- ٤- مساعدة العملاء علي اكتشاف الأخطار المعرضين لها مع تعريفهم بالخدمات التأمينية التي تحميهم منها.
- ٥- إقناع العملاء بأهمية تغطية الأخطار التي يتعرضون لها لمساعدتهم في أخذ قرار شراء إيجابي لخدمات التأمين المختلفة.
- ٦- توفير نظام للمعلومات عن خدمات التأمين للمواطن السعودي عن طريق (نشر كتيبات، عقد الندوات... الخ).
- ٧- يجب على شركات التأمين أن تعطى الأولوية في إنشاء فروع في مناطق جديدة.
- ٨- الاهتمام بإقامة المعارض والندوات والمؤتمرات التي توضح دور شركات التأمين ومساهماتها في الاقتصاد القومي.
- ٩- صقل وتطوير خبرات كوادِر مؤسسات المهن الاكتوارية في مجال التسويق التأميني وفقا لقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وبما ينسجم مع نماذج الممارسة المثلي في تطبيق مفاهيم التسويق الحديثة بما يواكب متطلبات العصر الحديث من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة ومواكبة كل جديد في مجال مفاهيم وآليات وأدوات وطرق تقديم خدمة التأمين التكافلي.
- ١٠- إقامة الندوات والمحاضرات بواسطة أعضاء هيئة التدريس والباحثين لتعريف أفراد المجتمع بأهمية خدمات التأمين.

ABSTRACT

The most important results of this research the following:

1. The most important impediments to insurance services are characteristics that confirmed the difficulty of marketing a service as a product compared tangible goods.
2. The promotion of insurance services institutions Arabia includes unit Advertising and means to communicate with your customers (personal interview, telephone, e - mail and traditional mail and fax)
3. There is weakness in the awareness of certain insurance services in Saudi Arabia because of uncertainty in the sanctity or not the conviction.

Recommendations:

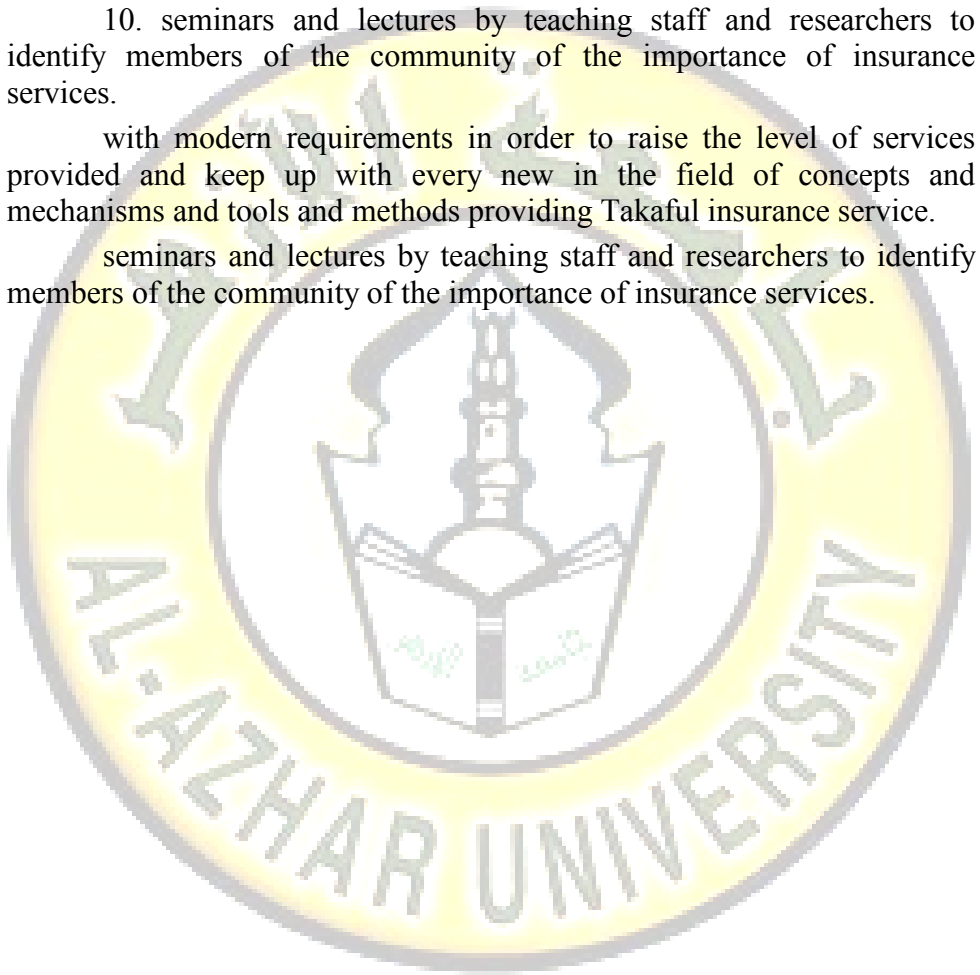
1. insurance service that cope with the provisions of Islamic Sharia and purification of insurance service of all impurities traditional service development.
2. add a section in all faculties of Administrative and Financial Sciences means studying the need for the insurance community and the labor market for such specialization (Department of Insurance).
3. intensify awareness of Takaful insurance services in Saudi society because it is a symbiosis between its members.
4. help customers discover her at risk with insurance introduce them to the services that protect them from them.
5. convince customers of the importance of covering the risks they are exposed to help them take a positive decision for the purchase of various insurance services.
6. provide a system of information on insurance services to the Saudi citizen by (publishing brochures, seminars etc ...).
7. Insurance companies should be given priority in the establishment of branches in new areas.
8. interest in the establishment of exhibitions, seminars and conferences that illustrate the role of insurance companies and their contributions to the national economy.
9. refine and develop expertise cadres professions actuarial organizations in the field of insurance marketing in accordance with the

values and principles of Islamic Sharia and in line with best practice models in the application of modern marketing concepts in line with modern requirements in order to raise the level of services provided and keep up with every new in the field of concepts and mechanisms and tools and methods providing Takaful insurance service.

10. seminars and lectures by teaching staff and researchers to identify members of the community of the importance of insurance services.

with modern requirements in order to raise the level of services provided and keep up with every new in the field of concepts and mechanisms and tools and methods providing Takaful insurance service.

seminars and lectures by teaching staff and researchers to identify members of the community of the importance of insurance services.



المقدمة :

لقد برزت أنشطة التأمين للمرة الأولى في المملكة العربية السعودية في الخمسينيات حيث كان الوسطاء والعملاء وفروع شركات التأمين الأجنبية يكتسبون بأقساط تأمين كانت بمعظمها تحوّل إلى خارج المملكة. وقبل العام ٢٠٠٤م، لم يكن السوق يحظى بإطار قانوني أو هيئة لتنظيم أنشطة شركات التأمين حيث لم يكن حملة الوثائق مطلعين ومحامين ولم يكن بإمكانهم اللجوء إلى هيئة إشرافية من شأنها تولي معالجة شكاويهم نتيجة لعدم وجود إطار تنظيمي وقانوني لقطاع التأمين، وعليه واجه السوق عدّة تحديات منها: عدم توفّر جهة قضائية متخصصة للفصل وتسوية النزاعات والشكاوي التي تتعلق بقضايا التأمين بصورة عامة. وغياب الوعي العام عن التأمين بشكل عام. وعدم قبول بعض أفراد المجتمع لمنتجات التأمين. وكذلك ضعف نمو القطاع.

مشكلة البحث :

بات التأمين بكافة أشكاله أمراً ملحاً، في مواجهة الحوادث والكوارث التي تواجه الإنسان في وقتنا الحاضر، ورغم صدور مرسوم سام بالموافقة على تنظيم نشاط التأمين في المملكة عام ١٤٢٤هـ، وإسناد مهمة الإشراف عليه لمؤسسة النقد التي رخصت حتى الآن لأكثر من ٣٠ شركة، إلا أن عمل هذا النشاط وحجم سوقه البالغ أكثر من ٣٠ مليار ريال، لا زال في رأي البعض ضعيفاً، ويعاني مشكلات عدة أبرزها المhapلة في تسديد مستحقات الغير.

أهداف البحث (Objectives) :

تهدف الدراسة للآتي:

- نشر وتدعيم ثقافة الوعي التأميني بأنواعه المختلفة لدى المجتمع السعودي .
- التذكير بضرورة التوجه إلى التأمين (التكافلي، التجاري، الصحي، الاجتماعي ..الخ) كنوع من الحماية المستقبلية كضمان مستقبلي لكثير من المشكلات، كما تفعل الدول المتقدمة .
- التعرف على خصائص الخدمات التأمينية واللوائح والقوانين المنظمة للعمل التأميني بالسوق السعودي.
- معرفة المعوقات التي يمكن أن تقلل من كفاءات الخدمات التأمينية المقدمة.
- وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض تقديم الخدمات التأمينية الشاملة للمواطن السعودي بأعلى جودة.
- التعرف على مدي اختيار والتزام مؤسسات التأمين السعودية بمزيج تسويقي واستراتيجية تسويقية ملائمة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهميتها في إثراء الجانب المعرفي في مجال التأمين بصفة عامة أما من الناحية العملية فيمكن لتنتائج هذا البحث أن تسهم بصورة كبيرة في توضيح الفوائد والأسباب والمشكلات من تطبيق نظام التأمين من خلال قياس وعي المجتمع بهذا النظام والتعرف على آراء كل من المستفيدين من النظام، ومقدمي الخدمة، وشركات التأمين المشاركة في هذا النظام، مما يساعد المسؤولين على الإلمام بتلك الجوانب من خلال رسم الاستراتيجيات التسويقية الخاصة بالنظام التأميني.

فروض الدراسة:

- هناك علاقة جوهرية بين خصائص التأمين وصعوبة تسويقه كمنتج خدمي مقارنة مع السلع الملموسة.
- كان لضعف الوعي بخدمات التأمين دوراً سالباً على تسويق خدمات التأمين بالملكة العربية السعودية .
- عانى قطاع خدمات التأمين من مشاكل ومعوقات كان لها دور في ضعف أدائه ونموه.
- يتم تطبيق المزيج التسويقي والاستراتيجية التسويقية المناسبة من قبل مؤسسات التأمين بالملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي، التحليلي، واعتمدت الباحثة على الطريقة الوصفية في تحليل البيانات، وكذلك استخدمت الباحثة الملاحظة الشخصية. كما اعتمدت الباحثة علي البيانات الثانوية حيث اطلعت الباحثة على عدة مصادر للمعلومات تتضمن موضوع البحث منها المراجع والكتب والتقارير والمجلات والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) والصحف السيارة وذلك لإثبات صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة وذلك لصعوبة الحصول علي البيانات الأولية - مقابلات شخصية - لأسباب مجتمعية).

الفصل الأول

تسويق الخدمات

المبحث الأول

تعريف التسويق وعناصر المزيج التسويقي

يتناول هذا المبحث تعريف التسويق وعناصر المزيج التسويقي، واستراتيجيات السوق.

أولاً: تعريف التسويق:

توجد تعريفات عديدة للتسويق، استناداً لوجهة نظر الاقتصاديين، ورجال التسويق، مثال لها: النشاط الخاص بتسعير وترويج السلع والخدمات والأفكار التي تسعى إلى إشباع رغبات الأفراد والمنشآت، تعريف آخر: النشاط الذي يحكم التدفق الاقتصادي للسلع والخدمات للمستهلكين. وتتمثل عناصر التسويق في الحاجات والرغبات والمنتجات، والتبادل، والتسويق.

ثانياً: عناصر المزيج التسويقي :

يعني المزيج التسويقي مجموعة الأنشطة التسويقية المتكاملة والمتراصة والتي تعتمد على بعضها البعض بغرض أداء الوظيفة التسويقية كما خطط لها ، ويتكون المزيج التسويقي من أربعة عناصر يطلق عليها (Ps of Marketing) 4. تفصيلها كالآتي: المنتج (product): يشير إلى ما تقدمه المنشآت الاقتصادية أو تلك التي لا تهدف إلى ربح إلى عملائها المرتقبين من سلع وخدمات أو أفكار ، وعلى رجل التسويق الناجح أن يدرك المنتجات الأكثر ملائمة لعملائه ولا يتسنى له ذلك إلا من خلال العديد من الوظائف التسويقية من بحوث تسويق وتطوير المنتجات الحالية ودراسة دورة حياة المنتجات وتقديم الأنشطة التي تسهل على المستهلك اقتناء

واستخدام المنتجات مثل تمييز المنتجات بالعلامة التجارية المناسبة وتصميم العبوة وتقديم الضمان والخدمة والصيانة وقطع الغيار التي تضمن بقاء المنتجات في الاستخدام والإنتاج لمدة مناسبة.

التوزيع (place): هو الكيفية التي تصل بها السلع والخدمات إلى العميل المرتقب في الوقت والمكان المناسبين ويتمشي نشاط التوزيع مع أنشطة التوزيع المادي للسلع والخدمات مثل النقل والتخزين، واختيار استراتيجية التوزيع المناسبة هل بالتوزيع المباشر أم عن طريق الوسطاء ومن الوسطاء هل مع وكيل أم تاجر جملة أم تاجر تجزئة لأنهم يمثلون قنوات التوزيع Channels of Distribution. التسعير (pricing): هو عملية موازنة المنافع التي يحصل عليها المشتري أو المستهلك بالقيم التي يمكن أن يدفعها، فكما يشتري العميل منتجاتنا بنقوده، فرجال التسويق يشترون نقود العميل بمنتجاتهم وينبغي مزيج الأسعار على دراسة متأنية للعوامل المؤثرة كالعرض والطلب وقدرة المستهلك على الدفع وعلى المنشأة وعلينا أن نعلم أن عدم الدقة في تحديد الأسعار سلاح ذو حدين إما أن يفقدك عميلك وإما أن يفقدك ربحك ... وكلاهما مر لذا فإن المنشأة عليها أن تضع استراتيجيات التسعير التي تناسب مع الموقف التسويقي، أو تحدد لنا كيف يتم تسعير مجموعة المنتجات؟ وكيف نصنع السياسات التسعيرية التي تواجه المنافسة^(١).

الترويج (promotion): هو عملية الاتصال من خلال مزيج ترويجي متكامل، يضمن قدرًا من أنشطة الإعلان والبيع الشخصي وترويج المبيعات والعلاقات العامة والنشر وبالتالي فإن الترويج هو المتحدث الرسمي عن الأنشطة التسويقية يؤدي من

(١) دكتور طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال/ كيف تواجه تحديات القرن ٢١، القاهرة: دار النشر، عام النشر، ص ١٧.

خلال بائع شخصي أو من خلال بائع غير شخصي (الصحف والتلفزيون) ومن خلال ما بين يديك من تقاويم وميداليات ومعارض وعينات تقدم لك كلها تعرف على أيها العميل وإذا كان لديك الرغبة والقدرة فإن المنتج الذي أشبعك .. ويتضمن نشاط الترويج بجانب ذلك ، خدمة العملاء ومعالجة شكاوهم لضمان الوجود الدائم في السوق المستقبلية^(١).

ثالثاً : استراتيجيات تحديد السوق المرتقبة Targeting Strategies :

تبحث المنشآت عن الوصول المباشر والسريع إلى فئات السوق التي يمكن أن تتجاوب مع مزيجها التسويقي بما يحقق الأهداف المطلوبة بأقصر الطرق وأقل التكاليف. ومن هذه الاستراتيجيات :

١ - إستراتيجية عدم التجزئة (الأسواق الموحدة) Mass Market Strategy :

وهي تعني استخدام مزيج تسويقي واحد لكل فئات السوق وتستخدم في حالة وجود حاجات نمطية لكافة فئات المستهلكين.

٢ - تجزئة السوق Market Segmentation : وتعني تعدد السياسات

التسويقية بتعدد الأسواق وتسعي لتحقيق أقصى مبيعات عن طريق الوصول إلى مختلف فئات المستهلكين وتستخدمها المنشآت في تنوع وتشكيل المنتجات أو إنتاج سلع بأسعار متعددة تناسب مختلف فئات المستهلكين وتتميز بارتفاع تكلفة التسويق وتعتبر أهم ما يستخدمه المنتجون في صياغة الاستراتيجيات التسويقية في العصر الحاضر أو هي : تقسيم السوق لقطاعات متجانسة مع النظر إلى كل قطاع باعتباره هدف تسويقي تبحث المنشأة عن تحقيقه عن طريق تكوين مزيج تسويقي مناسب

(١) نفس المرجع ص ١٧.

لكل فئة ، والهدف منها الوصول إلى المستهلك أو المشتري الصناعي فأحياناً يكون استهلاك السلعة قاصر علي أعمار معينة مثل اللعب والبان الأطفال أو علي جنس معين مثل (العباءة).

٣- إستراتيجية التركيز: وتعني توجيه الجهود التسويقية إلى سوق معين أو أسواق معينة مثل إنتاج سلعة خاصة بطبقة معينة مثل شركة فولكس واجن تنتج السيارات الصغيرة الحجم ومزايا هذه الاستراتيجية الاستفادة من التخصص وإمكان تحليل صفات ورغبات الفئة المستهدفة بدقة ووضع كل الطاقات والإمكانات لإشباع هذه المجموعة وبالتالي تقديم كمية مبيعات كبيرة عن طريق اختراق السوق بعمق ، كما تجد المنظمات المنافسة صعوبة في دخول هذا السوق ، أما المخاطر التي تواجه هذا النوع من المنظمات هبوط الطلب الخاص بالمجموعة لأي سبب . وقد يكون التركيز علي فئة من العملاء مثل ملابس الأطفال أو ملابس الحوامل أو رغبة واحدة من العملاء مثل توفير سيارات مرتفعة الثمن لأصحاب الدخل العالية^(١).

(١) محمد فريد الصحن ، التسويق المفاهيم والاستراتيجيات ، الدار الجامعية ، ١٩٩٨م ، ص ٢٢

المبحث الثاني

تعريف الخدمة ومعوقات تسويقها

أولاً: تعريف الخدمة :

نشاط أو منفعة، يقدمها طرف إلى طرف آخر وتكون في الأساس غير ملموسة ولا يترتب عليها أي ملكية . فالسلع يمكن تخزينها سواء في مراحل الإنتاج أو بعد الإنتاج أو أثناء البيع ولكن لا يحدث ذلك في الخدمات . فالخدمات المصرفية مثلاً لا يمكن تخزينها أثناء فترات عدم الازدحام وكذلك في الفنادق لا يمكن تخزين خدمة فندقية (الحجرات الشاغرة على سبيل المثال) من مواسم الركود ليتم تقديمها في مواسم الرواج، أو من فصل الصيف إلى الشتاء أو العكس وينطبق ذلك على المطاعم ودور السينما والمسارح وشركات النقل الجوي^(١).

تعريف آخر للخدمة حيث : تعرف جمعية التسويق الأمريكية الخدمة علي أساس أنها تتضمن: «أنشطة وفوائد أو نواحي إشباع تقدم للبيع أو تكون مصاحبة لبيع السلع» ووفقاً لهذا التعريف فإن الخدمة تعني: مجموعة فوائد أو إشباعات تتحقق من خلال استهلاك سلع معينة، كخدمة الإيواء التي تتحقق من خلال استخدام السكن أو خدمة الانتقال التي تتحقق من خلال استخدام وسائل النقل (خدمات مستقلة) ومجموعة فوائد أو إشباعات تباع مرتبطة ببيع سلع أو خدمات أخرى غير ملموسة كخدمات الصيانة التي تصاحب بيع السلع الإنتاجية أو توصيل السلع للمنازل الذي يصاحب بيع السلع الاستهلاكية^(٢).

تعريف المزيج التسويقي الخدمي:

هو عبارة عن المنتج (الخدمات) والتوزيع: إن كيفية الوصول إلى موردي الخدمات تشمل وسائل الاتصال الشخصي والاتصالات الأخرى والترويج ويتضمن وسائل التواصل مع الأسواق من خلال الإعلان والبيع الشخصي ومندوبي البيع، والسعر: يلعب دوراً مهماً في تمييز الخدمات عن بعضها، وعليه فإن إدراك المستفيد لمدي المنافع التي يحصل عليها من الخدمات مقابل ما يدفع من قيمة نقدية، تفسر التفاعل بين السعر والجودة لديه لذلك فإن هذه الاعتبارات مهمة في العديد من جوانب المزيج التسويقي المتعلقة بتسعير الخدمات^(١). وتعتبر الخدمات من حيث مستوى أدائها ونوعها أحد المقاييس الهامة لمستوى تحضر المجتمعات الحديثة. وفي الآونة الأخيرة صارت أهمية الخدمات في اقتصاديات الدول المتقدمة تتعاظم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، الوظائف في مجال الخدمات ٧٧٪ من إجمالي الوظائف. وتمثل الخدمات ٧٠٪ من الناتج القومي، ويتوقع أن يوفر قطاع الخدمات حوالي ٩٠٪ من جميع الوظائف الجديدة في المستقبل القريب.

ثانياً : معوقات تسويق الخدمة :

هناك مجموعة من الخصائص والسمات المميزة للخدمات، والتي تجعل تسويقها يختلف ويصعب بصورة جوهرية عن تسويق المنتجات الملموسة، ومن أهم هذه الخصائص:

(١) عمر وصفي عقيلي، مبادئ التسويق (مدخل متكامل) دار زهران، ١٩٩٦م، ص ٢٥.

١ - غير ملموسة: حيث إنه لا يمكن للمستهلك الأخير أو المشتري الصناعي تذوق الخدمة أو رؤيتها أو لمسها كما يحدث بالنسبة لعدد كبير من المنتجات. ويترتب على ذلك ما يلي^(١):

- هناك بعض الوظائف التسويقية كالنقل والتخزين والشراء والتغليف والتعبئة والرقابة على المخزون لا يمكن القيام بها عند تسويق الخدمات.

- عدم تمكن المستهلك من تذوق الخدمة أو إدراكه لها أو رؤيتها قبل استهلاكها أو شرائها يلقي على جهاز التسويق بالمنظمة عبئاً كبيراً، على عاتق البرنامج الترويجي حيث ينبغي على أقسام المبيعات والإعلان أن تركز على المزايا والفوائد التي تعود من الخدمات أكثر من التركيز على الخدمة ذاتها.

٢ - تقلب الطلب: يتميز سوق الخدمات بالموسمية حيث يكون أثرها دورياً على مدار السنة، ويبرز هذا بوضوح في إقبال الأفراد على شراء الخدمات الترفيهية خلال فصل الصيف وبحلول الأجازات السنوية. هذا وقد يحدث هذا التقلب من جانب الطلب على الخدمة دورياً على مدار الشهر أو على مدار السنة أو على مدار ساعات اليوم، مثال ذلك زيادة الطلب على خدمة الانتقال في مواعيد ذهاب الموظفين صباحاً إلى مقر أعمالهم وأيضاً في مواعيد العودة. وتشكل خاصية تقلب الطلب تحدياً بالنسبة للمنظمة المنتجة للخدمة، حيث يحتم على منظمات الخدمات أن تبحث هذه المشكلة وتعمل على التقليل من تأثيرها السلبي وربما تسعى إلى إيجاد استخدامات جديدة للخدمات في فترات انخفاض معدل الطلب. وعلى سبيل المثال

(١) فهد سليم الخطيب ، محمد سليمان عواد ، (مبادئ التسويق، مفاهيم أساسية) ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٠م، ص ١١٠.

نجد أن المؤسسات الفندقية تقوم بمنح خصومات في أسعار الإقامة خلال الفترات التي تنخفض فيها نسبة الإشغال. وشركات السياحة تمنح تخفيضات على أسعار الرحلات في غير مواسم الأجازات.

٣ - مساهمة العميل في إنتاج الخدمة: وتعد هذه خاصية أساسية لا يمكن أداء الخدمة بكفاءة دون توافرها وكمثال علي ذلك نجد أن دقة تشخيص الطبيب تتوقف - جزئياً - على دقة البيانات والإجابات التي يعطيها المريض كما أن دقة الاستشارة الإدارية تتوقف إلى حد كبير على دقة البيانات التي يعطيها العميل. وهذا يعني أن منظمة الخدمة تفرد بإنتاج خدماتها كما هو الحال بالنسبة للمنظمة التي تتيح سلعاً مادية. حقيقة أنه عندما يستعمل المستهلك المنتج بشكل خاطئ ولا يحصل على الإشباع المتوقع منه فإن هذا تعتبره المنظمة أمراً مؤسفاً من وجهة النظر التجارية ولكن عملياتها الإنتاجية لا تتأثر بذلك بشكل مباشر. أما بالنسبة لمنظمة الخدمة فإنها لا تستطيع أن تنتج دون مساهمة العميل فيها. ومن ثم فإن منظمات الخدمات التي تحقق خسائر نتيجة لعدم الاستفادة الكاملة من إمكانياتها في كل مرة تقدم فيها الخدمة، ويبدو ذلك واضحاً علي سبيل المثال لا الحصر في حالات عدم امتلاء المقاعد في دور السينما أو المسرح أو الأندية الرياضية أو الطائرات... إلخ. وتمثل سرعة تلف الخدمات مشكلة أمام المنظمة المنتجة في حالة تذبذب الطلب وتستخدم منظمات الخدمات العديد من الاستراتيجيات للتقريب بين العرض والطلب فأسعار أوقات الذروة تكون أعلى لتقليل الطلب على الخدمة ومن أمثلة ذلك ارتفاع أسعار الفنادق في الصيف في المدن السياحية (المصايف).

٥ - التباين: الخدمة غالباً ما تكون غير متجانسة يصعب أو يستحيل تنميطها، ومن ثم فإن تقديم خدمات للعملاء على مستوى جودة واحد أمر غير ممكن وعلى

سبيل المثال نجد أن الخدمات التي تقدم في مجال النقل الجوي (شركات الطيران) تختلف من شركة لأخرى كما ينطبق هذا أيضاً على ورش إصلاح السيارات التي لا تستطيع هي الأخرى أن تقدم نفس مستوى الخدمة بالنسبة لكل سيارة يراد إصلاحها وكفاءة العلاج لنفس المرض تختلف من مريض لآخر.... إلخ ويترتب على تلك الخاصية (التباين وعدم التجانس) صعوبة التنبؤ بجودة أداء الخدمة قبل تقديمها. لذا ينبغي لمواجهة تلك المشكلات أن تعطي منظمات الخدمة اهتماماً خاصاً لمرحلة تخطيط منتجاتها في البرنامج التسويقي يضمن نوعاً من التناسق في الأداء مع توافر الجودة العالية فيه، وعلى هذا يمكن لمنظمات الخدمات أن تكسب ثقة العملاء مما يساعدها على الاستمرارية في العمل والبقاء والنمو.

٦ - خصائص ثانوية أخرى: تتمثل في : عدم إمكانية رد الخدمات المشتراة مرة أخرى. واختلاف الوسائل الترويجية المستخدمة في مجال تسويق الخدمات من منظمة خدمات لأخرى باختلاف وعدم تماثل تلك المنظمات، حيث تتفاوت من مجرد الوسائل المحلية المحدودة إلى الوسائل الواسعة الانتشار بالنسبة للبنوك وشركات التأمين. وكذلك اختلاف المعدات الرأسمالية المطلوبة لتوفير وحدة من الخدمات من قطاع لآخر حيث تنخفض في الخدمات العامة والتعليم وترتفع في خدمة النقل^(١).

الفصل الثاني تسويق خدمات التأمين

يتناول هذا الفصل تعريف التأمين، وأنواع التأمين، ومعايير المنتج التأميني المتميز والمهارات البيعية الواجب توافرها في العاملين بمجال تسويق التأمين.

المبحث الأول تعريف وأنواع التأمين

أولاً: تعريف التأمين : التأمين في اللغة مصدر أَمَّنَ يُوَمِّن مَأخُوذة من الاطمئنان الذي هو ضد الخوف ومن الأمانة التي هي ضد الخيانة .يقال أَمَّنَهُ تَأْمِيناً وائتمنه واستأمن^(١) . ويستخدم التأمين للدلالة على عقد خاص تقوم به شركات التأمين تدفع بموجبه مبلغاً في حال وقوع حادث معين لشخص يدفع لها قسطاً من المال، وأيضاً يعرف التأمين بأنه : نظام اجتماعي يهدف إلى تكوين احتياطي لمواجهة الخسائر الغير مؤكدة التي يتعرض لها رأس المال عن طريق نقل عبء الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، يلعب التأمين دوراً هاماً في المجتمعات الحديثة ، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتحويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً^(٢).

وأيضاً، يعرف التأمين بأنه: وثيقة أو عقد أو اتفاق أو تعهد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصاحبه مبلغاً من

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مجلد ١، ص ١٠٧.

(٢) السيد عبد المطلب عبده ، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٣٠.

المال أو إيراد أو مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن (شركة التأمين). عليه، يمكن تحديد عناصر أو مقومات التأمين كالاتي:

المؤمن: وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له بمعنى (المؤمن هو شركة التأمين).

المؤمن له (المؤمن عليه): هو الطرف الثاني في العملية التأمينية، والذي يتولى دفع الأقساط وفقاً للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد.

المستفيد: هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة. وثيقة التأمين: وهي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.

الخطر: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعبر نوع الخطر المؤمن ضده أمراً جوهرياً في التأمين ويجب أن يكون محدداً بصورة واضحة في وثيقة التأمين ويشترط أن يتوافر في الخطر:

أ - أن يكون الخطر محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكداً الوقوع في لحظة معينة.

ب - أن يكون الخطر خارجاً عن إرادة المؤمن له.

ج - أن يكون الخطر مشروعاً وليس مخالف للنظام العام والآداب^(١).

أما عقد التأمين يعني : عقد تلتزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو إلى المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه والمبين في العقد وذلك نظير أقساط أو دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين^(٢).

وقسط التأمين : وهو القسط الذي يلتزم بسداده المؤمن عليه كما هو وارد بالعقد شهرياً / سنوياً / ربع سنوي / نصف سنوي لاستمرار عقد التأمين واستمرار تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

أما مفهوم إعادة التأمين فهو يعني : قيام شركة التأمين بتأمين نفسها لدى شركة أخرى ضد خسائرها التي قد تنشأ من وثائق التأمين التي تصدرها. هذا هو التعريف البسيط لإعادة التأمين فإذا كانت شركة التأمين تقدم حماية إلى جمهور المؤمن لهم بأن تعوضهم ضد خسائهم فإنها هي نفسها تحتاج إلى من يقدم لها حماية ضد هذه الخسائر التي قد تكون معاكسة ومخالفة للتوقعات في بعض السنوات مما يؤدي إلى تهديد استقرارها المالي. كما يمكن أن تحتفظ بجزء من العمليات التي تقبلها وتسند جزءاً أو أجزاء أخرى لشركة أو شركات أخرى^(٣).

(١) معوض حسن حسنين وجمال عبد الحليم حربي، محددات قرار شراء التأمين علي الحياة بدولة الكويت، المجلة العالمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ١٥، ١٩٨٩م.

(٢) محمد شرف الدين، أحكام التأمين دراسة مقارنة في القانون والقضاء المقارنين، ط٣، طبعة نادي القضاة، ١٩٩١م، ص٦٩.

(٣) أحمد أبو السعود، عقد التأمين بين النظرية والتطبيق (دراسة تحليلية شاملة)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨م، ص١١٥.

ثانياً : أنواع التأمين : هناك أنواع كثيرة من التأمين ، أهمها الآتي :

١ - التأمين التجاري تعريفه: ضمان يقدمه مؤمن إلى مؤمن له بتعويضه عن خطر محتمل مقابل نقود يدفعها أو اشتراك.

٢ - التأمين التكافلي (التعاوني): هو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون «هيئة المشتركين» يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين يسمى «القسط» أو «الاشتراك» تحدده وثيقة التأمين أو «عقد الاشتراك» وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضارباً أو مبلغاً معلوماً باعتبارها وكيلاً أو هما معاً .

٣- التأمين الأصغر (Micro-Insurance): حسب التعريف العالمي هو حماية الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة ضد أخطار محددة مقابل دفع أقساط تتناسب وتكاليف المخاطر المتوقعة ومن الناحية الشرعية هو نوع من التكافل بين المؤسسات المانحة للتمويل ومؤسسات التأمين وعملاء التمويل الأصغر وتعريف آخر : تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في مجالات الائتمان والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات والتدريب وبناء القدرات لذوى الدخل المنخفضة أى الفقراء النشطين اقتصادياً وقد حددت استراتيجية البنك المركزى تعريف عميل التمويل الأصغر بأنه الفقير النشط اقتصادياً الذي له دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور.

٤-التأمين الصحي: وهو عبارة عن اتفاق بين طرفين يتحمل فيه الطرف

معوقات تسويق خدمات التأمين بالملكة العربية السعودية

د/رقية محمد أحمد كرتات

الأول النفقات المترتبة على الخدمات العلاجية المقدمة للطرف الثاني (فرداً كان أو جماعة) مقابل مبلغ محدد، يتم دفعه جملة واحدة أو على هيئة أقساط.

٥- التأمين الخاص: هو الذي يتعاقد عليه الشخص ليستفيد منه شخصياً في تأمين نفسه من خطر معين.

٦- التأمين الاجتماعي: يقصد به تأمين الأفراد (الذين يعتمدون في معيشتهم على العمل) ضد الأخطار التي قد تحول بينهم وبين أداء هذا العمل مثل المرض-العجز-أو الشيخوخة أو الوفاة والبطالة^(١).

٧- تأمين إصابات العمل: ويختص بإصابة العامل أثناء ساعات العمل الرسمية أو الإضافية وأثناء ذهابه وإيابه للعمل.

٨- تأمين جميع مخاطر الكمبيوتر: يغطي جميع الأضرار والخسائر الناتجة عن الكمبيوتر.

٩- تأمين أخطار الزجاج: يغطي أضرار كسر الزجاج^(٢).

(١) نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٠م، ص ٢.
(٢) محمود محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، عقود التأمين من الناحية القانونية، المجلد ٦، ط ١، الأردن: عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ، ص ٧٣.

المبحث الثاني

معايير المنتج التأميني المتميز والمهارات البيعية الواجب توافرها في العاملين بمجال تسويق التأمين

أولاً: معايير المنتج التأميني المتميز وتتمثل في الآتي:

- ١ - وضع المعايير والمستويات النمطية للخدمات المقدمة.
- ٢ - اشتراك جميع المديرين في جهود تحسين الخدمات المقدمة.
- ٣ - تنمية مهارات مقدمي الخدمة بشكل مستمر .
- ٤ - وضع السياسات المناسبة لحل مشكلات العملاء التي قد تطرأ على وجه السرعة.
- ٥ - تقييم الأداء في مجال تقديم الخدمات المقدمة للتأكد من الممارسة الجيدة لهذا الأداء في ضوء الخطط الموضوعية .
- ٦ - وضع سعر مرن أو متفاوت للخدمة بمعنى أن تتقاضى المؤسسة أسعار مختلفة لخدماتها، بناءً على رغبة العملاء، وهذا بدوره يعمل على توازن التذبذب في الطلب وبالتالي تخفيض خاصية عدم قابلية الخدمة للتخزين. ومن أهم أشكال التفاوت السعري هي: التفاوت السعري على أساس الوقت، وقدرة العميل على الدفع مقابل التمييز ونوعية الخدمة المطلوبة، والتفاوت المكاني.
- ٧ - تثمين كفاءات الأفراد في إطار تدعيم الميزة التنافسية من خلال إيجاد بيئة عمل فيها تحسين وتطوير مستمر يحقق رضا العميل.
- ٨ - ترقية العلاقة بين المؤسسة التأمينية والعملاء من خلال تحسين صورة

الخدمة وإعطاء الفرصة الكاملة للعميل حتى يعبر عن طلباته ومدى احتياجاته لإعادة تشكيل الخدمة التأمينية^(١).

ثانياً: المهارات البيعية الواجب توافرها في العاملين بمجال تسويق التأمين :

هناك العديدة من المهارات الواجب وجودها في رجل تسويق خدمات التأمين بصفة خاصة ، منها :

- ١ - الاستماع الجيد لأراء ووجهات نظر العميل.
- ٢ - تحديد الاحتياجات التدريبية لتهيئة الأفراد لتحقيق أهداف المؤسسة التأمينية.
- ٣ - عدم التركيز على المواضيع التي تثير قلق وكثرة استفسار العميل .
- ٤ - تجنب الجدال في موضوعين أساسيين هما الدين والسياسة .
- ٥ - تجنب النقاط التي نفر منها العميل والتي أبداها أكثر من مرة.
- ٦ - التركيز على نوعية الأسئلة حسب طبيعة عمل العميل أو ميوله .
- ٧ - أن يحسن تمثيل الشركة شكلاً وموضوعاً ولذلك عليه أن يتمتع بقوة الشخصية ولباقة الحديث والقدرة على الإقناع.
- ٨ - الإلمام بأصول إدارة المبيعات والتسويق .
- ٩ - أن يتمتع بدرجة عالية من الثقافة الدراية المتعمقة عن التأمين.
- ١٠ - القدرة علي التحضير الفني لاحتياجات العميل المتوقع واختيار أنسب الخطط التأمينية له.

(١) محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بت، ص ٧٥

- ١١ - إمكان عرض برامج أخرى لأفراد أو أسرة العميل وبيعه تأمينات إضافية.
- ١٢ - مراعاة النواحي الشخصية والاجتماعية الخاصة برجل تسويق التأمين (الجنس، التدريب على عمليات البيع).
- ١٣ - إقناع العميل للتجاوب مع حديث مندوب التأمين.
- ١٤ - العمل على إراحة العميل من أول وهله ودفعه إلى الاسترخاء بدلاً من الشد الرسمي^(١).

(١) أحمد السيد كردي ، مدونة التنمية البشرية والتطوير الإداري ، مبادئ وظيفة التسويق ، ٢٠١٢م.

الفصل الثالث

نشأة وتطور خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية

المبحث الأول

نشأة خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية

ظهر نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية ، في مدينة جدة ، عن طريق السماسرة ووكالات ومكاتب تأمينية أجنبية كانت تمارس نشاطها التأميني تحت مسميات بعيدة عن التأمين، وفي منتصف السبعينات، بدأ الاقتصاد الوطني في الانتعاش بشكل ملحوظ، نتيجة لارتفاع أسعار النفط، والتي ضاعفت من الإنفاق الحكومي علي المشاريع التنموية، حيث حدث تزايد مطرد في عدد الشركات والوكالات التأمينية تلبية لحاجات تلك المشاريع، مما رفع من الطلب على خدمات التأمين ، كما دفع هذا التطور بعض رجال الأعمال السعوديين بتكوين شركات تأمين مسجلة في الخارج لتقديم خدمات التأمين محلياً، وكانت من تلك الشركات، شركة البحر الأحمر للتأمين ١٩٧٤م، وشركة ستار للتأمين ١٩٧٥م والشركة المتحدة السعودية ١٩٧٦م، وفي دراسة عن قطاع التأمين السعودي قدمتها شركة (أوردك إنترناشيونال ليمتد) لوزارة التجارة، قدرت وجود ٥٠ شركة تأمين أو وكيل، يعملون بالمملكة حتى ذلك العام تحت كفالة أفراد سعوديين. وبحلول أوائل الثمانينات، بدأ الدخل القومي في منطقة الخليج، وفي المملكة العربية السعودية خاصة بالتراجع نتيجة لانخفاض عوائد النفط، مما ترتب عليه إلغاء بعض المشاريع الحكومية، وتأجيل البعض الآخر، مما أدى إلى انسحاب بعض الشركات ووكالات التأمين من السوق

السعودي، ودخول بعض الشركات والوكالات دون سابق إنذار^(١) تم تأسيس التعاونية في عام ١٩٨٦م مما شكل نقلة نوعية لصناعة التأمين في المملكة العربية السعودية. فمنذ ذلك التاريخ أخذت الشركة على عاتقها مسؤولية تطوير قطاع التأمين السعودي، ووضع معايير قياسية لجودة خدمات التأمين وطرحت برامج جديدة لتغطية احتياجات العملاء. كما أنفقت الشركة أموالاً طائلة لتأهيل كوادر بشرية سعودية محترفة للارتقاء بالمستوى المهني لموظفيها إضافة إلى تطبيق برامج وحملات إعلامية منظمة لرفع مستوى الوعي التأميني داخل المجتمع^(٢).

إن نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والذي تم صدوره بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ١ أغسطس ٢٠٠٣ هو أول تشريع سعودي بشأن الرقابة الحكومية على التأمين. وفي السنوات الأخيرة، قبيل تنظيم قطاع التأمين، هناك أكثر من ٧٥ شركة تقوم بالاكتمال في أعمال تأمين قُدرت بأكثر من ٢,٧ مليار سعودي في المملكة، أما الآن، فسوق التأمين السعودي أصبح من أكثر أسواق التأمين مراقبة وتنظيماً في المنطقة.

وطبقاً للقرار رقم ٥١ بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٧٧ الصادر عن هيئة كبار العلماء، وهي هيئة حكومية سعودية مكونة من علماء الدين الإسلامي، والتي قررت أن التأمين التعاوني (أو التبادلي) هو «صورة من صور عقود التبرع (الهبة)»، وحيث أنه لا يفترض أن يربح أحد من صفقات التأمين التعاوني فقد اعتبرت هيئة كبار العلماء التأمين بهذه الصورة مقبولاً في الشريعة الإسلامية.

(١) مروان حسن محمد إسماعيل، التأمين من المسؤولية على حوادث السيارات في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة بالنظام المصري والإنجليزي والفرنسي)، ٢٠٠٨م، ص ١٧٤-١٧٥.

(2) <http://insurance4arab.blogspot.com>

معوقات تسويق خدمات التأمين بالملكة العربية السعودية

د/ رقية محمد أحمد كرتات

وفي عام ١٩٨٥ تأسست الشركة الوطنية للتأمين التعاوني بالمرسوم الملكي كـ شركة مساهمة سعودية ومساهميها هم صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وقد جاء ذلك استجابةً لتوصيات هيئة كبار العلماء بضرورة إنشاء شركة تأمين تعاوني بالملكة العربية السعودية لتوفر البديل للتأمين التجاري. وكان الدافع الرئيسي الثاني لتنظيم التأمين بالملكة هو عزم الملك عبد الله على انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). وكان شرطاً للموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية فتح المملكة لسوق التأمين فيها أمام الشركات الأجنبية^(١) وهذه آخر قائمة بأسماء شركات التأمين المرخصة (من مؤسسة النقد العربي السعودي):

- ١ - الشركة التعاونية للتأمين.
- ٢ - شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين (ميد غلف) .
- ٣ - شركة ملاذ للتأمين .
- ٤ - الشركة العربية السعودية للتأمين (سايكو) .
- ٥ - شركة الأهلي للتكافل .
- ٦ - شركة ساب للتكافل .
- ٧ - شركة الدرع العربي للتأمين .
- ٨ - شركة اياك السعودية للتأمين (سلامة) .
- ٩ - شركة اتحاد الخليج للتأمين .
- ١٠ - الشركة السعودية الفرنسية للتأمين .

(١) مروان حسن محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥

- ١١- شركة سند للتأمين .
 - ١٢- شركة الاتحاد التجاري للتأمين.
 - ١٣- شركة الصقر للتأمين.
 - ١٤- الشركة السعودية الهندية للتأمين.
 - ١٥- شركة التأمين العربية التعاونية.
 - ١٦- الشركة السعودية المتحدة للتأمين (ولاء) .
 - ١٧- شركة بوبا العربية للتأمين.
 - ١٨- شركة التأمين العربية التعاونية .
 - ١٩- الشركة الأهلية للتأمين التعاوني .
 - ٢٠- شركة وقاية للتأمين .
 - ٢١- شركة الراجحي للتأمين التعاوني .
 - ٢٢- شركة أكسا للتأمين التعاوني .
 - ٢٣- شركة آيس العربية للتأمين التعاوني .
 - ٢٤- شركة بروج للتأمين التعاوني .
 - ٢٥- الشركة العالمية للتأمين التعاوني .
 - ٢٦- الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني .
 - ٢٧- شركة سولديرتي السعودية للتكافل^(١).
- وهناك بعض المصادر تذكر أن عدد شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية اليوم بلغت ٣٥ شركة.

المبحث الثاني

تسويق خدمات التأمين بالملكة العربية السعودية

يعتبر التسويق عنصر أساسي في المنشآت الخاصة التي تهدف إلى الربح حيث تنشأ إدارة للتسويق وتقوم بتهيئة العاملين فيها من أجل استقطاب العديد من العملاء وقطع الطريق على المنافسين، خاصة إذا كان النشاط مشتركاً مع أكثر من شركة مثل تقديم دورات حاسب آلي أو خدمات إنترنت وغيرها من الأنشطة التجارية التي يحتاجها سوق العمل، ودائماً تعمل كل شركة على تأهيل رجال التسويق لديها ومع دخول شركات التأمين وممثلي شركات التأمين الأخرى سوق التأمين السعودي بدأت كل شركة برسم خطة تسويقية ينفذها أقل موظف بالتسويق وصولاً إلى رئيس قسم التسويق يساعدهم في ذلك الإعلانات التجارية سواء في الصحف أو الفضائيات أو لوحات الإعلانات بالشوارع من أساليب التسويق بل البعض يلجأ إلى إرسال مندوبيه إلى المنازل والاستراحات العائلية، ولكن هنا نقطة هامة وهي أن تسويق سلعة خاصة بالصحة تحتاج إلى شخص خبير، وإذا كانت هذه السلعة «التأمين الصحي» فالأمر صعب فالمختصون الخبراء في التسويق قلة في السوق بالإضافة إلى ندرة المعلومات التي لديهم والخاصة بالتأمين الصحي. مثال التسويق بالمستشفى : حيث كسرت بعض شركات التأمين القاعدة المتعارف عليها حيث أرسلت مسوقها إلى بعض المستشفيات الحكومية والخاصة من أجل حثهم للتأمين لديها في عهد التنافس الحاد بين شركات التأمين التي تسعى جاهدة إلى إثبات وجودها وتكوين قاعدة عريضة من العملاء حتى تكسب سمعة طيبة وتزداد حصتها في السوق، وتوجد أساليب حديثة لتسويق خدمات التأمين منها ، التسويق عبر محركات البحث، والتسويق عبر نظام جوجل، والتسويق عبر إعلانات الفيسبوك، وإنشاء الصفحات

وتنشطها، التسويق عبر التويتر واستخدام الهاشتاجات بفاعلية، وتوجد مواقع إلكترونية تساعد في التسويق والدليل على ذلك أن التجارة الإلكترونية في نمو متزايد كما يوضح التقرير التالي: ١٦ مليون مستخدم للإنترنت في المملكة العربية السعودية حتى النصف الأول من عام ٢٠١٣م، ٥٦ مليون مشترك في الاتصالات المتنقلة في المملكة حتى النصف الأول من عام ٢٠١٣م. ٨٠ مليون مستخدم للإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبلغ الإنفاق على التجارة الإلكترونية في المنطقة ١,١ مليار دولار، ومع حلول عام ٢٠١٦، من المتوقع أن يصل الرقم إلى ٢,٢ مليار. ٦٦٪ من المستهلكين في المنطقة العربية يستخدمون الإنترنت للبحث عن منتجات وخدمات ٣٣٪ من مستهلكي المنطقة يشتررون على الإنترنت. من المتوقع مبيعات مواقع التجارة الإلكترونية التي تقدم منتجات وخدمات للبيع حوالي ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٥م.

تبلغ القيمة الإجمالية لقطاع التجزئة غير الإلكتروني في الشرق الأوسط حوالي ٤٢٥ مليار دولار، كانت ٣ مليار دولار عام ٢٠١١م. استناداً إلى «جوجل» تملك ١٥٪ فقط من شركات الشرق الأوسط مواقع على الإنترنت، وهناك فرص كبيرة أن تنشئ الشركات الباقية مواقع لها أيضاً^(١).

الفصل الرابع

أنواع ومعوقات تسويق خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية

يتناول هذا الفصل أنواع خدمات التأمين في المملكة العربية السعودية، ومعوقات تسويق خدمات التأمين في المملكة العربية السعودية .

المبحث الأول

أنواع خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية

أنواع الخدمات التأمينية السوق السعودي:

- تأمين المشاريع الهندسية
- تأمين الطيران والنقل الجوي
- تأمين الشحن البحري وصناعة بدن السفينة
- تأمين المركبات
- تأمين الممتلكات
- تأمين الاصابات الفردية
- تأمين الموظفين والمهنيين
- تأمين المسروقات
- تأمين خيانة الموظفين
- تأمين الأموال.
- تأمين صحي جماعي وتأمين صحي فردي .

حالياً يقود بنك الراجحي أنواع من خدمات التأمين يطلق عليها تأمين تكافل الراجحي تتضمن الآتي: (التكافل الصحي تكافل المنازل، تكافل المركبات، التكافل الشخصي للحوادث).



المبحث الثاني

معوقات تسويق خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية

يوجد الكثير من معوقات تسويق خدمات التأمين منها الآتي:

١ - خاصية أن الخدمات غير ملموسة تجعل عملية الاتصالات صعبة بالنسبة للعملاء بصفة عامة ، والعملاء المحتملين بصفة خاصة فعند الإعلان كيف يمكن خلق صورة لشيء ليس له مظهر مادي بطبيعته؟ . فمثلاً ما هي الصورة التي يتم الإعلان بها عن خدمات التأمين أي كان نوعه مثلاً التأمين الصحي هو خدمة لا يعرف منافعها إلا المريض فعند عرضها على إنسان سليم يصعب إقناعه بها لأنه حينها لا يحس بالمرض.

٢ - نظراً لوجود أكثر من إستراتيجية للتسعير، فإن تطبيقها على قطاع الخدمات عامة وخدمات التأمين بصفة خاصة، يلاقي تعقيدات مرجعها صعوبة حساب التكاليف المباشرة (الخامات والعمل وجزء من التكاليف الثابتة) بسبب عدم وجود خامات أو مواد أولية وصعوبة القياس الدقيق للوقت الذي يستغرقه «إنتاج» الخدمة، وكذلك صعوبة توزيع التكاليف الثابتة. حيث يعتبر حساب تكلفة السلعة أقل تعقيداً من حساب تكلفة الخدمة، فعلى سبيل المثال - فإنه عند حساب تكلفة السلعة - فإنه يمكن للمنشأة حساب التكاليف المباشرة بشكل مبسط من خلال حاصل جمع تكلفة الخامات والعمل وجزء من التكاليف الثابتة ، وإذا تم إضافة هامش ربح مناسب فإن المنشأة يمكن أن تحصل على «سعر السلعة». أما في حالة الخدمة، فالأمر يبدو أكثر تعقيداً حيث تبدأ الصعوبة عند حساب التكاليف المباشرة للخدمة.

٣- تذبذب الطلب على بعض الخدمات بما في ذلك خدمات التأمين وعدم الاستقرار، فهو لا يتذبذب بين فصول السنة وحسب بل كل شهر وكل أسبوع وكل يوم وكل ساعة في اليوم^(١).

٤- ضرورة مساهمة أو مشاركة الزبون المستفيد من الخدمات في إنتاجها مثل: الطبيب والمريض ومؤسسة التأمين والمؤمن عليه مما يستلزم وجود علاقة مباشرة بين مؤسسة الخدمة والمستفيد أي زيادة درجة ولاء المستفيد إلى حد كبير.

٥- إن الكثير من المستهلكين قد يؤجلون قراراتهم الشرائية للخدمات التأمينية لوقت تخفيض السعر مما يشكل عائق وازدحام في زمان ومكان تقديم الخدمة.

٦- للترويج تأثير ولكن النجاح يتوقف على مدى مناسبة الخدمة مع احتياجات العميل واعتقاده الشرعي^(٢).

• خدمة التأمين بصفة عامة لا تؤدي بمجرد سداد قيمتها، وهذا بدوره يزيد صعوبة تسويقها، مقارنة مع تسويق الخدمات الأخرى التي تؤدي فور سداد تكلفتها.

• يرتبط عرض وتقديم خدمة التأمين بشخصية مقدمها وحالته النفسية والمعنوية عند عرض وتقديم الخدمة.

(١) جريدة الرياض، معوقات نجاح التأمين الصحي في المملكة، طارق بن محمد أبا الخيل، العدد ١٥٠٠٧، ٤ شعبان ١٤٣٠هـ.

(٢) عادل عبد الحميد، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٢.

- عدم التجانس في خدمات التأمين: مما يعني صعوبة تنميط خدمات التأمين المقدمة لعدد كبير من الأفراد والمشاريع.
- ضعف مهارات الاتصال.
- ضعف التخطيط للعروض البيعية .
- عدم الإلمام الكافي بخصائص المنتجات.
- يرتبط تسويق خدمة التأمين بتسويق الثقة والضمان للعميل أي المستأمن مما يزيد من صعوبة مهمة القائم بتسويقها^(١).

(١) المرجع نفسه، ص ١٢.

الخاتمة

نتناول في خاتمة هذا البحث، خلاصة البحث والتي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، من خلال هذه الدراسة وعبر سلسلة تتكون من أربعة فصول مكونة هيكل ، كانت نتائج هذا البحث على النحو التالي.

أهم نتائج البحث: اطلعت الباحثة على عدة مصادر للمعلومات تتضمن موضوع البحث منها المراجع والكتب والتقارير والمجلات والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) والصحف السيارة وذلك لإثبات صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة من خلال هذه الإحصائيات وتصريحات المسؤولين تبين الآتي : تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم ٤٠٪ في المتوسط، وفي الدول النامية ٥٠٪ بينما في السعودية ٤٠٪ وهي نسبة تقل بكثير عن مثيلاتها في الدول الصناعية التي تصل إلى ٧٠٪ حسب إحصائيات عام (٢٠٠٥ م) ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المملكة تدريجياً (المصارف شركات التأمين).

كما أن قطاع التأمين، يحقق نمواً سنوياً ملحوظاً، حيث بلغ إجمالي أقساط المكتب لعام ٢٠١٤ أكثر من ٣٠ مليار ريال (٨ مليارات دولار) مقارنة بـ ٢٥ مليار ريال (٦,٦ مليار دولار) خلال العام ٢٠١٣. وبمعدل نمو بلغت نسبته ٢١ في المائة، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى : هناك علاقة جوهريّة بين خصائص التأمين وصعوبة تسويقه كمنتج خدمي مقارنة مع السلع الملموسة.

كما أكد الدكتور فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أن عدد شركات التأمين وإعادة التأمين يبلغ ٣٥ شركة، بجانب ٢٠٠ شركة حرة من أجل مساندة خدمات التأمين، مؤكداً حرص المؤسسة على تنظيم القطاع، وإزالة العقبات

معوقات تسويق خدمات التأمين بالملكة العربية السعودية

د/ رقية محمد أحمد كرتات

والتحديات التي تحول دون تحقيق ذلك، مع عدم إغفال تطبيق أفضل المعايير والممارسات المهنية العالمية، وهذا يؤكد صحة الفرضية الرابعة: يتم تطبيق المزيج التسويقي والاستراتيجية التسويقية المناسبة من قبل مؤسسات التأمين بالملكة العربية السعودية.

وأكد المبارك أن هدف المؤسسة من كل ذلك، الرفع من مستوى الكفاءة ودعم ومساندة شركات التأمين على تقديم خدماتها عالية الجودة لحملة الوثائق من أفراد وشركات، وبما يعزز الحماية التأمينية لهم ولفت إلى أن استراتيجية المؤسسة لقطاع التأمين للخمسة أعوام المقبلة، تضمنت عددا من الأهداف تسعى المؤسسة بالتعاون مع القطاع لتحقيقها، ومن أبرزها تعزيز حماية حملة الوثائق وتحقيق المزيد من التطور والاستقرار للقطاع ورفع كفاءته وزيادة مساهمته في الناتج المحلي. إضافة إلى التأكيد على توافق الأطر النظامية والرقابية، مع أحدث المعايير الدولية وأفضل الممارسات المتعارف عليها، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ المنافسة العادلة والشفافية وحماية المستهدف، مع زيادة الوعي بأهمية التأمين وفوائده لدى أفراد المجتمع وتطوير مهارات وقدرات العاملين في المؤسسات وقطاع التأمين في الجوانب الفنية المتخصصة وتحسين إجراءات العمل في المؤسسات والقطاع ونوه بإجراء مراجعات مختلفة في نشاطات قطاع التأمين وأدائه، مؤكداً أن قطاع التأمين يعد من القطاعات الحيوية الواعدة من حيث مساهمته في دعم جهود التنمية وإدارة المخاطر، متوقعا أن يحقق القطاع نتائج أفضل من حيث الأداء التشغيلي والمالي، داعيا العاملين بالقطاع إلى بذل الجهد في تحقيق تطلعات المنشودة، ويثبت صحة الفرضية الثالثة القاضية بأن قطاع خدمات التأمين كان يعاني من مشاكل ومعوقات كان لها دور في ضعف أدائه ونموه.

كما أبلغ «الاقتصادية»؛ رئيس اللجنة العامة لشركات التأمين، أن نسبة التأمين

الصحي الوهمي في السعودية الذي يتم ترويجه عبر مكاتب تقع بالقرب من الجوازات تصل إلى ١٠ في المائة، فيما قدر أعداد من يحملون هذه البطاقات الوهمية بنحو مليون شخص مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة: كان لضعف الوعي بخدمات التأمين دوراً سالباً على تسويق خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية. وعليه :

١- تم اختبار فروض الدراسة وقد أثبتت الثلاث الأولى صحتها جميعاً. أما الفرض الرابع فقد أثبت عدم صحته.

٢- خصائص خدمات التأمين تؤكد صعوبة تسويقها كمنتج خدمية مقارنة بالسلع الملموسة.

٣- إن الترويج لخدمات التأمين بالمؤسسات السعودية يتضمن وحدة دعاية وإعلان ووسائل للاتصال بالعملاء (المقابلة الشخصية، التلفون، البريد - البريد التقليدي والإلكتروني والفاكس).

٤- أثبتت الدراسة قصور في دراسة السوق (اختيار إستراتيجية تسويقية مناسبة والتي تتمثل في: البيئة الخارجية المحيطة بمشروع التأمين - عدد السكان من حيث، السن، الجنس، المواليد، الوفيات، التركيب المهني، الدخل القومي، القوانين الخاصة بحماية الفرد عادات وتقاليد المجتمع، ظروف وأشكال المنافسة... الخ) لتقدير حجم النشاط المتوقع.

التوصيات :

١- إضافة قسم في جميع كليات العلوم الإدارية والمالية يعني بدراسة التأمين لحاجة سوق العمل والمجتمع لمثل هذا التخصص (قسم التأمين).

٢- تكثيف التوعية بخدمات التأمين في المجتمع السعودي لما فيه من تكافل

بين أفرادہ.

٣- مساعدة العملاء على اكتشاف الأخطار المعرضين لها مع تعريفهم بالخدمات التأمينية التي تحميهم منها.

٤- إقناع العملاء بأهمية تغطية الأخطار التي يتعرضون لها لمساعدتهم في أخذ قرار شراء إيجابي لخدمات التأمين المختلفة.

٥- توفير نظام للمعلومات عن خدمات التأمين للمواطن السعودي عن طريق (نشر كتيبات، عقد الندوات ... الخ).

٦- يجب على شركات التأمين أن تعطى الأولوية في إنشاء فروع في مناطق جديدة.

٧- الاهتمام بإقامة المعارض والندوات والمؤتمرات التي توضح دور شركات التأمين ومساهماتها في الاقتصاد القومي.

٨- سرعة بحث شكاوي المؤمن لهم .

٩- صقل وتطوير خبرات كوادر مؤسسات المهن الاكتوارية في مجال التسويق التأميني وفقا لقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وبما ينسجم مع نماذج الممارسة المثلي في تطبيق مفاهيم التسويق الحديثة بما يواكب متطلبات العصر الحديث من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة ومواكبة كل جديد في مجال مفاهيم وآليات وأدوات وطرق تقديم خدمة التأمين التكافلي.

١٠- إقامة الندوات والمحاضرات بواسطة أعضاء هيئة التدريس والباحثين لتعريف أفراد المجتمع بأهمية خدمات التأمين.

المصادر والمراجع

- ١- ابن منظور ، لسان العرب ، مجلد ١ .
- ٢- أحمد السيد كردي، مدونة التنمية البشرية والتطوير الإداري ، مبادئ ووظيفة التسويق، ٢٠١٢م.
- ٣- بشير العلاق (تسويق الخدمات) دار النشر زهران للنشر والتوزيع، عمان. (ب ت)
- ٥- السيد عبد المطلب عبده، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٦- طلعت أسعد عبد الحميد، التسويق الفعال/ كيف تواجه تحديات القرن ٢١؟.
- ٧- عادل عبد الحميد، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ٨- عبد الله سلامة ، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، كلية التجارة - القاهرة، ١٩٨٣م.
- ٩- عمر وصفي عقيلي، مبادئ التسويق (مدخل متكامل) دار زهران، ١٩٩٦م.
- ١٠- فهد سليم الخطيب ، محمد سليمان عواد ، (مبادئ التسويق، مفاهيم أساسية)، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٠م.
- ١١- محمد حسن قاسم، محاضرات في عقد التأمين، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، (ب ت).
- ١٢- محمد فريد الصحن، التسويق المفاهيم والاستراتيجيات، الدار الجامعية، ١٩٩٨م.

معوقات تسويق خدمات التأمين بالملكة العربية السعودية

د/رقية محمد أحمد كرتات

١٣ - محمود محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية، عقود التأمين من الناحية القانونية، المجلد ٦، ط ١، الأردن: عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ.

١٤ - مروان حسن محمد إسماعيل، التأمين من المسؤولية على حوادث السيارات في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة بالنظام المصري والإنجليزي والفرنسي)، ٢٠٠٨م.

١٥ - معوض حسن حسنين وجمال عبد الحليم حربي، محددات قرار شراء التأمين على الحياة بدولة الكويت، المجلة العالمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ١٥، ١٩٨٩م.

١٦ - نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٠م.

١٧ - جميع الحقوق محفوظة لمجموعة العبو ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ © (c) Copyright

2013, All Rights Reserved , AKAFI.NET

18- Copyright 2002, Al-Jazirah Corporation, All rights Reserved

<http://insurance4arab.blogspot.c>

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية دراسة تطبيقية

دكتور/ عادل ممدوح غريب (*)

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية، وتحديدًا اختبار أثر كل من حجم مجلس الإدارة، واستقلاليتها، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية، ولتحقيق هذا الهدف أُجريت دراسة تطبيقية على كافة البنوك السعودية، واعتماداً على التقارير السنوية المنشورة لهذه البنوك في الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤م، وباستخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد؛ خلص الباحث إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية، ووجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي، وعدم معنوية تأثير ملكية كبار المساهمين على الأداء المالي في البنوك السعودية، وبناء على هذه النتائج أوصى الباحث بأهمية الالتزام بنصوص مبادئ الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودية فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة، مع ضرورة إحداث توازن بين عدد الأعضاء التنفيذيين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة، وعدم تغليب نسبة الأعضاء غير التنفيذيين على حساب نسبة الأعضاء التنفيذيين داخل المجلس، مع ضرورة إعادة النظر في نصوص لائحة حوكمة الشركات والمبادئ الرئيسية للحكومة ذات العلاقة،

(*) كلية التجارة - جامعة الأزهر بالقاهرة.

مستشار مركز حوكمة الشركات - جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية.

كما أوصى الباحث أيضاً بضرورة وجود سياسات ومعايير معتمدة تضمن اختيار أعضاء مجلس الإدارة - خصوصاً الأعضاء من خارج البنك - من أصحاب الخبرات والكفاءات التي تضمن قدرة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية كما يجب، وأخيراً أوصى الباحث بأهمية إجراء مزيد من البحوث المحاسبية للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك، نتيجة القصور الواضح للبحث المحاسبي في هذا الجانب خاصة على مستوى الدول العربية، ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى بحث على مستوى البنوك؛ أثر الآليات الخارجية للحوكمة؛ وأثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي، وكذلك انعكاسات أثر نسبة الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات المجلس على تحسين الأداء المالي في البنوك.

الكلمات الدالة: الأداء المالي، حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ملكية كبار المساهمين.

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

تقديم:

تُعد البنوك من القطاعات الهامة في كافة دول العالم؛ نتيجة للدور الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية، كوسيط بين المتعاملين، وكمصدر تمويل للقطاعات الأخرى المكونة لاقتصاد الدولة، وإدراكاً لجسامة الآثار السيئة المترتبة على انهيار أحد البنوك والتي قد تنسحب على البنوك الأخرى رغم سلامتها، بل قد يترتب على ذلك كوارث على اقتصاد الدولة ككل، وخلق زعزعة وعدم استقرار داخلها، جاء الاهتمام بالحوكمة في البنوك أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى، سواء من جانب مؤسسات النقد (أو البنوك المركزية)، أو من جانب الهيئات المشرفة على أسواق المال، خصوصاً بعد الانهيارات المذهلة والتي حدثت في العقدين الأخيرين - مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية - (كاترن وآخرون، ٢٠٠٣)؛ ويُقصد بالحوكمة عموماً وجود نظم تحكم العلاقة بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين) بهدف تحقيق الشفافية والعدالة؛ ومكافحة الفساد؛ ومنح حق ومساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين؛ والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها طويلة الأمد (مركز أبو ظبي للحوكمة، ٢٠١٥)؛ ولكي تحقق الحوكمة أهدافها المشار إليها، فإن ذلك يتطلب وجود أطر تشريعية وتنظيمية مناسبة، ثم إدراك الأطراف الأساسية لمسئولياتها واختصاصاتها الحوكمية، وممارستها لها بشكل يحقق القصد منها.

مشكلة البحث:

يترتب على فصل الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة، العديد من مشاكل الوكالة وزيادة التكاليف المترتبة عليها، وذلك نتيجة تصرف المدراء بطريقة تخدم

مصالحهم الذاتية وبما يتعارض مع اهتمامات ومصالح المساهمين، لذا جاءت الحوكمة بهدف الحد من هذه المشاكل (Gul et al.,2012)، وتلعب الآليات الداخلية للحوكمة دوراً مهماً في التأثير على ومراقبة سلوك الشركة وقيادتها، وهذه الآليات تتمثل على وجه الخصوص في مجلس الإدارة والمساهمين (Triki and Taktak,2012)؛ حيث تعدد الأدوار التي يمكن لمجلس الإدارة التأثير من خلالها على الأداء، وهذه الأدوار تتمثل في الدور الرقابي بهدف التحقق من أن الإدارة تعمل بكفاءة وفعالية؛ والدور الاستشاري بهدف تقديم الاستشارات والتوصيات للرئيس التنفيذي والإدارة العليا، بالإضافة إلى تقديمه يد العون والمساعدة للإدارة التنفيذية من خلال لجانته التي يشكلها مثل لجنة المراجعة (Huang,2010).

أيضاً يكون للمساهمين دوراً مهماً في التأثير على ومراقبة سلوك الشركة وقيادتها؛ من خلال ممارستهم لحقوقهم التي رتبها لائحة الحوكمة، خاصة لكبار المساهمين، حيث يكون لهم السيطرة والنفوذ في التأثير على القرارات التي تتخذ داخل الجمعية العمومية للمساهمين، وكذلك على القرارات التي تتخذ في اجتماعات مجلس الإدارة من خلال عضويتهم بالمجلس، كما يكون للمساهمين من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين دوراً مهماً في التأثير على الأداء، فقد أكدت الأدلة على أن الملكية الإدارية - ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين - لها دورها في تحقيق مصالح المساهمين (Abdullah and Ismail,2008)، لما لذلك من دور فعال في تخفيض الفجوة بين اهتمامات ومصالح المدراء واهتمامات ومصالح المساهمين، كما تؤدي إلى تحقيق مصلحة الطرفين بالتوازي (إسماعيل، ٢٠٠٤).

وباستقراء الباحث لواقع الآليات الداخلية للحوكمة في البنوك السعودية، وكما

أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

هو مبين بملحق البحث تبين ما يلي: وجود تنوع في خصائص مجلس الإدارة، وتملك أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لنسبة في أسهم البنوك التي يعملون بها، تتفاوت هذه النسبة من بنك لآخر، تصل في بعض البنوك إلى (٣٣٪) بمتوسط (٦٪)، ووجود تركيز في الملكية بمعنى امتلاك عدد محدود من كبار المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم البنك، تتفاوت أيضاً من بنك لآخر، وقد تصل في بعض البنوك إلى (٧٩٪) بمتوسط (٥٣٪)؛ كما تبين للباحث وجود اهتمام تشريعي بالآليات الداخلية للحوكمة في البنوك السعودية من جانب هيئة السوق المالية وكذلك من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي^(١).

- وإزاء هذا التنوع والاختلاف في الآليات الداخلية للحوكمة على مستوى البنوك محل الدراسة، والاهتمام التشريعي بالحوكمة في البنوك السعودية؛ هناك سؤال رئيسي يطرح نفسه وهو إلى أي مدى يمكن أن يكون لهذه الآليات تأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟ ويمكن طرح هذا السؤال في عدة أسئلة فرعية تتمثل في:
- هل يكون لحجم مجلس الإدارة تأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟
 - هل يكون لاستقلالية مجلس الإدارة تأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟
 - هل يكون لكبار المساهمين في البنوك السعودية النفوذ والسيطرة بشكل يؤثر على الأداء المالي لها؟
 - هل يكون للملكية الإدارية دور في التأثير على الأداء المالي في البنوك السعودية؟

(١) سوف يعرض الباحث لذلك تفصيلاً في مرحلة مقدمه من البحث عند تناوله للجوانب التشريعية للحوكمة في البنوك السعودية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية، وتحديدًا اختبار أثر كل من حجم مجلس الإدارة، واستقلاليته، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية.

فروض البحث :

تحقيقاً لهدف البحث، وفي ضوء الدراسات السابقة ذات العلاقة، تم صياغة فروض البحث على الوجه الآتي:

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك السعودية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك السعودية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لملكية كبار المساهمين على الأداء المالي في البنوك السعودية.

الفرض الرابع: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملكية الإدارية على الأداء المالي في البنوك السعودية.

منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على أسلوبين هما:

أسلوب الدراسة المكتبية: ويتمثل في الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وكذلك لائحة حوكمة الشركات السعودية، والمبادئ الرئيسية

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

للحكومة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، بهدف إعداد الإطار النظري للبحث واشتقاق فروضه.

أسلوب الدراسة التطبيقية: ويتمثل في جمع وتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٤م، والمنشورة على موقع هيئة سوق المال السعودية (تداول) ومواقع هذه البنوك على شبكة الإنترنت ، بهدف الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فروضه.

أهمية البحث:

ترجع أهمية دراسة أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي في البنوك السعودية للآتي:

- يُعد مدخلاً للتعرف على المحددات التي تؤثر على الأداء المالي في البنوك السعودية.
- يمثل إضافة وإثراء لأدبيات البحث المحاسبي فموضوع البحث لم تتناوله البحوث المحاسبية من قبل - على حد علم الباحث - في المملكة العربية السعودية.
- لفت انتباه المنظمات التشريعية بأثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية؛ مما يكون له آثاره على التشريعات الصادرة من هذه المنظمات وذات علاقة بهذه الآليات.
- لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية بأثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي في البنوك بما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم ذات العلاقة.

خطة البحث:

تحقيقاً لهدف البحث تم تقسيم البقية منه على الوجه الآتي:

- ١- الجوانب التشريعية للحكومة في البنوك السعودية.
- ٢- الدراسات السابقة لأثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي.
- ٣- الدراسة التطبيقية.
- ٤- نتائج وتوصيات البحث.
- ٥- مراجع البحث.
- ٦- ملحق البحث.



١- الجوانب التشريعية للحوكمة في البنوك السعودية^(١):

إدراكاً من المشرع السعودي بأهمية الحوكمة وآثارها الإيجابية على الأداء المالي، جاء الاهتمام بالحوكمة في البنوك، وتتمثل الجوانب التشريعية لها في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودية، إذ تنطبق هذه اللائحة على البنوك السعودية، وعليها أن تلتزم بتطبيق المواد الإلزامية منها، شأنها شأن باقي الشركات المساهمة الأخرى التي تتداول أسهمها في سوق المال، أيضاً من الجوانب التشريعية للحوكمة في البنوك السعودية؛ المبادئ الرئيسية للحوكمة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، فالبنوك ملزمة بالتقيد والالتزام بكافة القواعد والتعليمات والإرشادات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي، ومنها المبادئ الرئيسية للحوكمة (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٤). وفي سبيل التحقق من التزام البنوك والشركات المساهمة الأخرى بالعمل بما جاء من نصوص إلزامية بلائحة حوكمة الشركات، أنشئت هيئة سوق المال السعودية داخلها إدارة تسمى إدارة حوكمة الشركات؛ تختص بمتابعة ورقابة البنوك والشركات في مدى الالتزام بهذه النصوص، كما تقوم الإدارة العامة للرقابة على البنوك والتابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي بهذا الدور أيضاً؛ ولكن على مستوى القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية فقط.

ومن آليات الحوكمة التي ركزت عليها لائحة حوكمة الشركات؛ والمبادئ

(١) سوف يركز الباحث وبشكل مختصر على الجوانب الحوكمية للبنوك ذات العلاقة بموضوع البحث - مجلس الإدارة وحقوق المساهمين، ولزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال؛ وكذلك المبادئ الرئيسية للحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

الرئيسية للحوكمة، مجلس الإدارة وحقوق المساهمين، باعتبارهما الآليتين الداخليتين الهدف منها التأثير على ومراقبة سلوك المنظمة وقيادتها (Taktak and Triki, 2012).

حيث أفردت لائحة حوكمة الشركات لمجلس الإدارة باباً كاملاً من الأبواب الخمسة لها، تضمن كافة جوانب حوكمة مجلس الإدارة - وظائفه، ومسؤولياته، وتكوينه، واللجان التابعة له - ومما نصت عليه اللائحة حجم مجلس الإدارة، واستقلاليتها، فطبقاً لنصوص لائحة حوكمة الشركات يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر، كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وأن لا يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر، وأصبح على الشركات والبنوك الالتزام بهذه النصوص بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١-٣٦-٢٠٠٨) الصادر في ١٠/١١/٢٠٠٨ م (هيئة السوق المالية، ٢٠١٠).

كما أفردت المبادئ الرئيسية للحوكمة لمجلس الإدارة أربعة مبادئ من مبادئ الستة، تضمنت أيضاً كافة جوانب حوكمة مجلس الإدارة - وظائفه، ومسؤولياته، وتكوينه، واللجان التابعة له - ومما تضمنته هذه المبادئ أيضاً حجم مجلس الإدارة، واستقلاليتها، فقد نصت على ضوابط إضافية فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة خلاف ما ورد بلائحة حوكمة الشركات منها: أن يتراوح عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بين تسعة وأحد عشر عضواً، وأن لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين عن اثنين، ويرى الباحث أن مبادئ الحوكمة بهذه النصوص تؤكد على أهمية حجم مجلس الإدارة واستقلاليتها، أيضاً من الضوابط التي تناولتها المبادئ الرئيسية للحوكمة؛ أن تعيين أعضاء مجلس الإدارة لا يكون حقاً خالصاً للجمعية العامة

أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

للمساهمين؛ بل يجب الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد قبل تعيين أعضاء المجلس، كما أكدت هذه المبادئ على ضرورة التقييم الدوري لأداء مجلس الإدارة، وكذلك تقييم أداء كل عضو على حده، على أن يتم تكليف جهة خارجية للقيام بعمل هذه التقييمات ضماناً لموضوعية التقييم (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٤).

أيضاً فيما يتعلق بحقوق المساهمين فقد أفردت لها لائحة حوكمة الشركات باباً كاملاً، حددت فيه حقوق المساهمين؛ وأوجبت على الشركات ضرورة النص على هذه الحقوق في نظامها الأساسي، مع إلزام الشركات بتوفير المعلومات الوافية والدقيقة وبشكل منظم وفي المواعيد المحددة للمساهمين، والتواصل معهم بالطرق الأكثر فعالية، مع عدم جواز التفرقة بينهم فيما يتعلق بتوفير المعلومات، كما حددت اللائحة أيضاً حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة ومنها أحقيتهم في المناقشة والتصويت واختيار أعضاء مجلس الإدارة، كما أعطت اللائحة حقوقاً لكبار المساهمين أو ما يسمون بالمالك الرئيسيين وهم من يملكون نسبة (٥٪) على الأقل من رأس المال، إذ أعطتهم الحق في طلب عقد اجتماع الجمعية العامة؛ كما أعطتهم الحق في إضافة ما يرونه من موضوعات إلى جدول أعمال الجمعية العامة.

أيضاً تناولت المبادئ الرئيسية للحوكمة في المبدأ الخامس منها العديد من حقوق المساهمين المشار إليها، ولكن يرى الباحث أن لائحة حوكمة الشركات قد جاءت أكثر تفصيلاً وشمولية في توضيح هذه الحقوق؛ مقارنة بالمبادئ الرئيسية للحوكمة.

يخلص الباحث مما سبق إلى وجود اهتمام تشريعي بالجوانب المختلفة للآليات الداخلية للحوكمة، تجلّى واضحاً في النصوص الحوكمية ذات العلاقة بمجلس الإدارة والمساهمين، وهذا يُعد إدراكاً من المشرع بأهميتها ودورها في التأثير على أداء

البنك، لكن يرى الباحث أن هذه النصوص نصوص نظرية في المقام الأول، ولكي تنتج آثارها وتحقق أهدافها، فإن ذلك يتطلب إدراك الأطراف ذات العلاقة لما لهم من حقوق وصلاحيات كفلتها لهم لائحة حوكمة الشركات والمبادئ الرئيسية للحوكمة، وممارستهم لها بشكل يحق قصد المشرع منها، ثم اختبار جدوى هذه النصوص وتلك الممارسات على الأداء المالي للبنوك محل البحث.

٢- الدراسات السابقة لأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي.

باستقراء الباحث للدراسات السابقة لأثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي، تبين أنها جاءت على قسمين، أولهما تناول هذه الآليات وأثرها على الأداء المالي في المؤسسات المالية - البنوك، وثانيهما تناول أثر هذه الآليات على الأداء المالي في المؤسسات غير المالية، ويمكن عرض هذه الدراسات على الوجه التالي:

١/٢- الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات المالية.

- دراسة Juras and Hinson(2008)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حجم مجلس الإدارة، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ونسبة ملكية هؤلاء الأعضاء لأسهم البنك على الأداء المالي - العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية - في البنوك الأمريكية؛ خلال السنوات المالية من ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠٣م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية لكل من نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ونسبة ملكيتهم على الأداء المالي للبنوك الأمريكية، وعدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي بهذه البنوك.

– دراسة التهامي والقرشي (٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في البنوك اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية للملكية الأجنبية على العائد على الأصول، ووجود تأثير سلبي وذو دلالة معنوية للملكية الإدارية وحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول، وتأثر العائد على حقوق الملكية تأثر إيجابي وذو دلالة معنوية بالملكية الحكومية، وتأثر سلبي وذو دلالة معنوية بالملكية الإدارية ومعدل كفاية رأس المال، كما أسفرت نتائج الدراسة أيضاً عن عدم تأثر مؤشرات الأداء المالي للبنوك اليمنية باستقلالية مجلس الإدارة ونسبة ملكية كبار المساهمين، وبهذه النتائج انتهت الدراسة إلى قبول فرض تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي قبولاً جزئياً.

– دراسة (Mahmood and Abbas(2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الباكستانية خلال السنوات من ٢٠٠٦-٢٠٠٩م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة معنوية لكلاً من: حجم البنك، وحجم مجلس الإدارة، وحجم المديونية، على الأداء المالي للبنوك الباكستانية، ووجود تأثير سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي لهذه البنوك.

– دراسة (Rehman and Mangla(2012)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر آليات حوكمة الشركات - حجم مجلس الإدارة، والالتزام بمبادئ الشريعة، وعدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة، وتركيز الملكية - على الأداء المالي في البنوك الباكستانية في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة بشكل عام إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من عدد الأعضاء

المستقلين بلجنة المراجعة، وتركيز الملكية، ووجود تأثير معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، والالتزام بمبادئ الشريعة على الأداء المالي في البنوك الباكستانية، ويعد حجم مجلس الإدارة المتغير الوحيد الذي له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ كما قامت الدراسة باختبار أثر الحوكمة على الأداء المالي لكل نوع من البنوك - إسلامية، وتقليدية، وبنوك عامة، وبنوك خاصة، وفروع لبنوك أجنبية - على حده، وخلصت إلى عدم وجود تأثير لآليات الحوكمة على فروع البنوك الأجنبية، أما باقي أنواع البنوك فيختلف أثر آليات الحوكمة - حجم المجلس والالتزام بالشريعة - باختلاف نوع البنك، فمثلاً حجم مجلس الإدارة يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي في البنوك التقليدية، وتأثيراً سلبياً على الأداء المالي في البنوك الإسلامية، كما أن الالتزام بمبادئ الشريعة يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي في البنوك الإسلامية؛ وتأثيراً سلبياً على الأداء المالي في البنوك التقليدية.

- دراسة (Triki and Taktak, 2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة - هيكل الملكية ومجلس الإدارة - على كفاءة البنوك التونسية التي تتداول أسهمها في بورصة تونس للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من كبار المساهمين؛ والتمثيل المؤسسي داخل مجلس الإدارة، والجمع بين رئاسة مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي على كفاءة البنوك التونسية، ووجود تأثير سلبي لكل من الملكية الحكومية؛ والملكية الأجنبية؛ وحجم مجلس الإدارة على كفاءة البنوك محل الدراسة، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود تأثير لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على كفاءة البنوك التونسية.

- دراسة (Liang et al. (2013

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض خصائص مجلس الإدارة - الحجم، والاستقلالية، وعدد الاجتماعات - على الأداء المالي في البنوك الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠، وقد خلصت الدراسة إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين بالمجلس، يؤثران تأثيراً إيجابياً ذو دلالة معنوية على أداء البنوك الصينية، بينما يؤثر حجم المجلس تأثيراً سلبياً ذو دلالة معنوية على أداء البنوك محل الدراسة.

- دراسة (Dedu and Chitan (2013

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحكومة على أداء القطاع المصرفي الروماني خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١، وتشمل آليات الحكومة التي تناولتها الدراسة: خصائص مجلس الإدارة؛ وهيكل الملكية؛ ومؤشر الحكومة الداخلية - يعكس هذا المؤشر هيكل الشركة؛ وهيكل اللجان الداخلية؛ وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، الشفافية المؤسسية - وخلصت الدراسة إلى أن التأثير الكلي لآليات حوكمة الشركات يكون سلبياً على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة فإن نتائج الدراسة تؤكد على أن عدد أعضاء مجلس الإدارة من جنسيات أخرى، وكذلك الأعضاء المستقلين يزيد من قدرة المجلس على اتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية.

- دراسة (Nyamongo and Temesgen (2013

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات - حجم مجلس الإدارة، وعدد أعضائه المستقلين، وازدواجية دور رئيس المجلس - على الأداء المالي للبنوك التجارية الكينية، خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود

تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة ، ووجود تأثير إيجابي للأعضاء من الخارج على الأداء، ولم تتوصل الدراسة إلى وجود تأثير للجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على أداء البنوك الكينية.

- دراسة (2014) Ghaffar

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات - حجم مجلس الإدارة واستقلاليته - على الربحية في المصارف الإسلامية الباكستانية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يزيد من قيمة البنك، بسبب زيادة الخبرات داخل المجلس، أيضاً خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي كبير بين عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة والربحية في البنوك الإسلامية، لأن زيادة عدد الأعضاء المستقلين يجعل مجلس الإدارة أكثر فعالية، كما يساعد المجلس على القيام بدوره الإشرافي والرقابي بشكل أفضل.

- دراسة (2014) El-Chaarani

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات حوكمة الشركات - حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين بالمجلس، وازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، والملكية الإدارية - على الأداء المالي للبنوك اللبنانية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وحجم الودائع خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة والأداء المالي، وعدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وأن الجمع بين منصب رئيس

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء المالي، كما خلصت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة بين تركيز الملكية والأداء المالي، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للملكية الإدارية على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وعدم معنوية تأثيرها على حجم الودائع في البنوك محل الدراسة.

- دراسة (Al-Amarneh (2014

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات - حجم مجلس الإدارة، والجمع بين رئاسة المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي، وتركيز الملكية على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وكفاءة التشغيل في البنوك الأردنية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢، وقد خلصت الدراسة إلى أن تركيز الملكية وزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يؤثران تأثيراً إيجابياً ومعنوي على الأداء المالي، وعدم وجود أثر لازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة على الأداء المالي.

- دراسة (Boussaada and karmani (2015

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر درجة تركيز الملكية، والملكية الحكومية، والملكية الإدارية على الأداء المالي - العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية - في البنوك، ولتحقيق هذا الهدف أجريت دراسة تطبيقية على (٨٣) بنك من البنوك التجارية على مستوى عشر دول في منطقة الشرق الأوسط في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١، وقد خلصت الدراسة إلى أن تركيز الملكية يؤثر تأثيراً إيجابياً وذو دلالة معنوية على الأداء المالي، وأن هوية كبار المساهمين تلعب دوراً كبيراً في تفسير أسباب الاختلاف في الأداء فيما بين البنوك محل الدراسة، فالبنوك تحقق مستوى عالي من الأداء في حالة امتلاك المستثمر الأجنبي لنسبة كبيرة من رأس المال، كما أن امتلاك الدولة لنسبة كبيرة من رأس المال يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء المالي.

٢/٢- الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي في المؤسسات غير المالية:

- دراسة (Sami,et al.(2011)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء التشغيلي وقيمة المنشأة في الشركات الصينية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٣)، وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق هدفها على إعداد مؤشر مركب من عشرة عناصر من عناصر حوكمة الشركات؛ تركزت في مكونات هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لمؤشر الحوكمة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر (Tobin_s Q) في الشركات محل البحث.

- دراسة (Al-Matari et al.(2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة - الحجم، وعدد الأعضاء المستقلين، وقيام رئيس المجلس بالجمع بين رئاسة المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي، وعدد سنوات عملية الجمع - وعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي - العائد على الأصول - في الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال في العام ٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية لقيام رئيس المجلس بالجمع بين رئاسة المجلس ومنصب الرئيس التنفيذي، وحجم لجنة المراجعة على الأداء المالي، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية لسنوات شغل رئيس المجلس لمنصب الرئيس التنفيذي إلى جانب رئاسته للمجلس على الأداء المالي، ووجود علاقة سلبية غير معنوية لحجم مجلس الإدارة وعدد أعضائه المستقلين على الأداء المالي في الشركات محل البحث.

- دراسة (2012) Ghabayen

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر آليات الحوكمة - حجم لجنة المراجعة، وعدد أعضائها المستقلين، وحجم مجلس الإدارة، وعدد أعضائه المستقلين على الأداء المالي - العائد على الأصول - في الشركات المساهمة السعودية في العام ٢٠١١، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكل من حجم المجلس، وحجم لجنة المراجعة، وعدد أعضائها المستقلين على الأداء المالي، ووجود أثر سلبي وذو دلالة معنوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين على الأداء المالي في الشركات محل البحث.

- دراسة (2012) Chen et al.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الملكية الإدارية على الأداء المالي بقطاع الفنادق التايوانية المقيدة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٩، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للملكية الإدارية على العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، ومؤشر (Tobin's q) بالفنادق محل البحث.

- دراسة (2015) Liu et al.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استقلالية مجلس الإدارة على الأداء التشغيلي في الشركات الصينية، التي تتداول أسهمها في بورصة (Shanghai and Shenzhen Stock Exchanges) في الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠١٢، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بالشركات محل البحث.

- دراسة (Rajput and Bharti(2015

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية؛ ومؤشر حوكمة الشركات على الأداء المالي - العائد على حقوق الملكية - في الشركات الهندية المسجلة في سوق الأوراق المالية في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٤، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للملكيات المؤسسية والعائلية والأجنبية على معدل العائد على حقوق الملكية، ووجود تأثير سلبي لكل من الملكية الحكومية وصغار المستثمرين على هذا المعدل، وعدم وجود علاقة بين مؤشر حوكمة الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية.

٣/٢- التعقيب على الدراسات السابقة:

- تعدد الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي سواء في المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية، وهذا يدل على أهمية هذه الآليات وانعكاساتها على الأداء المالي في الشركات المساهمة بوجه عام.

- هناك منهجين في الدراسات السابقة لاختبار أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك، المنهج الأول هو اختبار أثر كل آلية على الأداء المالي بشكل مستقل، والمنهج الثاني هو دمج هذه الآليات معاً وإعداد مؤشر للحوكمة، ودراسة أثر هذا المؤشر على الأداء المالي، ويُعد المنهج الأول من المناهج الأكثر شيوعاً في الدراسات السابقة؛ وهو ما يعتمد عليه الباحث في تحقيق هدف البحث.

- عدم وجود اتفاق فيما بين الدراسات السابقة على أثر كل آلية من آليات الحوكمة على الأداء المالي، فما خلصت إليه بعض الدراسات على أنه يؤثر إيجابياً، خلصت

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

دراسات أخرى إلى أنه يؤثر سلبياً، بينما توصلت دراسات ثالثة إلى عدم وجود تأثير له، وذلك على مستوى الدراسات التي تمت عبر دول مختلفة، وكذلك على مستوى الدراسات التي تمت داخل الدولة الواحدة.

- يُعد العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية من أكثر مقاييس الأداء المالي استخداماً في الدراسات السابقة لقياس أثر آليات الحكومة على الأداء المالي في المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية.
- ندرة الدراسات العربية التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي في البنوك، وعدم وجود دراسات على حد علم الباحث تناولت أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي في البنوك السعودية.
- تنبع أهمية الدراسات السابقة رغم عدم اتفاقها على آليات الحكومة التي تؤثر على الأداء المالي في إبراز أهمية دراسة أثر هذه الآليات على الأداء المالي، إضافة إلى الاعتماد عليها في اشتقاق فروض البحث.

٣- الدراسة التطبيقية:

١/٣ - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحكومة - حجم مجلس الإدارة، واستقلاليتها، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية - على الأداء المالي للبنوك السعودية، في الفترات المالية من (٢٠٠٨) وحتى (٢٠١٤).

٢/٣ - مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك السعودية التي تتداول أسهمها في سوق المال السعودية تداول، وقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لتلك البنوك والتي

بلغ عددها في بداية الفترة التي يغطيها البحث (١١) بنكاً^(١)، كما تم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير السنوية لمجتمع البحث والمنشورة على موقع هيئة سوق المال السعودية تداول، وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنوك محل الدراسة.

٣/٣- متغيرات الدراسة:

١/٣/٣- المتغير التابع (Dependent Variable): ويتمثل في الأداء المالي، وتم قياس هذا المتغير في النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية بمعدل العائد على الأصول باعتباره من مؤشرات قياس الأداء المالي الذي يهدف إلى التعرف على مدى فاعلية الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، وتم قياسه بنسبة صافي الدخل السنوي إلى إجمالي الموجودات (هندي، ٢٠١٠؛ السهلي، ٢٠١١).

٢/٣/٣: المتغيرات المستقلة (Independent Variables): وتتمثل هذه المتغيرات في حجم مجلس الإدارة، واستقلالية المجلس، وملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية، وقد اعتمد الباحث على المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة ومنها (Jameson et al., 2014; Al-Rajput and Bharti, 2015; El-Chaarani, 2014; Amarneh, 2014) في قياس هذه المتغيرات؛ حيث تم قياس حجم مجلس الإدارة بعدد أعضاء المجلس، وقياس استقلالية مجلس الإدارة بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس، وقياس ملكية كبار المساهمين؛ وهم الذين يملكون (٥٪) أو أكثر من أسهم البنك طبقاً لنصوص لائحة حوكمة الشركات، بنسبة عدد الأسهم المملوكة لكبار المساهمين إلى مجموع الأسهم المصدرة للبنك، وقياس الملكية الإدارية والمتمثلة في ملكية أعضاء مجلس الإدارة

(١) يبلغ عدد البنوك السعودية الآن (١٢) بنك بعد إدراج مصرف الإنماء في سوق المال في ٢٠٠٨/٦/٣م.

أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

وكبار التنفيذيين لأسهم البنك، بنسبة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين إلى مجموع الأسهم المصدرة للبنك.

٣/٣- المتغيرات الرقابية (Control Variables):

وهي تلك المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء المالي سواء بشكل مستقل، أو بالتزامن مع الآليات الداخلية للحوكمة، لذا تم إدخالها في النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية، وتتمثل في: حجم البنك؛ وكفاية رأس المال (التهامي والقرشي، ٢٠١٠؛ Al-Amarneh, 2014؛ Ghaffar, 2014)، وتم قياس حجم البنك باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي موجودات البنك (El-Chaarani, 2014)؛ أما كفاية رأس المال فقد تم قياسها في الدراسة التطبيقية بالمعدل الكلي لكفاية رأس المال، والذي تم الحصول عليه من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الموحدة للبنوك محل الدراسة، وتقوم البنوك بحساب المعدل الكلي لكفاية رأس المال بنسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمالي الموجودات المرجحة المخاطر، وذلك طبقاً لمقررات بازل (٣)^(١).

٤/٣- النموذج الإحصائي المستخدم في الدراسة التطبيقية:

لقياس أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي في البنوك السعودية أعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$Y=b_0+b_1X_1+ b_2X_2+ b_3X_3+ b_4X_4+ b_5X_5+ b_6X_6+ e$$

(١) للتعرف على كيفية حساب معدل كفاية رأس المال، يمكن الرجوع إلى القوائم المالية الموحدة للبنوك والإيضاحات المتممة لها والمنشورة على موقع هيئة السوق المالية وكذلك الموقع الإلكتروني للبنوك محل الدراسة.

حيث إن: (Y) تشير إلى المتغير التابع وهو الأداء المالي، (b_0) تشير إلى الجزء الثابت في النموذج، (b_1-b_6) تشير إلى معاملات المتغيرات المستقلة، (e) تشير إلى قيمة البواقي، (X_1) إلى (X_6) تشير إلى المتغيرات المستقلة حيث: (X_1) تشير إلى حجم مجلس الإدارة، (X_2) تشير إلى استقلالية مجلس الإدارة، (X_3) تشير إلى ملكية كبار المساهمين، (X_4) تشير إلى الملكية الإدارية، (X_5) تشير إلى حجم البنك، (X_6) تشير إلى كفاية رأس المال.

٣/٥- التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة:

اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة التطبيقية على الأساليب الإحصائية المتضمنة في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار (٢٠)، والتي تشتمل على الآتي: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة؛ ومصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة؛ ومؤشرات التباين المسموح به Tolerance، وتضخم التباين VIF، ودربن واتسون Durbin-Watson؛ والانحدار الخطي المتعدد؛ وسوف يبين الباحث الهدف من استخدام هذه الأساليب عند التعرض لها في التحليل الإحصائي.

٣/٥/١- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

ويهدف إلى وضع تصور مبدئي عن المجتمع محل الدراسة وتحديد الاتجاه العام لمتغيراته ودرجة تركزها ومدى تشتتها (عبدالفتاح، ٢٠١٣)، ويتضمن أقل وأكبر قيمة والمتوسط والانحراف المعياري لهذه المتغيرات، وكما يتضح من الجدول التالي (جدول ١) أن الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة (٩) أعضاء والحد الأعلى (١١) عضو، كما يبلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة (١٠) أعضاء، ويدل هذا على التزام البنوك السعودية بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي

أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية
د/ عادل ممدوح غريب

السعودي وكذلك لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية فيما يتعلق بحجم المجلس، كما تشير النتائج أن متوسط نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في الشركات محل البحث (٩١٪)؛ وأن غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين حيث يبلغ الحد الأدنى لنسبة هؤلاء الأعضاء (٧٨٪) من إجمالي حجم المجلس، كما يتصف مجلس الإدارة في بعض البنوك محل الدراسة بالاستقلالية التامة حيث يبلغ الحد الأعلى لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين (١٠٠٪)، أيضاً يتضح أن الحد الأدنى للملكية كبار المساهمين (٩,٨٥٪) والحد الأعلى (٧٩,٥٪) بمتوسط (٥٣,٤٢٪)، أما ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين فيبلغ متوسطها (٦٪) تقريباً، وبحد أعلى (٣٢,٩٠)، كما يتضح أيضاً أن هناك من البنوك من لا يملك أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين حصص في رأس مال البنك. كما يتضح من النتائج أيضاً أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال (١١,٢٤٪) والحد الأعلى (٢١,٣٩٪) بمتوسط (١٦,٩٥٪) وهذا يشير إلى التزام البنوك السعودية بمتطلبات بازل بشأن كفاية رأس المال، كما يتضح أن الحد الأدنى للأداء المالي - العائد على الأصول (٠,٠٩٪) والحد الأعلى (٤,٥١٪) بمتوسط (١,٨٧٪).

جدول (١)

متغيرات الدراسة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
حجم المجلس	٩,٠٠	١١,٠٠	٩,٩١	٠,٦٩
استقلالية المجلس	٠,٧٨	١,٠٠	٠,٩١	٠,٠٧
ملكية كبار المساهمين	٩,٨٥	٧٩,٥٠	٥٣,٤٢	٢٠,٤١
الملكية الإدارية	٠,٠٠	٣٢,٩٠	٥,٩٩	٨,٩٦
حجم البنك	٩,٦٨	١٢,٩٨	١١,٦١	٠,٧٧

متغيرات الدراسة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
كفاية رأس المال	١١,٢٤	٢١,٣٩	١٦,٩٥	٢,١٥
الأداء المالي	٠,٠٩	٤,٥١	١,٨٧	٠,٧٨

٢/٥/٣: مصفوفة الارتباط:

تم حساب معاملات الارتباط لبرسون، وكما هو مبين في الجدول (٢) يتضح من المؤشرات الإحصائية لمصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين المتغير التابع - الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول - والمتغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة، وحجم البنك) بمعاملات ارتباط (٠,٥١٧، **٠,٥٤٣، **٠,٥٤٣)، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة أيضاً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الأداء المالي والمتغيرات المستقلة (الملكية الإدارية ومعدل كفاية رأس المال بمعاملات ارتباط (٠,٢٦١، **٠,٢٧١) على التوالي، كما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية سالبة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين الأداء المالي وملكية كبار المساهمين تساوي (٠,٢٧٦-، **).

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية
د/ عادل ممدوح غريب

جدول (٢)

كفاية رأس المال	حجم البنك	الملكية الإدارية	ملكية كبار المساهمين	استقلالية المجلس	حجم المجلس	الأداء المالي (العائد على الأصول)	
						١	الأداء المالي (العائد على الأصول)
					١	**٠,٥١٧	حجم المجلس
						٠,٠٠٠	
				١	*٠,٢٣١	٠,٠٥٨ -	استقلالية المجلس
					٠,٠٤٣	٠,٦١٨	
			١	٠,٠٤٢ -	**٠,٣٣٨ -	*٠,٢٧٦ -	ملكية كبار المساهمين
				٠,٧١٨	٠,٠٠٣	٠,٠١٥	
		١	**٠,٧٢٥ -	٠,١٨٢	٠,١٩٢	*٠,٢٦١	الملكية الإدارية
			٠,٠٠٠	٠,١١٣	٠,٠٩٥	٠,٠٢٢	
	١	٠,٠٧٠ -	٠,١٥٥	٠,٠٨٩ -	٠,٠٣٠ -	**٠,٥٤٣	حجم البنك
		٠,٥٤٧	٠,١٧٩	٠,٤٤٤	٠,٧٩٦	٠,٠٠٠	
١	٠,١٤٢	**٠,٣٤٨	**٠,٣٤٨ -	٠,٢١١	*٠,٢٢٧	*٠,٢٧١	كفاية رأس المال
	٠,٢١٩	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٦٥	٠,٠٤٧	٠,٠١٧	
. (Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). **							
. (Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). *							

٣/٥/٣: مؤشرات تضخم التباين VIF والتباين المسموح به Tolerance ودربن

واتسون Durbin-Watson

لاختبار أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي في البنوك السعودية، سوف يعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression، وللتحقق من صلاحية هذا النموذج لاختبار فروض الدراسة، قام الباحث بحساب هذه المؤشرات للمتغيرات المستقلة بهدف التحقق من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (عدم وجود ارتباط قوي بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات

المستقلة يؤثر تأثير سلبي على نتائج الدراسة) باعتبار ذلك من الفرضيات الأساسية لتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد (محمود، ٢٠١٣).

جدول (٣)

المتغيرات المستقلة	تضخم التباين VIF	والتباين المسموح Tolerance	دربن واتسون DW
حجم مجلس الإدارة	$10 > 1,230$	$0,05 < 0,813$	$2 > 1,204$
استقلالية مجلس الإدارة	$10 > 1,180$	$0,05 < 0,847$	
ملكية كبار المساهمين	$10 > 2,562$	$0,05 < 0,390$	
الملكية الإدارية	$10 > 2,301$	$0,05 < 0,435$	
حجم البنك	$10 > 1,097$	$0,05 < 0,912$	
كفاية رأس المال	$10 > 1,279$	$0,05 < 0,782$	

وكما يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في جدول (٣) أن مؤشرات تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (١٠)، كما أن جميع قيم التباين المسموح به Tolerance أكبر من (٠,٠٥)، إضافة إلى ذلك فإن معامل مؤشر دربن واتسون (١,٢٠٤) وهو أقل من (٢) وبناء على هذه النتائج يخلص الباحث إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، مما يمهد لاستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة، وهذا ما يتناوله الباحث في الجزء التالي.

أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية
د/ عادل ممدوح غريب

٣/٥/٤: نتائج التحليل الإحصائي للنموذج الإحصائي للدراسة التطبيقية:

يتبين من نتائج تحليل الانحدار المتعدد كما تظهر بجدول (٤)، أن قيمة $F = 21,596$ وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية $(0,000 > 0,05)$ على وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على الأداء المالي، ويبين معامل التحديد (R^2) أن إجمالي ما تفسره هذه المتغيرات يساوي $(9,64\%)$ من إجمالي التغير في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، أما باقي التأثير $(1,35\%)$ يرجعه الباحث إلى متغيرات أخرى تقع خارج نطاق البحث؛ كما يتضح أيضاً أن حجم مجلس الإدارة واستقلالية المجلس وحجم البنك من أكثر المتغيرات تأثيراً في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة عند مستوى معنوية $(0,05)$.

جدول (٤) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	مؤشرات (B) للنموذج	معامل الارتباط المتعدد (R)	معامل التحديد (R^2)	F	الدلالة	t	Sig.
حجم المجلس	٠,٥٧٤					٦,٥٢٣	٠,٠٠٠
استقلالية المجلس	-١,٧٧٦					-٢,١٨٥	٠,٠٣٢
ملكية كبار المساهمين	-٠,٠٠٢	٠,٨٠٦	٠,٦٤٩	٢١,٥٩٦	٠,٠٠٠	-٠,٤٧٣	٠,٦٣٧
الملكية الإدارية	٠,٠١٦					١,٧١٢	٠,٠٩١
حجم البنك	٠,٥٦٢					٧,٥٥٥	٠,٠٠٠
كفاية رأس المال	٠,٠١٠					٠,٣٥١	٠,٧٢٧

ولتعزيز النتائج السابقة وتحديد المتغيرات المستقلة وترتيب أهميتها من خلال

ارتباطها الجزئي ذو الدلالة الإحصائية مع المتغير التابع - الأداء المالي - قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار التدريجي (Stepwise)، ويوضح الجدول (٥) نتائج هذا التحليل، ويتضح منه أن قيمة ($F=32,973$) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية ($0,00 > 0,05$) على وجود تأثير معنوي لكل من حجم البنك وحجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية واستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وأن إجمالي ما تفسره هذه المتغيرات يساوي (٦٤,٧) من إجمالي التغير في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

جدول (٥)

النموذج التدريجي	F	Sig	معامل الارتباط (R)	التباين المفسر المعدل (R^2)	معدل تغير (R^2)	B	t	Sig
حجم البنك	٣٢,٩٧٣	٠,٠٠٠	٠,٨٠٤	٠,٦٤٧	٠,٦٢٧	٠,٥٦١	٧,٩٤٥	٠,٠٠٠
حجم مجلس الإدارة						٠,٥٩٢	٧,٢٥٨	٠,٠٠٠
الملكية الإدارية						٠,٠٢٠	٣,١٨٦	٠,٠٠٢
استقلالية المجلس						- ١,٨٢٠	٢,٣٦٢	٠,٠٢١

وبناء على النتائج السابقة يمكن استخلاص نتائج اختبار فروض البحث على الوجه الآتي:

٥/٥/٣: نتائج اختبار فروض الدراسة:

نتائج اختبار الفرض الأول: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك السعودية»، ومن النتائج الموضحة في جدول (٥) يتبين وجود تأثير ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي، حيث إن قيمة ($T = 7,258$) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية ($0,000 > 0,05$) على وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي، وهذه النتائج تثبت صحة الفرض الأول، كما توضح النتائج أيضاً أن هذا التأثير تأثير إيجابي (طردى)، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير ($28,4\%$) من إجمالي التغير في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وتتفق نتائج اختبار هذا الفرض مع نتائج العديد من الدراسات منها

(Ghaffar,2014; Rehman Abbas,2012; Mhamood and Mangla,2012)، كما أنها تشير إلى أهمية التزام البنوك السعودية بما ورد بالمبادئ الرئيسية للحكومة بشأن العدد المناسب لحجم مجلس إدارة البنك.

نتائج اختبار الفرض الثاني: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك السعودية» ومن النتائج الموضحة في جدول (٥) يتبين أن قيمة ($T = -2,362$) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية ($0,021 > 0,05$) على وجود تأثير معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي، وهذه النتائج تثبت صحة الفرض الثاني، كما توضح النتائج السابقة، أن هذا التأثير تأثير سلبي (عكسي)، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير ($2,7\%$) من التباين الكلي في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، ويرى الباحث بناء على هذه النتائج أن النص الإلزامي في لائحة حوكمة الشركات وفي المبادئ الأساسية لحوكمة البنوك السعودية على أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، قد يحتاج إلى إعادة النظر، ويجب أن يكون

هناك توازن في نسبة الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، فإذا كان للأعضاء المستقلين دور في تفعيل الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة، فالأعضاء التنفيذيين يكون لهم دور في تحسين قرارات مجلس الإدارة نظراً لدرايتهم ومعرفتهم بكافة الأمور التشغيلية داخل البنك (Ramdani and Witteloostuijn, 2010).

نتائج اختبار الفرض الثالث: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملكية كبار المساهمين على الأداء المالي في البنوك السعودية» يتبين من النتائج الموضحة في جدول (٥) أنه عند إجراء تحليل الانحدار التدريجي لم يدخل هذا المتغير ضمن المتغيرات المستقلة ذات التأثير المعنوي على الأداء المالي، وهذه النتائج تشير إلى عدم صحة الفرض الثالث، بمعنى عدم وجود تأثير معنوي للملكية كبار المساهمين على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (El-Chaarani, 2014)، في حين تختلف مع نتائج العديد من الدراسات التي أثبتت الأثر الإيجابي ذو الدلالة المعنوية لملكية كبار المساهمين مثل (Triki and Taktak, 2012؛ Al-Amarneh, 2014؛ Karmani and Boussaada, 2015)، ويرى الباحث أن طبيعة كبار المساهمين، ومدى إدراكهم لحقوقهم التي كفلتها لهم لوائح الحوكمة، يلعبان دوراً مهماً في تأثيرهم على الأداء المالي في البنوك محل الدراسة.

نتائج اختبار الفرض الرابع: ينص هذا الفرض على «يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للملكية الإدارية على الأداء المالي في البنوك السعودية» من النتائج الموضحة في جدول (٥) يتبين أن قيمة ($T = 1.86, 3$) وهي ذات دالة عند مستوى معنوية ($0.002 >$

٥,٠) على وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، وهذه النتائج تثبت صحة الفرض الرابع، كما توضح النتائج أيضاً أن هذا التأثير تأثير إيجابي (طردي)، وأن نسبة ما يفسره هذا المتغير (٤,١٪) من التباين الكلي في الأداء المالي، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات التي تمت في الدول الأخرى ومنها (Juras and Hinson,2008; Chen et al.,2012; El-Chaarani,2014) كما تؤكد هذه النتائج على أهمية الملكية الإدارية ودورها في تخفيض تكلفة الوكالة، وتحقيق مصالح المساهمين بالتوازي مع مصالح المدراء (Abdullah and Ismail,2008).

٤- نتائج وتوصيات البحث:

٤/١- النتائج:

من دراسة الباحث لأثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية خلص بالنتائج التالية:

- وجود اهتمام تشريعي من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي ، وكذلك من جانب هيئة السوق المالية السعودية بآليات الحوكمة في البنوك السعودية خصوصاً ما يتعلق منها بمجلس الإدارة وحقوق المساهمين.

- على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي سواء في المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية ، إدراكاً بأهمية هذه الآليات وأثرها على الأداء المالي ، إلا أنه من الملاحظ وجود ندرة في البحوث التي تناولت أثر هذه الآليات على الأداء المالي للبنوك في الدول العربية على وجه العموم، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

- عدم وجود اتفاق فيما بين الدراسات السابقة على أثر كل آلية من آليات الحوكمة على الأداء المالي، فما خلصت إليه بعض الدراسات على أنه يؤثر تأثيراً إيجابياً، خلصت دراسات أخرى على أنه يؤثر تأثيراً سلبياً، بينما توصلت دراسات ثالثة إلى عدم وجود تأثير، وذلك على مستوى الدراسات التي تمت عبر دول مختلفة، وكذلك على مستوى الدراسات التي تمت داخل الدولة الواحدة.

- أسفرت نتائج الدراسة التطبيقية للبحث على وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية على الأداء المالي للبنوك السعودية، ووجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لاستقلالية لمجلس الإدارة على الأداء المالي، وعدم معنوية تأثير ملكية كبار المساهمين على الأداء المالي في البنوك السعودية.

٢/٤- توصيات البحث:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث من دراسة أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية، فإن الباحث يوصي بالآتي:

- يجب أن تلتزم البنوك بأن يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة بين تسعة وأحد عشر عضواً تطبيقاً للفقرة (٢٠) من المبدأ الثاني من المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك والصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

- يجب على البنوك إحداث توازن بين عدد الأعضاء التنفيذيين وعدد الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة، نظراً للدور المهم والملمس الذي يقوم به كل منهما، فالأعضاء التنفيذيين يكون تواجدهم مهم داخل مجلس الإدارة لما لديهم من المعرفة والخبرة والدراية بكافة الأمور الداخلية للبنك، مما يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل المجلس، أيضاً يكون للأعضاء غير التنفيذيين دوراً مهماً في تفعيل الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة.

أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية د/ عادل ممدوح غريب

- ضرورة وجود سياسات ومعايير معتمدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة يجب الالتزام بها داخل البنوك، تضمن اختيار أعضاء مجلس الإدارة - خصوصاً ممن هم من خارج البنك - من أصحاب الخبرات والكفاءات، بما يضمن قدرة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية على الوجه الأكمل وبما يؤدي إلى تحسين أداء البنك.

- إجراء مزيد من البحوث المحاسبية للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك ، فما زال هناك قصور واضح للبحث المحاسبي في هذا الجانب خاصة على مستوى الدول العربية، ومن القضايا المهمة التي تحتاج إلى بحث على مستوى البنوك: أثر الآليات الخارجية للحوكمة؛ وأثر خصائص لجنة المراجعة على الأداء المالي، وكذلك انعكاسات أثر نسبة الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات المجلس على تحسين هذا الأداء.

٥- مراجع البحث

- المراجع العربية:

- التهامي، عبد المنعم احمد؛ القرشي، عبد الله على (٢٠١٠). «تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية - دراسة تطبيقية». المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٤(٣): ١٦١-١٨٦.
- السهلي، محمد سلطان (٢٠١١). التحليل المالي - نظرة محاسبية. الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة.
- إسماعيل، السيدة عبد الفتاح (٢٠٠٤). «العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية». المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٢٨(٢): ١٧٥-٢١١.
- عبد الفتاح، عز حسن (٢٠١٣). استكشاف التحليل الإحصائي والبوتستراب باستخدام IBM-SPSS. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع: جدة.
- كاترن ل؛ كوشتا هلبلينج؛ جون؛ سوليفان. غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية. واشنطن: غرفة التجارة الأمريكية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- محمود، إيهاب عبد السلام (٢٠١٣). تحليل البرنامج الإحصائي SPSS. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مركز أبو ظبي للحوكمة (٢٠١٣)، أساسيات الحوكمة «مصطلحات ومفاهيم»، www.adccg.ae.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٤)، المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، www.sama.gov.sa.

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية
د/ عادل ممدوح غريب

- هيئة السوق المالية السعودية (٢٠١٠)، لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، www.cma.org.sa.

- هندي، منير إبراهيم (٢٠١٠). الإدارة المالية «مدخل تحليلي معاصر». الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

- المراجع الأجنبية:

- Abdullah, W., and Ismail, S. (2008). «The impact of board composition, ownership and CEO duality on audit quality: the Malaysian evidence» **Malaysian accounting review**, 7(2):17-28.
- Al-Amarneh, A. (2014). «Corporate Governance, Ownership Structure and Bank Performance in Jordan». **International Journal of Economics and Finance**, 6(6): 192-202.
- Al-Matari, M., Al-Swidi, A., Bt Fadzil, F. and Al-Matari, Y. (2012). «The Impact of board characteristics on Firm Performance: Evidence from Nonfinancial Listed Companies in Kuwaiti Stock Exchange». **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 2(12):310-332.
- Boussaada, R. and Karmani, M. (2015). «Ownership Concentration and Bank Performance: Evidence from MENA Banks». **International Journal of Business and Management**, 10(3): 189-202.
- Chen, M., Hou, C. and Lee, S. (2012). «The impact of insider managerial ownership on corporate performance of Taiwanese tourist hotels». **International Journal of Hospitality Management**, 31:338-349.
- Dedu, V., and Chitan, G. (2013). «The influence of internal corporate governance on bank performance-an empirical analysis for Romania». **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 99:1114 – 1123.
- El-Chaarani, H. (2014). «The Impact of Corporate Governance on the Performance of Lebanese». **The International Journal of Business and Finance Research**, 8(5):35-46.
- Ghaffar, A. (2014). «Corporate Governance and Profitability of Islamic Banks Operating in Pakistan». **JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS**, 6(2):320- 336.
- Ghabayen, M. (2012). «Board Characteristics and Firm Performance: Case of Saudi Arabia». **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 2(2):168-200.
- Gul, S. Sajid, M. Razzaq, N. and Afzal, F. (2012). «Agency Cost, Corporate Governance and Ownership Structure-The Case of Pakistan». **International Journal of Business and Social Science**, 3 (9):286-277.

-
- Huang, C. (2010). «Board, ownership and performance of banks with a dual board system: Evidence from Taiwan». **Journal of Management & Organization** 16: 219–234.
 - Juras, P. and Hinson, Y. (2008). «Examining the Effect of Board Characteristics on Agency Costs and Selected Measures in Banks». **Academy of Banking Studies Journal**, 7(2):87-107.
 - Jameson, M., Prevost, A. and Puthenpurackal, J. (2014). «Controlling shareholders, board structure, and firm performance: Evidence from India». **Journal of Corporate Finance**, 27:1–20.
 - Liang, Q., Xu, P. and Jiraporn, P.(2013). «Board characteristics and Chinese bank performance». **Journal of Banking & Finance**, 37: 2953–2968.
 - Liu, Y., Miletkov, M., Wei, Z. and Yang, T.(2015) «Board independence and firm performance in China». **Journal of Corporate Finance**, 30: 223–244
 - Mahmood, I. and Abbas, Z. (2012). «Impact of Corporate governance on Financial performance of banks in Pakistan». **INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS**, 2(12):217-228.
 - Nyamongo, E., and Temesgen, K. (2013). «The effect of governance on performance of commercial banks in Kenya: a panel study». **Corporate Governance**,13(3):236-248.
 - Rehman, R. and Mangla, I. (2012). «Does Corporate Governance Influence Banking Performance?», **Journal of Leadership, Accountability and Ethics**, 9(3):86-92.
 - Rajput, N. and Bharti, M. (2015). «Shareholder Types, Corporate Governance and Firm Performance: An Anecdote from Indian Corporate». **Asian Journal of Finance & Accounting**,7(1):45-63.
 - Ramdani, D. and Witteloostuijn, A. (2010). «The Impact of Board Independence and CEO Duality on Firm Performance: A Quantile Regression Analysis for Indonesia, Malaysia, South Korea and Thailand», **British Journal of Management**, 21: 607–626.
 - Sami,H., Wang, J. and Zhou, H. (2011). «Corporate governance and operating performance of Chinese listed firms». **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 20:106– 114.
 - Triki, S. and Taktak, M. (2012). «The Effect of Board and Ownership Structure on the Efficiency of Banks in Tunisia: The Stochastic Frontier Approach». **International Journal of Business and Management**, 7(16):139-150.

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية
د/ عادل ممدوح غريب

٦- ملحق البحث

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X ₁	77	9.00	11.00	9.9091	.69171
X ₂	77	.78	1.00	.9087	.07337
X ₃	77	9.85	79.50	53.4155	20.41086
X ₄	77	.00	32.90	5.9863	8.95513
X ₅	77	9.68	12.98	11.6138	.77237
X ₆	77	11.24	21.39	16.9538	2.15417
Y	77	.09	4.51	1.8682	.77512

Correlations

	Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆
Pearson Correlation	1	.517**	-.058-	-.276*	.261*	.543**	.271*
Y Sig. (2-tailed)		.000	.618	.015	.022	.000	.017
N	77	77	77	77	77	77	77
Pearson Correlation	.517**	1	.231*	-.338**	.192	-.030-	.227*
X ₁ Sig. (2-tailed)	.000		.043	.003	.095	.796	.047
N	77	77	77	77	77	77	77
Pearson Correlation	-.058-	.231*	1	-.042-	.182	-.089-	.211
X ₂ Sig. (2-tailed)	.618	.043		.718	.113	.444	.065
N	77	77	77	77	77	77	77
Pearson Correlation	-.276*	-.338**	-.042-	1	-.725**	.155	-.348**
X ₃ Sig. (2-tailed)	.015	.003	.718		.000	.179	.002
N	77	77	77	77	77	77	77
Pearson Correlation	.261*	.192	.182	-.725**	1	-.070-	.348**
X ₄ Sig. (2-tailed)	.022	.095	.113	.000		.547	.002
N	77	77	77	77	77	77	77
Pearson Correlation	.543**	-.030-	-.089-	.155	-.070-	1	.142
X ₅ Sig. (2-tailed)	.000	.796	.444	.179	.547		.219
N	77	77	77	77	77	77	77
Pearson Correlation	.271*	.227*	.211	-.348**	.348**	.142	1
X ₆ Sig. (2-tailed)	.017	.047	.065	.002	.002	.219	
N	77	77	77	77	77	77	77

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.806 ^a	.649	.619	.47852	.649	21.569	6	70	.000	1.204

a. Predictors: (Constant), X₆, X₅, X₁, X₂, X₄, X₃

b. Dependent Variable: Y

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29.633	6	4.939	21.569	.000 ^b
	Residual	16.029	70	.229		
	Total	45.661	76			

a. Dependent Variable: Y
X₃

b. Predictors: (Constant), X₆, X₅, X₁, X₂, X₄, X₃

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-8.895	1.336		6.660	.000		
	X ₁	.574	.088	.512	6.523	.000	.813	1.230
	X ₂	-1.776	.813	-.168	2.185	.032	.847	1.180
	X ₃	-.002	.004	-.054	-.473	.637	.390	2.562
	X ₄	.016	.009	.184	1.712	.091	.435	2.301
	X ₅	.562	.074	.560	7.555	.000	.912	1.097
	X ₆	.010	.029	.028	.351	.727	.782	1.279

a. Dependent Variable: Y

أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية
د/ عادل ممدوح غريب

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.543 ^a	.295	.285	.65531	.295	31.331	1	75	.000
2	.761 ^b	.579	.567	.50985	.284	49.900	1	74	.000
3	.787 ^c	.620	.604	.48784	.041	7.826	1	73	.007
4	.804 ^d	.647	.627	.47323	.027	5.578	1	72	.021

a. Predictors: (Constant), X₅ / b. Predictors: (Constant), X₅, X₁ / c. Predictors: (Constant), X₅, X₁, X₄

d. Predictors: (Constant), X₅, X₁, X₄, X₂

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.454	1	13.454	31.331	.000 ^b
	Residual	32.207	75	.429		
	Total	45.661	76			
2	Regression	26.425	2	13.213	50.829	.000 ^c
	Residual	19.236	74	.260		
	Total	45.661	76			
3	Regression	28.288	3	9.429	39.621	.000 ^d
	Residual	17.373	73	.238		
	Total	45.661	76			
4	Regression	29.537	4	7.384	32.973	.000 ^e
	Residual	16.124	72	.224		
	Total	45.661	76			

a. Dependent Variable: Y - b. Predictors: (Constant), X₅ - c. Predictors: (Constant), X₅, X₁

d. Predictors: (Constant), X₅, X₁, X₄ - e. Predictors: (Constant), X₅, X₁, X₄, X₂

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-4.458-	1.133		-3.936-	.000
	X ₅	.545	.097	.543	5.597	.000
2	(Constant)	-10.565-	1.235		-8.558-	.000
	X ₅	.561	.076	.559	7.402	.000
	X ₁	.598	.085	.533	7.064	.000
	(Constant)	-10.391-	1.183		-8.785-	.000
3	X ₅	.574	.073	.572	7.902	.000
	X ₁	.554	.082	.494	6.716	.000
	X ₄	.018	.006	.206	2.798	.007
	(Constant)	-8.990-	1.292		-6.960-	.000
4	X ₅	.561	.071	.559	7.945	.000
	X ₁	.593	.082	.529	7.258	.000
	X ₄	.020	.006	.230	3.186	.002
	X ₂	-1.820-	.771	-.172-	-2.362-	.021

a. Dependent Variable: Y



تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

دكتور/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى^(*)

مقدمة :

يؤرخ البعض لميلاد المصرفية الإسلامية بتجربة بنوك الادخار المحلية للدكتور أحمد النجار - رحمه الله - (الأمين العام الأسبق للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية) التي بدأت عام ١٩٦٣م بمدينة ميت غمر / محافظة الدقهلية / بمصر، واستمرت ٤ سنوات.

وكانت فتوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عام ١٩٦٥م (التي أكدت على أن الفائدة المصرفية من الربا المحرم)^(١) حافزاً لإنشاء العديد من المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية التي لاتتعامل بالفائدة المصرفية.

ويرى بعض الباحثين أن أول بنك يُنص في قانون تأسيسه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية هو بنك ناصر الاجتماعي بمصر عام ١٩٧١م.

ويؤرخ آخرون لأول تجربة حقيقية متكاملة لبنك إسلامي تجاري بتجربة «بنك دبي الإسلامي» بالإمارات العربية المتحدة، الذي أنشئ في عام ١٩٧٥م^(٢). وقد تزامن مع ذلك مجهودات جيدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي انتهت إلى إنشاء أول بنك إسلامي دولي، وهو «البنك الإسلامي للتنمية» عام ١٩٧٥م بمدينة جدة بالسعودية.

(*) رئيس الرقابة والتدقيق الشرعي لمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر

(١) قرارات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في دورة مؤتمره الثاني بالقاهرة ، مايو ١٩٦٥م.

(٢) سعيد بن سعد المرطان، الصيرفة الإسلامية رؤية مستقبلية، ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، تنظيم المعهد المصرفي بالرياض، من ٢٤-٢٥ مارس ٢٠٠٤م، ص ٥.

وقد انتشرت هذه الظاهرة عربياً وإسلامياً وعالمياً حتى وصل عددها (وفق آخر إحصائية صادرة عن شركة ارنست & ينغ) في نهاية مارس عام ٢٠١٥م إلى ٨٠٠ بنكاً إسلامياً منتشرة في ٧٣ دولة في ٦ قارات^(١). وهناك ثلاث دول حولت جهازها المصرفي بالكامل للعمل وفق آليات المصرفية الإسلامية، وهي باكستان والسودان وإيران.

ومع انتشار ظاهرة المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الميلادي المنصرم بدأت ظاهرة أخرى، وهي ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية. وكانت البداية في مصر عام ١٩٨٠م، حين أنشأ بنك مصر أول فرع إسلامي له في منطقة الأزهر بالقاهرة، وهو (فرع الحسين للمعاملات الإسلامية) ثم تلاه افتتاح فروع أخرى لنفس البنك بلغ عددها ٣٤ فرعاً في نهاية ٢٠١٤م، كما قامت بنوك تقليدية أخرى بمصر بفتح فروع للمعاملات الإسلامية.

وقد بلغ العدد الإجمالي لفروع المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بمصر ٢٣١ فرعاً تتبع ١٣ بنكاً تقليدياً حسب آخر إحصائية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي في يونيه ٢٠١٥م^(٢).

ومن ثم تم انتقال ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي إلى عدد من الدول العربية والإسلامية، بل وإلى دول غربية.

في السعودية كانت البداية في عام ١٩٩٠م للبنك الأهلي التجاري، حيث أنشأ أول فرع إسلامي له بمدينة جدة، ثم تلاه إنشاء وتحويل فروع أخرى لنفس

(١) تقرير ارنست & ينغ عن المصارف الإسلامية الصادر في مارس ٢٠١٥م.

(٢) تقرير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي عن فروع المعاملات الإسلامية بالبنوك المصرية، يونيه ٢٠١٥م.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

البنك وصل عددها إلى ١٦١ فرعاً في بداية عام ٢٠٠٥م، وقد اتخذ البنك قراراً في ٢٩/٥/٢٠٠٤م بتحويل باقي فروعه، وعددها ٨٥ فرعاً لتعمل وفق آلية المصرفية الإسلامية في فترة انتقالية غايتها نهاية ٢٠٠٥م.

وفي عام ١٩٩٨م اتخذ بنك الجزيرة قراراً بتحويل البنك بالكامل للعمل وفق آلية المصرفية الإسلامية، حيث تم تحويل كل فروعه وعددها ١٧ فرعاً للعمل وفق الآلية المصرفية الإسلامية في نهاية ٢٠٠٤م، وقد حذا حذوها أغلب البنوك السعودية حتى أصبح العمل المصرفي الإسلامي يُقدّم في كل بنوك الجهاز المصرفي السعودي، ولكن بدرجات متفاوتة حسب درجة تحول كل بنك نحو المصرفية الإسلامية.

فرضيات البحث:

إن ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية استحوذت على اهتمام قطاع عريض من المتخصصين الاقتصاديين والمصرفيين والشرعيين، وانقسموا حيالها بين مؤيد ومعارض.

ويطرح الباحث مجموعة من الفرضيات قد تمثل الإجابة عليها مدخلاً مهماً لتقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية ومن ثم وضع حلول وخطوة متكاملة لعملية التحول، وهي:

١- ارتبط التوسع في تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية برغبة العملاء في الحصول على هذه المنتجات:

تنبني هذه الفرضية على أن زيادة الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية يدفع أصحاب البنوك بالتحرك نحو العمل المصرفي الإسلامي لتغطية هذا الطلب،

وذلك بفتح مزيد من الوحدات المصرفية المتخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- تعدد دوافع إقدام البنوك التقليدية إلى التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي:

تنبني هذه الفرضية على أن هناك اختلافات في دوافع البنوك التقليدية للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، بين دوافع عقدية ودوافع تسويقية.

٣- تعدد مداخل تقديم البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية من بنك لآخر:

تنبني هذه الفرضية على أساس عدم وجود مداخل محددة معدة سلفاً من قبل الجهات المصرفية الرقابية أو المراكز البحثية، حيث يجتهد كل بنك في اعتماد المدخل الذي يراه مناسباً لتحقيق أهدافه.

٤- تعدد آثار تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي متخذي قرار التحول إلى أطراف عديدة:

تنبني هذه الفرضية على أن تقديم العمل المصرفي الإسلامي في بنك تقليدي يتطلب تطوير في تشكيلة المنتجات المصرفية، وتطوير في الفتاوى الشرعية، وأدلة ونماذج وعقود العمل وتطوير مهارات العاملين والعلاقة مع البنك المركزي، وتنعكس آثار التحول على أطراف عديدة -تتعدى متخذي قرار التحول- داخل البنك وخارجه، بل وعلى المجتمع كذلك، مثل: المساهمين والمتعاملين والعاملين والهيئات الشرعية والمنافسين وغيرهم.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

خطة البحث:

- المبحث الأول: مفهوم التحول للمصرفية الإسلامية.
- المبحث الثاني: التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية في بعض الدول العربية.
- المبحث الثالث: التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية عالمياً.
- المبحث الرابع: مبادئ ومداخل التحول إلى المصرفية الإسلامية، وأنواع التحول.
- المبحث الخامس: آثار ومشكلات ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي.
- المبحث السادس: التوصيات والاقتراحات التي وصل إليها الباحث، وهي «خطة مقترحة لتحويل فرع بنك تقليدي لفرع إسلامي».

المبحث الأول مفهوم التحول للمصرفية الإسلامية

المقصود بالتحول في هذا البحث: الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وفي طليعتها التعامل بالفائدة المصرفية، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية^(١).

وقد تعتقد إرادة متخذي قرار التحول بالاستمرار قدماً في خطة التحول حتى يتم التحول الكامل للبنك (فروعاً وإدارات) وهو ما يُسمَّى بـ «التحول الكلي»، وقد يكتفي البعض الآخر بتحول بعض الفروع و/أو الإدارات أو تقديم بعض المنتجات المصرفية الإسلامية دون توافر نية التحول الكامل وفق خطط محددة، وهو ما يُسمَّى بـ «التحول الجزئي».

ولقد تعددت الآراء حول تعريف ظاهرة أسلمة البنوك التقليدية (ظاهرة التحول) فعرفها أحد الباحثين: «بأن الأصل الشرعي للتحول مستمد من مبدأ التوبة والرجوع إلى الله والإقلاع عن التعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاء، وذلك بأن توجد لدى القائمين على إدارة البنك التقليدي رغبة صادقة في التوبة إلى الله من خلال إيقاف

(١) سعود محمد الربيعه، تحول المصرف الربوى إلى مصرف إسلامي ومقتضياته (ط١)، الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث، ١٩٩٢، ج١، ص ١٥.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

التعاملات المصرفية التي بها مخالفت شرعية وإبداها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية^(١).

وعرفها باحث آخر: «بأنها الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية»^(٢).

وأطلق البعض على ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية من خلال قيامها بإنشاء أو تحويل بعض فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية يُسمّى بالنظام المزدوج، أي: النظام الذي يُقدّم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية^(٣).

وعرفها رابع: «بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية»^(٤).

(١) حوار مع رياض منصور الخليفي، مدير عام مكتب المستشار الشرعي الدولي، الكويت، نقلاً عن أحمد الليثي، مجلة الجسر، مقال بعنوان: البنوك الإسلامية بين الأسس والممارسات، في ٢٠ مارس ٢٠٠٥، الصفحة الإلكترونية www.algesr.nl

(٢) حسين حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي (الإمارات العربية)، العدد ٢٤٠، ربيع الأول ١٤٢٢هـ/يونيو ٢٠٠١م، ص ٣٣.

(٣) عمر زهير حافظ، رأى في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية (جدة، العدد الأول، أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٦م) ص ٦٠.

(٤) سعيد سعد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره. ص ٢.

المبحث الثاني التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية في بعض الدول العربية

بدأ تقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية في شكل فروع إسلامية مستقلة، إذ تعود فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الميلادي الماضي قامت بعض البنوك التقليدية بتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على منتجات المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع عليها. قرر بعضها خوض غمار هذه التجربة وقامت بإنشاء فروع تخصصت في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وفيما يلي عرض موجز لتجارب بعض البنوك التقليدية التي خاضت تجربة التحول نحو المصرفية الإسلامية في بعض الدول العربية مثل مصر والكويت والإمارات وفلسطين.

أولاً: في مصر:

كانت البداية من مصر؛ إذ كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع متخصصة تقدم فقط المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام ١٩٨٠م بإنشاء أول فرع يقدم

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

المنتجات المصرفية الإسلامية، أطلق عليه اسم «فرع الحسين للمعاملات الإسلامية»^(١).

على إثر هذا النجاح الذي حققه هذا الفرع سارع بنك مصر إلى تحويل المزيد من فروع له للمعاملات الإسلامية وصل عددها حالياً إلى ٣٥ فرعاً في منتصف ٢٠١٥م وتم إنشاء إدارة مستقلة تشرف على أداء فروع المعاملات الإسلامية وتخضع هذه الإدارة والفروع التابعة لها لإشراف هيئة شرعية مستقلة، وتم فصل أموال تلك الفروع عن أموال البنك الأم^(٢).

بعد نجاح تجربة بنك مصر قام عدد من البنوك المصرية بإنشاء فروع متخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية بلغ عددها في نهاية مارس ٢٠١٥م ٢٣١ فرعاً تتبع ١٣ بنكاً تجارياً.



(١) النشرة الإعلامية بفروع المعاملات الإسلامية لبنك مصر، حصل عليها الباحث أثناء المقابلة الشخصية مع أ. سيد اللبان مدير فرع الحسين للمعاملات الإسلامية في ٢٠٠٤/٩/٦
(٢) النشرة الإعلامية بفروع المعاملات الإسلامية، بنك مصر، مرجع سبق ذكره.

بيان بفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية

في مصر في نهاية مارس عام ٢٠١٥ م

م	اسم البنك	عدد الفروع الإسلامية
١	بنك فيصل الإسلامي المصري	٣١
٢	مصرف البركة	٢٤
٣	مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر	٧٠
٤	بنك مصر	٣٥
٥	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي	٢٥
٦	المصرف المتحد	٣٣
٧	بنك عوده	٤
٨	بنك الكويت الوطني	٢
٩	بنك قناة السويس	١
١٠	بنك الاستثمار العربي	٢
١١	البنك المصري الخليجي	١
١٢	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	١
١٣	البنك الأهلي المصري	٢
	الإجمالي	٢٣١

المصدر: تقرير الجمعية المصرية للتمويل الاسلامي، يونية ٢٠١٥ م.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

وقد أصدر البنك المركزي المصري كتاباً دورياً ينظم عمل فروع المعاملات الإسلامية حيث اشترط على البنك التقليدي الذي يرغب في فتح فرع إسلامي أن يتقيد بالآتي^(١):

١- تشكيل هيئة للرقابة الشرعية من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي، تعينهم الجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة، وتكون مهمتها تقديم المشورة والمراجعة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون لها في هذا الصدد ما لمراقبي الحسابات من وسائل واختصاصات.

٢- إعداد ميزانية للفرع في نهاية كل سنة مالية مع مراعاة طبيعة الفرع كمصرف إسلامي، وبما لا يتنافى مع القواعد المحاسبية المتبعة في إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والبيانات الدورية التي تقدم للبنك المركزي من حيث شمولها لكافة وحدات البنك وفقاً للتبويب والمسميات المعدة بمعرفة البنك المركزي المصري.

٣- يشترط أن يكون العاملون في البنك من المسلمين المؤمنين بفكرة البنك الإسلامي.

ورغم ما جاء في الكتاب الدوري المذكور إلا أنه لم يصدر عن البنك المركزي المصري قانون خاص ينظم ويراقب عمل المصارف الإسلامية والفروع والوحدات التي تقدم المصرفية الإسلامية بالبنوك التقليدية، حيث خضعت هذه الوحدات لنفس

(١) البنك المركزي المصري، كتاب دوري بعنوان: ضوابط الموافقة على فتح بنوك أو فروع إسلامية، بدون تاريخ.

القواعد والإجراءات والمعايير التي تلتزم بها البنوك التقليدية أمام البنك المركزي في مراكزها المالية وفي بياناتها الدورية.

وإن كانت مصر هي الدولة الأولى في المنطقة العربية التي قدمت بنوكها التقليدية المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة، إلا أن هذا التوجه لم يستمر في النمو كما حدث في دول أخرى مثل السعودية، حيث لم تلق التجربة المصرفية الدعم الكافي من الأجهزة الرقابية، وكان الدافع الأساسي لها - في الغالب - جذب شريحة من العملاء من أصحاب الفوائض المالية الذين يتخرجون من التعامل بنظام الفائدة المصرفية.

كما كان لفتاوى شيخ الأزهر وفتوى مجمع البحوث الإسلامية^(١) بحل التعامل بالفائدة المصرفية أثراً سلبياً على انتشار ونمو ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي في مصر.

ثانياً: في الكويت:

صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية

(١) نص فتوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الموقع من شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوي في ٢٧ رمضان ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م (الذين يتعاملون مع البنوك بتقديم أموالهم ومدخراتهم إلى البنك ليكون وكيلاً عنهم في استثمارها في معاملاته المشروعة مقابل ربح يصرف لهم ويحدد مقدماً في مدد يتفق مع المتعاملين معه عليها، هذه المعاملة بتلك الصورة حلال ولا شبهة فيها، لأنه لم يرد نص في كتاب الله أو السنة النبوية يمنع هذه المعاملة التي يتم فيها تحديد الربح أو العائد مقدماً، ما دام الطرفان يرتضيان هذا النوع من المعاملة، وأن هذه المعاملة من قبيل المصالح المرسلة وليست من العقائد أو العبادات التي لا يجوز التغيير أو التبديل فيها).

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

الإسلامية، فقد أكد المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي^(١) على أن الأسلوب الأمثل هو تأسيس مصارف إسلامية جديدة أو أن يتبنى البنك التقليدي الراغب في التحول للمصرفية الإسلامية مبدأ «التحول الكلي» وفق خطة زمنية معلنة، حيث يفرض البنك المركزي الكويتي فكرة الازدواجية في التعامل داخل البنك الواحد سواء في شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية، مع إستمرار البنك بالعمل بالنظام التقليدي.

وقد اشترط القانون الكويتي على البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي أن تعتمد مبدأ التحول الكامل وليس الجزئي، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

١. إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها البنك المركزي.
٢. إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.
٣. إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.
٤. تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.
٥. تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك المحول.

وقد بدأ البنك العقاري الكويتي في تنفيذ خطة التحول الكلي للعمل المصرفي الإسلامي في ضوء التعديل الذي أدخله البنك المركزي الكويتي على القانون، وحدد

(١) تصريح من إبراهيم القاضي / المدير التنفيذي للرقابة على البنوك، البنك المركزي الكويتي (الكويت، مجلة المستثمرون) مؤتمر التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي «تجارب وتحديات» تنظيم شركة الاستثمار البشري بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في الكويت، الفترة من ٣٠-٣١ مايو ٢٠٠٥م.

موعداً غايته نهاية ٢٠٠٥م لتصفية المعاملات القائمة غير المتوافقة مع أحكام الشريعة.

كما يوجد عدد ٤٢ شركة تمويل واستثمار خاضعة لرقابة البنك المركزي الكويتي تم تحويل ١٣ منها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء القانون الجديد^(١). كما تقدم البنك الوطني الكويتي بطلب لإنشاء فروع إسلامية وتم الموافقة عليه بعد الدراسة^(٢).

ثالثاً: في الإمارات العربية المتحدة:

بنك الشارقة الوطني (بنك تقليدي تأسس عام ١٩٧٥م) تبني مدخل التحول الكامل نحو المصرفية الإسلامية اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١م. رابعاً: في فلسطين:

في عام ١٩٩٦م فتح بنك القاهرة عمان فرعاً للمعاملات الإسلامية في كل من الخليل ونابلس وغزة، ولهذه الفروع الإسلامية إدارة إقليمية مستقلة وحساباتها وميزانياتها المنفصلة عن الفروع التجارية، وتتبع الفروع الإسلامية مباشرة الإدارة العامة بالأردن^(٣).

-
- (١) البنك المركزي الكويتي، الإحصائية النقدية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٤م، المجلد ٢٥، العدد ١٠، ص ٣٥.
(٢) تصريح في مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور/ محمد عبد الغفار الشريف، عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت سابقاً، على هامش المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، تنظيم جامعة أم القرى، مكة المكرمة في الفترة من ٣٠ مايو إلى ٢ يونيو ٢٠٠٥م.
(٣) بنك القاهرة عمان، الموقع على الشبكة الإلكترونية www.cabestate.com موقع البنك (تملك) تحت عنوان: نبذة عن فروع المعاملات الإسلامية/ بنك القاهرة عمان في فلسطين.
-

المبحث الثالث

التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية عالمياً

أدى النمو والإقبال المتزايدان على المصارف الإسلامية إلى اضطراب كثير من البنوك التقليدية العالمية في أوروبا وأمريكا إلى تقديم منتجات المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس وإدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: في مجال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

في عام ١٩٩٦م أسست مجموعة (CITICORB) مصرفاً إسلامياً مستقلاً في البحرين للعمل بسائر الأدوات والأساليب الاستثمارية الإسلامية المتاحة في السوق العالمية والمحلية تحت اسم (CITI Islamic Investment Bank) (١).

وقامت مجموعة (HSBC) البريطانية بتأسيس فرع لها في دبي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقام عدد كبير من البنوك الأجنبية بإنشاء وإدارة محافظ وصناديق استثمار موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مثل: مؤسسة «هونج كونج» «شنجهاي» «دويتش بنك» «إيه بي إن إمرو» «جي بيه مورجان تشيس» ومصرف درسدنر كلاينورث بنسن ومجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية (٢).

(١) نزيه حماد، تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنوك الغربية، مؤتمر التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي بالكويت «تجارب وتحديات» تنظيم شركة الاستثمار البشري بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (الكويت)، الفترة من ٣٠-٣١/٥/٢٠٠٥ ص ٢-٤.

(٢) نزيه حماد، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

وفي أكتوبر ٢٠٠٤ تم إنشاء أول مصرف إسلامي في بريطانيا تحت اسم «البنك الإسلامي البريطاني» انطلاقاً من مدينة برمنجهام برأسمال ٥٠ مليون جنيه استرليني، وامتلك المساهمون الخليجيون الحصة الكبرى من إجمالي حصص المؤسسين البالغ عددهم نحو ١٢ ألف مؤسس من أفراد وشركات من منطقة الخليج والشرق الأوسط^(١)، كما اعلنت الحكومة أن لندن سوف تكون عاصمة المصرفية الإسلامية في أوروبا.

ثانياً: في مجال صناديق الاستثمار الإسلامية:

الصندوق الاستثماري عبارة عن وعاء مالي - يأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن البنك الذي أنشأه - يتم تجميع مدخرات المشاركين فيه من أفراد وشركات وهيئات، ويتم استثمار هذه الأموال في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية بهدف إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في نتائج أعمال الصندوق، ويتم إدارته من قبل البنك أو من قبل إدارة مستقلة مقابل أتعاب محددة أو نسبة من الأرباح المحققة.

وتتيح صناديق الاستثمار الفرصة لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم، خاصة الأفراد الذين لا يملكون القدرة على استثمارها بأنفسهم نظراً لنقص الخبرة الاستثمارية أو لضيق الوقت أو لصغر مبلغ الاستثمار، حيث يتولى إدارة أصول الصندوق جهة متخصصة لديها الخبرة والوقت والمهارة العالية في إدارة الأموال وتنويع الاستثمارات مما يقلل من المخاطر كما تتيح الصناديق المفتوحة فرص

(١) تصريح من عبدالرحمن الملك، رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي البريطاني، تحت عنوان: نستهدف مليوني مسلم ونخطط لإنشاء ٢٠ فرعاً في بريطانيا خلال عامين (جريدة الاقتصادية السعودية ٢٠٠٥/٥/٧)

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

التخارج لمن يرغب من المشاركين، وفرص دخول مشاركين جدد مما يجعل الأموال المستثمرة ذات سيولة عالية.

وقد بدأ اهتمام البنوك التقليدية الغربية بإقامة صناديق استثمارية إسلامية تدار من قبلها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، وأول تجربة ظهرت إلى الوجود في هذا المجال كانت عام ١٩٨٨م بتأسيس «صندوق الاستثمار الإسلامي المحدود» (The Islamic Management Fund Limited) في جزيرة (جرنسي).

وفي عام ١٩٩٥م تم تأسيس صندوق «الواحة الإسلامي» بإدارة المصرف الاستثماري البريطاني المعروف بـ «Robert Fleming» في لوكسمبرج، وكان هذا الصندوق متخصصاً في الاستثمار في أسهم الشركات الصناعية العالمية.

وفي عام ١٩٩٦م أسس المصرف البريطاني: ANZ في جرنسي صندوقاً استثمارياً إسلامياً تحت اسم «صندوق المضاربة الدولية الأول المحدود» (First Islamic ANZ International Modaraba Limited) كصندوق متخصص في الإجارة التمويلية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أسس سيتي بنك صندوقاً استثمارياً متخصصاً في الأسهم العالمية في لوكسمبرج باسم (Islamic Port Citi Folies).

وفي عام ٢٠٠١ وقع بنك باريسا الفرنسي مع بيت التمويل الكويتي مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق لسوق مالية إسلامية بقيمة مليار دولار.

كما تم تطوير مؤشرات أسهم إسلامية من قبل مؤسسات دولية معروفة مثل «داو جونز» (Dow Jones Islamic Index) «فايننشال تايمز».

وفي مصر قد بلغ عدد صناديق الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى ٨ صناديق.

ويتسم العمل المصرفي الإسلامي في البنوك الغربية بالسمات الآتية^(١):

١ - تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الغربية بجودة وإتقان وكفاءة عالية في الأداء، وذلك لتمتع كوادرها الفنية بتأهيل وتدريب عالٍ وخبرة واسعة عريقة في مجال الاستثمار وأنواعه وفرصه الأكثر ملائمة.

٢ - اتسام ممارساتها ونشاطاتها الاستثمارية عموماً بالحرص على تحقيق الأرباح والعوائد المناسبة لعملائها والمستثمرين لديها، مع مراعاة الأمانة في العمل والشفافية التامة في الأداء، والمراجعة الجادة والمحاسبة الدقيقة من قبل مجالس إدارتها.

٣ - جدية الرجوع إلى الهيئات الشرعية التي تتولى مساعدتها والالتزام التام بتوجيهاتها وتعليماتها، حيث إنها تعتبر ملزمةً وواجبة التنفيذ من قبل الهيئات والإدارات التنفيذية فيها بموجب أنظمة ولوائح مجالس إدارات تلك البنوك.

٤ - اتصاف مشاركتها وممارساتها في تقديم الخدمات المالية الإسلامية بأنها أعمال تجارية بحتة، ليس الغرض منها التحول المباشر أو التدريجي (الكلي أو الجزئي) من بنوك تقليدية إلى مصارف أو مؤسسات مالية إسلامية، إذ إن الباعث على إنشائها وتأسيسها غير مرتبط بمسألة الإيمان بالنظرية الاقتصادية الإسلامية، وإنما مبعثه

(١) نزيه حماد، تقديم الخدمات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنوك الغربية، مرجع سبق ذكره،

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

تحقيق رغبات الطالبين لاستثمار أموالهم بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل الحصول على أكبر قدر من الأرباح والعوائد في هذا السبيل.

٥ - أما بالنسبة لأداء الزكاة والصدقات والتبرعات عموماً إلى جهات البر بالنيابة عن المستثمرين أو غيرهم، وإنشاء صناديق لهذا الغرض، فإنها لا تساهم في هذا الأمر، ولا تتدخل في هذا الشأن؛ لأنها لا تعتبره من اختصاصها.

٦ - أما فيما يخص فض النزاعات والخصومات الناشئة عن تنفيذ ما تبرمه من عقود واتفاقيات لاستثمار موجوداتها المالية، فإنها بحسب ما هو منصوص عليه في تلك العقود والاتفاقيات - ترجع إلى المحاكم الغربية في ذلك (باعتبار أن تلك المحاكم إنما تحكم وتلزم الأطراف المتنازعة بما هو مسطور في بنود تلك العقود والاتفاقيات، بناء على قاعدة «العقد شريعة المتعاقدين»).

المبحث الرابع

مبادئ وأنواع ومداخل التحول إلى المصرفية الإسلامية

مبادئ التحول:

لكي ينجح أي بنك تقليدي يرغب في تحويل فروعه وإداراته للعمل المصرفي الإسلامي يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح، ومن أهمها:

(أ) إعداد خطة استراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل:

إن نجاح عملية التحول تتطلب التبنى الواضح من مجلس الإدارة والإدارة العليا لاستراتيجية التحول وتوفير الموارد المالية اللازمة لانجازه، والتي يجب أن تشمل على النقاط الآتية:

١. إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسمياً يقره العلماء ذوو الخبرة في مجال العمل المصرفي لالانتهاء من التعامل بالفائدة أو أي محذور شرعي آخر، وذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية .
٢. يجب التأكيد هنا على أهمية الالتزام التام للعمل بالجدول الزمني المعلن، وأن المحك الرئيس لمصادقية التدرج في التحول هو في التطبيق الفعلي لهذا الجدول، ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول الفترة الزمنية للتحول حتى لا يفقد المتعاملون مع البنك ثقتهم في مصداقية التحول.
٣. ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيس والفروع الأخرى التقليدية، وأن يضع القائمون على البنك نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار هام وحيوي لمصادقية العمل

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

المصرفي الإسلامي، ويتطلب ذلك الاستقلال المالي والمحاسبي للفروع الإسلامية عن المركز الرئيس والفروع الأخرى والاستعانة بالمختصين في هذا المجال.

٤. العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وتذليل وحل المشاكل والعقبات التي تواجهها، والعمل على تطوير تلك الفروع وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والرفع من كفاءتها باستمرار.

٥. تطوير المنتجات المصرفية القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وابتكار منتجات مصرفية جديدة بديلاً عن المنتجات غير المتوافقة مع الشريعة، على أن يسند مهمة تطوير المنتجات إلى إدارة أو وحدة مستقلة تخصص في هذا المجال، ويرصد لها الموارد المالية الكافية والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بهذه المهمة.

٦. استحضار النية الخالصة والصادقة واحتساب الأجر عند الله تعالى في القيام بعملية التحول وفي ممارسة الأنشطة المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية واستشعار أن هذا العمل هو عبادة وطاعة وليس عملاً تقليدياً، لأن استشعار ذلك سيساعد بإذن الله على تحمل الأعباء والمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التحول. وما أجمل أن يستحضر القائمون على عملية التحويل قوله تعالى:

﴿...وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ۖ ﴿٢﴾ وَبَرِّزْ لَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ ۖ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدَرًا ۖ﴾ [الآية ٢-٣ سورة الطلاق]، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ۖ﴾ [الآية ١٦ سورة الحديد].

(ب) التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي الإسلامي وباقي
الوحدات التقليدية داخل البنك:

وذلك بما يضمن التكامل وتفهم طبيعة هذا العمل، ووضع الآليات التي
تحقق هذا التعايش بينهما وحل أية خلافات قد تنشأ أولاً بأول.

(ج) إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين:

إن اختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي يتطلب
تدريب العاملين على فنون وآليات العمل المصرفي الإسلامي وتنميتهم وتحفيزهم على
التطوير الذاتي لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية، وفق خطة تدريبية متعددة
المراحل تغطي المفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق
المنتجات المصرفية الإسلامية، وأن تشمل كل المستويات الإدارية بالوحدات
المحولة.

(د) تعيين هيئة للرقابة الشرعية ووحدة للتدقيق الشرعي الداخلي:

يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم
وخبيراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي لتعمل على التثبت من شرعية العقود
وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية المحولة، وأن جميع الأنشطة
والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
وضوابطها.

ويتعين على هيئة الرقابة الشرعية، أن تشرف على أعمال الوحدات المحولة
وتدقق في شرعية المنتجات المصرفية الإسلامية، من صيغ تمويل واستثمار وصناديق
استثمار إسلامية ونماذج وعقود للتعامل ودورات مستندية ومعالجة محاسبية وفصل

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

مالي وإداري عن أعمال الوحدات التقليدية داخل البنك، وقد يتطلب الأمر تعيين مراقب شرعي داخلي أو إدارة داخلية للرقابة الشرعية، لتكون حلقة وصل بين الهيئة الشرعية والوحدات التنفيذية من خلال تصميم نظام للتدقيق الشرعي يقيس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.

(هـ) التدرج في التطبيق:

ثبت بالتجربة أن التحول من العمل المصرفي التقليدي للعمل الإسلامي لا يمكن تنفيذه بنجاح بين عشية وضحاها، ولا تجدي القرارات الفورية للتحول، نظراً لأن الأعمال المصرفية بطبيعتها متشابكة متعددة الأطراف مع أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وجهات رقابية، ويحكم هذا التشابك علاقات قانونية مختلفة لا يمكن التعامل معها دفعة واحدة.

إن الأخذ بمبدأ التدرج في التحول يتيح للقائمين على هذا العمل الوقت اللازم لتدريب العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي ويعطيهم الفرصة للاتصال بالعملاء من المودعين والمستثمرين لتهيئتهم لهذا التحول، فضلاً عن اكتساب ثقة الجهات الرقابية والمؤسسات الداخلية والخارجية ذات العلاقة.

(و) الإستمرار وعدم التراجع:

إن اتخاذ قرار التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي الذي اتخذه المسئولون في البنك التقليدي وإعلان ذلك على المجتمع يحتم عليهم الاستمرار في هذا التوجه حسب الخطط المعلنة.

قد يكون تباطؤ البنك في إنجاز بعض مراحل خطة التحول بسبب بعض العقبات التي تظهر أثناء التطبيق مقبولاً نسبياً، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز

البرنامج الزمني، لكن الأمر الذي لا يقبله المجتمع هو العدول عن هذا التوجه والفشل في إكمال البرنامج الزمني إلى نهايته أو الارتداد (النكوث) إلى الوراء بالتراجع إلى النظام التقليدي، فقد عاب الله ذلك الفعل في قوله تبارك وتعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَضَتْ غَزْلَهُمَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ أَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخْلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخَالِفُونَ﴾ [الآية ٩٢، سورة النحل].

أنواع التحول:

بعد أن تعرضنا لواقع ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي التي بدأت في المنطقة العربية ثم امتدت إلى دول غربية مثل أوروبا وأمريكا، نعرض فيما يلي أهم المداخل التي تبنتها هذه البنوك للتحول نحو المصرفية الإسلامية. فقد أفرز التطبيق العملي لهذه الظاهرة نوعين أساسيين للتحول، هما:

- التحول الكلي.
- التحول الجزئي.

أولاً: التحول الكلي:

قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية، مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران^(١). وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في

(١) للتعرف على تجارب باكستان والسودان في التحول، يرجع إلى :

- تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفية، درويش صديق جستينية وآخرون (جده: مركز النشر العربي، جامعة الملك عبدالعزيز، ط ١، ١٩٩٨) ص ٦٧ وما بعدها =>

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتخارج خلالها البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الإمارات العربية.

وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم (٦) في شأن تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي، وقد نص هذا المعيار على الآتي:

يشمل هذا المعيار مقومات تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه، سواء أكان القرار من داخل البنك، أو من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوله، والمدة الزمنية للتحول، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها، والمعالجة لكل من التزامات البنك وحقوقه قبل التحول ما قبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع، وكذا الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول، ووجوه التصرف فيها^(١).

= - أحمد محمد علي، تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة (تجربة السودان)، ندوة البركة السادسة عشرة (بيروت: ١٩٩٩/٦/٨) ص ٣ وما بعدها.

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، المعيار الشرعي رقم ٦، إصدار ٢٠٠٤م، ص ٨١-٩٥.

ثانياً: التحول الجزئي:

التحول الجزئي الذي قد يبدأ بتحويل فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية أو تقديم منتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية، ولا توجد نية أو إرادة لدى إدارات البنك في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة.

وقد يسند الإشراف على الفروع المحولة إلى أحد إدارات المركز الرئيس، مثل إدارة الفروع أو إدارة الائتمان، وقد أخذ بهذا المدخل البنك الوطني المصري (بنك الكويت الوطني حالياً) والبنك المصري الخليجي ومعظم البنوك التقليدية التي أنشأت فروعاً للمعاملات الإسلامية في مصر.

أو ينشئ البنك الراغب في التحول إدارة مستقلة تتولى الإشراف على الفروع المحولة وتطور العمل المصرفي الإسلامي وفق التوجه المعتمد من إدارة البنك، تعرف بإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد أخذ بهذا المدخل بنك مصر، والبنك الأهلي التجاري السعودي.

مداخل التحول:

بينت تجارب الدول والبنوك التقليدية في منطقتنا العربية والإسلامية العديد من مداخل التحول، فيما يلي عرض لتلك المداخل وهي:

- ١- مدخل التحول الكلي لكامل وحدات الجهاز المصرفي.
- ٢- مدخل تحول بنك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي.
- ٣- مدخل تحويل فرع تقليدي لفرع إسلامي.
- ٤- مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

٥ - مدخل تطوير منتجات مصرفية إسلامية.

٦ - مدخل تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية.

١ - مدخل التحول الكامل لوحدات الجهاز المصرفي:

مثل ما حدث بقرارات سيادية في كل من إيران عام ١٩٨٠م وباكستان عام ١٩٨١م والسودان عام ١٩٩٠م، وقد تم تناول هذه التجارب في دراسات سابقة^(١).

٢ - مدخل تحول بنوك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي:

مثل ما حدث في بنك التمويل المصري السعودي «بنك البركة حالياً» الذي كان يعمل كبنك تقليدي تحت اسم «بنك الأهرام» وتحول للعمل المصرفي الإسلامي تدريجياً خلال الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٨م^(٢)، وبنك الشارقة الوطني ٢٠٠٢م والبنك العقاري الكويتي عام ٢٠٠٤م، وبنك الجزيرة السعودي الذي اتخذ إدارته قراراً بتحويل كل أعماله للعمل المصرفي الإسلامي منذ عام ١٩٩٨م^(٣).

٣ - مدخل تحويل فروع تقليدية لفروع إسلامية متخصصة:

(١) مثل دراسة تطبيقية على النظام المصرفي الباكستاني. تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧ وما بعدها، أحمد محمد علي، تحول المؤسسات التقليدية إلى الالتزام بالشريعة (تجربة السودان)، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

(٢) يوسف عثمان الحزيم، تحول المصرف المركزي التقليدي إلى مصرف مركزي إسلامي (الرياض، مكتبة دار السلام. الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ) ص ١٥.

(٣) تصريح للدكتور/ محمد دماس الغامدي / مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية - بنك الجزيرة في مقابلة أجراها الباحث معه بمكتبه في ١٥/٦/٢٠٠٥م.

وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي لهذه الظاهرة، حيث يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين^(١):

أ - إنشاء فروع جديدة ومستقلة للمعاملات الإسلامية منذ البداية، وقد ركزت كثير من البنوك التقليدية التي خاضت هذه التجربة على هذه الطريقة؛ إذ إنها تعتبر أكثر مصداقية في جذب العملاء من الأساليب الأخرى.

ب - تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغيرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخبرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقاً للأسلوب الجديد وبين التحول إلى فرع تقليدي آخر لنفس البنك.

ولكى يتم تحويل فرع تقليدي إلى فرع إسلامي يجب توافر العناصر الآتية:

١. توفر الإرادة الجادة الصادقة لدى أعضاء الإدارة العليا للبنك الراغب في التحول للمصرفية الإسلامية، وإعلان تلك الإرادة لباقي الإدارات التنفيذية.
٢. الحصول على موافقة السلطات الرقابية، مثل البنك المركزي والوزارات الحكومية ذات العلاقة.
٣. تعيين هيئة للرقابة الشرعية، ومراقب شرعي داخلي.
٤. تعديل أنظمة قبول الأموال لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإعداد العقود ونماذج التعامل واعتمادها من الهيئة الشرعية.

(١) سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية (المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ١١، العدد الأول ١٩٨٧م) ص ٢٣٨.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

٥. توظيف الأموال المتاحة وفق صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية.
٦. الاستقلال المالي والإداري للفروع والوحدات المحولة بما يمكنها من اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وبما يعينها على قياس النتائج المالية المحققة بدقة تسمح بإجراء توزيعات للعوائد على الجهات المشاركة في التمويل^(١).
٧. اختيار وتهيئة وتدريب الكوادر البشرية.
٨. الاتصال بالعملاء وإعداد الحملات الإعلامية وإعلان تاريخ التحول.
٩. التدرج في التطبيق.

٤- مدخل إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع والإدارات التقليدية:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية.

ف نجد كثيراً من البنوك التقليدية تلجأ إلى هذا المدخل تحت ضغط الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية من قبل عملائها دون أن يكون لدى إدارة البنك التقليدي - في الغالب - قناعة بالمصرفية الإسلامية.

ويهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل وفقاً للنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.

ومن عيوب هذا المدخل عدم الاستقلال المالي والإداري بين العمل الإسلامي وبين العمل التقليدي في البنك وعدم وجود مصداقية كبيرة لدى العملاء

(١) الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠.

والمجتمع على نطاق واسع، وفي الغالب لا توجد نية لدى القائمين على البنك للتحويل الكامل للعمل المصرفي الإسلامي؛ لأن الهدف الرئيس من وراء ذلك هدف تسويقي وليس هدفاً عقيدياً.

ولقد انتشرت ظاهرة النوافذ الإسلامية بالفروع التقليدية في البنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية وبدرجات متفاوتة، وتقدم هذه البنوك المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال فروعها التقليدية حيث يتم تخصيص نوافذ للتعامل المصرفي الإسلامي بها. وقد أخذ بهذا المدخل مجموعة سامبا المالية (السعودي الأمريكي) والبنك السعودي الهولندي والبنك السعودي للاستثمار والبنك السعودي الفرنسي.

٥ - مدخل تطوير منتجات مصرفية إسلامية:

يهدف هذا المدخل إلى تحويل البنك التقليدي بالكامل إلى بنك إسلامي، وذلك من خلال الإحلال التدريجي للمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية محل المنتجات المصرفية التقليدية المشابهة لها في كل فروع وإدارات البنك دون تخصيص، ويركز هذا المدخل على دراسة المنتجات المصرفية التقليدية وإجراء التعديلات اللازمة عليها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية - إذا كان ذلك ممكناً - أو ابتكار وتطوير منتجات مصرفية إسلامية بديلاً عن المنتجات التقليدية.

ويعتمد هذا المدخل على تفعيل طاقات كل العاملين في البنك التقليدي نحو التحول للمصرفية الإسلامية كمهمة مشتركة للجميع.

ومن مميزات هذا المدخل تشجيعه لعملية تطوير المنتجات وسرعة البحث عن البدائل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجيه كل

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

الطاقات المادية والبشرية نحو الهدف المشترك، وهو التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

إلا أنه من عيوب هذا المدخل صعوبة الفصل المالي والإداري بين المنتجات التقليدية والمنتجات الإسلامية أثناء مراحل تنفيذ خطة التحول نظراً لتطبيق تطوير المنتجات في كل الأقسام والإدارات والفروع على مستوى البنك في وقت واحد جنباً إلى جنب مع المنتجات التقليدية التي لم يتم تطويرها، وتلك التي لم يتمكن البنك من إيجاد بدائل إسلامية لها، الأمر الذي يضعف من مصداقية البنك ويطيء عملية التحول وعدم وجود كيانات إدارية مستقلة أمام العملاء والمجتمع تحمل الصبغة الإسلامية الكاملة أثناء مراحل تطبيق خطة التحول^(١). وقد أخذ بهذا المدخل بنك الجزيرة السعودي.

٦- مدخل تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية:

في هذا المدخل يقوم البنك التقليدي بتوفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة والاستصناع والإجارة ونحو ذلك لجذب شريحة العملاء التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وتقدم معظم البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية على هذه الصيغ أو المنتجات مع اختلاف مستوى وطريقة التقديم ومدى الالتزام الشرعي في التطبيق العملي لهذه الأدوات أو الصيغ.

وقد يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية:

(١) محمد سعيد الغامدي، من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية (تجربة بنك الجزيرة) ص ١٢.

أفرزت تجربة تحول البنوك التقليدية السعودية نحو العمل المصرفي الإسلامي لجوء بعض البنوك إلى إنشاء وإدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول للعمل المصرفي الإسلامي، ويرجع السبب في ذلك إلى سهولة إجراءات إنشاء وإدارة صندوق استثمار إسلامي مقارنة بإجراءات إنشاء فرع إسلامي داخل بنك تقليدي أو تحويل فرع تقليدي لفرع إسلامي، وذلك من حيث سهولة الحصول على التراخيص من الجهات الرسمية وسهولة التأسيس والإدارة، فنجد على سبيل المثال أن البنك الأهلي التجاري أنشأ صندوق الأهلي للمتاجرة في البضائع العالمية عام ١٩٨٧م قبل أن ينشئ أول فرع إسلامي له عام ١٩٩٠م.

كما لوحظ اقتصار بعض البنوك السعودية على تأسيس وإدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية دون إنشاء أو تحويل أي من فروعها للمصرفية الإسلامية حتى الآن مثل البنك السعودي الهولندي والبنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي للاستثمار. وتخضع صناديق الاستثمار الإسلامية لإشراف ومراقبة هيئة الرقابة الشرعية في البنك مصدر الصندوق.

المبحث الخامس

آثار ومشكلات ظاهرة تحول البنوك التقليدية

نحو العمل المصرفي الإسلامي

ترتب على ظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، سواء بإقدامها على إنشاء فروع إسلامية وتحويل بعض فروعها ليقدم المنتجات المصرفية الإسلامية، أو تقديم بعض المنتجات المصرفية في الفروع والوحدات التقليدية، أو تأسيس وإدارة محافظ وصناديق استثمار إسلامية - إلى ظهور العديد من الآثار.

آثار ظاهرة التحول:

لظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي العديد من الآثار الإيجابية التي يصعب وضعها تحت حصر، إلا أننا سوف نلقي الضوء على أهم تلك الآثار التي توصلنا إليها من خلال دراستنا ومتابعتنا لهذه الظاهرة. وهي:

١. أظهرت هذه الظاهرة وجود شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب، بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، وهو الأمر الذي أكدته الإقبال الكبير على الفروع والوحدات والمنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية في ظل غياب أو محدودية المصارف الإسلامية.

٢. أدت هذه الظاهرة إلى انتعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات، ووسعت من دور الهيئات الشرعية، وساهمت في ابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن معروفة أو مطبقة من قبل بالمصارف الإسلامية.

٣. ساهمت هذه الظاهرة في تزكية روح المنافسة مع المصارف الإسلامية، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تخفيض تكاليف التمويل الإسلامي على طالبي التمويل،

وكذا فتح قنوات ادخارية لأصحاب الفوائض المالية، وفي ذلك كسر لنوع من الاحتكار الذي مارسه بعض المصارف الإسلامية قبل انتشار هذه الظاهرة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل انتشار ظاهرة التحول.

٤. حدث تطوير في أداء المصارف الإسلامية نفسها، عن طريق تحديث نظم العمل بها، وتخفيض التكاليف، والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفية جديدة، حفاظاً على عملائها الذين تسرب جزء منهم بالفعل للبنوك التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية.

٥. رفع الوعي بالمصرفية الإسلامية على مستوى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع الذي تعمل فيه، من خلال ما ترصده البنوك التقليدية التي خاضت تجربة التحول من موارد في إعداد وتهيئة وتدريب الكوادر البشرية بها، ومن خلال دورها في مجال الإعلان والتسويق لمنتجاتها وتنظيمها للعديد من اللقاءات بين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والعاملين وعملائها، فضلاً عن تنظيمها ومشاركتها في العديد من الندوات والمؤتمرات المتعلقة بحركة المصرفية الإسلامية وتطويرها.

٦. لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات البنوك التقليدية التي ترغب في إدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أعمالها، فقد سارع العديد من الدول إلى سن قوانين تنظم عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي ترغب في التحول للمصرفية الإسلامية، مثلما حدث في الكويت والإمارات والبحرين واليمن وقطر ولبنان وتركيا.

٧. على الرغم من عدم سن قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية بالسعودية إلا أن

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

مؤسسة النقد العربي السعودي لم تعارض البنوك التقليدية التي أدخلت المصرفية الإسلامية في تعاملاتها^(١)، بل أنشأت وحدة للتدريب المصرفي الإسلامي بالمعهد المصرفي^(٢)، وتدعم العمل المصرفي من خلال اللجان الدورية التي تنظمها بالاشتراك مع المسؤولين عن العمل المصرفي الإسلامي في هذه البنوك، وتنظيم الندوات المتعلقة بالمصرفية الإسلامية^(٣)، وتدريب موظفي الرقابة على فنون المصرفية الإسلامية، كما ساهم نجاح العمل المصرفي في البنوك التقليدية في الترخيص لإنشاء مصارف إسلامية جديدة مثل بنك البلاد وبنك الانماء^(٤).

٨. إن إقدام البنوك التقليدية على فتح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي «لا اقتصاد بدون بنوك، ولا بنوك بدون سعر فائدة»، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء الفروع والوحدات الإسلامية في البنوك التقليدية في الغرب يعتبر مكسبا دعائيا

(١) تصريح حمد السيارى/ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، موقع مؤسسة النقد على شبكة الإنترنت، مرجع سبق ذكره.

(٢) أنشأ المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد وحدة للتدريب المصرفي الإسلامي في أبريل ٢٠٠٠م نفذت ٢٥٠ دورة تدريبية استفاد منها ٣٩٠٠ من العاملين في البنوك السعودية حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٥م.

(٣) مثل ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، تنظيم المعهد المصرفي (الرياض، ٤-٥ محرم ١٤٢٤هـ)

(٤) بنك البلاد، مؤسسة مالية مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية تم انشاؤها في السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤٨ بتاريخ ١٤٢٤/٩/٢١هـ الموافق ١٤٢٤/١١/٤ برأس مال ٣ مليار ريال سعودي.

كبيراً للإسلام وردا عمليا على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية، وأدى إلى التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية^(١).

٩. كان لهذه الظاهرة خطوة إيجابية للتحويل الكامل إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي في بعض البنوك التقليدية، وهذا ما حدث بالفعل في كلٍّ من بنك الجزيرة السعودي والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الإسلامي والبنك الوطني للتنمية (مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر).

١٠. إن إقدام البنوك التقليدية على إدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أعمالها جعل هذه البنوك مضطرة لتوظيف ما تملكه من تقنية متطورة وموارد مالية وخبرات مصرفية طويلة لتطوير وتفعيل أداء المنتجات المصرفية الإسلامية.

١١. إن الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية، سيؤدي على المدى الطويل إلى توسع العمل المصرفي الإسلامي على حساب تراجع العمل المصرفي التقليدي، مما سيكون له العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، كثمرة لتطبيق الأحكام الشرعية، مثل زيادة الوعي الادخاري وزيادة الاستثمار في المشروعات المباحة، وزيادة فرص العمل وزيادة الدخل وإعادة توزيعه على أفراد المجتمع وزيادة روح التكافل بين أبنائه.

المعوقات والعقبات التي تواجه البنوك التقليدية عند تحولها للمصرفية الإسلامية:

تواجه البنوك التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية، وقد

(١) سعيد بن سعد المرطان، الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥-

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

بُذلت جهود كبيرة لتذليل هذه العقبات، وأنشئت مؤسسات على المستوى المحلي والإقليمي، بل وعلى المستوى الدولي لدعم مسيرة المصرفية الإسلامية. تتمثل أهم هذه المشكلات والعقبات في الآتي:

- ١- معوقات إدارية.
 - ٢- معوقات ذات صلة بالكوادر البشرية.
 - ٣- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.
 - ٤- معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية.
 - ٥- الفراغ التشريعي لنظم الرقابة المصرفية.
- فيما يلي عرض سريع لأهم المشكلات والعقبات التي تواجه البنوك التقليدية في طريق تحولها للعمل المصرفي الإسلامي.

١- معوقات إدارية:

إن عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل وعدم الإعلان عن خطط الإدارة العليا فيما يتعلق بإقدامها على التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز عدة سلبيات، منها:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.
- ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.

- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

٢- معوقات ذات صلة بالكوادر البشرية:

هذه النوعية من المعوقات يزداد ظهورها في حالة تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية مع استمرار نفس العاملين، فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، هناك محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي.

٣- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التقليدية التي رغبت في تقديم المصرفية الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع المصرفية التقليدية لا تعطي انتباها كافياً لأمرين هامين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
- التباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

٤- معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات المصرفية:

كانت محدودية المنتجات المصرفية الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال هذه المرحلة الأولية، ولعلي أشير هنا إلى أن هذا النقص تجلى أكثر ما يكون

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

في مجال أعمال الخزينة وأدواتها، وهو الأمر الذي أعتقد أنه لا يزال قائماً حتى يومنا هذا. وبالرغم من أن السوق المصرفي الإسلامي قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقارنة بالبدايات الأولى للمصرفية الإسلامية، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية كما ونوعاً لا تزال في بداية الطريق.

ورغم محدودية المنتجات نجد أن المصرفية الإسلامية تتبع الأدوات المصرفية التقليدية من حيث إن كثيراً من المنتجات الإسلامية، ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع الضوابط الشرعية. وما لم تصل المصرفية الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق ابتكار منتجات تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه، مثل:

- إيجاد مراكز بحوث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.
- عدم اقتصر دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الافتاء والرقابة، وإنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية.

- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى المصرفية الإسلامية، وبما يحقق حفظ حقوق كل الأطراف داخل إطار أحكام الشريعة الإسلامية^(١).

٥- الفراغ التشريعي للنظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها. ففيما عدا حالات قليلة نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكاً إسلامية. كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلامياً للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية.

(١) محمد سعيد الغامدى، مجلة الجسور، العدد الثالث، شعبان ١٤٢٤هـ، مجله شهرية تصدر عن شركة النجوم للطباعة والنشر، قبرص، ص ٣٠.

المبحث السادس

خطة مقترحة لتحويل فرع في بنك تقليدي إلى فرع إسلامي

قبل الدخول في تفاصيل خطة تحويل فرع تقليدي ليصبح فرع إسلامي، فقد تلاحظ لدى الباحث أثناء المقابلات الشخصية للمسؤولين عن عمليات التحول بالبنوك التقليدية في عدد من الدول العربية، وبعد اطلاعه على تجربة بعض هذه البنوك^(١)، خلص الباحث إلى بعض الإرشادات التي يجب على أي بنك يرغب في تحويل فروعه للمصرفية الإسلامية أن يأخذها في الاعتبار قبل وأثناء عملية التحول، وهي:

- ١- يجب أن تسند مهمة تحويل الفروع التقليدية إلى إدارة متخصصة، تحت اسم إدارة المعاملات الإسلامية أو إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية أو إدارة التحول، تكون مسئولة عن تخطيط وتنفيذ وتقييم عملية التحول بدلاً من إسنادها إلى أحد إدارات البنك التقليدية بالمركز الرئيس.
- ٢- يفضل أن يبدأ تاريخ تحويل الفرع التقليدي إلى فرع إسلامي مع بداية السنة المالية للبنك.
- ٣- يفضل البدء بتحويل الفروع التي تقع جغرافياً في مناطق يرغب معظم عملائها في المصرفية الإسلامية عن التقليدية.
- ٤- يفضل البدء بتحويل الفروع صغيرة الحجم أولاً، وتأجيل الفروع المتوسطة والكبيرة إلى مرحلة لاحقة بعد التأكد من نجاح الفروع المحولة.

(١) تم إجراء العديد من المقابلات مع المسؤولين في إدارة الخدمات المصرفية في البنك الأهلي التجاري وتم الإطلاع على تجربة البنك في تحويل فروعه التقليدية للمصرفية الإسلامية.

- ٥ - استطلاع رأى السلطات الرقابية قبل الدخول في تفاصيل خطة التحول وتكبد تكاليف، قد لا يستفاد من ثمارها في حالة عدم موافقة تلك السلطات.
- ٦ - تكوين فريق التحول من الأشخاص الأكفاء المؤمنين بفكرة المصرفية الإسلامية الداعمين لها.

- ٧ - يتم اعتماد مبدأ التحول كهدف استراتيجي للبنك، ويتم التوسع في عملية التحول كلما وجد في هذا التحول تحقيقاً لمصالح البنك وعملائه معاً.
- ٨ - يجب التنسيق التام بين الإدارة المسؤولة على تنفيذ خطة التحول بالبنك وباقي الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالتحول مثل إدارة التمويل الشخصي وتمويل الشركات وإدارة النظم والمعلومات وإدارة الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة الموارد البشرية وإدارة الخدمات المساندة، وإدارة المراجعة الداخلية.

أولاً : مراحل خطة التحول المقترحة :

- تنقسم خطة تحويل فرع تقليدي ليصبح فرع إسلامي إلى ثلاثة مراحل، هي :
- ١ - مرحلة تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع المراد تحويله.
 - ٢ - مرحلة تطبيق إجراءات خطة التحول من أنشطة ومهام.
 - ٣ - مرحلة المتابعة وتقييم النتائج أثناء التطبيق وبعد الانتهاء من إجراءات التحويل.
- وفيما يلي أعرض شرحاً تفصيلياً لكل مرحلة :

المرحلة الأولى : مرحلة تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع المراد تحويله :

تنقسم هذه المرحلة إلى عدة مراحل فرعية، هي :

- ١ - مرحلة جمع البيانات عن الفرع.

تحويل البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

٢- مرحلة تحليل البيانات التي تم جمعها.

٣- مرحلة إعداد خطة التحويل.

وفيما يلي تفاصيل المراحل الفرعية للمرحلة الأولى:

١- مرحلة جمع البيانات عن الفرع:

بعد الحصول على موافقة السلطات الرقابية على تحويل الفرع من تقليدي إلى إسلامي، يتم تشكيل فريق التحويل، حيث يقوم أعضاء الفريق بجمع البيانات عن الفرع من خلال عمل الزيارات الميدانية وطلب التقارير من الجهات المعنية، مثل:

- موقع ومكان الفرع

- الهيكل التنظيمي الحالي للفرع

- القوى العاملة الحالية والوصف الوظيفي لها

- متوسط حجم وعدد العمليات المصرفية اليومية لمدة عام سابق

- شرائح العملاء وعددهم وأرصدة حساباتهم:

- عملاء الحسابات الجارية.
- عملاء حسابات التوفير.
- عملاء الودائع لأجل (المبالغ المربوطة وتواريخ استحقاقها).
- عملاء القروض (الشخصية وقروض الشركات وقروض الموظفين).
- عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة (الجاري مدين) والغير مباشرة (الاعتمادات المستندية والتحصيل وخطابات الضمان).
- عملاء صناديق الاستثمار.

- الآلات والمعدات المتوفرة بالفرع (أجهزة حاسب آلي، طابعات، أجهزة عد نقدية وسنترالات وأجهزة نقل معلومات.. الخ).
- تقارير تقييم الأداء عن سنة سابقة (تقارير الأخطاء والجودة والإنتاجية وتقييم العاملين).
- تصوير الفرع فوتوغرافيا من الداخل والخارج.
- ٢- مرحلة تحليل البيانات التي تم تجميعها عن الفرع:
يتم تحليل البيانات والمعلومات الواردة عن الفرع، ليتم التوصل إلى توصيات تتمثل في أنشطة ومهام تحويل الفرع، يتم تنفيذها من خلال خطة مفصلة بجدول زمني محدد، والتي يجب أن تتضمن التفصيلات الآتية:
 - تحديد التغييرات المطلوبة لمقابلة احتياجات الفرع المحول.
 - التعرف على قاعدة عملاء الفرع لتحديد احتياجاتهم من المنتجات المصرفية الإسلامية.
 - تحديد المنتجات المصرفية التقليدية الغير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لاستبعادها أو تطويرها لتتوافق مع أحكام الشريعة، كلما كان ذلك ممكنا.
 - تحديد عدد عملاء الفرع الذين سيتم إخطارهم بتحويل الفرع للعمل المصرفي الإسلامي ويتم إرسال إشعار لهم بذلك مع كشف حساباتهم.
 - تحديد احتياجات الفرع من الكوادر البشرية القادرة على انجاز العمل المصرفي الإسلامي من حيث العدد والتأهيل العلمي والتدريب والمستوى الإداري.
 - تحديد احتياجات الفرع من الأجهزة والمعدات والأثاث.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

- إعداد جدول تقييم المهارات الحالية للمساعدة في تحديد الاحتياجات التدريبية.

٣- مرحلة إعداد خطة التحول:

يقوم رئيس فريق التحول بمساعدة الأعضاء بحصر الأنشطة والمهام ومن ثم إعداد خطة التطبيق، التي يجب أن تتكون من:

- الرقم التسلسلي
- النشاط والمهمة وتفاصيلها.
- تاريخ بداية التحول.
- التاريخ المستهدف لانتهاء من إجراءات التحول.
- المسؤولين عن تنفيذ المهمة
- الإعتمادات المالية اللازمة لإنجاز خطة التحول.

المرحلة الثانية: مرحلة تطبيق إجراءات خطة التحول:

يوجد عدة خطوات تمهيدية يجب إتباعها لبدء تنفيذ تحويل الفرع التقليدي لفرع إسلامي، تتمثل في الآتي:

- ١- تحديد إطار للتحول من خلال تحديد المراحل الأساسية والمراحل الفرعية والأنشطة والمهام المفصلة بكل مرحلة فرعية.
- ٢- تحديد وترتيب أنشطة ومهام تحويل الفرع.
- ٣- وضع جدول زمني لتنفيذ الخطط الرئيسة والفرعية.
- ٤- مراقبة برنامج التحول وعمل الاجتماعات الدورية لتقييم مستوى التحول والتعرف على المشكلات والعقبات التي تواجه التطبيق وكيفية التعامل معها.

٥- تنفيذ أنشطة ومهام خطة التحول، والذي يجب أن يتضمن الآتي:

١/٥ - التوجه الإسلامي للفرع المحول.

٢/٥ - تدريب وتطوير العاملين بالفرع.

٣/٥ - إجراءات توافق نظم الحاسب الآلي مع المنتجات المصرفية الإسلامية التي سيتم تطبيقها بالفرع المحول.

٤/٥ - إجراءات توافق النظام المحاسبي والمالي مع متطلبات التحول.

٥/٥ - إجراءات صيانة وتجهيز الفرع.

فيما يلي شرح تفصيلي لإجراءات تنفيذ أنشطة ومهام خطة التحول:

١- إعلان التوجه الإسلامي للفرع:

ويتضمن الإجراءات الآتية:

- إعداد خطابات للعملاء لإشعارهم بتاريخ تحول الفرع إلى فرع إسلامي.
- توزيع النشرات الإعلامية بالمنتجات المصرفية الإسلامية وتوفيرها بالفرع.
- تغيير لوحة الفرع الخارجية لحمل شعار الفرع الإسلامي.
- تغيير الرسالة الهاتفية في سنترال الفرع لتشير إلى كون الفرع أصبح فرعاً إسلامياً.
- الاتصال بعملاء الودائع للتنسيق معهم لتحويل الودائع إلى حسابات الودائع الاستثمارية وصناديق ومحافظ الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- الاتصال بعملاء صناديق ومحافظ الاستثمار غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتنسيق معهم لتحويلها إلى المحافظ والصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

٢- تدريب وتطوير الموظفين:

- مراجعة نتائج تحليل قائمة تقييم المهارات لموظفي الفرع الحاليين.
- تحديد الاحتياجات التدريبية في ضوء نتائج تقييم المهارات.
- إعداد خطة التدريب لتشمل كل العاملين بالفرع خاصة موظفي الخطوط الأمامية مثل موظفي خدمات العملاء وموظفي الاستثمار والصرافين.
- التنسيق مع مركز التدريب بالبنك لتصميم وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة في المنتجات المصرفية الإسلامية.

٣- إجراءات توافق نظم الحاسب الآلي:

على أعضاء فريق التحول المعنيين بأنشطة ومهام أنظمة الحاسب الآلي التنسيق مع إدارة نظم المعلومات بالبنك لإنجاز خطة تعديل الأنظمة بما يتوافق مع متطلبات المصرفية الإسلامية.

٤- الإجراءات الرقابية والمحاسبية:

على أعضاء فريق التحول المعنيين بأنشطة ومهام الإجراءات الرقابية والمحاسبية التنسيق مع إدارة الشؤون المالية والمحاسبية بالبنك لإنجاز خطة تعديل الأنظمة المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات المصرفية الإسلامية، والتي يجب أن تشمل الآتي:

- التأكد قبل وخلال وبعد التحول من تطابق جانبي ميزان المراجعة للفرع وبحث أي فروقات - إن وجدت - والعمل على معالجتها.
- تحويل الحسابات الغير متوافقة مع أحكام الشريعة التي قرر أصحابها الاستمرار

في التعامل مع البنك بالنظام التقليدي إلى أقرب فرع تقليدي بعد أخطار العملاء بذلك.

- فتح الحسابات الجارية الجديدة بعد توقيع أصحابها على اتفاقية فتح الحاسب الجاري المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- إلغاء الحسابات القديمة المرتبطة بحساب عمولة ثابتة على أرصدة حسابات التوفير والودائع لأجل.
- إعداد القيود المحاسبية اللازمة بإقفال الحسابات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة وإرسالها إلى إدارة الشؤون المالية والمحاسبية بالبنك لمراجعتها واعتمادها، مثل:
 - تسديد الأرصدة القائمة للحسابات الجارية المكشوفة.
 - تحويل حسابات القروض والسلف إلى الفرع التقليدي المحدد من قبل إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
 - تصفية التسهيلات الائتمانية التقليدية القائمة بالفرع سواء كانت تسهيلات مباشرة (جاري مدين) أو غير مباشرة (إعتمادات، تحصيل، ضمانات)
 - تصفية التعامل في المعادن النفيسة والعملات الأجنبية التي كانت تتم بطرق غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - تعديل القيود الخاصة برواتب العاملين وما في حكمها بالفرع المحول ليتم ربطها مع حسابات الأستاذ العام لإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية.
 - تعديل القيود الخاصة بمخصصات إهلاك الأصول الثابتة للفرع المحول ليتم ربطها مع حسابات الأستاذ العام لإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

- طباعة التقارير المالية للفرع بعد إجراء كافة التعديلات عليها للتأكد من أن:
- أرصدة الحسابات الجارية بعمولة وتوفير بعمولة تساوى «صفر».
- أن جميع الحسابات القائمة بالفرع قد تم ربطها مع حسابات إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية بعد إجراء التعديلات عليها وفق متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
- ٦- إجراءات صيانة وتجهيز الفرع المحول:
على أعضاء فريق التحول المعني بأنشطة ومهام صيانة وتجهيز الفرع المحول التنسيق مع الإدارات المساندة بالبنك للانتهاء من جاهزية الفرع قبل تاريخ التحول، والتي يجب أن تشمل الآتي:
- تزويد الفرع بالنشرات الإعلامية الخاصة بالمنتجات المصرفية الإسلامية ووضعها في صالات الفرع بطريقة منظمة.
- توفير عقود فتح الحسابات الجارية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية (أفراد/ شركات).
- تغيير اللوحة الخارجية بالفرع لتحمل شعار المصرفية الإسلامية وتغيير الرسالة الصوتية بسنترال الفرع لتشير إلى تحول الفرع للمصرفية الإسلامية.
- توفير مطبوعات بالفتاوى الشرعية وخاصة المتعلقة بالتحول للمصرفية الإسلامية.
- توفير دليل سياسات وإجراءات المنتجات المصرفية الإسلامية.

المرحلة الثالثة: مرحلة المتابعة والتقييم بعد التحول:

تبدأ مرحلة المتابعة منذ البدء في تطبيق خطة التحول للتأكد المستمر من تنفيذ

الأنشطة والمهام وفقا للخطط الموضوعة من قبل فريق التحول، والتي يجب أن تشمل الآتي:

١- مراجعة وتقييم التقارير الواردة من الجهات المختلفة في البنك:

- تقرير إحصائيات أخطاء الصرافين وموظفي خدمات العملاء
- تقرير المراجعة
- تقرير الجودة
- تقرير حد السيولة
- تقرير الإجازات
- تقرير الدورات التدريبية

٢- الزيارات الميدانية:

يجب على أعضاء فريق التحول عمل زيارات ميدانية دورية للفروع المحولة أثناء وبعد تطبيق خطة التحول، للتأكد من سير عملية التحول ومستويات الإنجاز التي تم تحقيقها في كل الأنشطة والمهام حسب الخطط المتفق عليها، مثل:

- التوجه الإسلامي للفرع: الوقوف على مستوى نشر الوعي الإسلامي بين العملاء، وقدرة الموظفين على شرح طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي.
- تدريب وتطوير الموظفين: حيث يتم التأكد من تنفيذ الخطة التدريبية لموظفي الفرع ودعمها بالكفاءات المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي من الفروع الإسلامية التي تحولت في فترة سابقة أو من خارج البنك.
- أنظمة الحاسب الآلي: يتم التأكد من إجراء التغيرات في الأنظمة المالية

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق

د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

والمحاسبية بما يتفق ومتطلبات العمل المصرفي، لضمان الفصل المالي والإداري للفروع المحولة عن باقي وحدات البنك التقليدية، وطباعة التقارير المالية والرقابية للتأكد من سلامة وضع الحسابات بعد التحول.

- الإجراءات الرقابية والمحاسبية: للتأكد من عدم وجود حسابات غير متوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، مثل حسابات الجاري مدين بفائدة وحسابات التوفير بفائدة وحسابات الودائع لأجل.. وغيرها، والتأكد من عدم وجود فروقات في ميزان مراجعة الفرع وحسابات الأستاذ العام بعد إجراء التعديلات على الحسابات لتتوافق مع متطلبات المصرفية الإسلامية،
- صيانة وتجهيز الفرع: التأكد من صيانة مبنى الفرع داخليا وخارجيا وتركيب الأجهزة اللازمة وتوفير المطبوعات والمطويات والنشرات والفتاوى الشرعية وأدلة العمل بالمنتجات المصرفية الإسلامية بالفرع المحول.
- وفي نهاية الزيارة الميدانية يتم إعداد تقرير مفصل عن نتائج الزيارة ورفعها إلى رئيس فرق التحول.

٣- الضوابط الرقابية:

- يجب على رئيس فريق التحول وأعضاء الفريق المتابعة المستمرة لمراحل تطبيق خطة التحول والتأكد من تطبيق الأنشطة والمهام خلال وبعد التحويل حسب البرنامج الزمني لخطة التحول.
- يجب على وحدة الشؤون المالية والمصرفية بإدارة الخدمات المصرفية الإسلامية التأكد من إجراء التعديلات على حسابات الفرع بما يتوافق مع العمل المصرفي الإسلامي وربطها بحسابات إدارة الخدمات المصرفية

الإسلامية، والتأكد من تطابق ميزان مراجعة الفرع وميزان مراجعة إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية بعد التعديل والربط، وتحويل الحسابات غير المتوافقة إلى أحد الفروع التقليدية حسب رغبة بعض العملاء.

ثانياً: الجدول الزمني بمراحل خطة التحول:

١. المدة الزمنية المقترحة لتحويل فرع تقليدي لفرع إسلامي هي سنة مالية.
 ٢. الثلاثة اشهر الأولى هي مرحلة الإعداد والتحضير قبل البدء في إعداد وتنفيذ خطة التحول، حيث يستغرق الحصول على الترخيص من الجهات الرقابية مدة شهرين، وتكوين فريق التحول وعقد الاجتماع التحضيري يستغرق مدة شهر.
 ٣. المرحلة الأولى: تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع المطلوب تحويله، تستغرق مدة ثلاثة أشهر، حيث تتطلب عملية جمع البيانات عن الفرع المطلوب تحويله مدة شهراً، ومرحلة تحليلها يتطلب مدة شهراً، ومرحلة إعداد خطة التطبيق تتطلب مدة شهراً.
 ٤. المرحلة الثانية: تنفيذ خطة التحول تستغرق مدة ثلاثة أشهر.
 - حيث يستغرق الإعلان عن التوجه الإسلامي للفرع مدة شهر، وتعديل النظم الرقابية والمحاسبية ونظام الحاسب الآلي وتجهيز احتياجات الفرع شهر، ويستغرق تدريب العاملين ٣ اشهر تبدأ من أول تنفيذ الخطة.
 ٥. المرحلة الثالثة: المتابعة والتقييم تستغرق مدة ثلاثة أشهر.
- الجدول الزمني التالي يوضح الخطة الزمنية للتحول للمراحل الثلاثة بتفاصيلها الفرعية، والتي تبدأ من أول السنة المالية وتنتهي في نهايتها.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق
د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

ملخص مقترح ل خطة تحول فرع تقليدي إلى فرع إسلامي
(الفترة الزمنية للتحول مدة سنة واحدة)

الكود	الأنشطة والمهام	المدة بالأيام	تاريخ بداية التحول	تاريخ الانتهاء	السنول من التنفيذ	التكاليف المتوقعة
٠١	مرحلة الإعداد والتحضير (قبل التحول) :	٩٠	١/١	٣/٣١		
٠١/١	الحصول على موافقة السلطات النقدية (الترخيص بتحويل الفرع)	٦٠	١/١	٢/٢٩		
٠١/٢	اختيار فريق التحويل	١٠	٣/١	٣/١٠		
٠١/٣	الاجتماع بالفريق وتحديد المهام	٢٠	٣/١١	٣/٣١		
١	المرحلة الأولى : تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع	٩٠	١/٤	٦/٣٠		
١/١	١- جمع البيانات عن الفرع المطلوب تحويله :	٣٠	١/٤	٤/٣٠		
١/١/١	زيارة موقع الفرع	١٠	١/٤	٤/١٠		
١/١/٢	الهيكل التنظيمي للفرع					
١/١/٣	القوى العاملة الحالية والوصف الوظيفي					
١/١/٤	متوسط حجم العمليات اليومية (لسنة سابقة)					
١/١/٥	شرائح العملاء (حجم وعدد)					
	الحسابات الجارية					
	حسابات التوفير					
	الودائع لأجل					
١/١/٦	القروض (تجارية ، شخصية ، موظفين)					
١/١/٧	التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة)					
١/١/٨	الحسابات المكشوفة					
١/١/٩	صناديق الاستثمار					
١/١/١٠	الألات والمعدات والأثاث المتوافر بالفرع					
١/١/١١	تقارير جودة الخدمة (تقارير الأخطاء ، الجودة ، الإنتاجية)	١٠	٤/٢٠	٤/٣٠		
١/١/١٢	تصوير الفرع فوتوغرافيا (من الداخل والخارج)	١	٤/٣٠	٤/٣٠		
١/٢	٢- تحليل البيانات وصم التوصيات :	٣٠	٥/١	٥/٣٠		
١/٢/١	تحديد التغيرات المطلوبة	١٠	٥/١	٥/١٠		
١/٢/٢	التعرف على قاعدة عملاء الفرع					

مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد السادس والخمسين

الكود	الأنشطة والمهام	المدة بالأيام	تاريخ بداية التحول	تاريخ الانتهاء	السنول عن التنفيذ	التكاليف المتوقعة
١/٢/٣	تحديد المنتجات التقليدية المطلوب استبعادها أو تحويلها					
١/٢/٤	تحديد الاحتياجات من الكوادر البشرية	١٠				
١/٢/٥	تحديد الاحتياجات من الأجهزة والأثاث	١٠				
١/٢/٦	إعداد جدول تقييم المهارات الحالية					
١/٢/٧	تقييم أدلة نظام المعلومات الإدارية					
١/٣	٣ - تخطيط التطبيق:	٣٠	٦/١	٦/٣٠		
١/٣/١	تحديد إطار التطبيق					
١/٣/٢	تحديد وترتيب أنشطة ومهام التحويل					
١/٣/٣	تحديد الفترة الزمنية للتحويل وتحديد الموارد					
٢	المرحلة الثانية: تنفيذ خطة التحول:	٩٠	٧/١	٩/٣٠		
١/٢	١ - الإعلان عن التوجه الإسلامي للفرع:	٣٠	٧/١	٧/٣٠		
٢/١/١	إعلان قرار التحول للمجتمع وإخطار العملاء كتابيا بالتحول					
٢/١/٢	توزيع المطويات داخل الفرع					
٢/١/٣	تغيير الياقطة الخارجية للفرع					
٢/١/٤	تغيير الرسالة الهاتفية بسنترال الفرع					
٢/١/٥	الاتصال بعملاء الفرع المحول					
٢/٢	٢ - تدريب وتطوير العاملين	٩٠	٧/١	٩/٣٠		
٢/٢/١	مراجعة نتائج جدول تقييم المهارات الحالية					
٢/٢/٢	تحديد الاحتياجات التدريبية					
٢/٢/٣	إعداد خطة التدريب في ضوء الاحتياجات					
٢/٢/٤	تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية					
٢/٣	٣ - إجراءات تعديل أنظمة الحاسب الآلي:	٣٠	٧/١	٧/٣٠		
٢/٣/١	تعديل شارة الفرع لتتبع إدارة الخدمات الإسلامية					
٢/٣/٢	تغيير رموز الحسابات حسب المنتجات الإسلامية					
٢/٣/٣	طباعة تقارير المراجعة بعد التحويل					
٢/٣/٤	طباعة ميزان مراجعة الفرع					
٢/٤	٤ - إجراءات تعديل نظم الرقابة والمحاسبة:	٣٠	٧/١	٧/٣٠		
٢/٤/١	تحويل الحسابات غير المتوافقة شرعيا لأحد الفروع التقليدية					

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق
د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى

الكود	الأنشطة والمهام	المدة بالأيام	تاريخ بداية التحول	تاريخ الانتهاء	المسؤول من التنفيذ	التكاليف المتوقعة
٢/٤/٢	فتح حسابات جديدة للعملاء متوافقة شرعياً					
٢/٤/٣	إعداد قيود الإقفال لتصفية الحسابات غير المتوافقة مع الشريعة					
٢/٤/٤	إيقاف التعامل في تجارة المعادن والاستثمار والعملات غير المطابقة لمتطلبات الشريعة					
٢/٤/٥	التأكد من تطابق ميزان المراجعة بعد التحول					
٢/٥	٥- صيانة وتجهيز الفرع	٣٠	٧/١	٧/٣٠		
٢/٥/١	عمل الإصلاحات الداخلية والخارجية بالفرع المحول					
٢/٥/٢	توفير وتركيب الأجهزة والمعدات والأثاث المطلوب					
٢/٥/٣	تزويد الفرع بالمطبوعات والمطويات والفتاوى وأدلة العمل المتوافقة مع أحكام الشريعة					
٣	المرحلة الثالثة: المتابعة والتقييم (ما بعد التحول)	٩٠	١٠/١	١٢/٣٠		
٣/١	مراجعة التقارير الواردة من الجهات المختلفة بالبنك					
٣/٢	الاتصال بمدير الفرع وعمل الزيارات الدورية					
٣/٣	رفع التقارير بنتائج الزيارات					
٣/٤	عمل زيارات بعد مدة كافية من التحول					
	الإجمالي	٣٦٠	١/١	١٢/٣٠	فريق التحول	

التنضيف الحكمي في المؤسسات المالية دراسة فقهية

دكتور/ عمار عاطف الضلاعين(*)

الملخص

ومن الإشكاليات المستجدة في المعاملات المالية المعاصرة موضوع «التنضيف الحكمي في المؤسسات المالية»، فهو من الموضوعات المعاصرة التي أثارت اهتماماً فقهياً ونظامياً؛ لأهميته في المجال الاقتصادي؛ لأن قوام أغلب المؤسسات المالية المعاصرة لا يتم إنشاؤها إلا بمشاركة المساهم أو مجموعة المساهمين في رأس مالها؛ فكان لا بد من توفير الشعور بالضمان والاطمئنان بأن المساهم يمارس حقوقه كاملة تجاهها، وتفرض عليه القيود اللازمة لحماية مكانه النظامي، وحماية غيره من المساهمين. هذا ويعد التنضيف الحكمي في المعاملات المعاصرة من الموضوعات التي لم تنل حظها من البحث الفقهي؛ فقد ركزت أغلب الدراسات الشرعية على جانب الأحوال الشخصية في موضوع التنضيف الحكمي، مع ندرة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع رغم أهميته، وابتعاد كثير من المتخصصين في مجال المعاملات المالية عن معالجة هذا الموضوع ويتكون هذا البحث من: مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة.

Abstract

And problems emerging in the contemporary financial transactions subject «Altandhad estoppel in financial institutions», he is a contemporary of the topics raised doctrinal and systematic attention; its importance in the economic field; because the strength of most contemporary financial institutions are not created only with the participation of the shareholder or shareholders in its capital group; It was not necessary to provide a sense of security and confidence that the shareholder exercise their full rights towards them, and impose it necessary to protect the place of formal restrictions, and the protection of other shareholders. This is Altndad estoppel in contemporary transactions of the topics that have not yet attained their share of the search idiosyncratic; the most legitimate studies have focused on the side of personal status in the subject Altndad estoppel, with the scarcity of specialized studies on this subject, despite its importance, and turn away many of the specialists in the field of financial transactions address this issue and this research consists of: an introduction, four sections, and a conclusion; it followed the inductive method and analytical

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.

فإن للاقتصاد دوراً مهماً في استقرار الأمم والمجتمعات، ومستوى دخلها ومعيشتها. والناظر إلى خريطة العالم الجغرافية يجد أنه توجد فيه أنظمة اقتصادية مختلفة؛ كالنظام الرأسمالي أو «اقتصاد السوق» كما يسميه البعض، والنظام الشيوعي الماركسي. وهي كلها أنظمة اقتصادية من اجتهد البشر، قابلة للتغيير والتعديل، بل والزوال؛ كما حدث للاشتراكية. بخلاف النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستمد أصوله ومبادئه من الدين الإسلامي، العاصم الوحيد لأمتنا عندما تتمسك به من التردّي في هاوية النظم الاقتصادية الهدامة، ويضمن لها في الوقت نفسه التقدم والتنمية والاستقلال الاقتصادي المنشود؛ لأنه نظام إلهي منزل من رب العالمين.

ومما لا شك فيه أن المؤسسات المالية الحديثة تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد المعاصر. وإن من أخطر ما تعاني منه مجتمعاتنا الإسلامية هو وجود النظام غير الإسلامي، الذي تكوّنت في ظله الشركات والمؤسسات المالية في عالمنا الإسلامي، حيث لا يلتزم معظمها بالمنهج الإسلامي القويم.

مشكلة الدراسة:

التنضيض إما فعلاً، أو حكماً، ولا يوجد مشاكل في حال التنضيض الفعلي، ولكن تظهر العديد من المشاكل التي يثار حولها الجدل في حال التنضيض الحكمي، ومن الإشكاليات المستجدة في المعاملات المالية المعاصرة موضوع «التضيض الحكمي في المؤسسات المالية»، فهو من الموضوعات المعاصرة التي أثارت اهتماماً فقهياً ونظامياً؛ لأهميته في المجال الاقتصادي؛ لأن قوام أغلب المؤسسات المالية

المعاصرة لا يتم إنشاؤها إلا بمشاركة المساهم أو مجموعة المساهمين في رأس مالها؛ فكان لا بد من توفير الشعور بالضمان والاطمئنان بأن المساهم يمارس حقوقه كاملة تجاهها، وتفرض عليه القيود اللازمة لحماية مكانه النظامي، وحماية غيره من المساهمين.

هذا ويعد التنضيق الحكمي في المعاملات المعاصرة من الموضوعات التي لم تنل حظها من البحث الفقهي؛ فقد ركزت أغلب الدراسات الشرعية على جانب الأحوال الشخصية في موضوع التنضيق الحكمي، مع ندرة الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع رغم أهميته، وابتعاد كثير من المتخصصين في مجال المعاملات المالية عن معالجة هذا الموضوع.

وحيث إن للتنضيق الحكمي جانباً مالياً، فقد أردتُ اختيار هذا الموضوع ومعالجته من الناحية الفقهية في مجال المعاملات المالية.

أهمية البحث:

١- الحاجة الماسة لهذا الموضوع، فهو من البحوث التي تمس عموم الناس؛ لكثرة المتعاملين به.

٢- إن معرفة ضوابط التنضيق الحكمي وقواعده الشرعية السليمة يؤدي إلى تنشيط واستقرار سوق المال؛ مما ينتج عنه اقتصاداً قوياً ومتيناً يشجع على الاستثمار.

٣- حاجة المؤسسات المالية المتبنية للنظام الاقتصادي الإسلامي في معاملاتها إلى معرفة ما لها من حقوق وما عليها من واجبات، وما يحق لها اشتراطه في موضوع التنضيق الحكمي.

أهداف البحث:

يمكن حصر أهداف هذه الدراسة في الآتي:

- ١- العمل على تقديم تأصيل شرعي لعملية التنضيض الحكمي، يبين ما يحل وما يحرم وما يصح وما يبطل.
- ٢- إبراز أهم التطبيقات العملية على موضوع التنضيض الحكمي؛ لما لها من أهمية في الحياة العملية.

الدراسات السابقة:

لقد تناول العديد من الباحثين التنضيض الحكمي بصور متفرقة أثناء تناوهم لمسائل التقويم، دون أن يكون قصدهم الأساسي هو وضع إطار عام متكامل للموضوع بحيث يمكن النظر إليه نظرة شاملة ومتكاملة بكافة أحكامه الفقهية وأساسه المحاسبية وتطبيقاته المعاصرة. ومن بين الجهود التي بذلت في هذا المجال ما أشارت إليه بعض معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، ولاسيما في معيار المضاربة والمشاركة، ولكنها لم تتعرض للإطار الفقهي والمحاسبي المتكامل للتنضيض الحكمي، كما لم تتناول التطبيقات المعاصرة.

تقسيم البحث:

يتكون هذا البحث من: مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة؛ وذلك كالتالي:

المبحث الأول: تحديد مصطلحات البحث

المطلب الأول: مفهوم التنضيض الحكمي.

المطلب الثاني: أقسام التنضيض الحكمي

المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة (التقويم، المحاسبة، التسعير).

المطلب الرابع: العلاقة بين التنفيذ الحكمي والتخارج.

المبحث الثاني: مشروعية التنفيذ الحكمي

المطلب الأول: أدلة مشروعية التنفيذ الحكمي.

المطلب الثاني: أهم فتاوى المجامع والهيئات الشرعية المتعلقة بمشرعية

التنفيذ الحكمي.

المبحث الثالث: أركان التنفيذ الحكمي

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المنصّض.

المطلب الثاني: المنصّض.

المطلب الثالث: المنصّض به.

المبحث الرابع: مبطلات التنفيذ.

المبحث الخامس: تطبيقات التنفيذ الحكمي

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التنفيذ الحكمي للعروض.

المطلب الثاني: التنفيذ الحكمي للعمالات الأجنبية والأوراق المالية.

المطلب الثالث: التنفيذ الحكمي للمنافع والخدمات والحقوق المعنوية

والمتمولة.

المطلب الرابع: التنفيذ الحكمي للديون.

المبحث الأول تحديد مصطلحات البحث المطلب الأول

مفهوم التنضيض الحكمي

التنضيض في اللغة مصدر قياسي للفعل الرباعي «نَضَضَ» على وزن «فَعَّلَ»؛ لأن اللام صحيحة فتقول: نَضَضَ تنضيضًا، فهو ناضِضٌ يعني الإظهار^(١).
فمدار التنضيض في اللغة على ظهور الشيء وتيسره، فيقال: نَضَضَ الماء من الأرض: إذا نبع^(٢). وعلى ذلك فيمكن تعريف تنضيض المال لغة بأنه: نقد الدين وبيع العروض بالدين.

أما التنضيض اصطلاحًا: أن تتحول أموال الشركة عروضًا بعد أن كانت أمتعه. أو هو تصيير المتاع نقداً ببيع أو معاوضة^(٣)، والفقهاء لا يفترون بين المعنى الغوي

(١) مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، (٣٥٧/٥)؛ ولسان العرب للإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي ثم المصري، قدم له عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت، (٢٣٦/٧)؛ والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، تصحيح: مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت، (٦١٠/٢)؛ وتاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض مجد الدين محمد بن محمد الحسيني المعروف بـ«مرتضى الزبيدي» الحنفي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي وآخرين، طبعة وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٨٥-١٤٠٦هـ، (٧٦/١٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، (٧١/٥).

(٣) حاشية ابن عابدين. (٣٠٧/٥). شرح الزرقاني. (٣٦٢/٣) الذخيرة (٣١/٥) المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المَطَرَزِي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، (٣٠٩/٢)، والموسوعة=>

والاصطلاحى للتنضيض ولكن غالب استعمالهم للنض فيما يقابل العرض، وأما الدين فإنهم يقابلونهم بالعين، ومن أقوال العلماء في ذلك: قول ابن قدامة إذا انفسخت المضاربة قبل التصرف والمال ناض، ولا ربح فيه، أخذه ربه، ويقصد بالمال الناض: المال الذي لم يتحول إلى عرض بعد^(١).

أما الوصف الحكمي الذي يقرره الفقهاء في مواضع كثيرة من أبواب الفقه فإنه يرجع إلى وصف تقديري واعتباري لا وجود له في الخارج يقابل الشيء الوجودي المحسوس، وإنما يقدر ويعتبر قيامه بالموصوف عند وجود سببه المفترض للحكم. قال الشبرخيتي المالكي: «المراد بـ»الصفة الحكمية«: الصفة الاعتبارية التي تُعتبر، وليست وجودية، وصح إناطة الحكم بها لضبط أسبابها الشرعية»^(٢).

أما التعريف الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فهو: «التقويم للموجودات بالقيمة العادلة»^(٣).

=الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، مطبعة الموسوعة الفقهية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م، (٦/٤٠).

(١) المغنى. ابن قدامة. (٦٦٥/٥).

(٢) حاشية على شرح الدردير على مختصر خليل «الشرح الكبير» للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت (٥٢/١).

(٣) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعيار الشرعي (٤٠) ص ٥٥٠

المطلب الثاني

أقسام التنضيض الحكمي

القسم الأول: التنضيض الفعلي. ويتمثل في تحويل العروض إلى نقد من خلال عملية البيع الفعلي، وتحصيل القيمة في صورة نقد أو ما في حكمه، وفي مجال المضاربة والمشاركة وما في حكمها: يتولى الطرفان أو رب العمل عملية التنضيض واسترداد رأس المال وتوزيع الأرباح حسبما اتفق عليه.

القسم الثاني: التنضيض الحكمي. ويقصد به تقدير القيمة النقدية المتوقعة للعروض والأعيان والمنافع في نهاية الحول أو عند التصفية لتكون أساساً للقياس وتحديد حقوق الشركاء أو حساب زكاة المال^(١).

(١) الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للتنضيض الحكمي في المعاملات المالية المعاصرة. حسن شاته. ص ٢٣.

المطلب الثالث

الألفاظ ذات الصلة «التقويم - المحاسبة - التسعير»

أولاً: التقويم

التقويم لغة مصدر قياسي للفعل «قَوَّمَ» على وزن «فَعَّلَ». يقال: قَوَّمتُ الشيء تقويماً^(١).

والتقويم اصطلاحاً لا يخرج عن المعنى الغوي، قال في المطلع: «التقويم مصدر قومت السلعة إذا حددت قيمتها وقدرتها»^(٢). فالتنضيض الحكمي هو نوع من التقويم والتقدير.

ويظهر الفرق بين التنضيض الحكمي وبين التقويم من وجهين:

- ١- فالتنضيض الحكمي لا يكون إلا بالنقد المعجل، أما التقويم فإنه عام لا يقتصر على التقدير بالثمن المعجل أو بالنقد، بل يتحقق التقويم بالمؤجل.
- ٢- التنضيض الحكمي يدخل في بعض الأفراد التي لا يدخلها التقويم، ويتضح ذلك في أمرين:

(١) المعجم الوسيط، أخرجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م (٧٧١).

(٢) المطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١ م (٤٠٣/١). وانظر أيضاً: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفي، ومعه: تكملة الإمام العلامة الشيخ محمد بن حسين بن علي الطوري القادري الحنفي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م (١٧٨/٨)، والمبسوط لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي، تصحيح: راضي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م (١٧٢/٢).

التنضيض الحكمي في المؤسسات المالية .. دراسة فقهية د/ عمار عاطف الضلاعين

الأمر الأول: أن التقويم لا يدخل في الدين الحالّ على مليء مؤدّ له غير جاحدٍ، إنما يرد على هذا الدين عملية الاحتساب له، وليس في ذلك من التقدير شيء.

الأمر الثاني: أن التقويم لا يدخل في تحويل العملات الأجنبية وصرفها إلى العملة المحلية أو المتداولة، وإنما يعتبر ذلك من قبيل العمليات الحسابية، ويصح إطلاق مصطلح التنضيض الحكمي على هذا النوع من الاحتساب.

ثانياً: المحاسبة:

المحاسبة لغة على وزن مفاعلة، وهي مصدر «حاسب». يقال: حاسبه محاسبة حساباً، وهي بمعنى العدّ والإحصاء^(١). ومنه قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥].

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء عن المعنى اللغوي. وقد جاء عن بعض الفقهاء إقامة المحاسبة مقام القبض في فسخ المضاربة.

من ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن سيرين في المضارب إذا ربح ثم وضع ثم ربح قال: «الحساب على رأس المال، إلا أن يكون قبل ذلك قبضاً للمال وحساباً كالقبض»^(٢).

أما علم المحاسبة في اصطلاح المحاسبين فيعرف بأنه: «تسجيل الأصول المالية في السجلات والدفاتر وتبويبها وتحليلها؛ لاستخراج النتائج الهامة والتقارير المالية»^(٣).

(١) معجم مقاييس اللغة (٥٩/٢)، ولسان العرب (٣١١/٢).

(٢) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: وصححه: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ١٣٩٠ هـ، ١٩٧٠ م (٤٧٨/٤) (برقم ٢٢٩٠).

(٣) مبادئ المحاسبة عبد المجيد النافوسي (ص ٤)، والمدخل إلى المحاسبة د/ علاء الدين جبل، د/ خالد أومري (ص ٦).

وأحياناً يكون التنضيض الحكمي في بعض تطبيقاته من قبيل المحاسبة، كما هو الحال في التنضيض الحكمي للدين على مليء مؤدٍّ، وأيضاً في التنضيض الحكمي للعمالات الأجنبية.

وتفارق المحاسبة التنضيض الحكمي في كونها من قبيل الإحصاء والعد اليقيني، بينما التنضيض في عامة تطبيقاته من قبيل العد والإحصاء الظني.

ثالثاً: التسعير:

التسعير في اللغة على وزن «تفعيل»، وهو مصدر للفعل الرباعي «سَعَّرَ». تقول: سَعَرْتُ الشيءَ تسعيراً: أي جعلت له سعراً معلوماً يقوم عليه^(١). والسعر: هو الذي يقوم عليه الثمن^(٢).

والمعنى الاصطلاحي عند الفقهاء لا يخرج من المعنى اللغوي^(٣)، ولكن يغلب إطلاقه عند الفقهاء على التسعير الجبري الذي تفرضه الدولة.

قال في «كشف القناع»: «التسعير: أن يسعّر الإمام أو نائبه على الناس سعراً، ويجبرهم على التابيع به»^(٤).

وقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأصل فيه الحرمة، وأن جوازه مقيد بشروط مفصلة في كتب الفقهاء^(٥).

(١) مقاييس اللغة (٣/٧٥).

(٢) المصباح المنير (١/٢٧٧)، وتاج العروس (١٢/٢٨).

(٣) تحرير ألفاظ التنبيه للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي، دار القلم، دمشق، تحقيق: عبد الغني الدقر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧ م (١/١٨٦).

(٤) كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٩٤ هـ، ١٩٧٥ م (٣/١٨٧).

التنضيض الحكمي في المؤسسات المالية .. دراسة فقهية

د/ عمار عاطف الضلاعين

والتسعير والتنضيض الحكمي كلاهما يتضمن معنى تقدير الثمن، فولي الأمر أو نائبه يقدر ثمن السلعة ويلتزم الناس بها. لكنهما يفترقان من جهة عدم دخول معنى الإجبار في التنضيض الحكمي، وفي اختلاف الباعث عليهما، فضلاً عن أن التسعير لا يدخل في الديون.

(١) الدر المختار لعلاء الدين الحصكفي شرح متن تنوير الأبصار للثُمُر تآشي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م (٣٩٩/٦)، والاستذكار لمعرفة فقهاء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، تحقيق: علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١ هـ، ١٩٧١ م (٤١٣/٦)، وتحفة الحبيب على شرح الخطيب «حاشية البجيرمي» للشيخ سليمان البجيرمي، باشر تجريد وترتيب هذه الحاشية: الشيخ عثمان بن سليمان السويفي الشافعي من تلامذة المؤلف، وبهامشه شرح الخطيب الشربيني المسمى «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع»، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م (٢٥٥/٢)، والمغني شرح مختصر الخرقي لموفق الدين عبد الله بن قدامة الجَمَاعِي المقدسي الحنبلي، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م (٣١١/٦).

المطلب الرابع العلاقة بين التنضيض الحكمي والتخارج

سبق وأن بينا معنى التنضيض وقبل الحديث عن العلاقة بين التنضيض الحكمي والتخارج لابد من بيان معنى التخارج.

التخارج في اللغة: من تخرج القوم: إذا أخرج كل واحد منهم نفقة على قدر نفقة صاحبه^(١). وفي اصطلاح الفقهاء: هو اصطلاح الورثة على إخراج بعضهم من التركة بشيء معلوم. ويكيف التخارج على أنه عقد بيع إذا كان البذل المصالح عليه من خارج التركة، ويكون عقد قسمة إذا كان البذل من التركة، ويكون هبة إذا كان البذل المصالح عليه أقل من النصيب المستحق^(٢).

وهناك ترابط كبير بين التخارج والتنضيض الحكمي في الأوعية الاستثمارية، ويظهر ذلك في أمور:

١ - تتوقف عملية التخارج على التنضيض الحكمي، باعتباره حلاً عادلاً وممكنًا لتحديد الأرباح المتحققة للمتخارج من الودائع والصناديق الاستثمارية، حيث إن الدخول والخروج المتتالي والمفتوح في تلك الأوعية يؤدي بالضرورة إلى تفاوت مدى الإيداع والمبلغ المودع، وهذا يجعل عملية تحديد الأرباح أو الخسائر في كل حصة على حدة أمرًا صعبًا للغاية^(٣).

(١) لسان العرب ٢/٢٤٩

(٢) المبسوط ٢٠/٢٤٩. الموسوعة الفقهية. ١١/٥٤. درر الأحكام ٤/٤. معجم المصطلحات الاقتصادية حماد ص ١٣٠

(٣) الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي د/يوسف بن عبد الله الشيبلي، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء، بإشراف د/عبد الله المطلق، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م (١/٤٤٢).

٢- يؤثّر التنضيف الحكفي بقوة في قرار من يقصد الخروج أو الدخول في الوعاء الاستثماري بعد بدء المضاربة وقبل نهايتها، أو في ظل المضاربة المستمرة؛ لأنّ التنضيف الحكفي يمثل له المعيار الواضح المنضبط لوضع وحال النشاط الاستثماري، فوجب على المصارف الإسلامية العمل على تطبيقه؛ لأنّه بذلك تتحقّق العدالة يشكّل مُرضٍ تمام الرضا.

٣- يؤثّر التنضيف الحكفي في صناديق الاستثمار المفتوحة؛ لأنّ للمستثمرين الحقّ في الدخول والخروج منها على أساس القيمة للوحدة الاستثمارية التي يلزم تحديدها من خلال التنضيف الحكفي للأصول الحقيقية والأوراق المالية الداخلة ضمن موجودات الصندوق.

٤- يتجلّى أثر التنضيف الحكفي وعلاقته بالتخارج في صناديق الاستثمار المغلقة والتي يتم تداول وثائقها في بورصة الأوراق المالية، ولا يلزم فيها أن تتساوى قيمتها السوقية مع قيمتها الحقيقة المتمثلة بموجودات الصندوق، وبالتالي فإن معرفة القيمة الصافية التي تتحدد بالتنضيف الحكفي يعكس الوضع الحقيقي والقيمة المناسبة لأسهم أو صكوك الصندوق، وبالتالي ينبغي التخارج أو الدخول فيه على أساس من الوضوح والصحة والسلامة، ويتحقّق فيه الإفصاح إلى حدّ كبير، وذلك يؤدي إلى استقرار السوق وعدم التلاعب والغرر الذي أصبح سمة ظاهرة في الأسواق المالية.

فلو نظرنا إلى الأهمية الاقتصادية للتنضيف الحكفي والتخارج في الأوعية الاستثمارية، سنجد أن التنضيف الحكفي يعد من القضايا الأساسية في المحاسبة المصرفية، ونجد أن التخارج يشكل أهمية كبيرة في واقع الاقتصاد الحديث، ومن هنا

تظهر الحاجة لكل منهما في مختلف الأنشطة الاستثمارية التي تمارسها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كالمشاركة والمضاربة^(١).
وتتضح العلاقة بينهما أيضًا في أنها يساهمان بشكل كبير في تنمية المجتمع من خلال توسيع نطاق الاستثمار وتيسره.



(١) التنضيف الحكمي، د/محمد المرسي لاشين، المجمع الفقهي الإسلامي الدورة السادسة عشر، مكة المكرمة، ٢٠٠٢م، (ص ٤٣-٥٦)؛ والأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للتنضيف الحكمي في المعاملات المالية المعاصرة. د/حسين حسين شحاتة (ص ١٤-٤٨)، وتطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية، د/سامي حسن أحمد حمود، مكتبة دار التراث، ط ٣، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، (ص ٣٨٨).

المبحث الثاني مشروعية التنضيض الحكمي المطلب الأول أدلة مشروعية التنضيض الحكمي

لابد من معرفة أن مصطلح «التنضيض الحكمي» وليد اجتهادات معاصرة، ولذلك لا يمكن الوصول إلى نص بخصوصه، لكن أدلة مشروعيته ترد من وجوه عدة تُساق فيما يلي:

يحتج لمشروعية التنضيض الحكمي بما يحتاج به لمشروعية التقويم باعتبار التنضيض الحكمي بمعنى التقويم وداخل فيه، وكل منهما مبني على التقدير والحزر. وأدلة مشروعية التقويم هي:

١- قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [المائدة: ٩٥]. ودلالة الآية على مشروعية التقويم صريحة.

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابَقْتُمْ فَتَاوُوا الَّذِيكُ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [الممتحنة: ١١]. ووجه الدلالة في الآية: أن مثل الذي يستحقه الزوج المسلم الذي ارتدت زوجته ولحقت بالكفار إنما يعرف بالتقويم، ولذلك فإن النفقة على الزوج غير منضبطة، فأمر الشارع بمثل النفقة. وقيل هو مهر المثل، وهذا أيضاً مبني على التقدير لاختلافه من امرأة لأخرى^(١).

(١) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت (٣٧٢/٤).

٣- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من أعتق شقصاً له من عبد أو شركاً - أو قال: نصيباً - وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل، فهو عتيق، وإلا عتق من ما عتق»^(١). ووجه الدلالة في الحديث: هو اعتبار التقويم طريقاً مشروعاً لفصل الحقوق بين الشركاء.

٤- أن النبي ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثل صداق نساءها، وكانت قد تزوجت رجلاً فمات قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقاً^(٢).

٥- عن عائشة رضي الله عنها قالت: لم تقطع يد سارق على عهد النبي ﷺ في أدنى من ثمن المجن، ترس وجحفة، وكان كل واحد منهما ذا ثمن^(٣). ووجه الدلالة: أن طريق المعرفة ثمن المجن هي التقويم، ويدل ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: كان ثمن المجن على عهد الرسول ﷺ يقوم على عشرة دارهم^(٤).

(١) الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتب الإسلامي، إستانبول، تركيا، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م (٨٨٢/٢) (برقم ٢٣٥٩)، والصحيح للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ، ١٩٥٥ م (١١٣٩/٢) (برقم ١٥٠١).

(٢) السنن الكبرى لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د/ عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م (٣١٦/٣) (برقم ٥٥١٥)، والمستدرک على الصحيحين للإمام الحافظ محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ، ١٩٩٠ م (١٩٦/٢) (برقم ٢٧٣٧).

(٣) صحيح البخاري (٢٤٩٢/٦) (برقم ٦٤١٠)، وصحيح مسلم (١٣١٣/٣) (برقم ١٦٨٥).

(٤) سنن النسائي الكبرى (٣٤٢/٤) (برقم ٧٤٣٧)، والمستدرک للحاكم (٤٢٠/٤) (برقم ٨١٤٢).

المطلب الثاني

أهم فتاوى المجمع والهيئات الشرعية المتعلقة بمشروعية التنضيف الحكمي

هناك العديد من الفتاوى ذات الطابع الجماعي أو الهئوي صدرت بمشروعية التنضيف الحكمي وهي:

١- قرار المجمع الفقهي الإسلامي لمكة المكرمة:

وجاء فيه «التقويم» من أجل تحديد أو توزيع أرباح المضاربة المشتركة أو الصناديق الاستثمارية أو الشركات بوجه عام، ويكون هذا التوزيع نهائيًا مع تحقق المباراة بين الشركاء صراحةً أو ضمناً^(١).

٢- فتاوى ندوات البركة:

وجاء فيها: «للتنضيف الحكمي بطريق التقويم في الفترات الدورية خلال مدة عقد المضاربة حكم التنضيف الفعلي لمال المضاربة، شريطة أن يتم التقويم وفقاً للمعايير المحاسبية المتاحة... ويجوز شرعاً توزيع الأرباح التي يظهرها التقويم، كما يجوز تحديد أسعار تداول الوحدات بناء على هذا التقويم»^(٢).

٣- فتاوى الهيئة الشرعية لمجموعة دلة البركة:

وقد جاء فيها: «تعتمد الشركة على تحديد الأرباح على إحدى طريقتين: التحقيق الفعلي للأرباح بالتنضيف الحقيقي، وتحويل الأصول إلى نقود «التنضيف الحكمي»؛ وذلك بالتقويم للأصول بالقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها طبقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة».

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة الدورة السادسة عشر (ص ٢٣٥).

(٢) فتاوى ندوات البركة، قطاع الأموال لمجموعة دلة البركة (ص ١٣٤).

ويتوقف تحقيق الربح في حالات التمويل بالمشاركة العادية أو بالمضاربة الشرعية على تمام التنضيف، سواء أكان حقيقياً أو حكماً بعد المحاسبة وحسم المصاريف واسترداد رأس المال»^(١).

٤ - رأي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

وقد جاء في المعايير المحاسبية الصادرة عنها ما نصه: «بالرغم من أن مفهوم التنضيف الحكمي جدير بالأخذ به في جميع الاستثمارات التي فيها حقه لأصحاب حسابات الاستثمارية؛ لأن طبيعة هذه الحسابات لدى المصارف تقوم على أساس السحب والإيداع خلال فترات قد لا تتزامن مع التنضيف الفعلي، فإنه لم يؤخذ بهذا المفهوم في الوقت الحاضر لعدم توافر سبل تنفيذه على يبرئ الذمم»^(٢).

(١) فتاوى الهيئة الشرعية لبركة د/عبد الستار أبو غدة، د/عز الدين خوجه، (ص ٩٤).
(٢) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٤م (ص ٥٥).

المبحث الثالث أركان التنضيض الحكمي المطلب الأول المنضّض

يشترط في المنضض عدة شروط؛ من أهمها:

(١) العدالة: وذلك أنه يقتضي أن يكون المتصف به يكون ملتزمًا بأوامر الشرع وإجتناّب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر والتي لا يشترط اجتنابها بالكلية إنما يشترط عدم الإصرار عليها، وجعل جهة المنضض جهة مؤسسة ذات شخصية اعتبارية لا يسقط اشتراط العدالة واعتبارها فيه، وذلك أن ما يشترط في الشخص الطبيعي يجب مراعاته في القائمين على الشخصية الاعتبارية. إلا إن هذا يعطي الجهة المؤسسية نطاقًا واسعًا في المجال التطبيقي بحيث يضم العدل والثقة والذي قد لا تتوافر لديه الإمكانيات المطلوبة والمؤهلات الكافية إلى غير العدل المتصف بذلك على أن يكون هذا وفق أجهزة رقابية من شأنها أن تضبط عملية التنضيض الحكمي.

(٢) الخبرة: ويفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

[النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧]

قال في درر الحكماء: «المعرفة ثمن المثل لشيء ما يؤخذ رأي أهل «الخبرة»»^(١).

ولا شك أن واقع الحياة الاقتصادية اليوم وتعقيداتها المالية يحتم إسناد مهمة التنضيض الحكمي إلى خبراء مختصين كل في مجال تخصصه.

(١) درر الحكماء شرح غرر الأحكام لمحمد بن فرموز ملا خسرو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
(٣٢٩/١).

٣) تعدد المنضفين: بالنظر إلى عمل المنضفين حكمًا يتبين أن له ثلاثة أشباه؛ وهم: المقوم، والخارص، والقاسم. وقد اختلفت آراء الفقهاء في اشتراط العدد في كل واحد من هؤلاء الثلاثة.

ولما كان التقدير والاجتهاد من لوازم معنى التنضيف الحكمي يتوجه تخريج التنضيف الحكمي على الشهادة والحكم على النحو التالي:

أولاً: إن كان المنضفين حكمًا ليس منصوب ولي الأمر بأن كان منصوب إدارة الصندوق الاستشاري أو المصرف وعندها يشترط فيه التعدد تخريجًا على المقوم.

ثانيًا: إن كان المنضف حكمًا منصوب ولي الأمر فإنه يتنازع أصلان:

أحدهما: تخريجه على التقويم لتضمنه معنى التقدير والحزر، فيشترط فيه التعدد، وذلك أن المقوم يشترط فيه العدد وإن كان منصوب الحاكم.

الثاني: تخريج المنضف حكمًا على الحاكم، وذلك لتضمنه معنى الإلزام فعندها لا يشترط فيه التعدد، وذلك أنه نائب الحاكم فهو كالحاكم كما هو الشأن في الخرص.

إلا أنه بالنظر إلى الواقع الاستثمار اليوم وتطور تطبيقاته التي تعقد من عملية التنضيف الحكمي يترجح تخريج التنضيف الحكمي على التقويم، وإن كان منصوبًا من الحاكم، وذلك أن عملية التنضيف الحكمي تستدعي جهودًا جماعية وخبرات متضافرة للوصول إلى أدق النتائج والتقديرات.

وإنما يكون ذلك من خلال إنشاء هيئات متخصصة بالتنضيف الحكمي يقوم عليها اختصاصيون وخبراء في مجال فقه المعاملات المالية ومجال المحاسبة والاقتصاد، وبهذا الرأي أخذ مجمع الفقه الإسلامي بمكة.

وجاء في قراره: «يجب إجراء التنضيض الحكمي من قبل أهل الخبرة في كل مجال، وينبغي تعددهم بحيث لا يقل العدد عن ثلاثة، وفي حالة تباين تقديراتهم يُصار إلى المتوسط منها»^(١).

٤) انتفاء التهمة عن المنضّض حكماً: وذلك أن التنضيض الحكمي يتضمن معنى الشهادة على الغير، فاعتبر فيه انتفاء التهمة في المنضّض، وذلك أن وجود التهمة يحول بين الشهادة ومقصودها؛ إذ المقصود منها هو قبولها والحكم بها. وأبرز أسباب التهمة وموانع الشهادة التي ذكرها الفقهاء، والتي يمكن تنزيلها على المنضّض حكماً: أن يجر إلى نفسه نفعاً أو يدفع عن نفسه ضرراً، والعداوة، والقرابة المتأكدة^(٢).

(١) قرارات المجمع الفقه الإسلامي بمكة. الدورة الرابعة قرار (٥) ١٩٨٨ (٣٣٦).
(٢) البحر الرائق (٩٧/٧)؛ وشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي المالكي، دار الفكر، بيروت، د.ت (١٨٤/٧)؛ والمهذب في فقه الشافعية لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، ومعه: المجموع شرح المهذب لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي، دار الفكر، بيروت، د.ت (٣٢٩/٢)؛ والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل للعلامة علاء الدين أبي الحسن المرادوي الحنبلي، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ، ١٩٥٥ م (٧٤/١٢).

المطلب الثاني

المنضّض

المنضض حكمًا هو ما يقع عليه التنضيض الحكمي من العروض والديون والمنافع والحقوق المعنوية المشمولة، خلافًا للنقد.

ويشترط في المنضّض عدة منها؛ من أهمها:

(١) أن يكون مالا: اشترط المالية في المنضض حكمًا ينطوي على عدة اعتبارات:

أولاً: أن يكون المنضض حكمًا له منفعة معتبرة في عرف الناس أو بعضهم، وهو موضوع اتفاق بين الفقهاء، الأمر الذي يجعل من مسألة المالية قضية اعتبارية تدور على عرف الناس واعتبارهم.

ثانيًا: أن يكون الانتفاع بالمنضض حكمًا مباحًا في حال السعة والاختيار؛ أي تكون إباحته لغير ضرورة أو ما يقوم مقامها، ويقابل المال المباح الانتفاع بالمال الحرام.

ثالثًا: أن يكون التنضيض حكمًا مما يقع عليه الملك، وكل ما لا يقع على الملك لعدم إمكان التصرف بالتنضيض الحكمي لعدم دخوله في مسمى المال، حيث لم يتحقق الملك فيه كالسّمك في البحر والطيور في الهواء.

(٢) أن لا يكون نقدًا: التنضيض الحكمي يكون في العروض والمنافع والحقوق المعنوية المنقولة والدين، ولا يدخل في النقود؛ لأنها من قبيل الناض، وتنضيضها ممنوع؛ لأنه تحصيل حاصل.

أما العملات الأجنبية فقد ذهب بعض المعاصرين إلى عدم جريان التنضيض الحكمي فيها، ويعلل ذلك بقوله: «ويبدو أنه لا علاقة للتنضيض الحكمي بتقويم

العملات وتقييد الفرق ربحاً وخسارة؛ لأن الأثر لا يحصل إلا بالمصارفة الفعلية، وليس هناك مصارفة أصلاً، بل لا يجوز أن تحصل إلا مع القبض الحقيقي أو الحكمي بين الطرفين المتصارفين، وها هنا طرف واحد وهذا التقويم ليس صراً^(١).

٣) تعذر التنضيض الفعلي: يشترط للأخذ بمبدأ التنضيض الحكمي تعذر تطبيق التنضيض الفعلي، فالأصل هو تطبيق التنضيض الفعلي، وذلك أن التنضيض الحكمي ظني؛ حيث إنه صفة تقديرية تُفرض ويُقدر قيامها بموصوفها. أما التنضيض الحقيقي فهو قطعي؛ حيث إنه صفة وجودية، واليقين مقدم من الظن ولا يصار إلى الحكم الظني مع إمكان الحكم القطعي إعمالاً للقاعدة الفقهية: «يجري الظن مجرى اليقين فيما يتعذر فيه أو كان في اعتباره حرج ومشقة»^(٢).

وبإمكان التنضيض الفعلي وتيسره تنتفي الحاجة إلى التنضيض الحكمي. وبتطبيق ذلك عن واقع الاستثمار اليوم تبين الحاجة الماسة للتنضيض الحكمي في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل، إذ يمثل الحل الأمثل لتجاوز العقبات التي يواجهها في حال تطبيق بالتنضيض الفعلي؛ وذلك لعدم ملائمة لطبيعة الاستثمار متوسط وطويل الأجل. أما الاستثمارات قصيرة الأجل فيجب أن تعقد في قياس العوائد والحصص على التنضيض الفعلي ما أمكن ذلك.

(١) بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، د/ عبد الستار أبو غدة، بيت التمويل الكويتي، الكويت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م (٤/٤١٤).

(٢) القواعد الفقهية المستخلصة من كتاب كشاف القناع، للباحث: عمر عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣م (ص ١١٤).

المطلب الثالث

المنضّض به

لكي يتحقق المقصود من المنضّض به، وليكون مثلاً عادلاً لقيمة المنضض به ووسيطاً صالحاً للمبادلة فلا بد من توافر الشروط الآتية:

- (١) أن يمثل المنضض به معياراً صالحاً للقيمة.
- (٢) استقرار قيمة المنضض به.
- (٣) وحدة عملة النقد التي يتم التنضيض الحكمي بها.



المبحث الرابع مبطلات التنضيض

تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى بطلان عملية التنضيض الحكمي برمتها؛ ومن هذه المبطلات: الاعتراض على التنضيض الحكمي، ورجوع المنضضين أو بعضهم عن التنضيض الحكمي، والتغير في الأسعار.

وسوف أتناول بالتفصيل كل سبب من هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً: الاعتراض على التنضيض الحكمي:

من أهم أسباب الاعتراض التي ذكرها الفقهاء في أحكام الخرص والتقويم والقسمة: الإجحاف، والخطأ والغلط، والاستحقاق.

فاتفق جمهور الفقهاء من المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) القائلين بالإلزام بالخرص على قبول اعتراض رب المال تعمد الخارص الإجحاف أو ادعى أن ذلك وقع منه بطريقة الخطأ والغلط.

وإن لم تكن لرب المال بينه على دعواه فإنه يفرق بين دعواه بتعمد الإجحاف والتعدي وما بين دعواه بالغلط والخطأ.

-
- (١) شرح مختصر خليل للخرشي (١٦٦/٧)، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخطّاب الرُّعَيْنِي المغربي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م (٢٨٩/٢).
- (٢) المجموع شرح المذهب لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، د.ت (٤٤٠/٥)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، وبهامشه: متن أبي شجاع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ، ١٩٤٠م (٢٢٤/١).
- (٣) الفروع لمحمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي، وبهامشه تصحيح الفروع لعلاء الدين المرادوي، اعتناء: عبد الستار فراج، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م (٣٢٨/٢)، ومطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى للشيخ مصطفى الرُّحَيَّانِي الحنبلي، وبهامشه حاشية العلامة حسن الشطي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م (٧٠/٢).

ومدار الاعتراض المقبول في التنضيض الحكمي أن يكون على البينة والحجة، فمتى أقامها المدعي وأثبتها، بطل التنضيض الحكمي، وبطل ما انبنى عليه من أحكام.

أما في حالة انتفاء البينة، فإنه لا أثر لهذه الدعوى فيما لو كان المنضّض حكمًا منصوب الحاكم؛ لأن الأصل عدالته وعدم الغرض في الإجحاف أو الجور. فالتنضيض الحكمي في الأوعية الاستثنائية متعلق بحقوق الأدميين، والأصل فيها المشاحة فلا تثبت الدعوى فيها إلا ببينة.

ثانيًا: رجوع المنضّضين أو بعضهم عن التنضيض الحكمي:

وهو أن يقوموا بنفي ما أثبتوه بأنفسهم، أي يقوموا بنفي شهادتهم. وقد اختلف الفقهاء في حكم الرجوع عن الشهادة على قولين لكل قول أدلته، ولكن الراجح - في نظري - من قولهم هو القول الذي فرق بين الرجوع الحاصل قبل الحكم به وبين الرجوع الواقع بعد الحكم به؛ لأنه نقض الأحكام الاجتهادية بعد الحكم بها يؤدي إلى ألا يثبت حكم مطلقًا من جهة أخرى.

فكل رجوع عن حكم خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع مقبول لا خلاف في ذلك؛ لقوله ﷺ: «من أحدث فيما أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١).

أما إن كان المحكوم به من مسائل الاجتهاد التي لا تصادم نصًا قاطعًا أو إجماعًا، فالأصل فيه أنه لا ينقض؛ لأن القضاء أو الحكم إن حصل في موضوع الاجتهاد نفذ.

(١) صحيح البخاري (٩٥٩/٢) (برقم ٢٥٥٠)، وصحيح مسلم (١٣٤٣/٣) (برقم ١٧١٨).

ثالثاً: التغير في الأسعار:

يظهر التغير في مستوى الأسعار في صورتين:

الصورة الأولى: التغير في هيكل الأسعار: وهو التغير الحاصل في أسعار بعض السلع والخدمات بالنسبة لأسعار السلع والخدمات الأخرى. ويكون هذا التغير نتيجة تغير القيمة الاقتصادية لهذا النوع من السلع والخدمات.

الصورة الثانية: التغير في المستوى العام في الأسعار: وهو التغير العام في جميع أسعار السلع والخدمات، فإن كان التغير العام الحاصل هو الارتفاع فإنه يسمى «التضخم»، وأما إذا كان التغير هو الانخفاض فإنه يسمى «الانكماش».

ولا شك أن أي تنضيض حكمي لا يراعي فيه التغير في مستوى الأسعار مهما كانت نسبته يعد تنضيضاً باطلاً؛ لفقده المصادقية والموضوعية الواجب توافرها فيه. إلا أن الإشكال يظهر فيها لو طرأ التغير في المستوى العام للأسعار بعد التنضيض الحكمي، فما مدى اعتبار وحجية التنضيض الحكمي؟

لمعالجة ذلك ينبغي التفريق بين التغير الحاصل في مستوى الأسعار قبل التخرج المبني على التنضيض الحكمي، وبين التغير الحاصل بعد التخرج المبني على التنضيض الحكمي:

- فالتغير الحاصل قبل التخرج يبطل التنضيض الحكمي؛ ومن ثم لا يجوز التخرج على أساسه مهما كانت نسبة التغير في مستوى الأسعار.

- أما إن حصل التغير في مستوى الأسعار بعد التخرج المبني على التنضيض الحكمي، فإن ذلك على حالين:

أحدهما: أن يحصل بتغير جامع، فعندها يجب إبطال التنفيض الحكمي والتخارج المبني عليه إذا كان الزمن بينهما يسير كيوم أو جزء من النهار.

الثاني: أما إن كان التغير غير جامع، فإنه لا يبطل التنفيض الحكمي، وهذا لكثرة تقلبات أسعار العملات. إذ إبطال التنفيض بمجرد حصول أدنى تغير يؤدي إلى إبطال التنفيض حكمي؛ لكثرة التقلبات في الأسعار ولاضطراب القوة الشرائية للنقود.



المبحث الخامس تطبيقات التنضيض الحكمي المطلب الأول

التنضيض الحكمي للعروض

العرض في اللغة بسكون الراء يطلق على معان عدة، وكلها يرجع إلى أصل واحد وهو العرض الذي يخالف الطول^(١)، وإذا أطلق العرض على الأموال فإنه يراد به أمران:

أحدهما: المعنى الخاص المعروض: وهو الأموال من الأمتعة ونحوها، مما لا يدخله الكيل ولا الوزن، ولم يكن عقارًا ولا حيوانًا.

الثاني: المعنى العام للعروض: وهو جميع الأموال ما عدا الدراهم والدنانير. والعروض هي جميع الأموال المحسوسة من غير النقد، والمتخذة لا بقصد التجارة في ذاتها.

وتتميز العروض بأنها:

١- تقتنى بقصد المساعدة في الإنتاج، وعندها تعتبر موجودات رأسمالية.

٢- تأخذ طابع الاستمرارية؛ لأنه يقصد الاحتفاظ بها لمدة طويلة.

(١) لسان العرب (١٦٧/٧). معجم لغة الفقهاء (٣٠٩) محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي، د/ محمد كمال عطية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د.ت (ص ١٣٠)، وأصول القياس والاتصال المحاسبي، د/ عبد الحي مرعي، د/ محمد سمير صبان، د/ محمد الفيومي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت (ص ٥٣٧).

وهناك أسس وعوامل عدة يجب مراعاتها في عملية التنفيض الحكمي للعروض، وأهمها ما يلي:

(١) تكلفة العروض: تعد تكلفة العرض من العوامل التي يجب أخذها بالاعتبار في عملية التنفيض الحكمي. وتحدد تكلفة الأصل بحسب الطريقة التي يتم اقتناؤه فيها، فما كان بواسطة الشراء اعتبر فيه ثمن الشراء مضافاً إليه النفقات اللازمة للنقل والتشغيل إن وجدت، وما كان بطريق الإنتاج فإنه يعتبر فيه قيمة المواد الخام مضافاً إليها أجور العمال، والتكاليف الأخرى المتعلقة بالإنتاج^(١).

(٢) نسبة الاستهلاك الحاصلة في العروض: فإن كان العرض من الأموال التي تنقض بالاستهلاك بأن كان له أجل أو عمر إنتاجي محدد، كما هو الشأن في الآلات والمباني ونحوها، فإن الإحاطة بنسبة الاستهلاك الحاصلة فيه تعد من المعايير الهامة، التي يجب أن يبنى عليها التنفيض الحكمي في قياس قيمة العرض. وتتلخص أسباب الاستهلاك في العروض في ثلاثة أمور: الاستعمال، والتقدم الزمني، والتقدم الفني^(٢).

(٣) تكاليف الصيانة: تعد تكاليف الصيانة من المؤشرات الهامة والمؤثرة التي يجب الاعتماد عليها في عملية التنفيض الحكمي للعروض؛ وذلك أنها تحدد المبالغ والتكاليف التي يجب أن تنفق على العرض؛ لضمان فاعلية العرض واستمرارية القدرة الإنتاجية فيه خلال العمر الإنتاجي المتوقع.

(١) أسس المحاسبة المالية، د/وابل الوابل، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م (ص ٣٩٧).

(٢) نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي، د/شوقي إسماعيل شحاتة، دار الزهراء للإعلام، القاهرة، د.ت (ص ٢٤٣، و٢٦٩).

التنضيض الحكمي في المؤسسات المالية .. دراسة فقهية
د/ عمار عاطف الضلاعين

٤) تأسيس التنضيض الحكمي وفقاً للقيمة الاستبدالية الجارية: يتجه كثير من المحاسبين المعاصرين إلى قياس العروض - الأصول الثابتة - وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، باعتبارها تمثل مجموعة من النفقات التي يجب توزيعها على الفترة التي يساهم فيها الأصل في خدمة المشروع، وهذا ما أخذت به المعايير الدولية للمحاسبة، وبوجوب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المعترف بها كأصول ثابتة وفقاً لتكلفتها التاريخية^(١).

أما المنظور الشرعي المحاسبي، فإنه يتجه إلى اعتبار أصول المشروع مالاً متقوماً وعناصر عينية يمتلكها المشروع، لا مجرد نفقات وتكاليف، وبالتالي يتم تقديرها على أساس المنافع المتوقعة من هذه الأعيان^(٢).

(١) المحاسبة الدولية، د/ حسين القاضي، د/ مأمون توفيق، دن، د.ت (ص ٧٧).

(٢) محاسبة الشركات محمد كمال عطية (ص ١٣٣).

المطلب الثاني

التنفيض الحكمي للعمليات الأجنبية والأوراق المالية

يتحقق التنفيض الحكمي بقياس سعر الشراء الفوري للعمليات في يوم التنفيض الحكمي، أي في يوم الأداء حسب الأسعار الصرف السائدة. وذلك أن عرض أسعار صرف العملات الأجنبية يتم بذكر سعرين للصرف: سعر الشراء، وسعر البيع.

وسعر الصرف الذي يتأسس عليه التنفيض الحكمي هو سعر البيع، والمستند الشرعي في وجوب اعتماد سعر الصرف الفوري لا الآجل حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كنت أبيع الإبل بالبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، فأتيت النبي ﷺ وهو في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، رويدًا أسألك: أبيع الإبل بالدنانير فأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم فأخذ الدنانير، وأخذ هذه من هذه؟ فقال ﷺ: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»^(١).

كما أن الأصل في التنفيض أن يكون بالسعر الجاري، أي: القيمة التي يمكن بيعها في السوق.

(١) السنن للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، حمص، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م (٢٥٠/٣) (برقم ٦٥٥)، والسنن لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م (٥٤٤/٣) (برقم ١٢٤٢)، وسنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م (٣٤/٤) (برقم ٦١٨).

أما التنضيض الحكمي للأوراق المالية المعبرة عن الملكية، فإنه تظهر في الأوراق المالية المعبرة عن الملكية أربع قيم:

١- القيمة الاسمية: وهي تمثل القيمة التي أصدر بها السهم أو الصك، وتعرف أيضاً بأنها القيمة المكتوبة عليه.

٢- القيمة التاريخية: وهي قيمة التكلفة المتكبدة للحصول على هذا السهم أو الصك، فهي تمثل الثمن المدفوع للورقة مضافاً إليه المصاريف اللازمة للشراء.

٣- القيمة التي يعكسها المركز المالي: وهي القيمة المساوية لموجودات الوعاء مخصوماً منها المطلوبات. وهي هذه القيمة تعكس المقدار الحقيقي من حصة كل سهم أو صك في مكونات الوعاء الاستثماري.

٤- القيمة السوقية: وهي القيمة التي يباع بها السهم أو الصك في السوق المخصصة لذلك إن وجدت.

وبتعدد قيم الأوراق المالية المعبرة عن الملكية ينبغي بناء التنضيض الحكمي على أعدل القيم وأقسطها. ولا شك أن التنضيض الحكمي على أساس القيمة الاسمية بعد مزاوله الوعاء لنشاطه الاستثماري يتنافى مع الإنصاف والعدل؛ وذلك أنها لا تمثل القيمة الحقيقية لواقع الشركة، فقد تكون الشركة من النماء والازدهار مجال تكون الشركة في حال من الكسء والخسارة، بحيث تكون قيمته السهم الحقيقية أقل من قيمته الاسمية^(١).

(١) زكاة الأسهم والسندات وأذونات الخزنة، عبد الله المنيع، أبحاث وأعمال الندوة الحادية عشر لقضايا الزكاة المعاصرة، بيت الزكاة الكويتي (ص ٤٩).

أما قبل مزوالة الوعاء للنشاط الاستثماري فلا شك أن القيمة الاسمية تعكس القيمة الفعلية لموجودات الوعاء؛ لكونها أموالاً ناضجة تظهر في أرصدة نقدية.



المطلب الثالث

التنضيض الحكمي للمنافع والخدمات والحقوق المعنوية والمنقولة

أولاً: التنضيض الحكمي للمنافع والخدمات:

يظهر التنضيض الحكمي للمنافع والخدمات عند الفقهاء في صورة تقدير أجر المثل لقاء المنفعة أو لقاء الخدمة، ويعرف عوض المثل بأنه: «ما يساوي الشيء في نفوس ذي الرغبات في الأمر المعتاد»^(١).

وأجرة المثل عوض كثير الدوران في كلام العلماء، ويتم تقديره في مسائل كثيرة منها: تقويم المنافع فيما يضمن بالإتلاف والغضب، وتقويم المنافع فيما يضمن بالعقود الفاسدة، كأجرة المثل للوكيل والشريك والمضارب، وتقويم أجرة والي اليتيم وناظر الوقف.

وفي كثير من الصور يختلف الفقهاء في حقيقة عوض المثل في جنسه ومقداره؛ لاختلاف الأمكنة والأزمنة والأحوال والأعواض والمعوّضات والمتعاوضين. فرغبة الناس تختلف بوفرة المنفعة قلتها، فعند ندرتها تزيد الرغبة فيها وترتفع قيمتها، وهو ما يسمى بالعرض والطلب. كما يؤثر في قيمة المنفعة أو الخدمة حال العين التي تستوفي منها العين ونوعها أو صفات الذي تحصل منه الخدمة من جهات كثيرة؛ كالعلم والخبرة والأمانة والفطنة وقوة الكسب، ويؤثر أيضاً في قيمة المنفعة القدرة على تسليمها، بحيث يستوفيها المستأجر بلا كلفة^(٢).

(١) مجموع الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الحنبلي، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م (٢٩/٥٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/٥٢٠-٥٢٥).

وفي تطبيق التضيض الحكمي في صكوك ملكية المنافع ينظر:

- فإن كان الوعاء الاستثماري المصدر لها لم يباشر نشاطه الاستثماري، فعندها يكون التضيض الحكمي على أساس قيمة الاكتتاب في الصكوك.

- أما إن كان التضيض الحكمي بعد مباشرة نشاط الوعاء الاستثماري المصدر للصكوك، فعندها ينظر إلى مقصود الوعاء في حيازة صكوك الاستثمار حيث يفرق بين صكوك الاستثمار المملوكة بغرض القُنية وبين ما كان الغرض التجارة.

ثانيًا: التضيض الحكمي للحقوق المعنوية المتمولة:

يستدعي تطبيق الحكمي في الحقوق المعنوية المتمولة مراعاة طبيعة الحق المراد تضيضه، باعتبار كل فرد على حدة، فالعنوان التجاري والاسم التجاري تختلف قيمتها من منتج لآخر، بحسب جودة منتجاته وتميز خدماته وتميز خدماته وذويع صيته.

وكذلك حق التأليف فإنه عادة ما يتأثر بذويع صيت المؤلف، وبما تضمن كتابه من إبداع أو ابتكار أو تحقيق أو فوائد أو نتائج علمية. أما حق الاختراع فإنه يتأثر بالدرجة الأولى بحاجة الناس إليه، ومدى النفع والفائدة التي يحققها لهم بملاسته لحاجاتهم.

ومما يؤثر في قيمة الاختراع قدرة صاحبه على تسويق وإنتاج الابتكار وأيضًا تزيد قيمة الاختراع في حالة انفراده في تلبية الحاجة المقصودة منه وعدم وجود بدائل عنه.

أما حقوق الامتياز فإنها تتأثر بمدة الامتياز، وطبيعة ما يتعلق به من حق امتياز

منه.

التنضيض الحكمي في المؤسسات المالية .. دراسة فقهية
د/ عمار عاطف الضلاعين

وتطبيق التنضيض الحكمي للحقوق المعنوية المتمولة تكتنفه المصاعب، لا مجرد كونه خاضعاً لعملية التقدير والحذر فحسب، بل أيضاً لتعلقه بحق غير ملموس مما يستدعي لإثباته أن تتوافر فيه معايير الإثبات التالية:

١- أن يكون له أثر واضح يمكن نسبة التقدير إليه بشكل مستقل؛ وذلك أنه ليصبح تقدير وقياس الأصل المعنوي منضبطاً ينبغي تميزه عن غيره، بأن يكون له أثر مستقل عن باقي موجودات المشروع.

٢- السلطة التحكيمية؛ بحيث يملك المشرع التصرف بالحق المعنوي بالبيع والشراء ونحوه ومنع الآخرين من التصرف فيه، كما هو الشأن في براءة الاختراع والاسم التجاري.

٣- أن يحقق الأصل المعنوي عوائد مالية زائدة عن العوائد المالية الأصلية الاعتيادية التي يحققها الربح^(١).

(١) الأصول العلمية في محاسبة الشركات، د/ حلمي نمر، د/ عبد المنعم محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، دت (١/١٩١-١٩٩).

المطلب الرابع

التنضيض الحكمي للديون

تختلف تطبيقات التنضيض الحكمي بالنسبة للديون التي يستحقها الوعاء من الغير بحسب نوع الدين من جهة تيسر استيفائه وتحصيله، وبذا يتفرع تطبيقه إلى ما يلي:

أولاً: الدين المرجو:

يقوم بالتنضيض الحكمي في الموجودات من الديون المؤجلة غير النقدية من السلع كدين السلم ودين الاستصناع، فيكون تنضيضها حكماً بتقدير قيمة العرض بقيمته الحالية، وقد نص فقهاء المالكية على ذلك.

ولا إشكال في التنضيض الحكمي للديون النقدية المرجوة الحالية، وذلك أن لما كان تنضيضها الفعلي بقبضها، أو ما تيسر منها، فإن التنضيض الحكمي فيها يكون بتحديد قدر الدين الممكن تحصيله كله أو بعضه.

وإنما يظهر الإشكال في معالجة التنضيض الحكمي في الديون النقدية المرجوة المؤجلة. وفي معالجة هذه القضية يمكن تخريج التنضيض الحكمي على مسألتين:

المسألة الأولى: قاعدة ضع وتعجل: تأسيساً على القول بمشروعية الوضعية من الدين في مقابل التعجيل يكون التنضيض الحكمي في الديون المؤجلة بوضع جزء معلوم منها في مقابل الأجل.

فلو طبقنا قاعدة «ضع وتعجل» في التخارج من الأوعية الاستثمارية يكون التواطؤ أمراً معهوداً ومتعارفاً عليه، فيقوم مقام الشرط المسبق كما أن التخارج في الأوعية الاستثمارية لا يقتصر على العلاقة الثنائية والمتمثلة في استرداد قيمة الصك

أو السهم الذي تلتزمه أحياناً إدارة الصندوق. إذ في كثير من التطبيقات يتم ذلك بدخول طرف ثالث والذي يتمثل في الشركاء الجدد في الوعاء الاستثماري، وهذا ما يمنعه القائلون بمشروعية قاعدة «ضع وتعجل» إذ يقصرون القول بجوزاها في العلاقة الثنائية.

المسألة الثانية: بيع الدين المؤجل بضمن حال: تأسيساً على بيع الدين المؤجل بضمن حال يمكن الوصول للتنضيض الحكمي في الديون النقدية المؤجلة بتقويم الديون بقيمة بيعها بعرض معجل، ومن ثم يقوم العرض بنقد حال.

وقد نص فقهاء المالكية على هذه الصورة في تقويم الديون المؤجلة في زكاة عروض التجارة بالنسبة للمدين^(١) بأنه لو كان له عرضاً مرجواً، أو نقداً مؤجلاً مرجواً قومه بما يباع به على المفلس العرض بنقد والنقد بعرض، ثم بنقد، وزكى تلك القيمة؛ لأنها هي التي تملك لو قام غرماءه^(٢).

ثانياً: الدين المظنون:

يتردد الدين بين احتمال استيفائه وبين احتمال تعثره كله أو بعضه؛ مما يجعل من تنضيضه مشكلة قائمة فيما لو احتسب الدين جمعيه وتم التخرج على أساسه، ثم تعثر الدين كله أو بعضه.

وقد اتجهت الرؤى المعاصرة في معالجة هذه المشكلة بتكوين مخصصات للديون تتناسب مع حجم الخطر المتوقع والنسبة المحتملة أو المعتادة في تعثر الديون.

(١) وهو الذي يبيع بالسعر الحاضر ويخلفه بغيره كأرباب الحوانيت ويقابله التاجر المحتكر. انظر: الشرح الكبير للدردير (٤٧٤/١).

(٢) حاشية الخرشبي (١٩٧/٢).

وتختلف طرق تقويم الدين المشكوك في تحصيله مناهجه بحسب حال الدين وطبيعته، وبيان ذلك فيما يلي^(١).

- تقويم الديون المشكوك في تحصيلها على أساس دراسة كل دين على حدة.
- تقويم الديون المشكوك في تحصيلها على أساس المثوية من المبيعات الآجلة.
- تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة من رصيد المدينين^(٢).

ثالثاً: الدين المنكسر:

وهو الدين المعلوم الذي انقطع الأمل في تحصيله أو غلب على الظن ذلك، فإنه مطّرح وغير معتبر في التضيض الحكمي باعتباره معدوماً، فلا يتم احتسابه في عملية التضيض الحكمي.

وقد يحدث تحصيل الديون التي سبق إعدامها وتم اعتبارها خسائر. وفي هذه الحال يجب ترحيلها إلى حساب خاص يجمع الديون المدومة التي تم تحصيلها، ويتم رد الحقوق المساهمين الذين تحملوا الخسارة هذه الديون المدومة في تلك الفترة^(٣).

(١) أصول القياس د/ عبد الحي مرعي (ص ٢٩٢-٣٠٠)، وأسس المحاسبة المالية د/ الوابل (ص ٣٢١-٣٢٤).

(٢) أصول القياس د/ عبد الحي مرعي (ص ٢٩٦).

(٣) مبادئ المحاسبة المالية، د/ فائق شقير وآخرون، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٠ م (ص ١٠٦)، وأصول القياس د/ عبد الحي مرعي (ص ٢٩٧)، والمحاسبة المالية، د/ محمد أحمد العظمة، د/ يوسف عوض العادلي، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦ م (ص ٤١٨).

نتائج البحث

توصلت هذا البحث إلى عدد من النتائج أسجلها في النقاط التالية:

- ١- التنضيض الحكمي هو: «تقويم الموجودات من عروض وديون بقيمتها النقدية كما لو تمّ فعلاً بيع العروض وتحصيل الديون».
- ٢- هناك ترابط كبير بين التخارج والتنضيض الحكمي في الأوعية الاستثمارية.
- ٣- مصطلح «التنضيض الحكمي» وليد بعض الأبحاث المعاصرة.
- ٤- يحتاج لمشروعية التنضيض الحكمي بما يحتاج به لمشروعية التقويم باعتبار التنضيض الحكمي بمعنى التقويم وداخل فيه، وكل منهما مبني على التقدير والحزر.
- ٥- للتنضيض ثلاثة أركان؛ هي: المنضّض، والمنضّض، والمنضّض به.
- ٦- يشترط في المنضّض: العدالة، والخبرة، والتعدد، وانتفاء التهمة.
- ٧- المنضض حكماً هو ما يقع عليه التنضيض الحكمي من العروض والديون والمنافع والحقوق المعنوية المشمولة.
- ٨- ويشترط في المنضّض: أن يكون مالا، وأن يكون نقداً، وتعذر التنضيض الفعلي.
- ٩- تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى بطلان عملية التنضيض الحكمي برمتها؛ ومن هذه المبطلات: الاعتراض على التنضيض الحكمي، ورجوع المنضضين أو بعضهم عن التنضيض الحكمي، والتغير في الأسعار.
- ١٠- هناك أسس وعوامل عدة يجب مراعاتها في عملية التنضيض الحكمي للعروض، وأهمها: تكلفة العروض، ونسبة الاستهلاك الحاصلة في العروض، وتكاليف الصيانة، وتأسيس التنضيض الحكمي وفقاً للقيمة الاستبدالية الجارية.

١١- يتحقق التنفيض الحكمي بقياس سعر الشراء الفوري للعملات في يوم التنفيض الحكمي.

١٢- الأصل في التنفيض أن يكون بالسعر الجاري، أي: القيمة التي يمكن بيعها في السوق.

١٣- يظهر التنفيض الحكمي للمنافع والخدمات عند الفقهاء في صورة تقدير أجر المثل لقاء المنفعة أو لقاء الخدمة.

١٤- يستدعي تطبيق الحكمي في الحقوق المعنوية المتمولة مراعاة طبيعة الحق المراد تنفيذه، باعتبار كل فرد على حدة.

١٥- تختلف تطبيقات التنفيض الحكمي بالنسبة للديون التي يستحقها الوعاء من الغير بحسب نوع الدين من جهة تيسر استيفائه وتحصيله.

المصادر والمراجع

- (١) الاستذكار لمعرفة فقهاء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، تحقيق: علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.
- (٢) أسس المحاسبة المالية، د/ وابل الوابل، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- (٣) الأصول العلمية في محاسبة الشركات، د/ حلمي نمر، د/ عبد المنعم محمود، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت.
- (٤) أصول القياس والاتصال المحاسبي، د/ عبد الحي مرعي، د/ محمد سمير صبان، د/ محمد الفيومي محمد، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
- (٥) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، وبهامشه: متن أبي شجاع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩هـ، ١٩٤٠م.
- (٦) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل للعلامة علاء الدين أبي الحسن المرادوي الحنبلي، صححه وحققه: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
- (٧) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفي، ومعه: تكملة الإمام العلامة الشيخ محمد بن حسين بن علي الطوري القادري الحنفي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- ٨) بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، د/ عبد الستار أبو غدة، بيت التمويل الكويتي، الكويت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ٩) تاج العروس من جواهر القاموس لأبي الفيض مجد الدين محمد بن محمد الحسيني المعروف بـ«مرتضى الزبيدي» الحنفي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي وآخرين، طبعة وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٨٥-١٤٠٦هـ.
- ١٠) تحرير ألفاظ التنبيه للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي، دار القلم، دمشق، تحقيق: عبد الغني الدقر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
- ١١) تحفة الحبيب على شرح الخطيب «حاشية البجيرمي» للشيخ سليمان البجيرمي، باشر تجريد وترتيب هذه الحاشية: الشيخ عثمان بن سليمان السويدي الشافعي من تلامذة المؤلف، وبهامشه شرح الخطيب الشربيني المسمى «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع»، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- ١٢) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، د/ سامي حسن أحمد حمود، مكتبة دار التراث، ط ٣، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ١٣) تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
- ١٤) التنضيض الحكمي، د/ محمد المرسي لاشين، المجمع الفقهي الإسلامي الدورة السادسة عشر، مكة المكرمة، ٢٠٠٢م.
- ١٥) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د/ محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- ١٦) الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتب الإسلامي، إستانبول، تركيا، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ١٧) حاشية على شرح الدردير على مختصر خليل «الشرح الكبير» للشيخ محمد ابن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- ١٨) الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي د/ يوسف بن عبد الله الشبيلي، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء، بإشراف د/ عبد الله المطلق، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ١٩) الدر المختار لعلاء الدين الحصكفي شرح متن تنوير الأبصار للشمس تاشي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٢٠) درر الأحكام شرح غرر الأحكام لمحمد بن فرموز منلا خسرو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- ٢١) زكاة الأسهم والسندات وأذونات الخزنة، عبد الله المنيع، أبحاث وأعمال الندوة الحادية عشر لقضايا الزكاة المعاصرة، بيت الزكاة الكويتي.
- ٢٢) السنن الكبرى لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د/ عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، 1991م.
- ٢٣) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
- ٢٤) السنن لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٢٥) السنن للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، حمص، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٢٦) شرح الدردير على مختصر خليل «الشرح الكبير»، ومعه حاشية الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت. ٢٧) شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي المالكي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٢٨) الصحيح للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

٢٩) فتاوى الهيئة الشرعية لبركة د. عبد الستار أبو غده. د عز الدين خوجة. ٣٠) فتاوى ندوات البركة، قطاع الأموال لمجموعة دلة البركة. ٣١) الفروع لمحمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي، بهامشه تصحيح الفروع لعلاء الدين المرداوي، اعتناء: عبد الستار فراج، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٢) القواعد الفقهية المستخلصة من كتاب كشف القناع، للباحث: عمر عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣م.

٣٣) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ أبي بكر بن أبي شيبه، تحقيق: وصححه: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

التنظيف الحكمي في المؤسسات المالية .. دراسة فقهية
د/ عمار عاطف الضالعين

- ٣٤) كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٥م.
- ٣٥) لسان العرب للإمام العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي ثم المصري، قدم له عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، د.ت.
- ٣٦) مبادئ المحاسبة المالية، د/ فائق شقير وآخرون، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠٠م.
- ٣٧) المبسوط لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي، تصحيح: راضي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- ٣٨) مجموع الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ٣٩) المجموع شرح المذهب لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٤٠) المحاسبة الدولية، د/ حسين القاضي، د/ مأمون توفيق، د.ن، د.ت.
- ٤١) محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي، د/ محمد كمال عطية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د.ت.
- ٤٢) المحاسبة المالية، د/ محمد أحمد العظمة، د/ يوسف عوض العادلي، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦م.

٤٣) المحصول في علم الأصول لمحمد بن عمر بن الحسين الفخر الرازي، تحقيق: د/ طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٤٤) المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ محمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٤٥) المستصفى من علم الأصول لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٤٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، تصحيح: مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

٤٧) مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى للشيخ مصطفى الرحيباني الحنبلي، وبهامشه حاشية العلامة حسن الشطي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٤٨) المطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٤٩) المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، من إصدارات الهيئة عام ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٥٠) معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ٢٠٠٤م.

- ٥١) المعجم الوسيط، أخرجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
- ٥٢) المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ٥٣) المغني شرح مختصر الخرقي لموفق الدين عبد الله بن قدامة الجماعلي المقدسي الحنبلي، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- ٥٤) مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- ٥٥) المذهب في فقه الشافعية لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، ومعه: المجموع شرح المذهب لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٥٦) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للشيخ محمد بن عبد الرحمن الخطّاب الرّعيني المغربي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- ٥٧) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، مطبعة الموسوعة الفقهية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- ٥٨) نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي، د/ شوقي إسماعيل شحاتة، دار الزهراء للإعلام، القاهرة، د.ت.

٥٩) النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.



دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل
منطقة تبوك د/ عبد الموجود عبد الله أبو حمادة، د/ قصي ساري عارف براهيمه

دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك

The role of business incubators in marketing knowledge
supporting of small and medium enterprises in Tabuk region

دكتور/ عبدالموجود عبدالله أبوحمادة(*)

دكتور/ قصي ساري عارف براهيمه(**)

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تبوك، من خلال جمع البيانات عن طريق قائمة استقصاء تم توجيهها إلى مدراء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتمية لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك والبالغ عددها ١٥٣ مشروع يمارس نشاطه وقت جمع البيانات، مستخدماً المنهج الوصفي التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) على المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين، المعرفة بالوسطاء، المعرفة التكنولوجية) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتمية لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك، وأن الترتيب التنازلي لهذه الأدوار حسب درجة تأثيرها على

(*) أستاذ إدارة الأعمال المشارك. جامعة تبوك. المملكة العربية السعودية.

(**) أستاذ القانون المساعد. جامعة تبوك. المملكة العربية السعودية

المعرفة التسويقية تتمثل في الدور المالي، الدور الإداري، الدور التسويقي، الدور الاستشاري، وأخيراً الدور القانوني.

وفي النهاية قدم البحث مجموعة من التوصيات لتفعيل الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لتحسين المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

This research aims to study and analyze the role of business incubators in support of the marketing knowledge of small and medium enterprises in the region of Tabuk, through the data collection by the managers of all small and medium enterprises belonging to the business incubators in Tabuk (153 enterprises), using descriptive analytical approach.

The study found there are statistically significant effect of the roles played by business incubators (administrative role, consultative role, financial role, marketing role, constitutive role, legal role) on the marketing knowledge (knowledge of marketing, knowledge of customers, knowledge of competitors, knowledge mediators, technological knowledge) for small and medium enterprises belonging to the business incubators in Tabuk, and descending order of these roles by the degree of their impact on the marketing knowledge is the financial role, managerial role, the marketing role, the consultative role, and finally the legal role. In the end, research presented a set of recommendations to activate the roles played by business incubators to improve the marketing knowledge of small and medium enterprises.

مقدمة:

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنها تفتقر إلى الموارد المالية والمادية والبشرية، مما يعيقها عن مواكبة التطورات الاقتصادية السريعة والصمود أمام التحديات التي تواجهها، لذلك كان لزاماً على الدول أن توفر لهذه المشروعات الإمكانيات اللازمة لنجاحها، وذلك من خلال إقامة شبكات الدعم ولعل أبرزها ما يعرف بحاضنات الأعمال، التي تعتبر من الآليات الهامة والفاعلة في تنمية وتطوير مثل هذه المشروعات، وإمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم، ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي تواجهها في بداية نشاطها (دليلة، ٢٠١٢).

وتعد حاضنات الأعمال منظومة متكاملة، تنظر إلى أن كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل. وتلعب الحاضنات دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية (Economic Development) فهي أداة فعالة لتشجيع الأعمال وحماية ودعم للمنشآت الجديدة (الصغيرة والمتوسطة) وهى وسيلة لخلق فرص العمل ومواجهة التحديات الاقتصادية، كما أنها تساهم في بناء البنية الأساسية للمشاريع العملاقة، وتعمل الحاضنة على تشجيع التوجه نحو المبادرة من خلال تقليل التكاليف التي يتحملها المبادر في بداية مشروعه، كما أن الاستشارات الإدارية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل تخفض من معدل فشل المشاريع الناشئة (السبيعي، ٢٠١٣م).

وتعد المعرفة التسويقية Marketing Knowledge الجانب المهم لإدارة المعرفة Knowledge Management، كونها تمثل أحد أجزائها الأساسية، ولأن إدارة التسويق هي الإدارة التي تعنى أكثر من غيرها بالتعامل والتفاعل مع التغيرات في

البيئة الخارجية وخاصة السوق المستهدف، مما يجعلها تركز على معرفة معلومات عن السوق المستهدفة ومعلومات عن توجهات وتحركات المنافسين ومعلومات عن حاجات ورغبات العملاء، مما يساهم في تحقيق المزايا التنافسية لمنظمات الأعمال داخل سوق العمل (البكري وسليمان، ٢٠٠٦م).

ولقد شهدت منطقة تبوك في ظل النهضة التي تعيشها المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً في كافة المجالات التنموية، وقد ساهم اتساع رقعة هذه المنطقة في تنوع النشاط الاقتصادي بها، مما يؤكد أن هذه المنطقة في حاجة إلى تنشيط حركة مشروعات الأعمال وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل زيادة الفرص الوظيفية المتاحة للسكان بها (موسوعة مناطق المملكة، ١٤٢٨هـ). لذلك فإن هذه الدراسة تتناول دور حاضنات الأعمال داخل منطقة تبوك، كمدخل استراتيجي لدعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه المنطقة.

أولاً: الإطار العام للبحث:

في هذا الجزء سيتم تناول مشكلة البحث وتساؤلاته، أهداف البحث، أهمية البحث، كما يلي:

١- مشكلة البحث وتساؤلاته:

لقد أظهرت بعض الدراسات في هذا المجال أن قرابة ٨٠ - ٩٠٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفشل خلال السنتين إلى خمس سنوات من بداية نشاطها، نتيجة لقيامها على اجتهادات شخصية بعيدة عن الجانب التخطيطي والاستشاري. وقد أثبتت حاضنات الأعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الجديدة، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى ٨٨٪ مقارنة

بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات. وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات، ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، والرعاية لهذه المشروعات في بداية نشاطها (دليلة، ٢٠١٢؛ بركات ودوباخ، ٢٠١٠).

ولقد ذكر عبدالحمن ورشيد، (٢٠١٣) أنه على الرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بأداء أدوار إيجابية في تنمية اقتصاديات بلدان العالم، إلا أن افتقار العديد من هذه المشروعات إلى رؤية واضحة عند تأسيسها، وصعوبة حصول البعض منها على بعض مستلزمات الإنتاج، وزيادة حدة المنافسة يجعل الكثير منها غير قادر على الاستمرار في ممارسة نشاطها داخل الأسواق، مما يؤكد حاجتها إلى من يراها ويدعمها وقد يتم ذلك من خلال حاضنات الأعمال. وهذا ما أكدته كل من عبد الرحيم ولدرع، (٢٠١١) أنه بالرغم من النتائج الباهرة التي حققتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب دول العالم، إلا أن الكثير منها لم تستطع الصمود في وجه المنافسة التي تشهدها الأسواق المستهدفة، لذلك ظهرت الحاجة إلى رعايتها ومد يد العون لها من خلال ابتكار الحاضنات الأعمال.

مما سبق يمكن القول أن مشكلة البحث تجسدت من خلال مجموعة الظواهر التالية:

(١) ندرة البحوث والدراسات التي تهتم بمشروعات حاضنات الأعمال في الدول العربية بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة.

(٢) وجود نسبة كبيرة (٦٠٪) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم دعمها من قبل حاضنات الأعمال في منطقة تبوك فشلت في بداية نشاطها ولم تستطع الصمود في وجه المنافسة داخل الأسواق المستهدفة (إدارة متابعة المشاريع، ١٤٣٦هـ).

(٣) على حد علم الباحث لا توجد أي من الدراسات العربية التي تناولت حاضنات الأعمال في منطقة تبوك ومدى قدرتها في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه المنطقة.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتمثل في ندرة البحوث والدراسات التي تناولت مشروعات حاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية بصفة عامة وفي منطقة تبوك بصفة خاصة، والغموض الذي يكتنف مدى نجاح هذه الحاضنات في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه المنطقة، وهذا ما دفع الباحث للقيام بهذه الدراسة. للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك؟ والذي يتفرع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

(١) ما هي الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك من وجهة نظر أصحاب هذه المشروعات؟

(٢) ما مدى إدراك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك لأهمية حاضنات الأعمال في توفير المعرفة التسويقية؟

(٣) ما هي العلاقة بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك؟

٢- أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بالإضافة لما له من أهمية علمية وعملية كما يلي:

١/٢ - الأهمية العلمية

(١) أهمية مشروعات حاضنات الأعمال، حيث إنها تمثل رافداً هاماً من روافد الدخل في الاقتصاد الوطني؛ حيث تساهم في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، مما يخلق مجاًلاً رحباً للاستثمار والتشغيل وخلق فرص توظيف للباحثين عن عمل بالمملكة بصفة عامة ومنطقة تبوك بصفة خاصة.

(٢) أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر البنية الأساسية لمنشآت الأعمال الضخمة أو العملاقة.

(٣) أهمية المعرفة التسويقية باعتبارها أحد الأساليب الحديثة التي تساعد قيادات منظمات الأعمال في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، ومواجهة المنافسة.

(٤) أهمية منطقة تبوك كمجال تطبيقي لهذا البحث باعتبارها من المناطق الحيوية داخل المملكة، حيث تأتي في المرتبة السابعة من حيث عدد المحافظات (موسوعة مناطق المملكة، ١٤٢٨هـ).

(٥) إن هذا البحث يثري المكتبة السعودية بإضافة دراسة تطبيقية عن الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك.

٢/٢ - الأهمية العملية

(١) أن نتائج هذا البحث سيستفيد منها العديد من الجهات والأطراف ذات العلاقة بهذا المجال في المملكة من جهة، وفي منطقة تبوك من جهة أخرى.

(٢) أن نتائج هذا البحث ستساهم في تشخيص واقع حاضنات الأعمال وعلاقتها بالمعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تبوك.

(٣) أن التوصيات المقترحة وآليات تنفيذها ستساهم في تفعيل دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك.

٣. أهداف البحث

بصفة عامة يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تبوك، وبصفة خاصة يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

(١) التعرف على أهم الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك.

(٢) التعرف على مدى إدراك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك لأهمية حاضنات الأعمال في توفير المعرفة التسويقية.

(٣) التعرف على طبيعة العلاقة بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك.

(٤) تقديم مجموعة من التوصيات لزيادة فعالية الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة تبوك.

ثانياً: فرضيات البحث والتعريف بمتغيراته

في هذا الجزء سيتم بناء فرضيات البحث والتعريف بمتغيراته كما يلي:

١. فرضيات البحث

استند بناء فرضيات هذا البحث على اساس نظري مستمد من الأدبيات السابقة، ويتمثل هذا الاساس النظري في كل ما هو متاح عن حاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية، وذلك بهدف التعرف على أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك. حيث تم وضع فرضيات البحث في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة في هذا المجال، وفي نفس الوقت تم بناء فرضيات البحث بصيغة الفرض العدم (Null Hypothesis) كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) على المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين، المعرفة بالوسطاء، المعرفة التكنولوجية) داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك مأخوذة بصورة إجمالية ولكل متغير على حدة. وينشق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالسوق.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالعملاء.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) $(\alpha \leq)$ للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالمنافسين.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) $(\alpha \leq)$ للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالوسطاء.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) $(\alpha \leq)$ للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالتكنولوجيا.

٢- متغيرات البحث

في ضوء فرضيات البحث وجود نوعين من المتغيرات كما يلي:

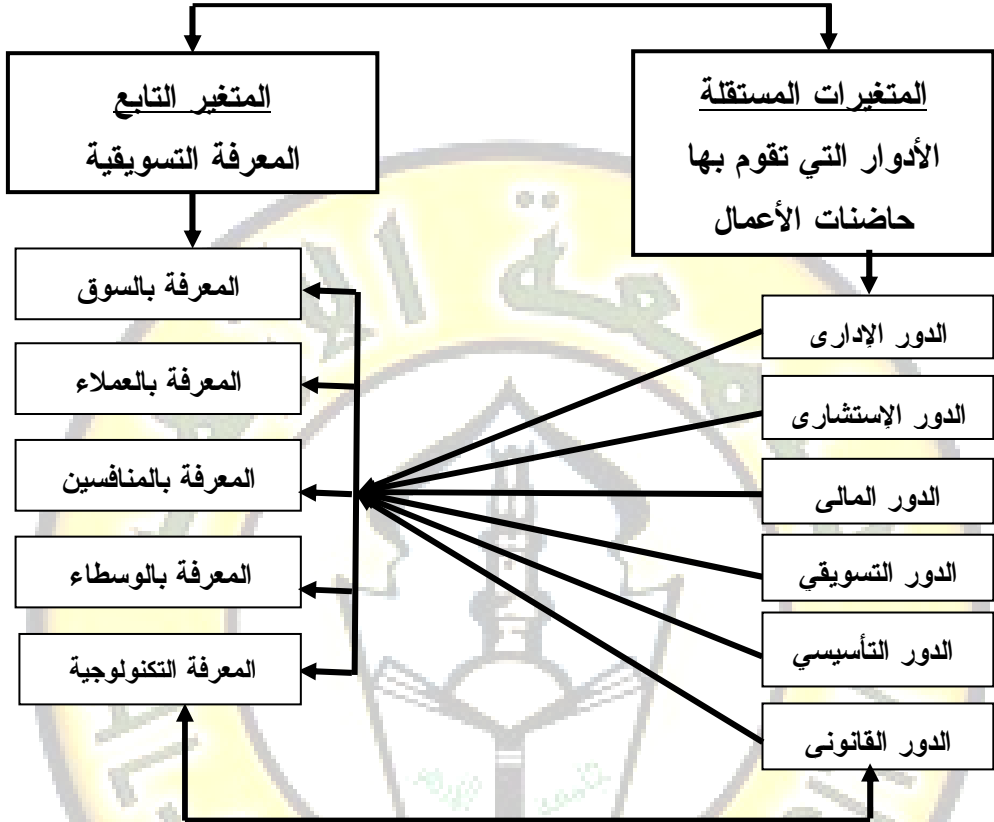
المتغيرات المستقلة: والتي تتمثل في الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال والتي تم تقسيمها إلى ستة أدوار رئيسية (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) وذلك بناء على نتائج بعض الدراسات السابقة ((Ratinho et al. (2009)؛ سهاي (٢٠١٠)؛ تيقاوي (٢٠١٠)؛ Mutambi, et al. (2010)؛ العزام وموسى (٢٠١٠)؛ Bathula et al. (2011)؛ عبدالفتاح والدمور (٢٠١١)؛ السعيد (٢٠١٣))، وللتعرف على الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات محل الدراسة تم طرح السؤال رقم (٢) في قائمة الاستقصاء.

المتغير التابع: المعرفة التسويقية والتي تم تقسيمها إلى خمسة أبعاد رئيسية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين، المعرفة بالوسطاء، المعرفة التكنولوجية) وذلك بناء على نتائج بعض الدراسات السابقة في هذا المجال (جواد Lertputtarak ٢٠٠٣)؛ دراسة البكري (٢٠٠٤)؛ دراسة أوسو (٢٠١٠)؛ Lertputtarak (2012)؛ أبو الدهب (٢٠١٣))، وللتعرف على المعرفة التسويقية التي تمتلكها المشروعات محل الدراسة تم طرح السؤال رقم (٣) في قائمة الاستقصاء.

٣- العلاقة بين متغيرات البحث

بناء على متغيرات البحث وفي ضوء الرؤية الشخصية للباحث فإن الشكل رقم (١) التالي يوضح متغيرات البحث والعلاقة بينها.

شكل رقم (١): متغيرات البحث والعلاقة بينها



ثالثاً: الإطار النظري للبحث

في هذا الجزء سيتم التعريف بكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبحاضنات الأعمال وأهم الأدوار التي تقوم بها لدعم هذه المشروعات، بالإضافة إلى المعرفة التسويقية وأهم أبعادها كما يلي:

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بأداء أدوار إيجابية في تنمية اقتصاديات دول العالم المتقدمة منها أو النامية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين

حول وضع مفهوم متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وحتى داخل الدولة نفسها، وبالرغم من ذلك فإنه يمكن الاعتماد على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، وعدد العمال، وطبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية، والمستوى التقني، وحجم الإنتاج، وغيرها من المعايير لتعريف هذه المشروعات (بن ناصر، ٢٠١٠).

ولقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتمد في ذلك على معياري عدد العمال وإجمالي الأصول، حيث عرف المشروع الصغير بأنه "المؤسسة التي تضم أقل من ٥٠ عاملاً ويكون إجمالي أصولها أقل من ٥ مليون يورو"، أما المشروع المتوسط فهو "تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من ٥٠ إلى ٢٤٩ عامل، وإجمالي أصولها أكثر من ٥ مليون يورو (دليلة، ٢٠١٢). في حين ذكر مكتب العمل العربي (٢٠١١) أن المشروعات الصغيرة تشغل أقل من ٤ عمال في اليمن وما بين ٢-١٠ في الأردن، وأقل من ١٠ عمال في الجزائر وعمان والكويت، ومن ١-٩ عمال في العراق، ومن ١-٢٠ في السعودية وما بين ٥-١٩ عاملاً في البحرين. كما ذكر أن منظمة العمل العربية اعتمدت تعريفاً أوردته في التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية أن المنشأة الصغرى عدد العمال بها ما بين ١-٤ عاملاً، والمنشأة الصغيرة ما بين ٥-١٩ عاملاً، والمنشأة المتوسطة ما بين ٢٠-٩٩ عاملاً.

كما ذكر، (Kraja and Osmani (2013 أن الحد الأدنى لحجم العمالة في المشروعات الصغيرة هو ١٠ عمال وأن الحد الأقصى هو ٤٩ عامل، وأن الحد الأدنى لحجم العمالة في المشروعات المتوسطة هو ٥٠ عامل بينما الحد الأقصى هو ٢٤٩

عامل، وما يزيد عن ذلك يعتبر من المشروعات كبيرة الحجم. ولقد أوضح مكتب العمل العربي (٢٠١١) أنه لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة توجد مجموعة من المعايير الكمية (حجم العمالة وعدد الآلات ووسائل النقل والمستوى التكنولوجي وحجم رأس المال) وأخرى نوعية (أسلوب الإدارة ومدى الاستقلالية)، كما أوضح أن معيار حجم العمالة يعد المعيار الأقرب للتعبير عن القدرة على التشغيل لهذه المشروعات.

وأخيراً يرى السبيعي (١٤٣٤هـ) والغرفة التجارية بالرياض (١٤٣٤هـ) أن حجم العمالة في المشروعات الصغيرة يتراوح ما بين ١ - ٢٠ عامل، وحجم العمالة في المشروعات المتوسطة يتراوح ما بين ٢١ - ١٠٠ عامل وذلك طبقاً للتشريع السعودي. لذلك سيتم الاعتماد على هذا المعيار في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمجتمع للدراسة الحالية.

تعريف حاضنات الأعمال

لقد عرف عبدالفتاح والدمور (٢٠١١) حاضنات الأعمال بأنها عبارة عن مكان يلجأ إليه حاملي إنشاء فكرة مؤسسة جديدة، بهدف رفع معدل بقاء ونمو هذه المؤسسات، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المحلية وخلق فرص وظيفية. كما عرف جواد (٢٠٠٧) حاضنات الأعمال على أنها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة الكافية لنجاح المشروعات الجديدة.

في حين عرفت السعيد (٢٠١١) حاضنات الأعمال بأنها منظومة عمل متكاملة تهدف إلى دعم المبادرين والمبدعين من أصحاب المشروعات في تجسيد أفكارهم

ومساعدتهم على تأسيس المشروعات، وذلك بتوفير بيئة متكاملة من تقديم الخدمات والاستشارات اللازمة إلى إنشاء وتطوير هذه المشروعات".

كما عرفت دليلاً (٢٠١٢) الحاضنة بأنها منظومة عمل متكاملة توفر الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، تنطوي على شبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتهقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي غالباً إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

ولقد ذكر كل من عبدالرحمن ورشيد (٢٠١٣) أن حاضنات الأعمال تمثل هيئات قانونية عامة أو خاصة أو حتى مختلطة تتمتع ببنية تحتية وبتجهيزات وخبرات وقدرات تنظيمية وشبكة من العلاقات. كما عرف (Tornatzky, et al. (2002 حاضنات الأعمال على أنها التنمية الناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مجموعة من الأعمال والأنشطة من قبل إدارة الحاضنة لدعم هذه المشروعات.

وأيضاً تعرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسة تنموية لها كيانها القانوني والإداري والمالي، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في تأسيس وإدارة وتنمية المشروعات الجديدة من خلال تأمين لهم حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والتسهيلات وآليات الدعم والمساندة لفترة زمنية محددة تسمى فترة الاحتضان، ليتمكنوا بعدها من الاعتماد على أنفسهم والخروج إلى سوق العمل وإقامة مشروعاتهم التنموية الصغيرة خارج الحاضنة (علي، ٢٠١٢).

كما تعرف حاضنة الأعمال بأنها مؤسسة تنموية لها كيانها القانوني والإداري والمالي، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في تأسيس وإدارة وتنمية المشروعات الجديدة من خلال تأمين حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والتسهيلات وآليات الدعم والمساندة لفترة زمنية محددة تسمى فترة الاحتضان، ليتمكنوا بعدها من الاعتماد على أنفسهم والخروج إلى سوق العمل وإقامة مشروعاتهم التنموية الصغيرة خارج الحاضنة (الجبوري والمعاويدي، ٢٠٠٧م). في نفس الوقت تعرف حاضنة الأعمال بأنها "مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدتها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعماً قوياً (رحيم، ٢٠٠٣).

وأخيراً عرف قشعة (٢٠١٤) حاضنة الأعمال بأنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم للمشروعات المنتمية إليها (قشعة، ٢٠١٤). ويرى الباحث أن هذا التعريف يعتبر شامل وواضح، لذلك سوف تتبناه الدراسة الحالية في تعريف حاضنات الأعمال.

أنواع حاضنات الأعمال

لقد أوضح السعيد (٢٠١٣) أن التطور في الحياة الاقتصادية أدى إلى ظهور أنواع عديدة من حاضنات الأعمال، وذلك بناء على الأهداف المتعلقة بهذه الحاضنات، والخدمات التي تقدمها، وطبيعة المشروعات المحتضنة، ومن هذه الأنواع ما يلي:

حاضنات مغلقة: وهذا النوع من الحاضنات يخصص لها موقع معين في شكل مبنى، يضم إدارة الحاضنة ومرافقها، بالإضافة إلى مجموعة الورش والوحدات المعدة للتأجير.

حاضنات مفتوحة: وهي الحاضنات التي لا تتحدد بحيز أو مساحة معينة وإنما يتحدد شكلها بناء على توافر المستفيدين المحتملين.

حاضنات متخصصة: هي الحاضنات التي تستهدف فئات معينة من المجتمع أو من مناطق محددة مثل الحاضنات الموجهة لفئة من المعوقين، والحاضنات الموجهة لفئة من النساء في مجال معين، والحاضنات تستهدف العناية بمناطق معينة، والحاضنات التي تستهدف صناعات معينة.

حاضنات أعمال عامة (غير متخصصة): وهي حاضنات مغلقة أو مفتوحة ولا يتحدد الدخول فيها بمعايير محددة، إنما حسب طاقتها، وإمكاناتها، ومساحتها.

حاضنات دولية: وهي حاضنات ذات صبغة دولية سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى تقديم الخدمات، وتركز هذه الحاضنات نشاطها على الاستفادة من التعاون الدولي المالي أو التكنولوجي، من أجل تطوير وتأهيل الشركات الوطنية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

حاضنات تكنولوجية: وهي حاضنات تهتم بالمشروعات ذات الصبغة التكنولوجية، وهي حاضنات يرتبط وجودها بوجود معهد، أو جامعة، أية هيئة ذات طابع تكنولوجي في ذات الموقع.

كما ذكر كل من عبدالرحمن ورشيد (٢٠١٣) أنه يمكن التمييز بين أنواع حاضنات الأعمال وفقا للتصنيفات التالية:

١- حاضنات الأعمال طبقاً لنطاق عملها:

- (١) الحاضنات الإقليمية: تعمل هذه الحاضنات في نطاق جغرافي محدد.
- (٢) الحاضنات الدولية: تعمل هذه الحاضنات في أكثر من دولة، وهذا النوع من الحاضنات غالباً تعمل في مجال نقل التكنولوجيا، وتصدير المنتجات المحلية من خلال دعم المؤسسات المصدرة وتأهيلها لاكتساب قدرة على العمل في الأسواق الدولية.

٢- حاضنات الأعمال طبقاً لمجال نشاطها:

- (١) حاضنات الأعمال العامة: هذه الحاضنات تتولى احتضان مختلف المشاريع الناشئة المتواجدة في منطقة محددة، خاصة المشاريع التي تعمل في مجال التجديد والابتكار.
- (٢) حاضنات الأعمال المتخصصة: وهي هيئات تتولى احتضان مؤسسات تعمل في قطاع محدد أو فئة محددة من أفراد المجتمع.
- (٣) حاضنات الأعمال التقنية والحاضنات البحثية: هي حاضنات تختص في احتضان المؤسسات التي تعمل في مجال البحث وتطوير ونشر التكنولوجيا، وهي غالباً ما توجد داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير.

٣- حاضنات الأعمال طبقاً للهدف

- (١) حاضنات أعمال لا تهدف لتحقيق الربح: هي حاضنات تختص بخدمة المجتمع.
- (٢) الحاضنات التي تهدف لتحقيق الربح: وهي هيئات تابعة للقطاع الخاص والتي تقدم خدماتها بغرض الحصول على ربح.

٤- حاضنات الأعمال طبقاً لطبيعة ملكيتها

- (١) حاضنات الأعمال العمومية: هي حاضنات تابعة للدولة، غالباً ما توجد قرب الجامعات ومراكز البحوث.

(٢) حاضنات الأعمال الخاصة: هي حاضنات تهدف إلى تحقيق الربح، لذلك فإن مساهمتها في إنشاء أو دعم المؤسسات محدودة.

الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد ذكر صالح (٢٠٠٩) أن أهمية حاضنات الأعمال تظهر من خلال ما تقدمه من خدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل في خدمات إدارية وخدمات مالية وأخرى استشارية كما يلي:

(١) توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزه لإقامة مشاريع متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية، الخ) .

(٢) توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين .

(٣) تقدم الحاضنات الدعم الفني والإداري والتسويقي للمشروعات المشتركة بها.

(٤) تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر.

(٥) بعض الحاضنات توفر المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

في حين أوضح كل من جوادى وآخرون (٢٠١١)، أنه يمكن تحديد أهمية حاضنات الأعمال من خلال الأدوار الاستراتيجية (مالي أو تأسيسي أو تسويقي) التي تقدمها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

- (٢) تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية والسوق ومتطلباته.
- (٣) تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- في نفس الوقت أوضحت السعيد (٢٠١٣) أن حاضنات الأعمال تقدم مجموعة متكاملة ومتنوعة من الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه الخدمات ما يلي:
- (١) الخدمات الاستشارية: وتشمل هذه الخدمات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة، هذا بالإضافة إلى الاستشارات التسويقية والاستشارات القانونية وحماية الملكية الفكرية.
- (٢) الخدمات الإدارية: يعتبر توفير الخدمات الإدارية جزء من مهام الحاضنة حيث تقوم بتدريب العناصر الإدارية، بالإضافة إلى أعمال التصوير والطباعة وخدمات الهاتف والفاكس والانترنت.
- (٣) خدمات تنمية المورد البشرية: حيث تشمل هذه الخدمات ربط العاملين بالحاضنات وبأسواق العمل وتنمية مهارات هؤلاء الأفراد.
- (٤) الخدمات التأسيسية: تتمثل هذه الخدمات في توفير المكاتب وأماكن التخزين ونظام آلية العلاقات العامة والاشتراك في المؤتمرات والمعارض العالمية وتوفير خدمات الصيانة والمساعدة في الحصول على التمويل المناسب.
- كما أوضح عبدالرحمن ورشيد (٢٠١٣) أن حاضنات الأعمال، خلال احتضانها المؤقت للمشروعات الناشئة تقدم مجموعة من الخدمات هي:
- (١) تمكين المؤسسات بعد احتضانها من الحصول على أماكن بإيجارات مناسبة

- (٢) تمكين المؤسسات الناشئة من التعرف على مجال عملها والاندماج فيه
- (٣) مساعدة المؤسسات المحتضنة في الحصول على التمويل من أصحاب رؤوس الأموال.
- (٤) التعريف بالمؤسسات المحتضنة من خلال وسائل الإعلام والحضور في المعارض المختلفة.
- (٥) تمكين المؤسسات من الحصول على المعرفة التسويقية.
- (٦) مساعد المؤسسات الناشئة على نقل التكنولوجيا وتوطينها محليا.
- (٧) مساعدة المؤسسات المحتضنة على دخول الأسواق المستهدفة.
- (٨) التقييم المستمر لوضع المؤسسات المحتضنة لمعرفة مشاكلها والحلول الممكن تقديمها.

وكما ذكر كل من دليلة (٢٠١٢) وبركات ودوباخ (٢٠١٠) أن الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- (١) تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت المنتسبة إليها في ربط اتصالات بالراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت وهي في طور النمو، كما يمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت.
- (٢) توفير الخدمات القانونية: تحتاج المنشآت الجديدة إلى خدمات قانونية عديدة، كإجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، حيث تقوم الحاضنات عادة بدور الوسيط بين المنشآت المنتسبة إليها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية.

(٣) بناء شبكات تواصل: تقوم الحاضنات بإقامة ندوات ومعارض بهدف استقطاب الممولين، تمهيداً لتواصلهم مع المنشآت المنتسبة إليها، كما تعمل على بناء شبكات التواصل فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، للوقوف على ما يستجد والمشاركة في تبادل الخبرات والعمل على تحقيق التكامل. كما تقوم الحاضنات بإقامة الأيام المفتوحة والمعارض التي تشارك فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها للتعرف وتبادل الخبرات.

(٤) تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية: يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمنشآت المنتسبة لها وذلك في مرحلة تقييمها، كما تقوم بتقديم خدمات التدريب المختلفة لتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال، بالإضافة إلى تقديم خدمات التسويق للمنشآت المنتسبة للحاضنات من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضاً لنفس الحاضنات. وتتمثل الخدمات الاستشارية للحاضنات في المساعدة على وضع السياسات، تحديد الأهداف، اختيار وتوظيف المدراء التنفيذيين، كما تراقب تفاعل ونمو المنشآت المنتسبة إليها.

(٥) توفير البنية التحتية: توفر الحاضنات للمنشآت التي تنسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات. كما تقوم بعض الحاضنات الصغيرة بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار.

(٦) تقديم الخدمات الفنية: إن وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية يعتبر مطلباً أساسياً لنجاح الحاضنات في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات اللازمة لتطويرها ونموها، حيث تعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين برامج نقل التقنية والحاضنات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين، وترتيب طرق استخدامها لمراكز الجودة القريبة من هذه الحاضنات، عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن حاضنات الأعمال تلعب دوراً هاماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لهذه المشروعات وتقديم الاستشارات الفنية والدورات التدريبية المتخصصة ووضع خطط العمل والاستراتيجيات التسويقية وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية لهذه المشروعات. لذلك يمكن تقسيم الأدوار التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ستة أدوار رئيسية (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني).

المعرفة التسويقية وأهم أبعادها

تمثل المعرفة التسويقية جزءاً متداخلاً مع المعرفة الكلية للمنظمة، إلا أن المعرفة التسويقية تركز على إدراك وفهم البيئة التنافسية **Competitive Environment** للمنظمة بكل أجزائها، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات لخلق قاعدة بيانات تضم المعلومات عن أجزاء السوق وقوة المنافسين إضافة إلى المعلومات عن العملاء من سلوكيات الشراء واختيار العلامة التجارية، وذلك يشكل أساس المعرفة التسويقية وبمرور الزمن ستحقق المنظمة تراكم معرفي يجعلها أقدر على اتخاذ

القرارات التسويقية الجيدة مثل استهداف أسواق جديدة، تحليل المنافسين في هذه الأسواق، تحديد خصائص المنتج، اختيار أفضل الموزعين للتعامل معهم وغيرها من القرارات التي تعنى بها إدارة التسويق (Bellinger, 2003).

كما تشير الأدبيات في المجال التسويقي أن المعرفة التسويقية تعد أحد مصادر المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية، وأن منظمات الأعمال تستخدم المعرفة التسويقية في تحسين وتطوير عملية صنع واتخاذ القرارات الاستراتيجية التسويقية المناسبة في المنظمة (Delbeare & smith, 2002). ولقد أوضح Baker, (2000) أن المعرفة التسويقية تعد المورد الأكثر أهمية للمنظمة للتعامل مع بيئتها الخارجية على وفق قدراتها الداخلية وستكون لدى المنظمة فرصة أكبر في استخدام قدراتها المميزة لتشكيل وتدعيم تميزها.

ويعد مفهوم المعرفة التسويقية من المفاهيم الحديثة لذلك فإنه تحديد متضمنات هذا المفهوم قد يواجه بالكثير من الصعوبات (Rossiter, 2001). ولقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم المعرفة التسويقية، غير أن هناك عدد من الكتاب يرى أن المعرفة التسويقية هي الرصيد المعرفي عن السوق والمنافسين والعملاء، والتي تشكل عبر التفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة، والتي تحدد قدرة الفرد على التعامل بشكل أفضل مع هذه المتغيرات البيئية (البكري وسليمان، ٢٠٠٦).

كما يرى Baker (2000) أن المعرفة التسويقية هي أحد مهارات تعلم كيفية اكتساب وخلق وتحويل والاحتفاظ بالمعرفة، فضلاً عن نقل تلك المعرفة من أجل تطوير الأداء أو الإبداع في المنتجات والخدمات. كما عرف البكري (٢٠٠٤) المعرفة التسويقية بأنها المهارة التسويقية التي تعني التنبؤ، التخطيط، التحليل، الإبداع،

التحفيز، الاتصال والتطبيق، والتي تعمل بشكل مباشر على تنمية القدرة في استخدام هذه المهارات في مجال التسويق.

وفي نفس الوقت عرف (Kok and Vanzyl 2002) المعرفة التسويقية على أنها المرشد المنضبط لتمييز المعرفة وترويجها بين الأفراد لتطوير المعرفة الحالية وخلق معرفة جديدة واستخدامها لتطوير الممارسات والتطبيقات في المجال التسويقي المتعدد الاتجاهات. ويرى كل من البكري وسليمان (٢٠٠٦) أن المعرفة التسويقية تستخدمها إدارة التسويق لبناء قاعدة معلومات عن السوق المستهدفة والعملاء وعن المنافسين، واستخدام ذلك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التسويقية الخاصة بالمزيج التسويقي.

في نفس الوقت أوضح البكري (٢٠٠٤) أن هناك أبعاد متعددة تغطيها المعرفة التسويقية والمتمثلة في معرفة العملاء والموزعين والمنافسين والسوق المستهدف وغيرها من المجالات التسويقية الأخرى، وأن الأبعاد الرئيسية للمعرفة التسويقية تبقى مسألة نسبية واجتهادية، تختلف من موقف إلى آخر، لكن هذا لا يمنع من السعي إلى إرساء أسس موضوعية قابلة للنقاش والتطوير من قبل الباحثين تتعلق بكل بعد من هذه الأبعاد. ولقد ذكر كل من الساعد وحريم (٢٠٠٤) أن أبعاد المعرفة التسويقية تتمثل في توفير معرفة متميزة عن العملاء والمنافسين والمنتجات والسوق المستهدفة، وأن ذلك له علاقة وتأثير في اكتساب الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال وأن أي تغيير في المعرفة التسويقية ينعكس على الميزة التنافسية لهذه المنظمات.

رابعاً: الدراسات السابقة

للتعرف على ما تم التوصل إليه من قبل الباحثين السابقين المهتمين بمجالات

البحث الحالي، فقد أجرى الباحث مسح للدراسات السابقة في هذا المجال، ونتج عنه مجموعة من الدراسات منها دراسات تناولت حاضنات الأعمال والأدوار التي تقوم بها ودراسات تناولت المعرفة التسويقية وأبعادها. فمن الدراسات التي تناولت حاضنات الأعمال والأدوار التي تقوم بها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة قام بها (2003) Wilber، حول أثر حاضنات الأعمال على المشروعات الصغيرة الأمريكية، وذلك بالتركيز على الشركات الصغيرة التي فشلت بدلا من تلك التي ازدهرت. حيث أوضحت الدراسة أنه بالرغم من أن الشركات الصغيرة كانت أكثر عرضة لمعدلات عالية من الفشل، إلا أن المشروعات الصغيرة الأمريكية الآن أثبتت نجاحاً بمعدلات غير مسبقة، وأن ذلك يعزى لظهور حاضنات الأعمال. لأنها تساعد المديرين وأصحاب الشركات الصغيرة اكتساب المهارات الإدارية والتي هي ضرورة من أجل البقاء في بيئة تنافسية، كما أن حاضنات الأعمال تلعب دوراً أساسياً في ارتفاع معدلات بقاء المشروعات الصغيرة على قيد الحياة.

وفي دراسة قام بها الجبوري والمعاضيدي (٢٠٠٧) استهدفت تقديم أسس نظرية لمفهوم الحاضنات وأدوارها التكتيكية والاستراتيجية وأهدافها ومؤشرات نجاحها وذلك من خلال التعرف على آراء ٥٠ مفردة من مالكي ومدراء عينة من الشركات العراقية الصغيرة فيما يتعلق بخمسة عشر دوراً من الأدوار المرتقبة التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك الكثير من الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن أهم الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال العراقية تتمثل في تقديم دراسات الجدوى، وتقديم الخدمات الاستشارية، والدعم المالي والإداري،

مما يساهم في حصول هذه المشروعات على فرص أكبر للنجاح وتخفيض مخاطر دخولها إلى السوق المستهدفة.

كما تناولت دراسة (Ratinho et al. (2009 دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الريادية، ذكر أن حاضنات الأعمال تعد أداة هامة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير لهم الظروف المثالية لزيادة مرحلة البقاء داخل الأسواق المستهدفة والتغلب على مشاكلها التنموية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية.

وفي دراسة استكشافية قام بها سهاي (٢٠١٠) حول دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين من الدراسة أن الدور الرئيسي للحاضنات في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في رعايتها للأفكار الابتكارية وتطويرها وتقديم الدعم المالي والإداري والاستشاري لها، بالإضافة إلى أنها تساعد هذه المشروعات في التغلب على المشاكل التي قد تؤدي إلى فشل هذه المشروعات في تحقيق أهدافها. وفي نفس الوقت قام بها تيقاوي (٢٠١٠) بدراسة حول دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استهدفت الدراسة توضيح المفاهيم النظرية لحاضنات الأعمال والقدرة التنافسية والتعرف على العلاقة بين حاضنات الأعمال والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائية التي تعمل في مجال المقاولات. حيث توصلت الدراسة إلى أن لحاضنات الأعمال دور هام في تقديم الدعم المالي والفني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال والأبعاد المختلفة للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد قام **Mutambi, et al. (2010)** بدراسة نظرية حول طبيعة حاضنات الأعمال في أوغندا من خلال تناول مفهوم ووصف حاضنات الأعمال، ومساهمتها في نجاح الشركات الناشئة، حيث أوضحت أن حاضنات الأعمال تعد آلية فعالة لنمو الشركات الريادية وخاصة في السنوات الأولى الحرجة عندما تواجه هذه الشركات بالنفقات المرتفعة، وقلة الخبرة في الأعمال التجارية وندرة الموارد وخاصة المورد البشري، كما أوضح حاضنات الأعمال تساهم في تحفيز المزيد من رجال الأعمال لتحقيق أحلامهم وإنشاء شركاتهم الخاصة على أسس علمية سليمة.

واستهدفت دراسة العزام وموسى (٢٠١٠) التعرف على واقع حال حاضنات الأعمال في الأردن، عن طريق اختيار عينة الدراسة حجمها ٦٩ مشروعاً من المشروعات الريادية التي تخرجت من تلك الحاضنات، والمشاريع المحتضنة، ومشاريع ريادية لم تدخل حاضنات. وقد توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تلعب دور مهم في دعم وتطوير المشاريع الريادية الناشئة، حيث يتمثل هذا الدعم في تقديم خدمات إدارية وفنية وقانونية ومالية للمشاريع الريادية، وما لدى حاضنات الأعمال من إدارات كفؤة ومؤهلة، ورؤيا واضحة في سياساتها تجاه احتضان قبول وتقييم تلك المشاريع. كما يتمثل الدعم أيضاً بما تقوم به حاضنات الأعمال في لعب دور هام في تشجيع الحكومة والمؤسسات المالية والمصرفية، والشركات والمصانع، والجامعات ومراكز البحث العالمي لدعم تلك المشاريع الريادية، مما يؤثر في نجاح المشاريع الريادية من حيث قدرتها على تحقيق النمو، وتوليد الدخل وتوفير فرص عمل.

كما تناولت دراسة قام بها Bathula et al. (2011) دور حاضنات الأعمال في الاقتصاديات الناشئة، حيث أوضحت أن حاضنات الأعمال تلعب دوراً رئيسياً في تقديم المساعدة لأصحاب المشاريع الناشئة وخاصة في المراحل الأولى من دورة حياة المشروع. كما أن حاضنات الأعمال توفر مجموعة من الخدمات الأساسية من الأجهزة والمعدات اللازمة لبدء المشروعات، وأن هذا الدعم يعطي الشركات المبتدئة بيئة آمنة نسبياً. كما أن حاضنات الأعمال توفر فرصة فريدة لأصحاب المشاريع الناشئة لتقديم المنتجات التي تتطلب مستوى أعلى من التكنولوجيا. وأخيراً أوضحت الدراسة أن حاضنات الأعمال توفر فرص وظيفية جديدة، وتوفر المواهب الريادية والقيادية المطلوبة للاقتصادات الناشئة.

وفي دراسة نظرية قام بها عبدالفتاح والدمور (٢٠١١) حول طبيعة حاضنات الأعمال ودورها في دعم إنشاء المشروعات الصغيرة الجزائية، وتتلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن حاضنات الأعمال يمكن أن تأخذ عدة أشكال وأن كل شكل يقدم مجموعة من الخدمات، وأن الهدف الأساسي للحاضنة هو التخفيف من حدة المخاطر التي تواجه المبدئين. كما توصلت الدراسة أن حاضنات الأعمال مازالت حديثة العهد في الجزائر مما أدى إلى زيادة التحديات التي تواجهها وخاصة المعوقات المالية، وبالرغم من ذلك إلا أنها تلعب دوراً هاماً في الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي دراسة قام بها كل من Al-Mubarak and Busler (2011) حول تنمية المشروعات الريادية من خلال حاضنات الأعمال، وذلك عن طريق دراسة وضع عشر مشروعات ريادية متممة لحاضنات الأعمال في الدول النامية. وقد توصلت

نتائج الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تعد أداة فعالة ومبتكرة في دعم بدء المشروعات الريادية من خلال القيام بالعديد من الأدوار لدعم هذه المشروعات سواء كانت خدمات مالية أو إدارية أو تسويقية أو استشارية وغيرها من الخدمات.

واستهدفت دراسة السعيد (٢٠١٣) التعريف بالحاضنات التكنولوجية الجزائية وتحديد إشكالاتها والخدمات التي تقدمها، حيث أوضحت الدراسة أن الحاضنات التكنولوجية تركز على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل وعلى تحويل هذه الأفكار من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ. كما أوضحت الدراسة أن حاضنات الأعمال تعد الآلية الفاعلة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، وأنها تساعد هذه المشروعات على أن تواصل نشاطها بنجاح بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة الصعوبات والتحديات، إلا أن هذه الحاضنات تواجه مجموعة من التحديات مثل نقص الكوادر الإدارية وعدم كفاية الموارد المالية.

ومن الدراسات التي تناولت المعرفة التسويقية دراسة (Mistic, et al. (2003 والتي استهدفت قياس مستوى المعرفة التسويقية للمحاسبين المهنيين، وذلك بالتطبيق على ثلاث عينات من المحاسبين الاستراليين مختلفين من حيث الأقدمية والخبرة. ولقد أوضحت الدراسة أن المحاسبين يفتقروا بصفة عامة إلى معرفة أساسيات المعرفة التسويقية، وبالرغم من ذلك فقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعرفة التسويقية للمحاسبين يزداد كلما زادت خبرة أو أقدمية هؤلاء المحاسبين.

كما استهدفت دراسة (Park et. al, 2009) التعرف على أثر خصائص الشركات الدولية المشتركة على المعرفة التسويقية بالتطبيق على مجموعة من الشركات الكورية صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد تم جمع البيانات اللازمة من عينة حجمها ٦٨٨ من المديرين في الشركات المشتركة الكورية. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين خصائص الشركات الدولية المشتركة ومستوى المعرفة التسويقية، وأن متوسط حجم الشركة لا تؤثر بشكل كبير على مستوى المعرفة التسويقية، وأن هناك تأثير إيجابي للثقافة التنظيمية على المعرفة التسويقية. كما قام (Wang et al. 2009) بدراسة للتعرف على العلاقة بين كل من رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي لرواد الاعمال الصينيين والمعرفة التسويقية. حيث أوضحت هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي لرواد الاعمال الصينيين والمعرفة التسويقية، وأن المعرفة التسويقية تساعد رواد الاعمال الصينيين في ممارسة أعمالهم بنجاح داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي دراسة كل من العزاوي والجنابي (٢٠١١) لتشخيص مدى إدراك القائمين على شركات الاتصالات العراقية العاملة في مدينة السليمانية لأهمية إدارة المعرفة التسويقية، فضلاً عن بيان معوقات استعمال إدارة المعرفة التسويقية في هذه الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القائمين على شركات الاتصالات يدركون أهمية إدارة المعرفة التسويقية، وأن هناك فروق معنوية في إدراك القائمين على شركات الاتصالات لأهمية استعمال إدارة المعرفة التسويقية تعزى لبعض المتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة في العمل التسويقي). كما أوضحت الدراسة وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرات المستقلة

للبحث (إدراك أهمية إدارة المعرفة التسويقية، معوقات استخدام إدارة المعرفة التسويقية) في امتلاك المعرفة التسويقية في شركات الاتصالات محل الدراسة.

وفي دراسة قام بها الملحم (٢٠١٣) للتعرف على مدى إمكانية تبني وتطبيق المعرفة التسويقية الحديثة وأثرها على الأداء في القطاع الصناعي السعودي، بالتطبيق على الشركات السعودية العاملة في القطاع الصناعي السعودي والبالغ عددها ٣٠٨٨ شركة. حيث تم جمع البيانات اللازمة من عينة حجمها ٦٠٠ مفردة من مدراء الشركات محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذو دلالة معنوية بين المعرفة التسويقية ومستوى الأداء (زيادة المبيعات، حجم الأرباح، الحصة السوقية). كما أوضحت الدراسة أن هناك أربع عوامل تعيق تطبيق المعرفة التسويقية داخل الشركات الصناعية السعودية وهي جمود الأنظمة، وضعف الرصيد المعرفي لدى المدراء في مجال التسويق، وضعف البرامج التدريبية للمدراء في مجال التسويق، وأخيرا عدم توافر البيانات التسويقية الكافية أمام المدراء.

وأما الدراسات التي تناولت أبعاد المعرفة التسويقية دراسة قام بها جواد (٢٠٠٣) قياس اثر المعرفة بالسوق في اختيار الاستراتيجيات التنافسية والتميز بالأداء وذلك من خلال دراسته لعينة من شركات تعمل في قطاع سوق السلع المعمرة في السوق الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن توفر المعرفة بالسوق من خلال البحث والتطوير بالإضافة إلى المعرفة بالمنافسين تساعد مدراء الشركات في اختيار استراتيجياتهم المناسبة والتي تؤدي إلى تميز الأداء. واستهدفت دراسة البكري (٢٠٠٤) للتعرف على مفهوم المعرفة التسويقية وعلاقتها بالمعرفة بالعملاء، حيث أوضحت هذه الدراسة أن المعرفة التسويقية تمثل المرشد للأفراد العاملين في المنظمة لتطوير الممارسات والتطبيقات في المجال التسويقي المتعدد الاتجاهات، حيث تساعد

المنظمة في استقراء البيئة التنافسية التسويقية وخلق الإمكانيات المناسبة للتكيف والتعامل معها. كما أوضحت الدراسة أن المعرفة بالعملاء كبعد من أبعاد المعرفة التسويقية تمثل في حقيقتها الركن الأهم في المعرفة التسويقية من أجل تحقيق التواصل والنجاح في السوق المستهدفة.

وفي دراسة أوسو (٢٠١٠) حول دور المعرفة التسويقية في تحقيق الابتكار التسويقي بالتطبيق على مجموعة من المنظمات السياحية في مدينة دهوك، وتكونت عينة البحث من (٦٧) من المدراء والمعاونين ورؤساء الأقسام في هذه المنظمات، وتمثلت أهم النتائج في وجود علاقة ارتباط قوية وأثر إيجابي بين المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين) والابتكار التسويقي (ابتكار المنتج، ابتكار السعر، ابتكار الترويج، ابتكار التوزيع).

كما استهدفت دراسة (Lertputtarak 2012) التعرف على أثر خصائص الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والمعرفة بالسوق على أداء الموارد البشرية والأداء التنظيمي للشركات التايلاندية. وذلك بالتطبيق على عينة عشوائية حجمها ١٠٠٠ من مديري الموارد البشرية العاملين في ٢٢٧٠ شركة تصدير للمواد الغذائية المدرجة في دليل المصدرين في تايلاند. ولقد أظهرت النتائج أن مديري الموارد البشرية في الشركات محل الدراسة لديهم اختلافات كبيرة في مجال إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والمعرفة بالسوق عند مستوى معنوية ٠,٠٥. كما توصلت الدراسة إلى أن المعرفة بالسوق تعد من العوامل الهامة التي تؤثر في أداء الموارد البشرية والأداء التنظيمي للشركات محل الدراسة.

وفي دراسة قام بها أبو الذهب (٢٠١٣) حول قياس أثر المعرفة بالعملاء على النجاح الفعلي في إدارة علاقات العملاء داخل الشركات المقدمة لخدمات التليفون المحمول، من خلال عينة بلغت ١٠٨ من مديري فروع شركات المحمول وعينة بلغت ٢٧١ من موظفي شركات المحمول وعينة بلغت ٣٨٤ من عملاء هذه الشركات، وقد اظهرت نتائج البحث وجود تأثير ذو دلالة احصائية للمعرفة بالعملاء على ثقة العميل في الشركات التي يتعامل معها، ووجود تأثير ذو دلالة احصائية للمعرفة بالعملاء على مستوى رضا العملاء، كما اوضحت الدراسة وجود تأثير ذو دلالة احصائية للمعرفة بالعملاء على ولاء العميل.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة سواء التي تتعلق بحاضنات الأعمال وأدوارها ودراسات تناولت المعرفة التسويقية وأبعادها يتضح الآتي:

(١) أن الدراسات السابقة أجريت في بيئات مختلفة فمنها ما تم تطبيقه في بيئات أجنبية ومنها ما تم تطبيقه في بيئات عربية أخرى.

(٢) تنوع وتعدد المجالات التي تناولتها هذه الدراسات ومن هذه المجالات حاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية.

(٣) أن السمة المميزة للدراسات السابقة أن معظمها تناولت مجالات الدراسة الحالية من خلال منهجية نظرية ولم تركز على فرضيات بحثية قابلة للاختبار الاحصائي.

(٤) على حد علم الباحثان لا توجد أي من الدراسات تناولت دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك، مما يعطي الدراسة الحالية أهمية خاصة.

وبالرغم من ذلك إلا أن الدراسة الحالية استفادت من الدراسات السابقة في بناء إطار نظري يوضح مفهوم وطبيعة كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية، وأن الدراسة الحالية تتميز عن كثير من الدراسات السابقة في أنها تركز على دراسة وتحليل دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك من الجانب النظري بالإضافة إلى الجانب التطبيقي الذي يعتمد على اختبار فرضيات بحثية من خلال نتائج الدراسة الميدانية.

خامساً: منهجية البحث

تشتمل منهجية البحث على نوع المنهج المستخدم في البحث، تصميم أداة جمع البيانات ومدى صدقها وثباتها، ومجتمع البحث، وأخيراً حدود البحث، وذلك كما يلي:

١- نوع المنهج المستخدم

نظراً لطبيعة هذا البحث فإن الباحث سيعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على مفهوم وطبيعة كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية، ووصف الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك، ووصف مستوى المعرفة التسويقية داخل هذه المشروعات، بالإضافة إلى دراسة وتحليل أثر الأدوار التي تقوم بها

حاضنات الأعمال في المعرفة التسويقية بالمشروعات محل الدراسة، للوصول إلى مجموعة من النتائج تساهم في تقديم مجموعة من التوصيات لتفعيل الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك.

٢- نوع البيانات ومصادر الحصول عليها:

يعتمد البحث على نوعين من البيانات هما:

١/٢ - البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من الكتب والنشرات والدراسات السابقة وغيرها من المصادر العربية والأجنبية، من أجل بناء إطار نظري يوضح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومفهوم حاضنات الأعمال وأهم الأدوار التي تقوم بها، ومفهوم المعرفة التسويقية وأبعادها المختلفة.

٢/٢ - البيانات الأولية: تم الحصول عليها من مفردات مجتمع البحث من المسؤولين داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك والتي تتعلق بالأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال، بالإضافة إلى مستوى المعرفة التسويقية بهذه المشروعات.

٣- مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك والبالغ عددها ١٥٣ مشروع يمارس نشاطه وقت جمع البيانات (إدارة متابعة المشاريع، ١٤٣٦هـ)، وقد اعتمد الباحث على أسلوب المسح الشامل لكل هذه المشروعات، والجدول رقم (١) يوضح توزيع مجتمع البحث على الوحدات الإدارية بمنطقة تبوك.

جدول رقم (١): توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لحاضنات الأعمال
والتي تمارس نشاطها بمنطقة تبوك

المحافظة	إجمالي	النسبة
تبوك	١٣٧	٨٩,٥
حقل	٦	٣,٩
الوجه	٣	٢,٠
ضبا	٣	٢,٠
تيما	٢	١,٣
أملج	٢	١,٣
الإجمالي	١٥٣	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء بيانات إدارة متابعة المشاريع (١٤٣٦هـ)

وحيث إن وحدة المعاينة والتحليل تتمثل في مدرء المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لحاضنات الأعمال في منطقة تبوك، لذلك فقد تم توزيع ١٥٣ قائمة استقصاء على مدرء هذه المشروعات محل الدراسة استرد منها ١٣١ قائمة واستبعد منها ٦ قوائم لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي ليكون عدد قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل الإحصائي ١٣٥ قائمة، أي ما نسبته ٨٨٪ من إجمالي عدد القوائم التي تم توزيعها.

٤. تصميم أداة جمع البيانات

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فقد تم تصميم قائمة استقصاء تم توجيهها إلى المسؤولين داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمية لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك، وذلك لجمع البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة. وتشتمل قائمة الاستقصاء على ثلاثة أجزاء أساسية، الجزء الأول يتمثل في البيانات الشخصية التي تتعلق بمفردات البحث (الاسم، محل الإقامة، العمر، مستوى التعليم، سنوات الخبرة)، أما الجزء فيتضمن الأسئلة التي تتعلق بالأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني)، في حين يعرض الجزء الثالث الأسئلة التي يتم من خلالها جمع البيانات التي تتعلق بأبعاد المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين، المعرفة بالوسطاء، المعرفة التكنولوجية). ولقد استخدم الباحث أسلوب التقييم الشخصي (Self-Appraisal)، الذي يعتمد على أن كل مفردة من مفردات البحث تتولى تقييم الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية في المشروعات محل البحث بناء على رأيه الشخصي، وأن درجات التقييم تتراوح بين درجة واحدة وخمس درجات طبقاً لمقياس ليكرت.

٥. صدق وثبات أداة جمع البيانات

للتأكد من صدق محتويات أداة جمع البيانات، فقد تم عرض قوائم الاستقصاء في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة والمتخصصين في مناهج البحث العلمي، وفي ضوء مقترحاتهم تم إعادة صياغة بعض العبارات، وحذف

البعض الآخر منها، لتتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة الحالية. وللتحقق من درجة الثبات في أداة جمع البيانات والتوافق والانسجام بين فقراتها، بالإضافة إلى تقليل أخطاء المقاييس العشوائية وزيادة درجة الثبات في المقاييس المستخدمة في البحث، والتوصل إلى مقاييس يمكن الاعتماد عليها في دراسات مستقبلية، فقد تم استخدام الاختبار الاحصائي للثبات **Reliability Statistics** مع استخدام معامل الفا كرونباخ **Alpha Cronbach** باعتباره أكثر أساليب التحليل استخداماً في تقييم درجة التناسق الداخلي بين المقاييس الخاضعة للاختبار. ويتحدد مستوى قبول أداة القياس بمستوى ٦٠٪ فأكثر، وذلك وفقاً لمستويات الاعتمادية المستخدمة في العلوم الاجتماعية (إدريس والمرسي، ١٩٩٣م)، والجدول رقم (٢) يوضح نتائج اختبار الثبات والاتساق الداخلي.

جدول رقم (٢): دراسة وتحليل درجة الثبات والتناسق الداخلي بين محتويات أداة البحث باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)

نوع المتغير	المتغير الرئيسي	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المتغيرات المستقلة	الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الدور الإداري	٣	٠,٧٥
		الدور الاستشاري	٤	٠,٨١
		الدور المالي	٣	٠,٧٦
		الدور التسويقي	٥	٠,٧٣
		الدور التأسيسي	٣	٠,٧٨
		الدور القانوني	٣	٠,٦٧
الإجمالي				
المتغير التابع	المعرفة التسويقية	المعرفة بالسوق	٤	٠,٧٢
		المعرفة بالمنافسين	٣	٠,٨٦
		المعرفة بالعملاء	٥	٠,٧١
		المعرفة بالوسطاء	٣	٠,٧٨
		المعرفة التكنولوجية	٤	٠,٦٣
الإجمالي				
كل المتغيرات				

المصدر: مخرجات تحليل الاعتمادية (Reliability Analysis)

يتضح من نتائج معامل ألفا كرونباخ الواردة بالجدول رقم (٢) أن المقاييس الواردة بالاستبانة سواء بشكل فردي أو إجمالي تعتبر على درجة عالية من الثبات

والتناسق الداخلي بين محتوياتها، وأنه يمكن الاعتماد على هذه المقاييس في اختبار فرضيات الدراسة الحالية والدراسات المستقبلية.

٦- أساليب تحليل البيانات

بناء على طبيعة البيانات فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية للحصول على النتائج اللازمة للإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضياته، ومن هذه الأساليب ما يلي:

(١) معامل الفا كرونباخ α لتقييم درجة الثبات والتناسق الداخلي بين المقاييس الخاضعة للاختبار، واختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات في قياس متغيرات الدراسة.

(٢) التكرارات والنسب لوصف خصائص مجتمع البحث من المسؤولين داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتتمية لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك.

(٣) معامل الارتباط (R)، للتعرف على اتجاه وقوة العلاقة بين كل من الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال وأبعاد المعرفة التسويقية.

(٤) معامل التحديد (R^2) للتعرف على مقدار ما تفسره الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال من التغيرات التي تحدث في المعرفة التسويقية.

(٥) تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Regression Analysis) للتعرف على أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة في المعرفة التسويقية كمتغير تابع.

٧- حدود البحث

تشتمل هذه الدراسة على مجموعة من المحددات، تتعلق بمجالات التطبيق ومكان التطبيق وعينة البحث، والمدى الزمني للتطبيق. حيث تركز هذه الدراسة على مجالين أساسيين هما الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال والمعرفة التسويقية، ونظراً لصعوبة القيام بالمسح الشامل لكل مناطق المملكة فسوف يتم تطبيق الدراسة على منطقة تبوك باعتبارها من المناطق الهامة والحيوية بالمملكة (موسوعة مناطق المملكة، ١٤٢٨هـ). كما أن هذه الدراسة تم تطبيقها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتمية لحاضنات الأعمال والتي تمارس نشاطها حالياً داخل منطقة تبوك، وأخيراً فإن الدراسة تم تطبيقها خلال العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٤/٢٠١٥م.

سادساً: مناقشة نتائج التحليل الإحصائي

يتم مناقشة نتائج التحليل الإحصائي لوصف مجتمع البحث واختبار فرضياته كما يلي:

١- وصف مجتمع البحث

يتم وصف مجتمع البحث في ضوء مجموعة من المتغيرات كما هو موضح بالجدول رقم (٣) التالي:

دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل
منطقة تبوك د/ عبد الموجود عبد الله أبو حمادة، د/ قصي ساري عارف براهيمه

جدول رقم (٣): خصائص مجتمع الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
العمر	أقل من ٢٠ سنة	١٤	١٠
	من ٢٠ لأقل من ٣٠ سنة	٥٥	٤١
	من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة	٣٢	٢٤
	من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة	٢٢	١٦
	٥٠ سنة فأكثر	١٢	٩
المجموع		١٣٥	٪١٠٠
مستوى التعليم	أقل من ثانوي	١١	٨
	ثانوي	١٩	١٤
	مؤهل متوسط	٤٣	٣٢
	مؤهل جامعي	٦٢	٤٦
	مؤهل فوق الجامعي	-	-
المجموع		١٣٥	٪١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٦٩	٥١
	من ٥ لأقل من ١٠ سنوات	٢٤	١٨
	من ١٠ لأقل من ١٥ سنة	١٩	١٤
	من ١٥ لأقل من ٢٠ سنة	١٥	١١
	٢٠ سنة فأكثر	٨	٦
المجموع		٢٤٠	٪١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج SPSS لبيانات مجتمع الدراسة

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣) نجد أن خصائص مجتمع الدراسة متنوع، فمن حيث العمر يتضح أن حوالي ٧٥٪ من مجتمع الدراسة يقع في الفئة العمرية (٢٠-٤٠ سنة)، وان باقي الفئات العمرية لم تتجاوز نسبتها ٢٥٪ من حجم العينة، مما يشير الى أن فئة الشباب هم أكثر فئة تهتم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الفئات العمرية الأخرى. أما من حيث المستوى التعليمي يتضح أن ما يقرب من نصف مجتمع الدراسة (٤٦٪) من أصحاب المؤهلات الجامعية، وأن النسبة الباقية (٥٤٪) من أصحاب المؤهلات الأخرى ما عدا أصحاب المؤهلات فوق الجامعية، مما يشير إلى عدم اهتمام أصحاب المؤهلات فوق الجامعية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يتضح أن أكثر من نصف مفردات مجتمع الدراسة (٥١٪) خبراتهم أقل من ٥ سنوات، وأن النسبة الباقية (٤٩٪) تتراوح خبراتهم (من ٥- لأكثر من ٢٠ سنة)، مما يشير إلى أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر مجال حديث في منطقة تبوك.

٢- اختبار فرضيات البحث

ترتكز الدراسة الميدانية بشكل اساسي على اختبار فرضيات البحث احصائيا وتحليل وتفسير ما تسفر عنه عملية الاختبار من نتائج وذلك على النحو التالي:

اختبار الفرضية الرئيسية: «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) على المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين، المعرفة بالوسطاء، المعرفة التكنولوجية) داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك».

دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك
د/ عبد الموجود عبد الله أبو حمادة، د/ قصي ساري عارف براهيمه

ولقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Regression Analysis** للتعرف على أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة على المعرفة التسويقية كمتغير تابع، والنتائج يوضحها الجدول رقم (٤) التالي.

جدول رقم (٤): نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في المعرفة التسويقية للمشروعات محل الدراسة

المتغيرات المستقلة	الدور الإداري (x_1)	الدور الاستشاري (x_2)	الدور المالي (x_3)	الدور التسويقي (x_4)	الدور التأسيسي (x_5)
ثابت الانحدار	٠,٤٤				
معامل الانحدار بيتا	٠,٣٩	٠,٢٧	٠,٦٦	٠,٣١	٠,٢٤
قيمة T المحسوبة	٣,١١	٦,٢١	٣,٦٥	٤,٥٧	٣,٢٠
مستوى معنوية T	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٤
مدى معنوية T*	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية
معامل الارتباط المتعدد R	٠,٧٣				
معامل التحديد R^2	٠,٥٣				
قيمة F المحسوبة	٥٧				
مستوى معنوية F	٠,٠٠				
مدى معنوية F*	معنوية				

*دال عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

توضح نتائج الجدول رقم (٤) أن معامل الارتباط المتعدد (R) يساوي ٧٣٪، وهذا يعني أنه توجد علاقة طردية قوية بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) كمتغيرات مستقلة على المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين، المعرفة بالوسطاء، المعرفة التكنولوجية) داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك كمتغير تابع. كما يشير معامل التحديد (R^2) إلى أن الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال تفسر حوالي ٥٣٪ من التغيرات التي تحدث في المعرفة التسويقية لهذه المشروعات، وأن النسبة المتبقية ٤٧٪ ترجع لعوامل أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية.

كما تشير قيم معاملات بيتا إلى أن كل دور من الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال له أثر إيجابي على المعرفة التسويقية داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنتمة لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك، وأن الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة تأثيرها على المعرفة التسويقية تتمثل في الدور المالي (٠,٦٦)، الدور الإداري (٠,٣٩)، الدور التسويقي (٠,٣١)، الدور الاستشاري (٠,٢٧)، وأخيراً الدور القانوني (٠,٢٤). في نفس الوقت يتضح أن قيمة T المحسوبة لكل دور من الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) بلغت (٣,١١؛ ٦,٢١؛ ٣,٦٥؛ ٤,٥٧؛ ٣,٢٠) على التوالي وبمستوى معنوية (٠,٠٣؛ ٠,٠٠؛ ٠,٠٠؛ ٠,٠٤) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى أن كل دور من هذه الأدوار له تأثير معنوي على المعرفة التسويقية للمشروعات محل الدراسة.

وفي ضوء النتائج الموضحة بالجدول رقم (٤) فإن النموذج الإحصائي
للانحدار المتعدد يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$Y = ٠,٤٤ + ٠,٣٩X_1 + ٠,٣١X_2 + ٠,٦٦X_3 + ٠,٢٧X_4 + ٠,٢٤X_5$$

وحيث إن قيمة F المحسوبة بلغت (٥٧) عند مستوى المعنوية (٠,٠٠) وهي أقل من
مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي تعتبر قيمة F ذات دلالة إحصائية
معنوية، مما يشير إلى صلاحية النموذج الإحصائي وأنه يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ
بأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة في المعرفة التسويقية
للمشروعات محل الدراسة.

مما تقدم يتضح أن الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة لها
تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) على المعرفة التسويقية
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك كمتغير تابع، مما يؤكد عدم صحة
الفرضية الرئيسية للبحث.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند
مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة
في مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالسوق».

وللتعرف على أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في مدى معرفة
المشروعات محل الدراسة بالسوق، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد
والنتائج موضحة في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال على مدى معرفة المشروعات محل الدراسة بالسوق

المتغيرات المستقلة	الدور الإداري (x_1)	الدور الاستشاري (x_2)	الدور المالي (x_3)	الدور التسويقي (x_4)	الدور التأسيسي (x_5)	بيان
ثابت الانحدار	٠,٣٤					
معامل الانحدار بيتا	٠,٣٣	٠,٢٢	٠,٢٧	٠,٤٣	٠,١٧	
قيمة T المحسوبة	٤,٥٣	٢,٦٦	٢,١٩	٣,٥٧	٢,١٥	
مستوى معنوية T	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٠٢	
مدى معنوية *T	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	
معامل الارتباط المتعدد R	٠,٧٠					
معامل التحديد R^2	٠,٤٩					
قيمة F المحسوبة	٤١					
مستوى معنوية F	٠,٠٠					
مدى معنوية *F	معنوية					

*دال عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

من خلال النتائج يتضح أنه توجد علاقة طردية قوية بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة ومعرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك بالسوق كمتغير تابع حيث أن بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) 0.70% ، كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن هذه الأدوار تفسر حوالي 49% من التغيرات التي تحدث في مدى المعرفة بالسوق، وأن النسبة المتبقية 51% ترجع إلى لعوامل أخرى. كما تشير قيم معاملات بيتا إلى أن كل دور من هذه الأدوار له تأثير إيجابي على مدى المعرفة بالسوق، وأن هذا التأثير معنوي طبقاً لقيمة T المحسوبة لكل دور على حدة.

وفي ضوء البيانات الموضحة في الجدول رقم (٥) فإن النموذج الإحصائي للانحدار المتعدد يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$Y = 0.34 + 0.33X_1 + 0.22X_2 + 0.27X_3 + 0.43X_4 + 0.17X_5$$

وتشير النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت (٤١) عند مستوى المعنوية (٠,٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد صلاحية النموذج الإحصائي وأنه يعتمد عليه في التنبؤ بأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في معرفة المشروعات محل البحث بالسوق.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن كل دور من الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) على مدى معرفة المشروعات محل الدراسة بالسوق مما يؤكد عدم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالعملاء".

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالعملاء.

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في مدى معرفة المشروعات محل الدراسة بالعملاء

المتغيرات المستقلة	بيان	الدور الإداري (x_1)	الدور الاستشاري (x_2)	الدور المالي (x_3)	الدور التسويقي (x_4)	الدور التأسيسي (x_5)
ثابت الانحدار		٠,٢٧				
معامل الانحدار بيتا		٠,٣١	٠,٣٨	٠,٣٠	٠,٣٨	٠,١١
قيمة T المحسوبة		٣,١٢	٤,١٧	٢,٢٦	٥,٣٠	٢,٢٤
مستوى معنوية T		٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٧
مدى معنوية *T		معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية
معامل الارتباط المتعدد R		٠,٧٨				
معامل التحديد R^2		٠,٦١				
قيمة F المحسوبة		٥٤				
مستوى معنوية F		٠,٠٣				
مدى معنوية *F		معنوية				

*دال عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج أنه توجد علاقة طردية قوية بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة ومعرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتتمية لحاضنات الأعمال بمنطقة تبوك بالعملاء كمتغير تابع حيث أن بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) ٧٨٪، كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن هذه الأدوار تفسر حوالي ٦١٪ من التغيرات التي تحدث في مدى المعرفة بالعملاء، وأن النسبة المتبقية ٣٩٪ ترجع إلى لعوامل أخرى. كما تشير قيم معاملات بيتا إلى أن كل دور من هذه الأدوار له تأثير إيجابي على مدى المعرفة بالعملاء، وأن هذا التأثير معنوي طبقاً لقيمة T المحسوبة لكل دور على حدة، باستثناء الدور التأسيسي حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٢,٢٤) وبمستوى معنوية (٠,٠٧) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء البيانات الموضحة في الجدول رقم (٦) فإن النموذج الإحصائي للانحدار المتعدد يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$Y = ٠,٢٧ + ٠,٣١X_1 + ٠,٣٨X_2 + ٠,٣٠X_3 + ٠,٣٨X_4 + ٠,١١X_5$$

وتشير النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت (٦١) عند مستوى المعنوية (٠,٠٣) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد صلاحية النموذج الإحصائي وأنه يعتمد عليه في التنبؤ بأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في معرفة المشروعات محل البحث بالعملاء.

مما تقدم يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل

منطقة تبوك بالعملاء" وقبول هذه الفرضية فيما يتعلق بالدور التأسيسي حيث لا يوجد تأثير لهذا الدور على المعرفة بالعملاء.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالمنافسين». للتعرف على أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في مدى معرفة المشروعات محل الدراسة بالمنافسين، تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، والنتائج موضحة بالجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في معرفة المشروعات محل الدراسة بالمنافسين

البيان	المتغيرات المستقلة	الدور الإداري (x_1)	الدور الاستشاري (x_2)	الدور المالي (x_3)	الدور التسويقي (x_4)	الدور التأسيسي (x_5)
ثابت الانحدار	٠,٣١					
معامل الانحدار بيتا	٠,٣٤	٠,٢٨	٠,٣٤	٠,٣٧	٠,٢١	
قيمة T المحسوبة	٤,١١	٤,٦٥	٣,٧٧	٦,٢٢	٢,٨٢	
مستوى معنوية T	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٢	
مدى معنوية *T	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية
معامل الارتباط المتعدد R	٠,٦٧					
معامل التحديد R^2	٠,٤٥					
قيمة F المحسوبة	٤٧					
مستوى معنوية F	٠,٠٠					
مدى معنوية *F	معنوية					

*دال عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

من النتائج السابقة يتضح وجود علاقة طردية متوسطة (٠,٦٧) بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة ومعرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالمنافسين كمتغير تابع، كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن هذه الأدوار تفسر حوالي ٤٥٪ من التغيرات التي تحدث في مدى المعرفة بالمنافسين، وأن النسبة المتبقية ٥٥٪ ترجع إلى لعوامل أخرى. كما تشير قيم معاملات بيتا إلى أن كل دور من هذه الأدوار له تأثير إيجابي على مدى المعرفة بالمنافسين، وأن هذا التأثير معنوي طبقاً لقيمة T المحسوبة لكل دور على حدة.

وفي ضوء البيانات الموضحة في الجدول رقم (٧) فإن النموذج الإحصائي للانحدار المتعدد يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$Y = ٠,٣١ + ٠,٣٤X_1 + ٠,٢٨X_2 + ٠,٣٤X_3 + ٠,٣٧X_4 + ٠,٢١X_5$$

وتشير النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت (٤٧) عند مستوى المعنوية (٠,٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد صلاحية النموذج الإحصائي وأنه يعتمد عليه في التنبؤ بأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في معرفة المشروعات محل البحث بالمنافسين.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن كل دور من الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) على مدى معرفة المشروعات محل الدراسة بالمنافسين مما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى

معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالوسطاء».

للتعرف على أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في مدى معرفة المشروعات محل الدراسة بالوسطاء، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والنتائج يوضحها الجدول رقم (٨) التالي.

جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في معرفة المشروعات محل الدراسة بالوسطاء

المتغيرات المستقلة بيان	الدور الإداري (x_1)	الدور الاستشاري (x_2)	الدور المالي (x_3)	الدور التسويقي (x_4)	الدور التأسيسي (x_5)
ثابت الانحدار	٠,٢٩				
معامل الانحدار بيتا	٠,٣٠	٠,٣٩	٠,٢٣	٠,٥٦	٠,٢١
قيمة T المحسوبة	٣,١٨	٢,٩٤	٣,٢٥	٥,٦١	٢,٨٩
مستوى معنوية T	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,١٨
مدى معنوية *T	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية
معامل الارتباط المتعدد R	٠,٦٢				
معامل التحديد R^2	٠,٣٨				
قيمة F المحسوبة	٥١				
مستوى معنوية F	٠,٠٣				
مدى معنوية *F	معنوية				

*دال عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

في ضوء نتائج جدول رقم (٨) يتضح وجود علاقة طردية متوسطة بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة ومعرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالوسطاء كمتغير تابع حيث إن بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) ٠.٦٢٪، كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن هذه الأدوار تفسر حوالي ٣٨٪ من التغيرات التي تحدث في مدى المعرفة بالوسطاء، وأن النسبة المتبقية ٦٢٪ ترجع إلى لعوامل أخرى. كما تشير قيم معاملات بيتا إلى أن كل دور من هذه الأدوار له تأثير إيجابي على مدى المعرفة بالوسطاء، وأن هذا التأثير معنوي طبقاً لقيمة T المحسوبة لكل دور على حدة، باستثناء الدور التأسيسي حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٢,٨٩) وبمستوى معنوية (٠,١٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء البيانات الموضحة في الجدول رقم (٨) فإن النموذج الإحصائي للانحدار المتعدد يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$Y = 0,29 + 0,30X_1 + 0,39X_2 + 0,23X_3 + 0,56X_4 + 0,21X_5$$

وتشير النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت (٥١) عند مستوى المعنوية (٠,٠٣) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد صلاحية النموذج الإحصائي وأنه يعتمد عليه في التنبؤ بأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في معرفة المشروعات محل البحث بالوسطاء.

مما تقدم من نتائج يتضح أن للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة كمتغيرات مستقلة باستثناء الدور التأسيسي لها أثر ذو دلالة إحصائية في

مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالوسطاء، مما يؤكد أن الفرضية الفرعية الرابعة غير مقبولة جزئياً.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالتكنولوجيا». للتعرف على أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة في معرفة المشروعات محل الدراسة بالتكنولوجيا، استخدام الانحدار الخطي المتعدد، والنتائج يوضحها الجدول رقم (٩).



جدول رقم (٩): نتائج الانحدار الخطي لأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال
في مدى معرفة المشروعات محل الدراسة بالتكنولوجيا

المتغيرات المستقلة بيان	الدور الإداري (x ₁)	الدور الاستشاري (x ₂)	الدور المالي (x ₃)	الدور التسويقي (x ₄)	الدور التأسيسي (x ₅)
ثابت الانحدار	٠,١٩				
معامل الانحدار بيتا	٠,٣٢	٠,٢١	٠,٤١	٠,٢٦	٠,٣٧
قيمة T المحسوبة	٣,٦٩	٤,١١	٣,٢٧	٣,٨١	٣,٩١
مستوى معنوية T	٠,٠٠	٠,١١	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,٠١
مدى معنوية *T	معنوية	معنوية	معنوية	معنوية	غير معنوية
معامل الارتباط المتعدد R	٠,٧٢				
معامل التحديد R ²	٠,٥٢				
قيمة F المحسوبة	٣٧				
مستوى معنوية F	٠,٠٢				
مدى معنوية *F	معنوية				

*دال عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الموضحة بالجدول رقم (٩) أنه توجد علاقة طردية قوية بين الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة ومعرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك بالتكنولوجيا كمتغير تابع حيث أن بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) ٧٢٪، كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) أن هذه الأدوار تفسر حوالي ٥٢٪ من التغيرات التي تحدث في مدى المعرفة بالعملاء، وأن النسبة المتبقية ٣٩٪ ترجع إلى لعوامل أخرى. كما تشير قيم معاملات بيتا إلى أن كل دور من هذه الأدوار له تأثير إيجابي على مدى المعرفة بالتكنولوجيا، وأن هذا التأثير معنوي طبقاً لقيمة T المحسوبة لكل دور على حدة، باستثناء الدور الاستشاري حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٤,١١) وبمستوى معنوية (٠,١١) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$).

وفي ضوء البيانات الموضحة في الجدول رقم (٩) فإن النموذج الإحصائي للانحدار المتعدد يمكن صياغته بالمعادلة التالية:

$$Y = ٠,١٩ + ٠,٣٢X_1 + ٠,٢١X_2 + ٠,٤١X_3 + ٠,٢٦X_4 + ٠,٣٧X_5$$

وتشير النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت (٣٧) عند مستوى المعنوية (٠,٠٢) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد صلاحية النموذج الإحصائي وأنه يعتمد عليه في التنبؤ بأثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في معرفة المشروعات محل البحث بالتكنولوجيا.

مما تقدم يتضح عدم صحة الفرضية الفرعية الخامسة القائلة «لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل

منطقة تبوك بالتكنولوجيا» وقبول هذه الفرضية فيما يتعلق بالدور الاستشاري حيث لا يوجد تأثير لهذا الدور على المعرفة بالتكنولوجيا.

سابعاً: مناقشة النتائج

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات البحث يتضح أن أهم النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل في الآتي:

(١) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال (الدور الإداري، الدور الاستشاري، الدور المالي، الدور التسويقي، الدور التأسيسي، الدور القانوني) كمتغيرات مستقلة على المعرفة التسويقية (المعرفة بالسوق، المعرفة بالعملاء، المعرفة بالمنافسين، المعرفة بالوسطاء، المعرفة التكنولوجية) داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك كمتغير تابع مأخوذة بصورة إجمالية.

(٢) أن الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة تأثيرها على المعرفة التسويقية تتمثل في الدور المالي (٠,٦٦)، الدور الإداري (٠,٣٩)، الدور التسويقي (٠,٣١)، الدور الاستشاري (٠,٢٧)، وأخيراً الدور القانوني (٠,٢٤).

(٣) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك بالسوق.

(٤) أن الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) على مدى معرفة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالعملاء، باستثناء الدور التأسيسي حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٢,٢٤) وبمستوى معنوية (٠,٠٧) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$).

(٥) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بكل أبعادها على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة تبوك بالمنافسين.

(٦) أن الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة لها تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالوسطاء باستثناء الدور التأسيسي حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٢,٨٩) وبمستوى معنوية (٠,١٨) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$).

(٧) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال بأبعادها المختلفة على مدى معرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك بالتكنولوجيا، باستثناء الدور الاستشاري حيث بلغت قيمة T المحسوبة (٤,١١) وبمستوى معنوية (٠,١١) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض ($\alpha \leq 0.05$).

ثامناً: توصيات البحث وآليات تنفيذها

بعد استعراض أهم النتائج التي تم التوصل إليها فإنه سيتم تقديم بعض التوصيات وآليات تنفيذها والتي سيتم تصنيفها كما يلي:

١- توصيات لتفعيل دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- (١) على الحكومة أن تشجع عملية إنشاء حاضنات الأعمال بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الدعم المالي وتسهيل الاجراءات اللازمة لذلك.
- (٢) ضرورة غرث ثقافة الانضمام لحاضنات لدى رواد الأعمال والشباب عن طريق إعداد برامج تدريبية وعقد ندوات ومؤتمرات وملتقيات لتعريف المهتمين على اختلاف أنشطتهم بهذه الحاضنات وفوائدها.
- (٣) العمل على إنشاء حاضنات الأعمال المتطورة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.
- (٤) تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم التراخيص وتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال.
- (٥) توسيع مهام وصلاحيات الغرفة التجارية بحيث يتاح لها أن تنشأ حاضنة أعمال أكثر لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- (٦) تعزيز ثقافة الريادة لدى الطلاب من خلال وضع برامج تعليم عن حاضنات الأعمال وأدوارها المختلفة في المدارس، والكليات والجامعات.
- (٧) إنشاء هيئة متابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتنامية لحاضنات الأعمال، تأخذ على عاتقها مسؤولية المراقبة على هذه المشاريع وإجراء الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى فهم تركيبة هذه المشاريع ومشاكل تمويلها والصعوبات التي تواجهها وكيفية التغلب عليها.
- (٨) ضرورة العمل على إقامة المزيد من حاضنات الأعمال بحيث تغطي جميع المناطق تكون مهمتها تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- (٩) ضرورة وضع مواصفات لحاضنات الأعمال على أن تقع بجوار جامعة أو مركز بحث علمي، وأن تكون مباني الحاضنة ذات مواصفات قياسية محددة.
- (١٠) تفعيل دور حاضنات الأعمال، في عملية التنمية، وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية وقانونية تعطي لهذه الحاضنات دوراً أكبر في العملية التنموية.
- (١١) تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال الأعمال على إقامة حاضنات الأعمال من خلال نشر الوعي في أوساط المستثمرين، للمبادرة في الاستثمار في حاضنات الأعمال.

٢- توصيات ببحوث مستقبلية

- من أجل فتح آفاق جديدة للبحوث المستقبلية في هذا المجال، لذلك نوصي بإجراء البحوث الأخرى التالية:
- (١) أثر الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال في الحد من مشكلة البطالة داخل المملكة العربية السعودية.
- (٢) المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال للقيام بدورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية.
- (٣) دور حاضنات الأعمال في دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية.
- (٤) القيام بنفس الدراسة ولكن بتطبيقها على منطقة أخرى بالمملكة غير منطقة تبوك لتوسيع دائرة الاستفادة من مثل هذه البحوث.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- ١- أبو الذهب، أحمد محمد صبحي (٢٠١٣)، قياس اثر معرفة العملاء على ادارة علاقات العملاء في الشركات المقدمة لخدمات التليفون المحمول: دراسة ميدانية، مجلة العلوم التجارية، مجلد ٣، العدد ١.
- ٢- إدارة متابعة المشاريع (١٤٣٦هـ)، بيانات متابعة المشاريع حسب الفرع والحالة ونوع القرض، البنك السعودي للتسليف والادخار، تبوك.
- ٣- إدريس، ثابت عبد الرحمن، والمرسى، جمال الدين محمد، (١٩٩٣م)، قياس جودة الخدمة وتحليل العلاقة بينهما وبين كل من الشعور بالرضا والميل للشراء، مدخل منهجي تطبيقي، المجلة العملية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا.
- ٤- البكري، ثامر ياسر وسليمان، أحمد هاشم (٢٠٠٦)، إدارة المعرفة التسويقية وانعكاساتها على العلاقة مع الزبون لتحقيق الميزة التنافسية، المؤتمر العلمي الثاني، جامعة العلوم التطبيقية الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.
- ٥- البكري، ثامر ياسر (٢٠٠٤)، إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية التعامل مع الزبون، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع المنعقد خلال الفترة من ٢٦-٢٨ نيسان، جامعة الزيتونة الأردنية-كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الأردن.

- ٦- الجبوري، ميسر إبراهيم أحمد والمعاضيدي، معن وعدالله (٢٠٠٧)، الأدوار الاستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال «نموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة»، المؤتمر العلمي الثالث بعنوان «إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة» المنعقد خلال الفترة من ٢٧-٢٩ نيسان، قسم الإدارة الصناعية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الموصل، العراق.
- ٧- السبيعي، نهاد عمر (٢٠١٣)، دور المشروعات النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على قطاع الأعمال الصغيرة النسائية في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- ٨- السعيد، سعدية (٢٠١٣)، دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.
- ٩- السنوسي، رمضان والدويبي، عبد السلام، (٢٠٠٣م)، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- ١٠- الغرفة التجارية بالرياض (١٤٣٤هـ)، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية مستدامة، الرياض.
- ١١- العزام، أنور أحمد نهار وموسى، صباح محمد (٢٠١٠)، تأثير حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣.

١٢- الملحم، صالح بن عبدالله (٢٠١٣)، إمكانية تبني وتطبيق المعرفة التسويقية الحديثة وأثرها على الأداء في القطاع الصناعي السعودي، الملتقى العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات، الدوح، قطر.

١٣- أوسو، خيرى علي (٢٠١٠)، دور المعرفة السوقية في تحقيق الابتكار التسويقي: دراسة استطلاعية في عدد من المنظمات السياحية في مدينة دهوك، مجلة تنمية الرافدين، مجلد ٩٧، العدد ٣٢.

١٤- بركات، ربيعة ودوباخ سعيدة (٢٠١٠)، حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة. الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال خلال الفترة من ٦-٨ أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

١٥- بن ناصر، عيسى (٢٠١٠)، حاضنات الأعمال كلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد ١٨.

١٦- تيقاوي، العربي (٢٠١٠)، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخل للملتقى الدولي تحت عنوان «المقاولاتية التكوين وفرص العمل»، المنعقد خلال الفترة من ٦-٨ أبريل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

١٧- جواد، عدنان كاظم (٢٠٠٣)، اثر المعرفة السوقية في اختيار الاستراتيجيات التنافسية والتميز في الأداء، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، مجلد ٦، عدد ٢.

- ١٨- جواد، نبيل (٢٠٠٧)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- ١٩- جواد، توفيق وعبد اللاوي، مفيد وفرحات، عباس (٢٠١١)، حاضنات الأعمال نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام، الملتقى الدولي حول «استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة»، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- ٢٠- ديلة، بركان (٢٠١٢)، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الملتقى الوطني «استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر» خلال الفترة من ١٨-١٩ أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
- ٢١- رحيم حسين (٢٠٠٣)، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٢٠، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- ٢٢- سماي، على (٢٠١٠)، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع.
- ٢٣- صالح، إدريس محمد (٢٠٠٩)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير منشورة، قسم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

٢٤- عبدالرحمن مغازي ورشيد، بوكساني (٢٠١٣)، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

٢٥- عبدالرحيم، ليلي ولدراع، خديجة (٢٠١١)، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة، الملتقى الدولي بعنوان «الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية» خلال الفترة ١٨-١٩ مايو، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.

٢٦- عبدالفتاح، بوخمخم والدمور، هاني (٢٠١١)، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، العدد ٧، مجلد ٣.

٢٧- علي، هيثم (٢٠١٢)، ماذا تعرف عن حاضنات الأعمال؟

www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie

٢٨- قشعه، صلاح صالح (٢٠١٤م)، حاضنات الأعمال تنمية للقدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جريدة الجمهورية، الجمعة ١٨ يوليو، العدد ١٦٢٧٦.

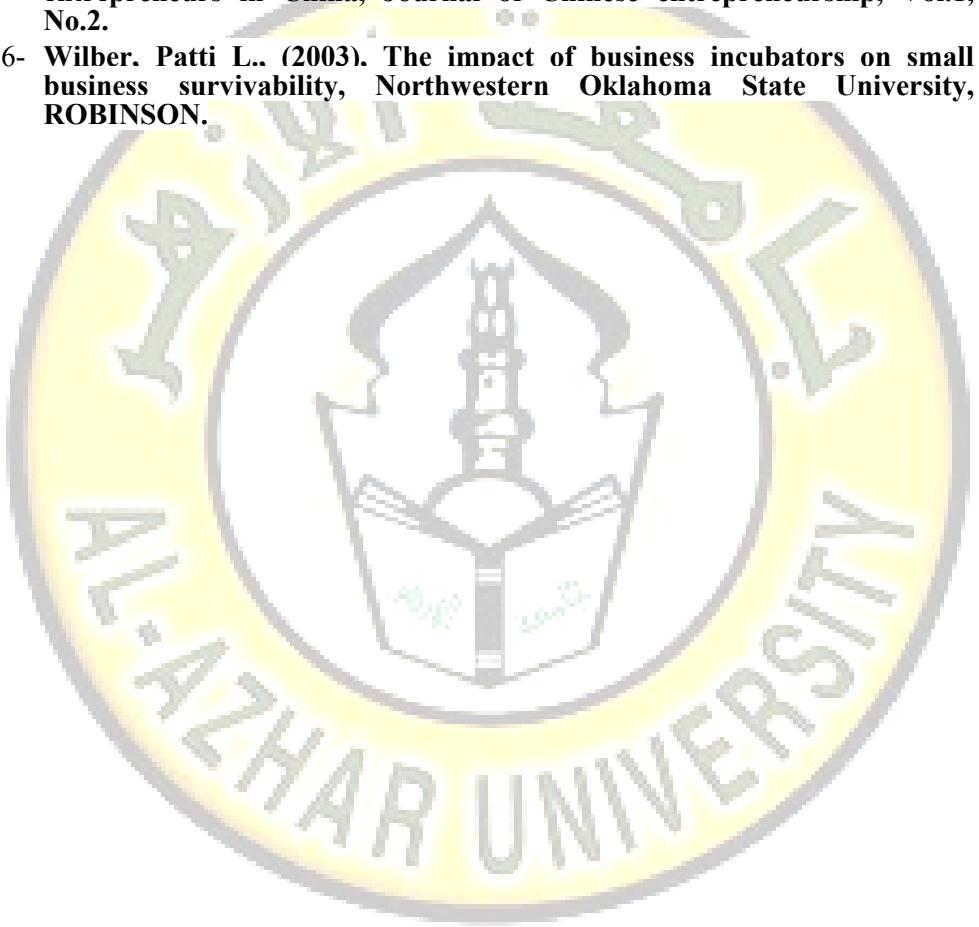
٢٩- مكتب العمل العربي (٢٠١١)، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون المنعقدة خلال الفترة ١٥ - ٢٢ مايو، القاهرة - جمهورية مصر العربية.

٣٠- موسوعة مناطق المملكة (١٤٢٨هـ)، المجلد الثالث عشر، منطقة تبوك، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض.

المراجع الأجنبية

- 1- Al-Mubarak, Hanadi Mubarak and Busler, Michael (2011), The Development of Entrepreneurial Companies through Business Incubator Programs, International Journal of Emerging Sciences, Vol. 1, No.2
- 2- Baker, Michael, J. (2000), Marketing Strategy and Management, 3eded, Macmillan business, London.
- 3- Bathula, Hanoku and Karia, Manisha and Abbott, Malcolm (2011). The Role of University-Based Incubators in Emerging Economies. the 5th International Conference of the Centre for Research in International Education, Auckland, New Zealand, 30 June - 02 July.
- 4- Bellinger, G., (2003), Knowledge Management-Emerging Perspective, [Http://www.systems-thinking.org/kmgmt/kmgmt.htm](http://www.systems-thinking.org/kmgmt/kmgmt.htm).
- 5- Delbaere, Marjorie & Smith, Malcom, C. (2002), Knowledge And Persuasion: Applying Marketing Models to Knowledge Management, aspen school of business, university of manitoba, Canada.
- 6- Kok, J.A. & Vanzyl, D. R. (2002), The Relationship Between Knowledge Management And Business Intelligence And Customer Relationship Management, jako@lw.rau.ac.za.
- 7- Kraja, Ylviye and Osmani, Elez (2013), Competitive advantage and its impact in small and medium enterprises (SMES) (Case of Albania), European Scientific Journal, Vol. 9, No. 16.
- 8- Lertputtarak, Sarunya (2012), The Influence of HR, IT, and Market Knowledge Competencies on the Performance of HR Managers in Food Exporting Companies in Thailand, International Business Research, Vol. 5, No.1.
- 9- Mistic, Milica Simic; Harrison, Graeme and Walters, David (2003), Measuring the Marketing Knowledge of Accounting Professionals, Australian Accounting Review, Vol. 13, No. 29.
- 10- Mutambi, Joshua, Joseph K. Byaruhanga, Lena Trojer, and Kariko B. Buhwezi (2010), Research on the state of business incubation systems in different countries: lessons for Uganda, African Journal of Science, Technology, Innovation and Development, Vol.2, No.2.
- 11- Park, Byung; Whitelock, Jeryl and Giroud, Axele (2009), Acquisition of marketing knowledge in small and medium-sized IJVs: The role of compatibility between parents, Management Decision. Vol. 47, No. 8.
- 12- Ratinho. Tiago; Harms. Rainer; and Groen. Aard (2009). Business support within business incubators, Frontiers of Entrepreneurship Research, Vol. 29, No. 15.

- 13- Rossiter, John R., (2001), what is marketing knowledge?. marketing theory articles, London, vol. 1.
- 14- Tornatzky, Louis & others, (2002), A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices, The National Business Incubation Association, USA.
- 15- Wang, Karen Yuan; Li-hua, Richard; Xu, Er-ming (2009), Acquisition of tacit marketing knowledge: A role of human capital and social capital of entrepreneurs in China, Journal of Chinese entrepreneurship, Vol.1, No.2.
- 16- Wilber. Patti L.. (2003). The impact of business incubators on small business survivability, Northwestern Oklahoma State University, ROBINSON.



المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية الأستاذ / بن منصور نجيم

مقدمة:

إن المتتبع للنظام النقدي الدولي، يلاحظ أنه نظام متغير ومتحول، بحكم القواعد النقدية التي عرفها، وأنظمة سعر الصرف المختلفة التي سايرت مشواره التاريخي المتطور من مرحلة إلى أخرى. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة، أصبح التعامل يتم وفق النقود السلعية، لينتقل بعد ذلك إلى قاعدة الذهب. قاعدة أعطت للنظام النقدي الدولي ثقة كبيرة في تسوية العلاقات الاقتصادية المالية والتجارية، فاستطاع بذلك العالم أن يحافظ على استقراره الاقتصادي والمالي مدة من الزمن. لكن سرعان ما أصبح هذا الاستقرار من الماضي مع حلول الحرب العالمية الثانية. حرب نتجت عنها فوضى نقدية، أثرت على العلاقات النقدية والاقتصادية. فتشتت النظام النقدي الدولي وتعددت قواعد سعر صرفه واختلفت بين التثبيت والتعويم من جهة، والرقابة على الصرف من جهة أخرى. ما زاد الطين بله انقسام العالم إلى مناطق وكتل نقدية كل منها تحت نظام معين. كل ذلك أدى إلى تكدس التجارة وتعثر العلاقات الاقتصادية بين الدول.

أمام كل هذا الزخم من التحولات والتغيرات، كان لابد من التفكير في تلطيف الجو العكر الذي ساد العلاقات النقدية آنذاك، وهذا ما حدث فعلا في مؤتمر بريتون وودز حيث تبلورت فكرة إنشاء مؤسسة مالية نقدية تسهر على تصحيح الاختلالات التي خلفتها الحرب. فتجسدت الفكرة في الواقع بظهور صندوق النقد الدولي، هدفه الرئيسي هو تأمين استقرار النظام النقدي الدولي، المحافظة على سلامة الاقتصاد العالمي، والحيلولة دون الوقوع في الأزمات مثل التي سبقت وجوده ببضع سنوات.

فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل صندوق النقد الدولي قادر على التأقلم مع المستجدات الاقتصادية والمالية ليكون دائما على رأس النظام النقدي الدولي؟ أو بصيغة أخرى: هل صندوق النقد الدولي صالح لأي زمان ومكان مهما كانت طبيعة الأزمات؟

من خلال هذا البحث المتواضع سنحاول الوقوف على أهم الأشواط التي قطعها صندوق النقد الدولي في مساره منذ نشأته إلى يومنا هذا، معرجين على التغيرات التي طرأت على نشاطه في كل عقد من الزمن، أمام تنوع واختلاف الأزمات التي سايرها، والتحديات التي يواجهها.

محاولة منا الإلمام بجوانب الموضوع، ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مقدمة عن صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: المسار المتغير لدور صندوق النقد الدولي إلى غاية نهاية القرن العشرين

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي وتحديات القرن الواحد والعشرين

المبحث الأول

مقدمة عن صندوق النقد الدولي

يعرف صندوق النقد الدولي على أنه وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، بحكم أن هذه الأخيرة أنشئت في توقيت متزامن مع نشأة صندوق النقد الدولي، حيث دخلت اتفاقية الأمم المتحدة حيز التنفيذ انطلاقاً من أكتوبر ١٩٤٥، بينما اتفاقية الصندوق في ديسمبر ١٩٤٥. وكل من منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي يعمل بشكل مستقل من أجل تحقيق أهداف محددة. فصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي، أي نظام المدفوعات الدولية، وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء العمليات التجارية بين البلدان المختلفة. أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. يقع مقره في واشنطن العاصمة، مشتمل على ١٨٨ دولة كأعضاء فيه حالياً. يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

كما يتضح من اسمه (صندوق)، الأعضاء فيه يستطيعون أن يستفيدوا من موارده عن طريق تمويل مؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشاكل في ميزان المدفوعات. تبدأ السنة المالية للصندوق في أول ماي وتنتهي في ٣٠ أبريل^(١).

المطلب الأول

أهداف الصندوق

حددت المادة الأولى من اتفاقية الصندوق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إذ

تتمثل في الآتي^(٢):

١ - تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشاكل النقدية.

٢ - تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

٣ - العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

٤ - المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة لنمو التجارة العالمية.

٥ - تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقّتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء القومي أو الدولي.

٦ - العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته. ويسترشد الصندوق في تصميم سياساته واتخاذ قراراته بالأهداف المرسومة في هذه المادة.

لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، على الدول الأعضاء أن تلتزم بما يلي:

تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المشتركة بحيث كل دولة عضو تلتزم بتقديم معلومات دقيقة ووافية للصندوق عن حالة ميزان مدفوعاتها، كما تقدم عرض

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

حال لاحتياجاتها واستثماراتها، وكذلك مستوى الدخل الوطني. وفي هذا الإطار تلتزم الدول الأعضاء بتقديم معلومات وافية حول مستوى الأسعار والنفقات، وبالمقابل يضع الصندوق كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء. وفي هذا السياق يلتزم الصندوق بالمساعدات الاستشارية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية والسياسات المالية وبالتالي تحقيق الأهداف المذكورة سابقاً^(٣).

المطلب الثاني

وظائف الصندوق^(٤)

بالنظر إلى أهداف صندوق النقد الدولي المسطرة حسب المادة الأولى من اتفاقية الصندوق، لا بد من مهمتين أساسيتين يلتزم بهما الصندوق لتحقيق الأهداف السالفة الذكر ألا وهما: المهمة التمويلية، والمهمة الرقابية والإرشادية.

الفرع الأول

المهمة التمويلية

وتتعلق هذه المهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية عند الضرورة، ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسة المهام الفرعية التالية:

- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها، الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان.

- تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وذلك من خلال ما يسمى بحقوق السحب الخاصة التي سنتطرق إليها فيما بعد .

- تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وتستعمل في تصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، وتقدم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

الفرع الثاني المهمة الرقابية والإرشادية

تمثل الرقابة محور ولاية صندوق النقد الدولي، والصندوق مسئول بموجب اتفاقية تأسيسية عن الإشراف على النظام النقدي الدولي لتحديد مواطن الضعف التي يمكن أن تؤثر سلباً على استقراره. ويضطلع الصندوق بهذه المسؤولية بوسائل من بينها مراقبة السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨، حيث يتيح للأعضاء التحليل والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية بعد تصميمها حسب ظروف كل بلد على حده (ويشار إليها باسم الرقابة القطرية)، ومراقبة الأوضاع والتطورات الاقتصادية في أسواق رأس المال الدولية وتقييم الآثار العالمية للتطورات الاقتصادية والمالية الرئيسية، كأوضاع سوق النفط أو الاختلالات الخارجية (الرقابة العالمية)، ويكمل الصندوق هذه الأنشطة بالرقابة على المؤسسات الإقليمية التي تدير السياسة النقدية والاقتصادية لمجموعات البلدان التي ترتبط معا بترتيبات رسمية كالاتحادات النقدية (وهي الرقابة الإقليمية).

سعيًا منه على مراقبة النظام النقدي الدولي والعمل على إصلاحه على مر الزمن تزامناً مع التغيرات المستمرة التي يعرفها الاقتصاد العالمي والأنظمة الاقتصادية بصفة عامة، قام صندوق النقد الدولي بإجراء مجموعة من التعديلات على اتفاقيته تمثلت فيما يلي:

المطلب الثالث تعديلات اتفاقية الصندوق

لقد تعرضت اتفاقية الصندوق إلى عدة تعديلات بعد مؤتمر بريتون وودز، حيث يعتبر التعديل بمثابة إعادة النظر في بعض مواد الاتفاقية وإعادة صياغتها بصورة تتواءم مع المتغيرات والظروف الجديدة. والقاعدة العامة أن يتم التعديل بموافقة جميع الأطراف ما لم تفص الاتفاقية على غير ذلك. وقد نصت اتفاقية صندوق النقد الدولي على الأغلبية اللازمة، إقرار التعديلات وقد وردت في المادة ٢٨ من الاتفاقية. (انظر اتفاقية صندوق النقد الدولي).

أول تعديل دخل حيز التنفيذ يوم ٢٨ جويلية ١٩٦٩، كان استجابة لعدم كفاية موارد الصندوق لتغطية احتياجات البلدان الأعضاء من السيولة لسد عجز ميزان المدفوعات، على الرغم من زيادة حصص الأعضاء أكثر من مرة، فضلاً عن الاعتماد على تقنية الاقتراض من خلال إنشاء ما سمي بالترتيبات العامة للاقتراض «The General Arrangement To Borrow» عام ١٩٦٢. ومع كل ذلك لم يفلح الصندوق في التغلب على المشاكل التي واجهها، فأصبح من الضروري تعديل بعض نصوص الاتفاقية بإدخال نظام «حقوق السحب الخاصة» بهدف تمكين الصندوق من تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، وبما يتلاءم مع الظروف والأحداث التي صادفت الدول الأعضاء والصندوق^(٥).

أزمة بريتون وودز كانت من بين الأسباب الجوهرية لضرورة التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق. ففي ظل الأزمة لم تعد أسعار الصرف الثابتة السارية، إذ اتجهت معظم الدول الأوروبية إلى تعويم عملاتها، فعمت الفوضى وفقدت العلاقات النقدية الدولية مصداقيتها بين الدول الأعضاء، فكان لابد من تحرك سريع للصندوق من أجل إصلاح الوضع.

في ٣١ مارس ١٩٧٦ أرسل المديرون التنفيذيون التعديل المقترح لاتفاقية الصندوق إلى المحافظين للموافقة عليه، وأصبح التعديل ساري المفعول في أول أبريل ١٩٧٨.

النظام الجديد الذي تضمنه التعديل هو نظام حرية سعر الصرف أو نظام التعويم. وعلى ذلك فقد عدلت المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم الدول الأعضاء بتحديد أسعار الصرف وفقاً لنظام أسعار التعادل، إلى تحديد أسعار الصرف وفقاً لنظام حرية سعر الصرف أو التعويم، وهو ما أدى إلى استحداث مفهوم جديد هو مفهوم «العملات المستخدمة بشكل حر».

وفقاً للمادة الرابعة يمكن للدول أن تحدد قيمة عملتها على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة، أو وفقاً لأي معيار آخر غير الذهب، وهو ما أدى إلى انتهاء دور الذهب في نظام سعر الصرف^(٦).

التعديل الثالث كان يوم ١١ نوفمبر ١٩٩٢ رداً على إحجام الدول الأعضاء التي ترتبت عليها التزامات اتجاه الصندوق، ورفضت التعاون لإيجاد حلول لهذه المشكلة العويصة، الأمر الذي حتم على الصندوق إقرار إلغاء حق التصويت لكل الدول الأعضاء التي رفضت احترام التزاماتها اتجاهه^(٧).

على الرغم من صدور هذا التعديل، فإنه لم يتم العمل به نظراً لأن جميع الحالات التي يتأخر فيه العضو عن سداد التزاماته تنم عن أزمة حقيقة في موازين مدفوعات هذه الدول، ما أدى بالصندوق إلى غض الطرف عن هذا التأخير، بل تقديم المساعدات اللازمة لإخراج هذه الدول من أزمتها^(٨).

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

دخل التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ في ١٠ أغسطس ٢٠٠٩ ونص على إجراء توزيع خاص لحقوق السحب الخاصة يقتصر على مرة واحدة بقيمة ٢١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وكان الغرض من هذا التعديل هو تمكين كافة أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على أساس عادل وتصحيح أوضاع البلدان التي انضمت إلى الصندوق بعد عام ١٩٨١. والتي تمثل أكثر من خمس عدد الأعضاء الحاليين. نظراً لعدم حصولها على أي توزيع قبل عام ٢٠٠٩. ويؤدي التوزيعان العام والخاص لعام ٢٠٠٩ معا إلى رفع مجموع التوزيعات التراكمية إلى حوالي ٢٠٤ مليار وحدة^(٩).

أخيراً التعديل الخامس كان يوم ١٨ فيفري ٢٠١١، ليلحقه تعديل سادس في نفس السنة يوم ٣ مارس ٢٠١١، كلا التعديلين كان فحواهما الزيادة في حصص بعض البلدان، وتغيير قوة تصويتها، إلى جانب العمل على تغيير طريقة التمثيل في المجلس التنفيذي من التعيين إلى طريقة الانتخاب.

المطلب الرابع

الخصائص المالية لصندوق النقد الدولي

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص مثلاً يبينه الجدول رقم (١). تدفع البلدان ٢٥٪ من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني. ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملة الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد

العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق، ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

عملة صندوق النقد الدولي هي وحدة حقوق السحب الخاصة. تختلف هذه الأخيرة عن حقوق السحب العادية في أنها لا تقدم في صورة ائتمان، وإنما تعتبر احتياطات نقدية تضاف إلى الذهب و الدولار لكي تسد حاجة المجتمع الدولي إلى السيولة.

إن حقوق السحب الخاصة بهذا المفهوم تعتبر عملة نقدية دولية تستخدم أساساً فيما بين البنوك المركزية بعضها البعض مباشرة أو فيما بينها وبين صندوق النقد الدولي، تحسب على أساس سلة من العملات تتمثل في الدولار الأمريكي، الين الياباني، الجنيه الاسترليني، الاورو. وقد أصبح من حق أية دولة عضو في الصندوق أن تشارك في نظام حقوق السحب الخاصة، إذ تم تخصيصها وتوزيعها على كل الدول الأعضاء التي قبلت الاشتراك في حساب السحب الخاص، كل بحسب حصتها وبصرف النظر عن مركز مدفوعات كل منها.

على الدولة التي ترغب في استخدامها في مواجهة عجز ميزان مدفوعاتها مثلاً، أن تخطر الصندوق برغبتها هذه مقابل حصولها على عملات أجنبية قابلة للتحويل، وعندئذ يقوم الصندوق بتعيين الدولة أو الدول التي ستقوم بتوفير هذه العملات مقابل حصولها على وحدات حقوق السحب الخاصة من الدولة المقترضة. ومن الجلي أن الصندوق سوف يختار الدول التي تتمتع بموازين مدفوعات سليمة واحتياطات قوية^(١٠).

من كل ما سبق يتضح أن الحصص تلعب دوراً أساسياً في ميكانيزمات

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

الصندوق، سواءً من حيث وضعية خزينة الصندوق كمورد أساسي، أو من الناحية الحسابية كمعيار لتخصيص وحدة حقوق السحب الخاصة، أو من الناحية السيادية من خلال القوة التصويتية للبلد العضو، أو من الناحية التمويلية بتحديد إمكانية المتاحة للبلد في استخدام موارد الصندوق، كل حسب الحصة المدفوعة^(١١).

تتم عملية تحديد هذه الحصة بموجب صيغة خاصة يستخدمها الصندوق لهذا الغرض، تتكون من أربعة متغيرات أساسية، ولكل متغير من هذه المتغيرات وزن. ومن خلال حساب المجموع المرجح بالأوزان لكل دولة يتم تحديد حصتها وقوتها التصويتية، وتتمثل المتغيرات في الصيغة الحالية من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، والذي يحسب بطريقتين الأولى باستخدام أسعار السوق ويعطى وزن ٣٠٪، وباستخدام تعادل القوة الشرائية ويعطى وزن ٢٠٪، أما المتغير الثاني فيتمثل في درجة انفتاح الدولة على الاقتصاد العالمي مقاساً بإجمالي التدفقات التجارية والمالية إلى الناتج، ويعطى وزن ٣٠٪، أما المتغير الثالث فيتمثل في درجة تقلب مستويات النشاط الاقتصادي ويعطى وزن ١٥٪، وأخيراً احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وتعطى وزن ٥٪، وبعد أن يتم حساب القيمة المرجحة لحصة الدولة يستخدم مخفض يساوي ٩٥٪ لتخفيض القيمة المرجحة المحسوبة للدول الكبرى^(١٢).

المبحث الثاني

المسار المتغير لدور صندوق النقد الدولي إلى غاية نهاية القرن العشرين

باشر صندوق النقد الدولي عمله منذ تأسيسه في دعم اقتصادات البلدان الأعضاء من خلال المشورة والرقابة عليها، لتوجيهها إلى الطريق السديد، وبتقديم المساعدات الفنية والمالية لتصحيح الاختلالات البسيطة التي تتاب هذا البلد أو ذاك، ليتحول مباشرة إلى دور أكبر وأهم مع ظهور الأزمات النقدية والمالية التي اتسمت بالعمق والعالمية. أزمات فرضت عليه التغيير في السياسات والتعديل في الإجراءات المعمول بها سابقاً في معالجة بعض الاختلالات، ليتبنى مسار جديد ومتجدد تناسباً مع طبيعة كل أزمة.

المطلب الأول

دور صندوق النقد الدولي قبل أزمة بريتون وودز

من المعلوم أن صندوق النقد الدولي هو وليد مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤. أول مهمة أوكلت له بعد تأسيسه، عقب الفوضى النقدية التي عمت آنذاك، إلى جانب مجموعة من المهام التي سبق ذكرها في المبحث الأول، هي العمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقاً من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف عن طريق:

➤ تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى ذهب (كان محتوى الدولار الذهبي في ذلك التاريخ يعادل ٠,٨٨٨٦٧ غرام ذهب كما كان قابلاً للإبدال خارجياً).

➤ السماح بتقلبات في أسعار الصرف في حدود ١٪ صعوداً، و١٪ هبوطاً، أي في حدود ٢٪.

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

➤ تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.

متابعة سياسات تغيير أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إذا كان بحدود ١٠٪ بالموافقة في العادة. أما إذا كان التغيير يتجاوز هذه النسبة فإن الصندوق له الحق في أن يقرر بعد دراسة اقتصاديات الدولة التي يعينها الأمر إما إذا كان هذا التغيير ضرورياً من عدمه، وفي حالة موافقته على التغيير فإن على الدولة الالتزام بقراره في هذا الشأن وإلا فقدت حقها في استخدام التسهيلات التي يمنحها الصندوق لأعضائه بل ربما تعرضت للفصل عن عضويته.

وقد بدأ الالتزام الفعلي بإجراءات تحقيق هذه الأهداف بعد خمسة سنوات منذ إمضاء الاتفاقية لتفادي المشكلات الصعبة والظروف الخطيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

في سنة ١٩٦١ قام الصندوق بدور الوسيط بين مجموعة عشر (١٣) دول صناعية في عملية إقراض متبادل فيما بينها، وهي مجموعة نادي باريس الدولي. القروض التي تقدم لا تستفيد منها إلا أعضاء هذه المجموعة. ويكون دور الصندوق كضامن للقروض الممنوحة التي تتراوح بين ٣-٥ سنوات بفائدة منخفضة. وواضح أن الغرض من هذه الترتيبات العامة للإقراض هو معالجة المشاكل الخاصة للبلدان الصناعية، وتوفير السيولة الدولية من العملات الرئيسية، وضمان سلامة النظام النقدي الدولي. حيث صار لمجموعة بلدان نادي باريس دور متعاضد في النظام العالمي.

المطلب الثاني

دور صندوق النقد الدولي عقب أزمة بريتون وودز

بعد وقوع ضغوط شديدة على أسعار الصرف في الستينات، والإلغاء الرسمي لقابلية الدولار الأمريكي للتحويل إلى ذهب في عام ١٩٧١، أصبح من الواضح أن الأمر يتطلب نظاماً نقدياً جديداً.

على أثر ذلك تولى المدير العام لصندوق النقد الدولي زمام القيادة من خلال اقتراح إعادة تنظيم تعادل أسعار صرف العملات الرئيسية، بما في ذلك تخفيض قيمة الدولار. تولت مجموعة العشرة للدول الصناعية العملية، من خلال الاتفاق على إعادة تنظيم تعادل العملات في اجتماع عقد في ١٨ ديسمبر عام ١٩٧١ في مؤسسة سيمثونيان في واشنطن العاصمة. تكمن الصفة الأساسية للاتفاقية في تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب برفع السعر الرسمي للذهب من ٣٥ دولار إلى ٣٨ دولار للأونصة، والسماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود ٢,٥٪ عن سعر التعادل، بدلاً من ١٪ من أجل توفير مرونة أكبر في أسعار الصرف.

إلا أن اتفاقية سيمثونيان لم يكتب لها النجاح طويلاً، إذ لم يكن بوسعها تحقيق أسعار صرف ثابتة لفترة طويلة، لأن أسعار التعادل لم تكن لتعكس القيمة الحقيقية لبعض العملات كالباوند الإسترليني والين الياباني. على الرغم من عدم قدرة مجموعة العشرة على التوصل إلى حل بنفسها، فقد وافقت على إنشاء لجنة العشرين لإصلاح النظام النقدي الدولي، وهي هيئة وزارية استشارية كانت تمثل وقتذاك عشرين بلداً ومجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. في سنة ١٩٧٣ اقترحت الو.م.أ رفع السعر الرسمي للذهب ٤٢,٢٢ دولار للأونصة، ونظراً للإعلان عن هذا التخفيض قبل تنفيذه، حصلت مضاربات كبيرة ضد الدولار

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

وكانت النتيجة إغلاق سوق الصرف الخارجي في مارس ١٩٧٣. بعد افتتاحها كانت العديد من البلدان قد عومت عملاتها، والبعض منها قد اتبعت نظاماً جديداً يتمثل في نظام الثعبان في النفق على الرغم من محافظتها على حدود تقلبات أسعار الصرف (٢,٥٪).

عام ١٩٧٦ تم توثيق نظام أسعار الصرف العائمة بالمصادقة عليه رسمياً بعقد اتفاق في جاميكا^(١٤)، ليختم بإجراء تعديل على اتفاقية الصندوق في ١٩٧٨، الذي أعطى للدول الأعضاء حق اختيار ترتيبات سعر الصرف الخاصة بها، ليصبح دور الصندوق «الإشراف الحازم» *«une ferme surveillance»*، على سياسات الدول الأعضاء.

المطلب الثالث

دور صندوق النقد الدولي في الثمانينات

عرفت بداية عقد الثمانينات تدهور في أوضاع العديد من الدول النامية، مما عجل بحدوث أزمة اقتصادية ومالية كبرى تلخصت في توقف عدد كبير من هذه الدول عن دفع التزاماتها الخارجية بالعملات الأجنبية. حيث في نهاية ١٩٨٣، قدرت مديونية الدول النامية حوالي ٨٠٠ مليار دولار ٨٠٪ من المجموع كانت من نصيب ٢١ بلد فقط، و ٤٠٪ كانت لـ عشرة (١٠) دول الأكثر استدانة (الأرجنتين، الشيلي، إندونيسيا، المكسيك، البرازيل، نيجيريا، البيرو، كوريا الجنوبية، الفلبين وفنزويلا)^(١٥).

لمعالجة الأسباب الخاصة لأزمة المديونية والتي ترتب عليها حرمان تلك الدول من التمويل الدولي، لجأت كل من الدول المتوقفة عن الدفع إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، لمساعدتها على الخروج من نفق تلك الأزمة الخائقة.

فصندوق النقد الدولي بعد ظهور هذه الأزمة، اكتسب دوراً مركزياً ترتب عليه عدم وقوفه عند الدور التمويلي ليتخطاه إلى دور لا يقل أهمية عنه وهو ما يسمى **بالدور التحفيزي catalytic role للصندوق**، والذي يعني القدرة على تعبئة الموارد المالية من مصادر التمويل الأخرى مثل البنوك التجارية أو حكومات البلدان الدائنة أو بنك التسويات الدولية (١٦). فاستطاع الصندوق أن ينسق بين الدول الدائنة والدول المدينة من أجل الوصول إلى اتفاق على جدولة الديون مهما كانت طبيعتها من خلال نادي باريس و نادي لندن^(١٧)، في المقابل التعاون مع بنوك التنمية الإقليمية والجهوية من أجل توفير مزيد من الموارد للدول المدينة لتغطية فجوة التمويل الخارجي^(١٨) **External Gap**. فالجديد في مجهودات الصندوق أنه عمل على تقليص المديونية بشتى الوسائل، بغض النظر عن إعادة الجدولة وذلك بالاعتماد على **خطة برادي** لمعالجة الديون التجارية والمتمثلة فيما يلي:

استعملت خطة وزير الخزانة الأمريكية «نيكولاس برادي» في عام ١٩٨٩، والتي سميت الخطة باسمه (خطة برادي) لمعالجة المديونية التجارية لدول العالم الثالث. وقد اعتمد في ذلك على الأساليب المعروفة في أسواق الولايات المتحدة لمعالجة الشركات المتعثرة **u.s.corporate work-out transactions** والتي تركز على ثلاث محاور رئيسية:

١- تمنح البنوك الدائنة الدول المدينة خصماً يتراوح ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ حسب كل حالة على حده، مقابل ضمان تسديد الرصيد المتبقي بعد الخصم وفوائده. وقد تم توفير هذه الضمانات من خلال تقديم الدول لسندات خزينة أمريكية **30 Year Zero Coupon Bonds**، تم تمويل شرائها من المنظمات الدولية، في إطار برامج التصحيح المعتمدة.

٢- يشترط للحصول على الخصم المذكور قيام الدول بتبني برامج تصحيح اقتصادي جدية تقترن بشهادة حسن أداء يصدرها صندوق النقد الدولي وذلك لضمان استمرار تلك الدول في خدمة ديونها.

٣- يحول رصيد الدين بعد الخصم إلى سندات قابلة للتداول سميت سندات برادي، وذلك لتمكين البنوك الدائنة من تنويع مخاطرها بشكل أوسع من جهة، وتمكين الدول المدينة من شراء ديونها من الأسواق الثانوية بخصم قد يكون أكبر بالنظر لتذبذب أسعار سندات برادي بتباين أكبر بكثير من تباين أسعار سندات الخزينة الأمريكية الضامنة لها من جهة أخرى.

وبالفعل فقد نجح العديد من الدول في إطفاء نسبة كبيرة من سندات برادي التي أصدرتها في ظل عوامل سوق مناسبة وذلك خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين^(١٩).

المطلب الرابع

دور صندوق النقد الدولي في التسعينات

تأتي سنوات التسعينات وما تحمله من أزمات، انطلاقاً من أزمة المكسيك عام ١٩٩٤، وأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، أزمة روسيا عام ١٩٩٨. فهي أزمات جمعت بين أنواع عدة، من أزمة ميزان المدفوعات أو أزمة العملة في المكسيك، إلى أزمة صرف، وأزمة بورصة، وأزمة بنكية في جنوب شرق آسيا. تدخل الصندوق من خلال مجموعة من السياسات والخطط لمعالجتها، شملت سياسات نقدية وجبائية يرسمها الصندوق للدول المتأزمة، إلى جانب مساعدات مالية في ظل جملة من الإصلاحات الهيكلية.

خلال هذه الحقبة استطاع صندوق النقد الدولي أن يغير من طبيعة ومعايير

المساعدات المقدمة للبلدان المتأزمة من جهة، واستحداث تسهيلات جديدة من جهة أخرى وخير مثال على ذلك:

- القرض المقدم للمكسيك الذي لم يسبق له مثيل سواء من حيث المبلغ المقدم أو السرعة التي تم توفيره بها. حيث تحصل المكسيك يوم أول فيفري ١٩٩٥ على قرض ب ١٨ مليار دولار يعادل ٦٨٨٪ من حصة البلد^(٢٠).

- استعمل صندوق النقد الدولي مكيانيزم التمويل الطارئ الذي استحدث لمساعدة الفلبين في سبتمبر ١٩٩٥، فهو إجراء جديد يسمح بالموافقة السريعة عليه من قبل المجلس الإداري، ومن جهة أخرى، هذه السحوبات تعدت النسب المحدودة (والتي كانت في سقف ١٠٠٪ في السنة، ٣٠٠٪ في المجموع).

- استحدث في ديسمبر ١٩٩٧ تسهيلات جديدة تحت اسم تسهيلات الاحتياطي التكميلي، وضعت خصيصاً تحت تصرف الدول التي تعاني من الحاجة الماسة للتمويل في المدى القصير، متبوعة بفقدان الثقة المفاجئة والمقلقة على مستوى الأسواق المالية، لاسيما عندما تهدد حركة خروج رؤوس الأموال بظاهرة تفشي العدوى على مستوى النظام النقدي الدولي^(٢١).

رداً على مخلفات الأزمة وأثرها على مختلف البلدان، عمد الصندوق الى إعادة رسم قواعد الإنذار المبكر فاتبع نهجاً ثلاث شعب:

١- مساعدة البلدان الأعضاء في القيام بعمليات تقييم شاملة لمدى تعرض القطاع المالي للمخاطر، والاحتياجات اللازمة لتطويره.

٢- تقوية عمليات الرصد والتحليل للقطاعات المالية، ووضع مبادئ توجيهية وزيادة الشفافية والنزاهة.

٣- مساعدة البلدان على بناء مؤسسات قوية.

تقييم نواحي تعرض القطاع المالي للمخاطر، هو الجزء الرئيسي في جهود الصندوق، فاستحداث برنامج جديد بالتنسيق مع البنك الدولي أكبر دليل على ذلك، وهو برنامج تقييم القطاع المالي الذي بُدئ العمل به في عام ١٩٩٩، ويعتبر هذا البرنامج بمثابة تقييم لصحة النظام المالي لبلد ما، وقد تم تصميمه لمساعدة صناع السياسات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن إنقاص احتمالات حدوث الأزمات. تقييم القطاع المالي هو جهد تعاوني بين خبراء الصندوق والبنك الدولي والوكالات الوطنية المختلفة وأجهزة وضع المعايير، وهو يتضمن تقييماً لنطاق واسع من المؤسسات المالية (مثل البنوك، صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين)، والأسواق المالية ذاتها (أسواق الأوراق المالية والصرف الأجنبي وأسواق النقد) ونظم المدفوعات، والأطر التنظيمية والإشرافية والقانونية.

في نهاية ٢٠٠١ كان أكثر من ثلث الدول الأعضاء البالغ أُنْدَاك ١٨٣ دولة، قد اشتركوا في برنامج تقييم القطاع المالي أو أعلنوا عن عزمهم على القيام بذلك مستقبلاً.

على أثر هذه الازمات في هذا العقد من الزمن، قام صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٠٠ بمراجعة برنامج تقييم القطاع المالي، وقد تمت الموافقة من قبل المجلس التنفيذي على إعطاء أولوية أكبر للدول ذات الأهمية الخاصة بصورة منتظمة، أي الدول التي يمكن أن تكون لمشاكلها الاقتصادية تداعيات في دول أخرى، تحوطاً من الازمات التي قد تصاحب بداية القرن الواحد والعشرين^(٢٢).

المبحث الثالث

صندوق النقد الدولي وتحديات القرن الواحد والعشرين

استهل صندوق النقد الدولي نشاطه بداية القرن الواحد والعشرين بالتعرض لأزمة تركيا وأزمة الأرجنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ من خلال سياسته المعتادة إلا وهي النصح والمشورة من جهة، وتقديم المساعدات المالية والتسهيلات الائتمانية تحت راية المشروطة من جهة أخرى. فلم يطرأ أي جديد ملموس على دوره خلال الازمتين، بخلاف أزمة ٢٠٠٨ التي اتخذ منها مساراً متغيراً جعل نشاطه ومشروعيته على المحك أمام مجموعة من التحديات التي فرضت عليه إعادة النظر في تركيبته وسياساته المنتهجة .

المطلب الاول

دور صندوق النقد الدولي في الأزمة الحالية منذ نشأتها إلى يومنا هذا

سلك صندوق النقد الدولي خلال الأزمة الراهنة التي بدأت مع أواخر سنة ٢٠٠٧ لتمتد إلى يومنا هذا، منحني لم يسبق له مثيل، سواء من حيث السياسة المعتادة للإصلاح والإجراءات المتخذة أمام الدول المتأزمة، أو من حيث طبيعة المساعدات المالية المقدمة وميكانيزماتها، أو من حيث علاقته مع مختلف الهيئات والدول غير الأعضاء، إلى غاية إعادة النظر في الحوكمة القائمة على الاغلبية، المحتكرة من قبل أقلية، تحمل أغلب الأصوات وتسيطر على أهم القرارات.

قبل التطرق لدور صندوق النقد الدولي في هذه الأزمة لا بد من التذكير باختصار بطبيعة الأزمة الحالية وأسبابها من خلال مقدمة عنها.

الفرع الأول

مقدمة عن الأزمة الحالية

تعود لحظة انفجار الأزمة الراهنة تزامناً مع إعلان إفلاس بنك ليهان برادرز الذي انعكست آثاره سلبياً على أسواق المال الأمريكية بشكل كامل لتتعدى ذلك خارجاً إلى باقي دول العالم قاطباً بنسب متفاوتة. أما المفجر الرئيسي فكان أزمة الرهن العقاري، التي يمكن تحديدها بشكل أولي بأن سمسرة العقارات في الولايات المتحدة عملوا على الترويج لشراء البيوت في أوساط أصحاب الدخل الثابت والمحدود من خلال إقناعهم بقدرتهم على شراء مساكن عن طريق الحصول على قروض مصرفية يمكن تغطيتها وسداد أقساطها من مرتباتهم. ولكون الحقيقة هي غير ذلك، فسمسرة العقارات عملوا على تزوير بيانات رواتب الموظفين أضعاف الدخل الحقيقي، لإقناع المقرضين أنه في إمكان المقترضين تسديد الدفعات الشهرية. وكانت معدلات الفوائد في البداية منخفضة، لكن سرعان ما بدأت في الارتفاع، لتزيد بذلك قيمة الأقساط المترتبة على المقترض، مما أدى إلى إحجام الأغلبية المطلقة عن سداد التزاماتهم المالية للمصارف العقارية وشركات التأمين. أدى إحجام المقترضين عن تسديد التزاماتهم المالية إلى قيام البنوك بالحجز على المنازل المرهونة، ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة اللازمة. ونتيجة للعرض الكبير للسكنات، تراجعت أسعار العقارات، مما شكل ضغطاً مادياً على إدارة البنوك، جعلها تبيع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى التي أعادت هيكلتها وأصدرتها على شكل سندات رهن عقاري، تم عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية. ففقدت الثقة بين البنوك واستحالت عليها الحصول على السيولة مما زاد من استفحال الأزمة ووزيادة حدتها. وللتأكيد فإن الأزمة الراهنة شهرتها كانت أزمة عقارية لكن لا يمكن

تجاهل عدة أسباب غير مباشرة ساهمت من قريب أو بعيد في ميلادها، لاسيما ارتفاع أسعار النفط إلى معدلات كبيرة مثلما حصل في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٨ حيث وصل سعر البرميل إلى أكثر من ١٤٠ دولار للبرميل، نتج عن ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة مما هدد بحدوث ركود أو كساد تضخمى Stagflation (٢٣).

الفرع الثاني

دور صندوق النقد الدولي في الأزمة الراهنة

الأزمة الراهنة اعادت صياغة المنظومة الاقتصادية العالمية وسياساتها بحكم فزاعتها وتأثيرها القوي على اقتصاديات الدول لاسيما الكبرى منها، فاخطلت جميع الأوراق حتى أصبح من الصعب التنبؤ بنجاعة السياسات المتخذة للحد من تداعياتها، ومدى استمرارها، مما حتم على صندوق النقد الدولي مراجعة سياساته وإعادة النظر في بعض القضايا التي كانت في الماضي القريب لا يمكن مناقشتها. فمن جملة المستجدات التي رافقت الأزمة الراهنة وكانت محفزاً لتجديد دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات ما يلي:

١ - أول ما عرفت به الأزمة الراهنة، أنها أزمة سيولة، فصندوق النقد الدولي وجد نفسه عاجزاً عن تأمين الطلب الهائل من المساعدات المالية بحكم محدودية موارده. مجموعة العشرين المؤسسة سنة ١٩٩٩ والتي تضم مجموعة من الدول المتقدمة والناشئة وجدت لنفسها مكاناً عقب هذه الأزمة التي طرحت تحدياً غير مسبوق، يتطلب استجابة غير مسبوقة. وهذا ما تجسد في قمتي الزعماء غير المسبوقتين نوفمبر ٢٠٠٨، وأبريل ٢٠٠٩، وكان هذان الاجتماعان جوهرين، حيث افرزا التزامات مهمة من مجموعة البلدان العشرين، الصناعية وبلدان الأسواق الناشئة،

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

بتوثيق تعاونها في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والمالي، والعمل على توفير الموارد اللازمة لصندوق النقد الدولي حتى يكون الملاذ الأخير للاقراض، الصفة التي فقدها سابقاً^(٢٤).

٢- عمل الصندوق على تعزيز موارده من خلال:

❖ استجابته لدعوة قمة العشرين المنعقدة في أبريل ٢٠٠٩، لتوزيع حقوق السحب الخاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار، حيث وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٠٨/٠٨/٢٠٠٩ على إجراء التوزيع العام المقترح ليصبح نافذاً في ٢٨ من نفس الشهر. تعقبه توزيعات أخرى تبلغ قيمتها ٣٣ مليار دولار، ليصبح مجموع التوزيعين ٢٨٣ مليار دولار. فارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بمقدار عشرة أضعاف لتصل قيمتها الكلية نحو ٣١٦ مليار دولار. يأتي هذا التوزيع من منطلق الحاجة العالمية طويلة الأجل إلى موارد إضافية مكملة للأصول الاحتياطية الحالية لدى البلدان الأعضاء^(٢٥).

❖ الشروع في بيع كمية من الذهب التي يجوزها الصندوق بعد موافقة المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٩ والمقدرة بـ ٤٠٣,٣ طن متري (١٢,٩٧ مليون أوقية). وقد أتم الصندوق في ديسمبر ٢٠١٠ برنامج بيع الذهب للكمية المعلنة، حيث بلغ مجموع الحصيلة الكلية لمبيعاته ٩,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١٤,٤ مليار دولار أمريكي). وتم تحديد المشترين على أساس الأسبقية، والاهتمام بالشراء. فالجدول رقم ٢ يبين أهم البنوك المركزية التي حازت على ذهب الصندوق^(٢٦).

❖ إصدار سندات للدول الأعضاء، إذ يجوز لهم التوقيع على اتفاقات لشراء سندات

صندوق النقد الدولي في حدود يضعها العضو. حيث باع الصندوق الصين سندات بقيمة ٥٠ مليار دولار. ما يعادل ٣٢ مليار من حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق.

❖ تعتبر عملية البيع هذه الأولى في تاريخ الصندوق بعد أن تمت الموافقة على خطة لإصدار مثل هذه الأوراق المالية للحكومات في يوليو ٢٠٠٩. وبيع السندات هو خطوة غير مسبقة لزيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي يسعى لتوفير التمويل لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وقد أعرب عدد من الأعضاء عن رغبتهم في شراء سندات صندوق النقد الدولي مثل البرازيل وروسيا حيث يعتزمان استثمار ١٠ مليارات دولار أمريكي لكل منهما^(٢٧).

❖ مراجعة حصص الدول الأعضاء، حيث عملت إصلاحات عام ٢٠٠٨ على زيادة تمثيل الاقتصادات الديناميكية التي ينتمي الكثير منها إلى بلدان الأسواق الصاعدة، من خلال زيادة مخصصة في حصص ٥٤ بلداً عضواً، كما تعزز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بما يقرب من ثلاثة أضعاف. كانت آخر مراجعة في ديسمبر ٢٠١٠ (كما هو مبين في الجدول رقم ١) لنتظر المراجعة الخامسة عشر والتي هي في إطار الدراسة حالياً من قبل صندوق النقد الدولي، هدفها الأساسي إعادة صياغة آلية حسابية جديدة حتى تكون للدول الناشئة والفقيرة وزناً ملحوظاً في مخصصات الصندوق والتي تحول لها إمكانية الحصول على التمويل اللازم لمواجهة الازمات.

٣- عمل صندوق النقد الدولي على تحديث التسهيلات و المساعدات التمويلية،

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

حيث أتاح للدول المتأزمة الاستفادة من موارد أكبر بشروط تمويلية أكثر يسرا، وبنسب تعدت ٣٠٠٪ حصة البلد العضو في الظروف القصوى، مع تمديد أجل الاستحقاق النهائي وتخفيض نسب الفائدة إلى غاية الصفر في بعض التسهيلات إلى غاية نهاية عام ٢٠١٤، بدعم من الأرباح التي حققها من مبيعات الذهب^(٢٨). فقام بالفعل بزيادة مساعداته المالية للبلدان منخفضة الدخل بمقدار يتجاوز الضعف، وبلغت تعهدات الإقراض الميسر المقدمة من الصندوق لهذه البلدان ٣,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، مقارنة بالمتوسط المعتاد الذي يبلغ مليار دولار أمريكي^(٢٩).

٤- يسعى الصندوق على وجه الخصوص إلى زيادة الإنفاق على برامج شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تخفف وطأة الأزمة على قطاعات المجتمع الأكثر عرضة للتأثر، مع توخي المزيد من الدقة في توجيهها للمستحقين. حيث عمد على تشجيع الدول على إلغاء الدعم على بعض القطاعات وتوفير حيز مالي لزيادة الإنفاق على الجبهة الاجتماعية.

٥- منذ عام ٢٠٠٩، بدأ الصندوق يعمل على دعم جهود مجموعة العشرين من أجل مواصلة التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق عملية التقييم المتبادل بين أعضائها، والتي أعلنت إنشاءها في قمة بيتسبرغ ٢٠٠٩. وفي هذا السياق، يقدم الصندوق تحليلاً لما إذا كانت السياسات المتبعة في البلدان الأعضاء تتوافق مع هدف تحقيق النمو العالمي المستمر والمتوازن. وعليه تُبذل الجهود حالياً لدمج الرقابة المالية والثنائية ومتعددة الأطراف بصورة أفضل، بما في ذلك بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بالروابط المتبادلة وانتقال التداعيات؛ وزيادة استخدام تقييمات أعمق للمخاطر، وتجديد التركيز على الاستقرار الخارجي. ويوجد الآن تقرير بشأن القطاع الخارجي

ليتم أعمال الرقابة الأخرى^(٣٠)؛ وتعزيز فعالية المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات الاقتصادية^(٣١).

٦ - اكتسب الصندوق دور محوري جديد بصياغته لخطة منطقة اليورو لانقاذ اليونان بداية من سنة ٢٠١٠، حيث في أعقاب الحرب العالمية، كان دور الصندوق، مساعدة أوروبا للخروج من ويلات الحرب، من خلال إدارة عشرات البرامج في أنحاء القارة للخروج من مشكلة الديون السيادية، إلى أن تحول إلى نقطة انطلاق أضخم توسعات الصندوق في الإقراض. ليزداد بروزاً بعد تأسيس اللجنة الثلاثية غير الرسمية المسماة الترويكا، حيث تم صياغة خطة انقاذ مشتركة كان صندوق النقد الدولي الطرف الثالث بعد كل من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، لمساعدة كل من اليونان، البرتغال، أيرلندا وقبرص. فحسب تقارير الخبراء لم يتم الاستعانة بصندوق النقد الدولي من أجل المال فقط بل للاستفادة من حكمة وخبرته في معالجة الديون السيادية كأولوية أساسية^(٣٢).

المطلب الثاني

الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي

أزمات عدة هي التي عاجلها صندوق النقد الدولي في مشواره منذ نشأته إلى يومنا هذا، فأصاب في بعض منها وكان الثناء على نجاحه من جهة، واخفق في أخرى، فكان محطة انتقاد من قبل غالبية الدول الأعضاء لاسيما مع أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد العشرين. من جملة هذه الانتقادات ما يلي:

- فشل أنظمة الانذار المبكر: لم يستطع صندوق النقد الدولي أن يتنبأ بحدوث الأزمات بالرغم من توفر بعض الدلالات على وقوعها، وخير مثال على ذلك، أن هناك تقارير من قبل الصندوق نفسه يعترف أنه ارتكب خطأ في أزمة ديون الأرجنتين

التي عصفت بها عام ٢٠٠١ حيث لم يلاحظ ولم يتنبه لمؤشرات تحذر من وقوع الأزمة، فبالغ في تقدير حجم النمو ونجاح الإصلاحات الاقتصادية في الأرجنتين. نفس الشيء بالنسبة للأزمة الحالية، حيث لم يستطع خبراءؤه التنبؤ بالأزمة الحالية حسب تقرير صادر منه بالرغم من توفر بعض المتغيرات والمؤشرات التي كانت تؤكد على هشاشة الوضع المالي لعدة مؤسسات اقتصادية هامة لها وزنها في وتأثيرها على الاقتصاد الأمريكي.

- في شهر ماي ٢٠١٣ ناقش المجلس التنفيذي دراسة أعدها الخبراء عن إعادة هيكلة الديون السيادية، فاستعرضت الدراسة آخر تطبيق لسياسات الصندوق وممارساته المتعلقة بإعادة هيكلة الديون، فإشار التقرير إلى أن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية كانت في الغالب أقل مما ينبغي أو جاءت متأخرة أكثر مما ينبغي في حالات الأزمات الأخيرة مما جعلها تفشل في إعادة الديون إلى مستويات قابلة للاستمرار واستعادة القدرة على دخول الأسواق على أساس دائم^(٣٣).

- لقد أشار (Joseph E. Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١م إلى أن الطريقة التي يتم بها معالجة الأزمات الاقتصادية من خلال رفع الأسعار (رفع الدعم وتخفيف العملة)؛ من المحتمل أن يكون لها آثار عكسية على النمو الاقتصادي على المدى الزمني المتوسط؛ وربما الطويل أيضًا، وأشار أيضًا إلى أن صندوق النقد الدولي يقدم رويشة واحدة للجميع؛ بالرغم أنه لا يوجد مقياس واحد للجميع^(٣٤).

- سيطرة الدول الكبرى على إتخاذ القرار، مازالت قائمة بالرغم من الإصلاحات الجديدة، حيث إن مبدأ القوة التصويتية لدى صندوق النقد الدولي يعكس بشكل أو

بآخر هيمنة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على القرارات داخله، ولهذا فإن معظم القروض التي تقدم تكون للأنظمة التي تكون للولايات المتحدة نفوذاً ومصالح. كما يلعب العامل السياسي دوراً كبيراً في منح القروض، ففرنسا على سبيل المثال تعتمد إلى دعم الدول الحليفة لها في القارة الأفريقية متجاهلة دولاً أخرى في القارة ذاتها تعيش تحت خط الفقر. ونتيجة ذلك، أصبحت القروض الخارجية لصندوق النقد الدولي أداة للضغط السياسي على البلدان النامية من أجل فتح حدودها وأسواقها أمام المنتجات الأجنبية، مدمرة اقتصادها الوطني، ومن جهة أخرى تمارس الدول الكبرى ضغوطاً عبر قروض الصندوق بغية إقامة قواعد عسكرية لها تستخدمها ضد المصالح الوطنية، لهذه المعطيات إن دول العالم الثالث أمام إستعمارٍ جديد.

- إن صندوق النقد الدولي لا يعتمد إلى اعتماد سياسة الشفافية حيال مواطني الدول الأعضاء، فنراه يصدر ملخصات عن تقاريره الخاصة بالأوضاع النقدية في بلدانه، لا تحتوي على كامل المعلومات التي يجب على الدولة معرفتها، ما يضعها تحت رحمته. وهذا الأمر بدوره خاضع لرغبة الدول الكبرى المؤثرة فيه، ويتجلى ذلك أيضاً بإصداره تقريراً يدعم فيه خطة الحكومة الإصلاحية فيه، بينما يعتمد إلى العكس في دول أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن السياسة أولى من الاقتصاد عنده وهذا ما يتنافى مع اتفاقيته التأسيسية^(٣٥).

المطلب الثالث

التحديات التي تواجه صندوق النقد الدولي

أعلنت الحكومة التايوانية في العام ألفين وثلاثة (٢٠٠٣) أنها سددت معظم ديونها للصندوق، وأنها ستكون مستقلة عنه مالياً، وفي العام نفسه أنهت أندونيسيا إتفاقيتها الإستقرائية مع الصندوق، وأنهت دينها بعد سنتين، وإمتنع عدداً من المقرضين الكبار في آسيا عن اللجوء إلى الإستدانة من الصندوق، ومنها الفلبين والهند وكذلك الصين، وقامت البرازيل والأرجنتين بنفس الأمر، مؤكدين عدم إستعدادهم للإستدانة مجدداً من المؤسسة الدولية. فظهرت شعارات مناهضة لخطرسة الصندوق، توجتها ظهور منظمات ومؤسسات تمويلية تسعى إلى الاستغناء عن المساعدات المالية للصندوق، بتوفيرها مساعدات على نحو ملائم وميسر، لتحقيق التنمية التي عجز عن تحقيقها الصندوق.

فصندوق النقد الدولي في فواهة بركان أمام هذا التحدي الذي يواجهه من قبل مؤسسات مالية حديثة النشأة، كلها حيوية وعزيمة للتصدي لسياسات الصندوق في التمويل، والعمل على تعويض شريطته التي لطلما عرفت بالمجحفة بالرغم من محاولة تعديلها خلال هذه الأزمة الحالية، والتي تقوم على أساس الإصلاح الاقتصادي دون مراعاة الجانب الاجتماعي. من بين هذه المؤسسات المناهضة لصندوق النقد الدولي ما يلي:

الفرع الأول

بديل مجموعة بوليفار في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

هذه التجربة بادرت بها الحكومة الفنزويلية في ٢٠٠١ كبديل لمقترح الو.م.أ التجاري: التجارة الحرة للأمريكتين المشابهة لاتفاقية ناфта. أصبح المقترح واقعاً

حينما وقّعت فنزويلا وكوبا على معاهدته الأولى في ٢٠٠٤، وإنضمت لهما لاحقاً كل من بوليفيا (٢٠٠٦)، نيكاراغوا (٢٠٠٧)، دومينيكا وهندوراس (٢٠٠٨) وإكوادور، سانت فينسنت وغرينادينز، وأنتيغوا وباربودا (٢٠٠٩)، وقد أعلنت باراجواي أنها ستلتحق بالركب لاحقاً. تبنت قمة مجموعة بوليفار (فنزويلا وكوبا وبوليفيا وهندوراس ونيكاراغوا ودومينيكا) في أبريل ٢٠٠٩ المنعقدة في فنزويلا، قرار إنشاء وحدة حسابية خاصة بدول المجموعة أطلق عليها اسم «سوكري» the Sucre كبديل مستقبلي للدولار. تلتزم المجموعة إستراتيجية تنمية تضطلع من خلالها، قيادة عمليات التعاون والتنسيق بين أغلبية منتجي الدول المشاركة فيها، لتشكيل نظام إنتاج إقليمي يستهدف تصدير السلع خارج الإقليم.

يتكفل المجلس الرئاسي باتخاذ القرارات في مجموعة بوليفار، ويقوم بتنفيذها مجلس وزاري.

يصيغ خطط هذين المجلسين، مجلس استشاري مكون من حركات المجتمع المدني ويشرف على أعمالهما.

في يناير ٢٠٠٨ كوّنت دول المجموعة بنك برأس مال قدره بليون دولار. هذا البنك لا يملي ولا يفرض شروطاً كما يفعل البنك الدولي وصندوق النقد، وتُسيّر أعماله وفق تراضي الدول الأعضاء (consensus by). من أهداف البنك تشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي في دول المجموعة ودعم المشاريع الاجتماعية، والاتفاقيات التعاونية متعددة الأطراف خاصة في حقول الطاقة. لذلك تم تخصيص دراسات لتوزيع إنتاج السلع والخدمات حسب الميزة النسبية لكل دولة في المجموعة، فكل دولة لديها مكان قوة متفردة تميزها عن بقية دول المجموعة.

رغم ان المجموعة مازالت في طورها الأول، إلا أنها أنجزت مجموعة مهمة من الاتفاقات والمبادرات منها على سبيل المثال، أن فنزويلا تزود كوبا بالبترول مقابل خدمات الأطباء والمدرسين الكوبيين، بالإضافة أن لهما مشاريع زراعية مشتركة لإنتاج حبوب فول الصويا، والأرز ومنتجات الدواجن والألبان. فنزويلا أيضا تمد كوبا بالباصات bus لتحسين مواصلاتها العامة، كما ساعدتها في تشييد قناة ضخمة لتحسين مواردها المائية، كما أنجزت معها إعادة تصميم وصيانة مصفاة بترول كوبا الأساسية. والدولتان بصدد إنشاء شركات مشتركة في كوبا لإنتاج حديد صلب مضاد للصدأ (stainless steel) والنيكل.

الملاحظ أن المجموعة تنطلق من مفاهيم ترجح الملكية العامة على الملكية الخاصة، وتركز على الإنتاج للإستهلاك المحلي أكثر من الإنتاج نحو التصدير، وتحثي بالدوافع الاجتماعية مقابل الدوافع الربحية، وبناء علاقات تضامنية و تعاضدية مقابل علاقات تنافسية.

على الرغم من كل المظاهر المتميزة للتعاون داخل المجموعة، توجد حقائق مثيرة للقلق حول مستقبلها منها:

أولاً: المجموعة تعتمد بشكل أساسي على قرارات رؤساء الدول المشاركة فيها، مما يعكس الدور الهامشي للمجلس الاستشاري، وبالتالي الإخفاق في توجيه المشاريع التنموية باستراتيجية موضوعية وسليمة.

ثانياً: إعتقاد المجموعة كلياً على موارد واردة من فنزويلا. فلاشك أن التقدم الذي أحرزته المجموعة حتى الآن يرجع للعامل الفنزويلي **Venezuelan factor**؛ من حيث دور الحكومة الفنزويلية القيادي وكرمها المالي.

يتكمن خطورة الإعتماد على دولة واحدة في الإستحواذ على أهم القرارات داخل المجموعة من جهة، ومن جهة أخرى خطر تقلبات أسعار البترول وما ينجم عنه من شلٍّ للمشروعات، بحكم أن مداخيل فنزويلا تقريباً كلها من ريع البترول^(٣٦).

صندوق النقد الدولي معرض لشل نشاطاته على مستوى أمريكا اللاتينية، إذا لم يسارع إلى تدارك أخطائه وإصلاح منظومته مستغلاً الفجوة التي تلوح في أفق هذا البديل.

الفرع الثاني بنك الجنوب

يأتي بنك الجنوب، كجهد إقليمي، في المرتبة الثانية بعد مجموعة بوليفار في سبيل استشراف عملية إقليمية تنموية بديلة. رغم أن أهداف البنك المعلنة تعتبر أقل طموحاً وأكثر محدودية من البديل المذكور أعلاه، إلا أن وعده الكامن في التنشيط والترويج للتكامل الإقليمي سيكون في بعض وجوهه، أكثر تأثيراً، كونه يضم معظم دول أمريكا الجنوبية.

تنبع فكرة البنك من هدف مشترك هو ضرورة الإستقلال الإقليمي. صدرت فكرته من مجموعتين مختلفتين في أمريكا الجنوبية: مجموعة الدول التي تقود مشاريع تحول اشتراكي راديكالي مثل فنزويلا، بوليفيا وإكوادور، وتلك التي تلتزم بالمشروع الرأسمالي، ولكنها تؤمن بأن نجاحها يعتمد على الاستقلال المالي من الولايات المتحدة الأمريكية مثل البرازيل والأرجنتين. هناك مجموعة ثالثة من الدول مازالت مستمرة في تكامل تجارى حرمع الولايات المتحدة الأمريكية لكنها لم تشترك حتى الآن في عضوية البنك مثل

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

شيلي وبيرو. أما كولومبيا ذات العلاقات الوطيدة بالولايات المتحدة قدّمت طلباً للالتحاق بالبنك مازال قيد النظر.

أطلقت المبادرة الفنزويلية الأرجنتينية في فبراير ٢٠٠٧ لقيام بنك الجنوب وبعد شهر منه ألحقت المبادرة باقتراح رسمي. بعد ذلك مباشرة التزمت بوليفيا ثم إكوادور، باراغواي، البرازيل وأخيراً أروغواي. أنشئ البنك رسمياً في ٩ ديسمبر ٢٠٠٧ بعضوية السبعة دول، وإتفق المؤسسون على القضايا الآتية:

- أن تكون كاراكاس (فنزويلا) هي المركز الرئيسي لبنك الجنوب.
- تُتخذ القرارات الأساسية بمبدأ صوت واحد لكل دولة؛ ولكن ترغب كل من البرازيل والأرجنتين بأن يطبق هذا المبدأ مرة واحدة في العام في اجتماع مجلس الإدارة السنوي، على أن تُتخذ القرارات التي تدير العمليات اليومية تبعاً لحجم مساهمة الدولة في رأس مال البنك.
- يكون رأس المال المشترك ٧ بليون\$ إلى أن يصل ١٠ بليون\$ في حالة انضمام دول أخرى من المنطقة، وتكون المساهمة في رأس المال كما يلي: ٢ بليون\$ من كلّ من البرازيل والأرجنتين وفنزويلا و ٤٠٠ مليون\$ من كل من إكوادور وأورغواي و ١٠٠ مليون\$ من باراغواي وبوليفيا.
- أن محور الصراع الرئيسي حول مستقبل بنك الجنوب يدور بين البرازيل من جهة، وفنزويلا وإكوادور من الجهة الأخرى. فالبرازيل تشكّل أكبر قوة اقتصادية في أمريكا الجنوبية، وبالطبع فإنها لا ترغب أن يحد البنك من قدرتها على استغلال ذلك النفوذ، فتفضّل أن تمارس موقفاً معارضاً من داخل عضوية البنك حتى تستطيع أن تؤثر على إتجاه أعماله.

أما من الضفة الأخرى للنهر فان فنزويلا وإكوادور لاترغبان في دفع التفاوض إلى نقطة اللاعودة التي تسحب فيها البرازيل عضويتها ، كونها يعولان على دور اقتصاد البرازيل الكبير في الإقليم على مساعدة البنك في إنجاز أهدافه. هذا الوضع أدى إلى فشل التفاوض حول مجموعة من القضايا وإهمال مستقبل البنك. لعلّ البرازيل ارتضت بهذا الوضع حتى إشعار آخر.

من سوء الطالع ان الأزمة العالمية هدّدت قيام بنك الجنوب كونها أصابت الميزان التجاري للدول الأعضاء في البنك بحالات العجز كلما تعمّقت الأزمة، فزاد قلق تلك الدول حول كيفية تمويل ذلك العجز ، لاسيما لجوء المؤسسات المالية العالمية مؤخراً الى تصميم نظم تسليفية جديدة خاصة بأمريكا اللاتينية. في حين رفضت معظم الدول الأعضاء في بنك الجنوب التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فحسب المتحدث (صاحب ورقة البحث «مارتن»)، لو بدأت عمليات بنك الجنوب قبل اندلاع الأزمة العالمية لكان في مقدوره نظرياً أن يعصّد جهود التضامن الإقليمي في أمريكا اللاتينية ، بما لا يزيد عليه، في تجنّب آلام سياسات اللبرالية الجديدة الموجهة. وقد أمّن كلُّ من الرئيس الإكوادوري (كوريا) والرئيس الفنزويلي (هوجو تشافيز) في قمة ميركوسور (يناير ٢٠٠٩) Mercosur بأن بنك الجنوب كان بإمكانه تحقيق ادّخارات وموارد تكفي لتعويض خسائر الإقليم في الإستثمارات الأجنبية إبان الأزمة العالمية^(٣٧).

الفرع الثالث

اقتراح إنشاء صندوق آسيوي

كان الهدف النهائي لمبادرة شيانج ماي، أو نظام الدعم المالي الآسيوي الذي تأسس في عام ٢٠٠٠ في تلك المدينة التايلاندية التي سميت المبادرة باسمها، يتلخص في إنشاء صندوق نقد آسيوي، كبديل إقليمي لصندوق النقد الدولي، الذي لم تغفر له آسيا خدماته الهزيلة الواهنة أثناء أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ المالية التي ضربتها.

ولكن حتى الآن ظلت مبادرة «شيانج ماي» حبراً على ورق، فلم يتم تفعيل أرصدها ومبادلاتها قط. والحقيقة أن الأزمة التي أعقبت إفلاس ليان براذرز كانت لتشكل مناسبة واضحة تستدعي تفعيل المبادرة.

فرابطة دول جنوب شرق آسيا وشركاءها الثلاثة نجحت في إنجاز تطور عظيم، أو ما أطلق عليه تعددية أطراف مبادرة شيانج ماي، والتي تهدف إلى تحويل مبادلاتها الثنائية وأرصدها المالية إلى مجموعة احتياطية إقليمية، كان ذلك الهدف قد تحدد في عام ٢٠٠٥.

وفي بداية عام ٢٠٠٩، جلس وزراء مالية رابطة دول جنوب شرق آسيا للتفاوض على التفاصيل. فعينوا مساهمات الأعضاء في رصيد المبادرة الإجمالي والذي يبلغ ١٢٠ مليار دولار، وحددوا متطلبات الاقتراض، وخصصوا حصص التصويت.

ويقال إن الاتفاق على توزيع المساهمات يشكل أهمية خاصة، وذلك لأن الصين واليابان سيساهمان بنحو ٣٢ في المائة.

وعلى القدر نفسه من الأهمية، كان الحديث عن الاتفاق الخاص باتخاذ

القرارات استناداً إلى الأغلبية البسيطة، حيث تتحدد قوة تصويت البلدان الأعضاء تبعاً لمساهماتها. وهذا يعني أن أي بلد بمفرده لن يتمكن من عرقلة أي قرار، وذلك خلافاً للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، الذي يتخذ قراراته بالإجماع، نظراً لحق النقض (الفيتو) الذي فُرض كأمر واقع والذي تتمتع به البلدان الضخمة مثل الولايات المتحدة.

إن فك الارتباط بين تعددية أطراف مبادرة شيانج ماي وصندوق النقد الدولي سيتطلب من البلدان الآسيوية أن تقوم فيما بينها بمراجعات قاسية للسياسات التي تنتهجها وأن تطالب بتعديلات سياسية صعبة. وفي هذا السياق قطعت رابطة دول جنوب شرق آسيا وشركاؤها الثلاثة شوطاً طويلاً. فقد تضمن اجتماعها الأخير في ماي ٢٠٠٩ التزاماً بتأسيس وحدة مراقبة إقليمية.

ولكن لا يوجد اتفاق بشأن المقر الذي ستخذه هذه الوحدة أو الكيفية التي سيتم بها تعيين موظفيها. فهناك تنازع بين الحكومات سعياً إلى الحصول عليها، بما يحقق لها من مزايا وسلطة، مثلما هو الوضع حالياً بالنسبة لمقر صندوق النقد الدولي في واشنطن، أين كان سبباً في تعزيز سيطرة خزانة الولايات المتحدة عليه مع الوقت^(٣٨).

الفرع الرابع

بنك البريكس

مجموعة «بريكس» هي منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام ٢٠٠٦ وعقدت أول مؤتمرها عام ٢٠٠٩. وكان أعضاؤها الدول ذوات الاقتصادات الصاعدة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين تحت إسم «بريك» أولاً، ثم انضمت جنوب إفريقيا إلى المنظمة عام ٢٠١٠ ليصبح اسمها «بريكس». تتميز دول المنظمة بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة،

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

يعيش عليها نصف سكان العالم، ويوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة (١٣,٦ تريليون دولار)، ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة ٤ تريليون دولار.

اتفق اقتصاديو الدول الناشئة لدول البريكس على إنشاء بنك جديد للتنمية، يهدف خصوصاً الى تمويل المشروعات التنموية لدول المنطقة، ويستهدف مواجهة نفوذ المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والذي يميل نحو السياسات التي تضعها الدول الغربية. ويفترض أن يجهز المصرف الجديد الذي ترغب جنوب أفريقيا في استضافته، في البداية برأسمال قدره ٥٠ مليار دولار، أي ١٠ مليارات لكل بلد. وقد تضع أيضاً مجموعة بريكس في الاحتياط قسماً من احتياطياتها الهائلة من العملات (٤٤٠٠ مليار دولار، تملك الصين ثلاثة أرباعها) لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة. ويقدر الاحتياطي المشترك على الأرجح بـ ٢٤٠ مليار دولار يسمح لها بتفادي الاستعانة بصندوق النقد الدولي^(٣٩).

فانطلاقاً من هذه المشاريع الضخمة التي وإن لم تؤكد بكاملها على ميدان الواقع، يجد صندوق النقد الدولي نفسه ملزماً بالتحرك السريع نحو القيام بمجموعة من الإصلاحات حتى يغير وجهه الماضي الأسود بوجه جديد أبيض مستغلاً مبدأ الأفضلية التي يمتاز به كمنظمة دولية قائمة بذاتها.

الفرع الخامس

مؤسسات التمويل الاسلامي

يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، لبناء مجتمع التكافل الإسلامي.

إن الرسالة الأساسية لهذه المؤسسات تستند إلى حاجة المجتمع الإسلامي لأن يجد ملاذاً في التعامل المصرفي الاستثماري بعيداً عن شبهة التعامل بالربا (الفائدة) وينطلق من قاعدة الغنم بالغرم أي لا تكون هناك أرباحاً بدون تحمل خسارة، وكذلك مقولة أن الأموال لا تلد أموالاً، وإنما تستثمر في صيغ متعددة مثل المشاركة والمرابحة.. الخ^(٤٠).

استطاعت مؤسسات التمويل الإسلامي أن تفرض نفسها على مستوى التمويل الدولي، لاسيما مع حلول الازمة الحالية، والدليل على ذلك القفزة النوعية من حيث حجم ونمو اصولها المالية. فنجد أن الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نمت من نحو ٥ مليارات دولار في أواخر ثمانينيات القرن العشرين إلى ما يقرب من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن تصل بنهاية ٢٠١٥ إلى ٢ تريليون دولار على أساس معدل نمو سنوي تراكمي نسبته ٢٠,٥٪ بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢م. يؤكد ذلك تقرير البنك الألماني (دويتشه بنك) الصادر في نوفمبر ٢٠١٢ تحت عنوان «تقرير العمل المصرفي الإسلامي العالمي» حيث يتوقع البنك نمو الأصول الإسلامية بمعدل سنوي مركب يبلغ ٢٤٪ على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، حيث يقدم التمويل الإسلامي للمدخرين والمستثمرين بدائل عملية للأدوات المالية التقليدية بما فيها تمويلات صندوق النقد الدولي. ضف إلى ذلك، أن المؤسسات المالية التقليدية المتعددة الجنسيات تعرض على نحو متزايد أصولاً إسلامية، وهناك اهتمام متزايد بهذه الأصول في لندن، ولوكسمبورج، وغيرهما من العواصم المالية العالمية، إلى جانب دول الاقتصادات الناشئة مثل تركيا وإندونيسيا والصين بدعمها الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية البديلة، والعمل على سن مجموعة من التشريعات القانونية لاحتوائها ضمن المنظومة المصرفية^(٤١).

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

تناول صندوق النقد الدولي بالدراسة والتحليل نظام البنوك الإسلامية غير الربوية، وتم التوصل إلى نتائج إيجابية في حق النظام المصرفي الإسلامي. ووفق تقارير إخبارية، فإن التقرير أكد بأن البنوك الإسلامية كانت الأقل تضرراً من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بسبب عدم دخولها في أعمال ذات مخاطرة. مضيفاً أن حجم تداول البنوك غير الربوية يتراوح ما بين (٥٠٠) إلى (٦٠٠) مليار دولار. كما أشاد التقرير بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة لبعده التضامني والعاقل. وتجدد الإشارة إلى أن العديد من الدول الإسلامية والغربية اعتمدت بنوكاً إسلامية خلال السنوات القليلة الماضية^(٤٢). أكدت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في كلمة ألقته أمام ممثلي مجموعة العشرين في ٢٠/٠٤/٢٠٠٩ على ضرورة تبني التمويل الإسلامي قائلة: «إنه من المناسب أن نسترشد بمبادئ التمويل الإسلامي من أجل العمل على إصلاح النظام المالي العالمي»^(٤٣). فهذا التصريح المباشر من قبل مديرة الصندوق نفسه أن دل عن شيء فإنما يدل على أن التمويل الإسلامي سيكون له شأن عظيم مستقبلاً، على المستوى الإقليمي والدولي، وسيكون له طابع اصلاحي إذا تم انتهاجه، لاسيما على سياسات صندوق النقد الدولي في مجال التمويل التي تتسم بالمشروطة، وخدمة المديونية، وقصر الأجل.

الغاتمة

في الأخير ما يمكن أن نستخلصه من كل ماسبق، أن حيثيات الأزمات المالية التي عايشها صندوق النقد الدولي فرضت عليه أن يتكيف و يتناغم مع المستجدات التي تواجهه في كل زمان ومكان، وذلك بضرورة التغير والتحول في المسار حسب متطلبات الواقع المعاش. فاستطاع أن ينجح تارة ويخفق تارة أخرى، مسجلاً رصيداً لا بأس به من التجارب، يمكنه من تدارك عدة أخطاء وتفعيل عدة انجازات.

الأزمة المالية الحالية كشفت الستار عن عدة قضايا اقتصادية وسياسية جعلت الصندوق يقف وقفة تأمل ودهشة أمام مستقبله الغامض. القضية الاقتصادية تخص وجهة النظام الاقتصادي الحالي بين رأسمالي ليبرالي، واشتراكي إسلامي، لتليه القضية السياسية المتمثلة في التكتلات الإقليمية وما ينجم عنها من أطماع جيوسياسية. فالصندوق ملزم اليوم قبل أي وقت مضى أن يفعل الإصلاحات المبرمجة ويستدرك الأخطاء السابقة، مستغلاً خبرته التي تفوق نصف قرن من الوجود، وتنظيمه المحكم، والذي تفتقر إليه أغلب المؤسسات المالية الإقليمية سواء القائمة أو المبرمجة مستقبلاً، من أجل البقاء على رأس المنظومة النقدية الدولية.

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية
الأستاذ/ بن منصور نجيم

جدول رقم ١: المراجعات العامة للحصص

مراجعة الحصة	تاريخ اعتماد القرار	الزيادة في مجموع الحصة %
الخمسية الأولى	لم تقترح زيادة	----
الخمسية الثانية	لم تقترح زيادة	----
١٩٥٨/١٩٥٩ ^(١)	فبراير وابريل ١٩٥٩	٦٠,٧
الخمسية الثالثة	لم تقترح زيادة	----
الخمسية الرابعة	مارس ١٩٦٥	٣٠,٧
العامة الخامسة	فبراير ١٩٧٠	٣٥,٤
العامة السادسة	مارس ١٩٧٦	٣٣,٦
العامة السابعة	ديسمبر ١٩٧٨	٥٠,٩
العامة الثامنة	مارس ١٩٨٣	٤٧,٥
العامة التاسعة	يونيو ١٩٩٠	٥٠,٠
العامة العاشرة	لم تقترح زيادة	----
العامة الحادية عشر	يناير ١٩٩٨	٤٥,٠
العامة الثانية عشر	لم تقترح زيادة	----
العامة الثالثة عشر	لم تقترح زيادة	----
العامة الرابعة عشر	ديسمبر ٢٠١٠	١٠٠,٠

(١) أجريت هذه المراجعة خارج دورة الخمس سنوات

المصدر: صندوق النقد الدولي على الموقع

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm>

الجدول رقم ٢: أهم مبيعات الصندوق من الذهب لأربعة بنوك مركزية

المشتري	الكمية	التاريخ
بنك الهند المركزي	٢٠٠ طن	٣٠-١٩ أكتوبر ٢٠٠٩
بنك موريشيوس المركزي	٢٠٠ طن	١١ نوفمبر ٢٠٠٩
بنك سري لانكا المركزي	١٠ أطنان	٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩
بنك بنغلاديش المركزي	١٠ أطنان	٥ سبتمبر ٢٠١٠

المصدر: صندوق النقد الدولي



الهوامش والمراجع

- ١- منشورات صندوق النقد الدولي بعنوان «ما هو صندوق النقد الدولي» على الموقع الإلكتروني:
www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/fre/whatf.pdf
- ٢- اتفاقية صندوق النقد الدولي على الموقع:
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>, p.2
- ٣- الدكتور الهادي خالدي «المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي» مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر أبريل ١٩٩٦ ص ٥١ بتصرف.
- ٤- الدكتور علي عبد الفتاح أبو شرار «الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات» - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ ص ٤٩٥، ٤٩٦ بتصرف.
- ٥- د. خالد سعد زغلول حلمي «مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية واقتصادية» مجلس النشر العلمي جامعة الكويت - ٢٠٠٢ ص ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠ بتصرف.
- ٦- الدكتور محمد عبد العزيز محمد «الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين» دار الفكر الجامعي - الإسكندرية - طبعة ٢٠٠٦ ص ١٧٩ - ١٨٠ بتصرف.
- 7-Patrick le nain «le FMI» Casbah édition. Janvier 1998, page 34
- ٨- د. خالد سعد زغلول «مثلث قيادة الاقتصاد العالمي» مرجع سابق ص ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ بتصرف.
- ٩- صحيفة صندوق النقد الدولي على الموقع الإلكتروني:
<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm>

١٠- د. مدحت صادق «النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي» دار غريب للطباعة القاهرة- الطبعة الأولى ١٩٩٧ ص ٦٦ بتصرف.

11-services du FMI: «La réforme des quotes-parts et de la représentation au FMI: réponse à l'évolution de l'économie mondiale», fonds monétaire international, études thematiques, numero 07/02 du avril 2007, p2.

١٢- مقال لـ أ.د. محمد إبراهيم السقا: «المراجعة الـ ١٥ لحصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي» على الاقتصادية في الموقع الالكتروني:

http://www.aleqt.com/2013/02/08/article_730283.html

١٣- مجموعة العشر هي: فرنسا- ألمانيا- إيطاليا- اليابان- المملكة المتحدة- الولايات المتحدة- كندا- بلجيكا- هولندا- السويد.

١٤- د. فرانسيس جيرونيام- نقل إلى العربية د. محمد عزيز- د. محمد سعيد الفاخري- «الاقتصاد الدولي»- منشورات جامعة دار يونس الطبعة الأولى سنة ١٩٩١ ص ١٦٩-١٧٠ بتصرف.

15- JACKES-Henri David «crise financière et relations monétaires internationales», Economica 1985, p.160.

١٦- د. محمد عبد العزيز محمد «الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين»، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية- طبعة ٢٠٠٦، ص ٢٣٩.

١٧- نادي لندن: ظهر في بداية الثمانينات مع حاجة الدول النامية المتزايدة للقروض البنكية. يجمع الدائنين الخواص فهو بذلك لا يعالج التزامات دولة تجاه دولة.

- نادي باريس: نادي باريس هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها، ويبلغ عدد أعضاء النادي ١٩ عضوا دائما هم من أغنى بلدان العالم، والتي تقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبء الديون، وإلغاء الديون

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

الأستاذ/ بن منصور نجيم

على البلدان المدينة والدائنة. يجتمع نادي باريس كل ستة أسابيع في مقر وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية. ويرأسها أحد كبار المسؤولين في دائرة الخزانة الفرنسية.

18- Escha Ray «des ressources financières pour le fmi» département des relations extérieures, fonds monétaire international, Washington 1990, p.10

١٩- د. ماهر كنج شكري، د. مروان عوض «المالية الدولية، العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق» نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤ ص ٥١-٥٢.

20- Bultin de FMI du 13 Fevrier 1995 «Aide exceptionnelle du FMI au Mexique» p.33.

21- Michel Lelart «Le Fonds Monétaire International et La Crise Asiatique», pdf p.2-3 sur le site <http://fr.wikipedia.org>.

٢٢- مقال لـ هازو هوانج و س. كال واجيد «الاستقرار المالي في أطار التمويل العالمي» مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٩، عدد ١، مارس ٢٠٠٢ ص ١٤-١٥، بتصرف.

٢٣- ورقة بحث لـ معتز حسينو «الأزمة المالية الراهنة: قراءة أولية في الأزمة الاقتصادية العالمية» على الموقع الإلكتروني بتصرف:

<http://www.alsafahat.net/blog/?p=6378>

٢٤- جون ليسكي «الاستعداد لعالم ما بعد الأزمة» مجلة التمويل والتنمية جوان ٢٠٠٩، المجلد ٤٦، العدد ٢ ص ٢٩، بتصرف.

٢٥- نشرة صندوق النقد الدولي بتاريخ ٢٨/٠٨/٢٠٠٩ بعنوان «صندوق النقد الدولي يضخ في الاقتصاد العالمي كما من حقوق السحب الخاصة» على الموقع الإلكتروني المذكور سابقاً.

٢٦- صحيفة وقائع «الذهب في الصندوق» بتاريخ ٢٠١٢/٠٨/٣٠ على الموقع الإلكتروني:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/golda.htm>

٢٧- الاقتصادية: «صندوق النقد يصدر سندات للمرة الأولى لجذب الاقتصادات الصاعدة» على الموقع الإلكتروني:

http://www.aleqt.com/2009/07/03/article_247402.html

٢٨- صندوق النقد الدولي «صحيفة وقائع» يناير ٢٠١٠ على موقع الصندوق بتصرف

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.pdf>

٢٩- صحيفة الوقائع الإلكترونية «دور الصندوق في دعم جهود الحماية للقطاعات الأشد تعرضاً لآثار الأزمة العالمية، ماي ٢٠٠٩، بتصرف على الموقع:

<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/protect.htm>

٣٠- يقدم الصندوق تقييماً منتظماً للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولتطورات الأسواق المالية من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي، ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي إضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي.

٣١- صحيفة الوقائع: «لمحة عن صندوق النقد الدولي» على الموقع الإلكتروني:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/glancea.pdf>

٣٢- ملخص من مقال بعنوان: الخلاف بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج إنقاذ اليونان تنعكس سلباً على الترويكاً على يومية القدس العربي بالموقع الإلكتروني:

<http://www.alquds.co.uk/?p=51959>

٣٣- نشرة صندوق النقد الدولي «صلابة الاقتصاد العالمي والتعافي القابل للاستمرار هما أولويات عمل الصندوق» بتاريخ ٢٠١٣/٦/٦ على موقع صندوق النقد

المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية الأستاذ/ بن منصور نجيم

الدولي www.imf.org بتصرف. للمزيد زر الموقع بالانجليزية:

<http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/042613.pdf>

٣٤- د. أحمد الدقن: «إدارة الأزمات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي» على الموقع الإلكتروني:

<http://www.nashiri.net/articles/business/5384-2013-04-20-06-14-27.html>

٣٥- د. أحمد فرحات: «صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول» بتصرف على الموقع الإلكتروني:

http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page_758.html

٣٦- ورقة بحث مقدمة من قبل مارتن هارت لانزيرغ، ترجمة الفاضل الهاشمي «البديل البوليفاري في أمريكا اللاتينية وتجربة بنك الجنوب» في مؤتمر عن «المقاربة بين أفكار وإستراتيجيات الحركات المناهضة للعولمة» المنعقد بسيول، جنوب كوريا ماي ٢٠٠٩. توثيق كامل لهذه المقالة تجده في الوصلة:

<http://www.monthlyreview.org/090901hart-landsberg.php>

٣٧- ورقة بحث مقدمة من قبل مارتن هارت لانزيرغ، ترجمة الفاضل الهاشمي، مرجع سابق.

٣٨- مقال لـ: باري آيتشنجرين «هل تتمنى آسيا تحرير نفسها من صندوق النقد الدولي؟» على موقع الصحيفة الاقتصادية يوم ٢٤/٠٦/٢٠٠٩، العدد ٥٧٣٥.

٣٩- مقال بعنوان: «مجموعة (البريكس) تتفق على إنشاء مصرف إنمائي قد يكون منافساً للبنك الدولي» على جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٧/٠٣/٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12538&article=722392>

٤٠- ورقة بحث لـ: د. مدحت كاظم القريشي، م. ميسون عبد الغني عبد الكريم

«المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية» على المجلة

العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ٣٢/٢٠١٢، ص ٤٥

٤١- مقال بعنوان: بيتك للأبحاث: ١,٣ تريليون دولار أصول البنوك الإسلامية

بنهاية ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٣/٠٣/١٥ جريدة الشاهد الأسبوعية على الموقع

الالكتروني بتصرف:

http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com_content&id=89320:---13---2012&Itemid=414

٤٢- مقال بعنوان «صندوق النقد الدولي يشيد بنظام البنوك الإسلامية» على الموقع

الالكتروني لحركة التوحيد والإصلاح:

http://www.alislah.ma/index.php?option=com_k2&view=item&id=15850:%D9%85&Itemid=3

٤٣- جريدة التجديد: «الوحدة الاقتصادية لدول المغرب العربي حتمية وسيلعب

التمويل الإسلامي دور المساعد» على الموقع الالكتروني:

<http://www.attajdid.info/?info=662>

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام
International practices of administrative justice in
frame of public international law
(*) **عاصم بن سعود السياط**

الملخص

لكل مجتمع من المجتمعات قانون ينظمه ويحكم العلاقات بين أفرادها، وللمجتمع الدولي قانون دولي عام يقوم بتنظيمه، حيث إن القواعد التي تُبنى عليه ليست سوى تجسيد للقواعد السياسية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات، كما أنَّ التقدم والتطور لهذه القواعد القانونية يعتبر ضمناً حتى تتمكن من تنظيم سلوكيات المجتمع الدولي. إنَّ القانون الدولي العام يُعنى بحماية الحقوق الدولية للأفراد والدول والمنظمات، وتحديد طبيعة العلاقات التي تربط بينها في أوقات السلم والحرب والنزاعات. القانون الإداري هو ذلك القانون الذي يُنظَّم عمل الهيئات والأعضاء الإداريين، ويقوم بتحديد أنشطتها وقواعدها المنظمة لهذه الأنشطة المختلفة، كما يُحدد طرق الرقابة على هذه الأنشطة. وللقانون الإداري مصادر يستمد منها قواعده وأحكامه كغيره من فروع القوانين الأخرى، حيث يُعتبر القضاء الإداري أحد أبرز هذه المصادر. تعتبر الاستقلالية والشفافية والهيكلية وتحديد الصلاحيات أحد أبرز الممارسات الدولية للقضاء الإداري. تعد تطوير آليات المساءلة والتدريب المناسب للقضاة والعاملين في المحاكم الإدارية وإتاحة المجال أمام الجمهور للحصول على المعلومات المرتبطة بقرارات الهيئات الإدارية من أفضل التوجيهات العامة لمساعدة القائمين للوصول إلى أفضل الممارسات التي من شأنها أن تُعزز من نزاهة القضاء الإداري وتضمن استقلاليته.

المقدمة

فكرة القانون مرتبطة بشكل مباشر بقيام مجتمع مترابط تحكمه مجموعة من القوانين والأحكام التي تنظم علاقات الأفراد ببعضهم البعض. إن فكرة القانون وُلدت مع ظهور المجتمعات البشرية المختلفة، حيث برزت الحاجة لوجود أحكام وقواعد تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد والدول والأمم كذلك. وكتيجة لغياب تأصيل قانوني ونظري واضح لمفهوم المجتمع الدولي؛ تم استخدام مصطلح «المجتمع الدولي» من قبل العاملين في مجال الدراسات القانونية الدولية، ليشمل هذا المفهوم المجال الحيوي الواسع لتنفيذ القوانين الدولية العامة، حيث عبّرت المفاهيم الأخرى التي استخدمها القانونيون بدرجة عالية من الدقة والحرص عن أطر العلاقات المحدودة التي تربط بين الدول أو الأمم^(١).

إن القواعد القانونية التي تقوم بتنظيم المجتمعات الإنسانية تنقسم إلى قسمين رئيسيين^(٢):

١- قواعد قانونية تقوم بتنظيم العلاقات التي تربط بين الأفراد، وتسمى «القانون الخاص». يشمل القانون الخاص عدداً من الفروع، منها: القانون التجاري، والقانون المدني، وقانون المرافعات.

٢- قواعد قانونية تقوم بتنظيم العلاقات الناشئة بين الدول أو بين الدولة والأفراد من ناحية والدولة وهيئاتها الإدارية من جهة أخرى. حيث يُطلق على هذا النوع من القواعد القانونية: «القانون العام». يشتمل القانون العام عدداً من الفروع، منها:

(١) عباس ماضي (٢٠١٣م). المصادر التقليدية غير الاتفاقية للقانون الدولي العام (ماهيتها وحجيتها)، ص ٥.

(٢) مازن ليلو راضي، الوجيز في القانون الإداري، ٢٠٠٨، ص ١.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

القانون العام الدولي، والقانون الدستوري، والقانون الإداري، والقانون المالي. يهتم القانون الإداري بسلطات الإدارة العامة من حيث تكوينها والأحكام الصادرة عنها ومقدار تمكُّنها من تحقيق المصلحة العامة بواسطة الامتيازات التي يتحلَّى بها القانون الإداري. إذاً يمكن القول أن القانون الإداري يختلف بشكل كامل عن القانون الخاص، بسبب الاختلاف في الأساليب المستخدمة من قبل السلطات الإدارية لأداء وظيفتها ومهمتها.

نشأ القانون الدولي العام الحديث من أجل تنظيم العلاقات المتبادلة بين عدد من الدول. فمع نمو وتطور العلاقات الناشئة بين الدول في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وبصورة خاصة في الفترة الزمنية التي تلت الحرب العالمية الثانية، لم تستطع الدول أن تبقى بمعزل عن تنمية علاقاتها الدولية في مختلف النواحي، حيث نتج عن التطور الهائل الذي شهدته المجتمعات في المجالات المختلفة تطوير العلاقات الدولية حتى أصبح العالم أشبه بقرية واحدة متصلة ومترابطة الأطراف^(١).

يمكن تعريف القانون الإداري بأنه قانون الإدارة العامة بما يدل عليه في المعيار العضوي^(٢) ومعيارها الموضوعي^(٣). إذاً القانون الإداري هو ذلك القانون الذي يُنظَّم عمل الهيئات والأعضاء الإداريين، ويقوم بتحديد أنشطتها وقواعدها المُنظَّمة لهذه الأنشطة المختلفة، كما يُحدد طرق الرقابة على هذه الأنشطة. يتميز القانون

(١) أحمد سكندري ومحمد بوغزالة. محاضرات في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م)، ص ١١.

(٢) يُقصد بالمعيار العضوي أي اعتبار القانون الإداري هو قانون الإدارة العامة بمفهومها العضوي، أي باعتبارها الهيئات والأجهزة والأعضاء الذين يتولون النشاطات الإدارية.

(٣) أي قانون الإدارة العامة باعتبارها صاحبة النشاط الإداري.

الإداري بالعديد من الخصائص التي تميّزه عن غيره من القوانين، من أبرز هذه الصفات أن قواعد القانون الإداري «مطبوعة» بسمه السلطنة العامة^(١)، وهذه الصفة تعتبر صفة يتفرد بها القانون الإداري عن غيره من الفروع القانونية الأخرى^(٢).

وللقانون الإداري مصادر يستمد منها قواعده وأحكامه كغيره من فروع القوانين الأخرى، وهذه المصادر هي العرف الإداري، والتشريع الإداري، والفقه الإداري، والمبادئ العامة للقانون، بالإضافة إلى القضاء الإداري. في البحث الحالي سيتم دراسة القضاء الإداري باعتباره أحد أبرز مصادر القانون الإداري. حيث تتميز القواعد والمبادئ والأحكام القانونية التي تصدر عن القضاء الإداري بوضوحها ومرونتها وسهولتها، فالقضاء الإداري يعمل على صياغة هذه المبادئ بطريقة وأسلوب بسيطين لا يصعب فهمها أو استيعابها من قبل القاضي الإداري الذي يُشرّعها ويُنفّذها. كما أنها تتميز بمرونتها واستجابتها للتطورات بحيث يمكن تنفيذها في المنازعات الإدارية على الحالات الشبيهة التي تُعرض عليه. كما أنها توازن بين الميزات التي تتميز بها الإدارة وبين متطلباتها وحريات الأفراد وحقوقهم^(٣). فيما يتعلق بتنظيم أعمال الرقابة القضائية؛ انقسمت الدول إلى قسمين^(٤):

(١) يُعنى بقانون السلطنة العامة بأنه القانون الذي يسيطر على نشاط وروابط الإدارة، فالقانون الإداري هو قانون الإدارة التي خُلقت من أجلها.

(٢) محمد الشافعي أبو راس، القانون الإداري، ٢٠١٣م. وقت الدخول : ١١-١-٢٠١٥م. متوفر على : <http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/213.pdf>، ص ١٢.

(٣) القانون الإداري، وقت الدخول : ١١-١-٢٠١٥م، متوفر على :

<http://www.law.uokufa.edu.iq/staff/mohaddhemy/jj.pdf>، ص ٦.

(٤) عيد اللطيف نايف. اختصاصات القضاء الإداري بين الإطلاق والتقييد، دراسة مقدمة في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (١١-١٢/٩/٢٠١٢م)، ص ٣.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

١- القسم الأول الذي اكتفى بتشكيل هيئات قضائية تقوم بالفصل في كافة المنازعات الإدارية، حيث يُعرف هذا النظام بنظام القضاء الموحد. يتولى هذا القضاء الفصل في كافة المنازعات التي تنشأ بين الأفراد، والمنازعات التي تنشأ بين الدولة و الأفراد.

٢- القسم الثاني : الذي اتجه إلى إنشاء جهتين قضائيتين، حيث يعرف هذا النظام بنظام القضاء المزدوج. إحدى هذه الجهات الإدارية تتولى الفصل في المنازعات الإدارية، أما الثانية فتختص بالفصل في المنازعات المدنية بين الأفراد. بمعنى أن القضاء العادي يتولى الفصل في كافة المنازعات، سواء تلك التي تحدث بين الأفراد أنفسهم أو تلك التي تحدث بين الأفراد والهيئات الإدارية، أما جهة القضاء الإداري فهي التي تتولى الفصل في المنازعات الإدارية التي تحصل بين الأفراد والهيئات أو السلطات الإدارية أو بين الهيئات الإدارية. حيث تتكون جهة القضاء الإداري من مجموعة من القضاة والمحاكم المتخصصة التي يتم تقسيمها إلى أنواع بحسب طبيعة المنازعات.

ظهر مفهوم القضاء الإداري الدولي بشكل متزامن مع تشكيل المنظمات الدولية، فالمشاكل الإدارية قد تنشأ كذلك بين الدول، ولا بُدَّ من حل هذه النزاعات بالطرق السلمية، مما أدَّى إلى نشوء ما يسمى «بالمنظمات الدولية». نشأت المنظمات الدولية بعد أحداث الحرب العالمية الأولى والثانية وذلك بهدف إصلاح النزاعات الناشئة بين الدول دون اللجوء إلى استخدام الأسلحة الحربية، وتطورت هذه المنظمات الدولية بشكل كبير، ونتج عنها حدوث النزاعات الإدارية بين الموظفين العاملين في هذه المنظمات الدولية، سواء كان ذلك متعلقاً بالقرارات التي تغلب عليها

الطابع الإداري ويقوم بتنفيذها المسؤولون في تلك المنظمات، أو ما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالعقود الخاصة للعاملين الدوليين^(١).

فالمنظمات الدولية تمثل حالياً التقدم الذي يميّز به القانون الدولي المعاصر عن القانون الدولي التقليدي، حيث ظهر مع التنظيمات الدولية قانونٌ إداريٌّ وكادرٌ مستقلٌّ لها، يسمى عاملوها بالموظفين الدوليين، الذين مُنحوا تعريفاً من محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٩ م بأنهم «كافة الأفراد الذين تعمل المنظمة بواسطتهم». وكأي نظام قانوني فإن القانون الدولي الإداري لا يكتمل إلا من خلال سلطة متخصصة ومستقلة تقوم بحل النزاعات الإدارية التي تنشأ بين موظفين المنظمة الدولية والمنظمة الدولية نفسها، أو قد تنشأ بين الأفراد الذين قد يصيبهم ضرر نتيجة ممارساتها وبين المنظمة الدولية. يعتبر هذا الجهاز القضائي غاية في الأهمية بالنسبة للموظف الدولي، فهو الذي يتولى حماية حقوقه. كما يتم تشكيله من مجموعة من القضاة المستقلين الذين يتصفون بالعدل والمساواة، بالإضافة إلى أن كافة الأحكام الصادرة عن هذا الجهاز تلتزم بمبدأ المشروعية^(٢).

من سمات الدولة الحديثة في عصرنا الحالي سيادة حكم القانون و تبني مبدأ المشروعية، فقد بدت عنصراً أساسياً للدولة القانونية، وهذا يعني احترام جميع سلطات الدولة لمبدأ المشروعية وتطبيقه في مختلف نشاطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و خضوع جميع أفراد الدولة من الحكام والمحكومين للقانون، حيث أن هذا الخضوع هو ما يمنح تصرفات الدولة طابع الشرعية و سيادة حكم القانون. إنَّ

(١) محمد عتلم. قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٨٠.

(٢) بشير الشافي م. المنظمات الدولية. دراسة قانونية. دار المعارف الإسكندرية، (١٩٧٤)، ص ٤٠.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

وجود النظام القضائي يضمن الالتزام بالقواعد القانونية، وحماية مبدأ المشروعية، ويجول دون مخالفة القانون والتعليقات أو التعسف في استعمالها^(١).

البحث الحالي يهدف إلى توضيح أبرز مفاهيم القانون العام الدولي. بالإضافة إلى توضيح مفهوم القضاء الإداري بالشكل العام وبيان أهم وأبرز الوظائف الذي يُعنى بالقيام بها. كما سيتم توضيح مفهوم القضاء الدولي الإداري وبيان تزامن نشأته مع المنظمات الدولية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، بالإضافة إلى توضيح الممارسات الدولية للقضاء الإداري الدولي.

مشكلة البحث

على الرغم من أن القواعد التي يتبناها القانون الدولي العام ثابتة وملزمة؛ إلا أن عدد من الفقهاء يثير الشكوك في مدى إلزاميتها؛ بسبب افتقارها للسلطات المتعارف عليها في القانون الداخلي، حيث يمتلك القانون الداخلي العديد من الأساليب التي تمكنه من بث قواعده واحترامها مثل مرفق الأمن والقضاء، الأمر الذي لا يتواجد في ساحات المجتمع الدولي، مما يؤدي إلى الإنقاص من وزن القانون الدولي العام^(٢). من هنا تبرز الحاجة لدراسة القانون الدولي العام وإبراز أهم فوائده على مستوى المجتمع الدولي.

من المشاكل التي تواجه الدول المعاصرة هي الآلية التي يتم من خلالها ضمان حرية وحقوق الأفراد الذين لا يتمتعون بأي سلطات مقابل الإدارة التي تمتلك الهيمنة الواسعة في ممارسة السلطة، والتي تمتلك العديد من الوسائل والأساليب التي تحوّلها لتنفيذ قراراتها وسلطاتها نحو الأفراد، الأمر الذي قد يؤدي في العديد من الحالات إلى

(١) أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام، الجزائر: دار هوامه للنشر والطباعة الطبعة. الثالثة، ٢٠٠٨.

(٢) عباس ماضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

التعسف في ممارسة هذه الإجراءات أو إساءة استخدامها. بالتالي لا بدّ من توفر ضمانات للأفراد تكفل لهم حقوقهم من أجل حمايتهم من الوقوع بمثل هذه الحالات، مما أدّى إلى التشديد في أشكال الرقابة على الأعمال الإدارية؛ سواء كانت رقابة داخلية تمارسها نفس الإدارة من خلال إلغاء قرارات غير متوافقة مع القانون، مع اعتبار هذه الرقابة غير كافية لحماية حقوق الأفراد، أو رقابة خارجية متمثلة بالرقابة القضائية على الأمور الإدارية التي تعتبر من أبرز الأساليب استخداماً لمبدأ المشروعية وضمان الحريات والحقوق^(١). من هنا برزت حاجة البحث لدراسة الطريقة التي يتم من خلالها الفصل في المنازعات الإدارية التي تحدث بين الأفراد أنفسهم، أو بين الأفراد والهيئات الإدارية.

قد تنشأ النزاعات الإدارية كذلك بين الدول، فعقب تأسيس منظمة الأمم المتحدة من أجل إصلاح النزاعات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية، توسّع عمل المنظمة بشكل هائل، فعلى الرغم من العديد من الدراسات التي كتبت عن وظائف المنظمة وأجهزتها الدولية، إلا أنّ هناك القليل الذي يعلم عن الوضع القانوني لهذه المنظمات الدولية التي تزامنت مع ظهور مفهوم القضاء الإداري الدولي. ونظراً لشح المصادر المتعلقة بتوضيح الممارسات الدولية للقضاء الإداري، جاءت هذه الدراسة لتوضح أهم وأبرز هذه الممارسات الدولية.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة إشكالية هذا البحث من خلال جمع المعلومات المتعلقة بمجال البحث وتحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم ودراسة

(١) عيد اللطيف نايف . مصدر سبق ذكره، ص ٣.

المعلومات و البراهين التي توجب عن الإشكالية و تساعد في الوصول إلى نتائج موضوعية .

• القانون الدولي العام

إنَّ قواعد القانون الدولي العام تخرج عن القواعد التي يتبناها القانون الدولي الخاص والتي تحكم العلاقات الناشئة بين كل من الأفراد والمنظمات الخاصة^(١). تختلف قواعد القانون الدولي العام باختلاف الأزمنة والأمكنة ونتيجةً للتطور المستمر الذي يشهده المجتمع الدولي والظروف المصاحبة لاختلاف هذه الأحوال. ظهرت العديد من الاتجاهات التي منحت القانون الدولي العام العديد من التعريفات المختلفة، منها الاتجاه الكلاسيكي الذي عرّف القانون الدولي العام بأنه «عدد من القواعد القانونية التي تحكم وتنظم العلاقات الناشئة بين الدول». أمّا بالنسبة للقضاء الدولي الموافق للاتجاه الكلاسيكي فقد بيّن أنّ القانون الدولي العام يُمثّل قانوناً لتسهيل العلاقات بين الدول فقط، والسبب في ذلك يعود إلى تشكّل المجتمع الدولي في ذلك الوقت من دول أوروبا القومية في بداية القرن التاسع عشر^(٢).

أمّا الاتجاه الحديث فقد تجاوز المواضيع التي يطرحها الاتجاه الكلاسيكي ليشتمل أفرعاً أخرى جديدة، ومُبيّناً أنّ القانون الدولي المعاصر لم يقتصر على تنظيم العلاقات بين الدول، وإنما توسّع ليشمل المنظمات الدولية والشعوب والجماعات وحتى الأفراد العاديين. فقد تم تعريف القانون الدولي بأنه مجموعة من القوانين

(١) عباس ماضي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

(٢) جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام (المدخل والمصدر)، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع

د. ط سنة ٢٠٠٥)، ص ١٤.

الملزمة التي تحكم العلاقات بين الأشخاص القانونية الدولية^(١)، وتنظم العلاقات بين الأفراد، فتوضح ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق^(٢).

أُطلق كذلك على القانون الدولي العام تسمية «قانون العلاقات الدولية» أي القانون الذي يُعنى بتنظيم العلاقات على مستوى الدول، وتنظيم العلاقات بين أعضاء الجماعات الدولية. كما أُطلق عليه «قانون عبر الدول» و«قانون السياسة الخارجية» و«قانون السلم والحرب»، وغيرها الكثير من المسميات الأخرى، إلا أن التسمية الشائعة له هي «القانون الدولي العام»^(٣).

اختلف الفقهاء في آرائهم حول إمكانية اعتبار قواعد القانون الدولي العام كقواعد قانونية، وذلك لارتباط فكرة القانون العام بعنصر الجزاء اللازم تنفيذه في حالة مخالفة أحد قواعده القانونية، وبسبب وجود سلطة تتولى وضع القواعد القانونية وضرورة احترام هذه القواعد ولو كان بشكل قسري، الأمر الذي دفع عدد من الفقهاء إلى اعتبار قواعد القانون الدولي ليست قواعد قانونية بالمعنى الدقيق؛ وإنما تمثل مجموعة من المجاملات الدولية التي تنفذها الدول من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الدول المجاورة^(٤).

إنَّ القانون الدولي العام كالأنظمة القانونية الأخرى، يقوم باستمداد قواعده القانونية من المصادر القانونية، وهذه المصادر قسماً، أحدهما مصادر مادية تركز عليها القاعدة الدولية وتستنبط منها محتواها، وأخرى شكلية تضيف مبدأ الإلزام على

(١) الأشخاص القانونية الدولية لا تشمل فقط الدول، وإنما تشمل الدول والمنظمات الدولية .

(٢) جمال عبد الناصر مانع، مصدر سبق ذكره، ص ١٦-١٧.

(٣) جمال عبد الناصر مانع، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

(٤) رشاد السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، (الأردن، الطبعة الثانية، سنة ٢٠٠٥م)، ص ٣٦.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

القاعدة الدولية القانونية. كما تعد المعاهدات الدولية المصدر الأساسي الأول في مصادر القانون الدولي العام الحديث، إلى جانب المصادر التقليدية غير الاتفاقية^(١).

القانون الدولي العام كغيره من القوانين يهدف إلى إقرار النظام و يحدد القواعد و القوانين التي تنظم علاقة الدول ببعضها وذلك بتحديد واجباتها وحقوقها وتنظيم العلاقات بين المنظمات الدولية وهو يختلف عن القانون الدولي الخاص من حيث المكان الذي يطبق فيه القانون ومن حيث الموضوع، يتم تطبيق القانون الدولي العام خارج حدود الدولة وعلى نطاق دولي فهو يهتم بكيان الدولة بينما القانون الدولي الخاص يُعنى بتنظيم العلاقات بين المواطنين و الأجانب في نفس الدولة فهو يهتم بالأفراد والمشاكل القانونية بينهم ولا شأن له بالدول ، لذلك تم اعتباره فرعاً من القانون الداخلي بحسب كثير من فقهاء القانون على الرغم من أنه يحمل نفس الصفة الدولية للقانون الدولي العام . يعالج القانون الدولي الخاص المشاكل التي تحدث بين أشخاص تربط فيما بينهم علاقات ذات طابع دولي ؛ كالمواضيع المتعلقة بوضعية الأجانب في دول ما مثل الجنسية و محل الإقامة و الأملاك و تصاريح العمل^٢.

تعتبر مسألة القوة الإلزامية في مجال القواعد القانونية مسألة مثيرة للجدل، حيث تعتبر هذه الإشكالية مرتبطة بشكل مباشر في مجال القانون الدولي العام ؛ وذلك يُعزى لافتراض أن قواعده لا تفرضها على الدولة سلطة أعلى فهي بذلك تكون مثل التشريعات الوطنية، حيث إن قواعد القانون الدولي العام تنشأ بين دول لا يوجد لأحدهما سلطة على الأخرى، وإنما تكون الدول متساوية في السيادة. ولكن على الرغم من ذلك يجب التفريق بين القوة التنفيذية اللازمة لتنفيذ القانون وبين القوة

(١) عباس ماضي، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٢) أحمد سكندري، و محمد بو غزالة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦-٤٧.

الملزمة، فعدم قيام الأولى بمهامها لا يعني تجريد الأولى من قوتها الإلزامية . قام «كلسن» من خلال نظريته المتعلقة بتدرج القواعد القانونية، حيث أدرج عدداً من الفروق بين تلك القواعد، وقام بتقديم بعضها على الآخر اعتماداً على أساس الإلزام، فتعتبر محاولة كلسن أول محاولة تُقر بوجود نوع من التدرج بين قواعد القانون الدولي في القوة، فلا يتم النظر إليها بشكل متساوي فيما يتعلق بقوتها الإلزامية^(١).

• القضاء الدولي

يعتبر القضاء الدولي أحد الطرق الفنية التي استطاعت دفع القانون الدولي إلى الأمام، فقد كان لإنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي بعد تأسيس عصبة الأمم المتحدة، وإتباع النظام السياسي الخاص فيها لميثاق هيئة الأمم المتحدة أن أصبح للقضاء الدولي أهمية كبيرة باعتباره أسلوب فني يقع ضمن إطار القانون الدولي العام^(٢).

لكل من القانون الدولي والقانون الداخلي نظام مستقل ومختلف عن الآخر وذلك لاختلاف مصادر كل منهما. فالقانون الداخلي ينظم العلاقات بين أفراد الدولة نفسها، أما العلاقات بين الدول المستقلة والمنظمات الدولية يجري تنظيمها من خلال القانون الدولي . تتكون أحكام القضاء الدولي من مجموعة من المبادئ التي يتم استخلاصها من أحكام المحاكم الدولية والوطنية، يتم تطبيق أحكام القضاء الداخلي على المتواجدين في الدولة من مواطنين ورجال الدول الأجنبية، أما إذا كان الأجنبي

(١) عباس ماضي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة، د. ط، سنة

٢٠٠٧م). ص ٥٤.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السباط

متواجد في دولته و كان طرف في نزاع مع مواطن في دولة أخرى فلا تطبق عليه أحكام القضاء الداخلي لأن ذلك يُعد انتهاك لدولته^(١).

• القانون والقضاء الإداري

يعد القضاء الملجأ الأساسي الذي يضمن حماية حقوق الأفراد وحرّياتهم لما يتصف به من نزاهة وموضوعية وحيادية وعدم انحياز لأحد الأطراف، لذلك فهو يُمثّل الدستور الذي اتفقت عليه دول العالم كافة. اعتمدت دول العالم المختلفة أنظمة قضائية عديدة، فمنها من اعتمد أنظمة قضائية موحّدة تعمل على الفصل في النزاعات على اختلاف أشكالها سواء كانت إدارية أو تجارية أو مدنية، وأطلق على هذا النوع من القضاء بنظام القضاء الموحد الذي لا يُميّز في أحكامه بين سلطة عامة أو أفراد. في حين اعتمدت دول أخرى مثل فرنسا ومصر نظام القضاء المزدوج، الذي يفصل في المنازعات التي تحدث بين الأفراد أو بين الأفراد والإدارة، حيث تتعامل مع الإدارة كأى فرد عادي ويُنفّذ عليها ما يُنفّذ على الأفراد العاديين^(٢).

القانون الإداري بمفهومه الضيق الفني أو بمفهومه الواسع الذي يحكم نشاط الإدارة العام يساعد على تحقيق الصالح العام ومساعدة الإدارة نظراً لتشعب اختصاصاتها، فوجود قانون إداري مستقل في الدولة يمد الإدارة بسلطات واسعة. وتحقيقاً لمبدأ المشروعية؛ يخضع القانون الإداري لرقابة القضاء الإداري لضمان نجاح الإدارة في استعمال سلطاتها^(٣).

(١) وليد البيطار، القانون الدولي العام، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (ط.ت)، (ت.د). ص ١٣٣.

(٢) محمد الحسين، القضاء الإداري (٢٠١١م). متوفر على:

<http://sabri.rebhi.over-blog.com/article-88593793.html>

(٣) نشأة القانون الإداري في بلاد القضاء المزدوج، وقت الدخول: ١-١١-٢٠١٥م، ص ٢٧. متوفر على:

ظهر القانون الإداري بداية في فرنسا، وبعد ذلك انتشر إلى الدول الأخرى. حيث ساهمت العوامل والأحداث التاريخية التي حدثت عقب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م في ظهور القانون الإداري، من هذه العوامل ظهور مبدأ الفصل بين السلطات، فأدى ظهور القانون الإداري إلى عدم السماح للمحاكم القضائية الناشئة في ذلك الوقت من الفصل في المنازعات الإدارية من أجل المحافظة على استقلالية الإدارة تجاه السلطة القضائية. يتميز القانون الإداري بالعديد من السمات التي تميزه عن غيره من القوانين، من هذه السمات^(١):

١- قانون سريع التطور: فنتيجة لطبيعة المواضيع التي يقوم القانون الإداري بمعالجتها فإنه يُعتبر قانون سريع التطور، فهو يقوم بمعالجة المواضيع التي ترتبط بالمصلحة العامة، كما أن هنالك العديد من أحكامه غير مستخلصة من النصوص التشريعية وإنما هي أحكام القضاء وبشكل خاص الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري، فالقضاء الإداري يتميز بأنه يُصدر حلولاً للمنازعات الإدارية ليس من الضروري إيجادها في أحكام القانون الخاص، وإنما قد يبتكر حلولاً تتلاءم مع الظروف. أمّا القواعد التي يحكمها القانون الخاص فإنها تتميز بالثبات والاستقرار، نظراً لطبيعة العلاقات التي يقوم القانون الخاص بمختلف فروعها بتنظيمها فإنها قد تحتاج لفترة طويلة من الزمن ليتم تعديلها أو إجراء التغيير عليها.

٢- قانون من صنع القضاء: يتسم القانون الإداري بأنه قانون صدر من خلال القواعد والمبادئ التي صدرت عن القضاء. إن الدور الذي يقوم به القانون الإداري يتخطى الدور الذي يقوم عليه القضاء العادي؛ فالقضاء العادي يُنفذ القوانين على المنازعات دون ابتكار الحلول المناسبة التي تتوافق مع اختلاف أشكال المنازعات الإدارية، بينما يتخطى القانون الإداري هذا الدور ليشكر الحلول المناسبة التي تتوافق مع طبيعة المنازعات الإدارية.

٣- قانون غير مقنن: التقنين هو عملية البث بالأحكام بناءً على القواعد والمبادئ التشريعية المنصوص عليها في أحد أفرع القانون مثل القانون المدني أو مدونة قانون العقوبات^(١). عدم تقنين القانون الإداري يعني عدم وجود مدونة واحدة تتضمن كافة أحكام القانون الإداري، ولكن هذا لا يلغي وجود عدد من التقنيات الجزئية لعدد من مواضيع القانون الإداري، مثل تواجد التشريعات المتعلقة بالموظفين، و التشريعات المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة، والقوانين المتعلقة بالقضاء الإداري والتنظيم الإداري، وغيرها من القوانين الأخرى.

تكمّن امتيازات القواعد القانونية التي يكون مصدرها القضاء الإداري بوصفها قوانين مستقلة عن القانون الخاص و القانون المدني وهي قواعد مرنة بحيث تُراعي الحالات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الإدارة عند تطبيقها، فالتوسع مجال

(١) من الجدير ذكره أنَّ القانون الإداري نشأ وتطور في الفترة التي انتشرت فيها حركة التقنين بعد الثورة الفرنسية، حيث تم كتابة قواعد القانون المدني في مدونة نابليون بونابارت. ولكن على الرغم من ذلك لم يتضمن القانون الإداري التقنين؛ وذلك يُعزى إلى سرعة تطوره وسعة مجالاته مما ينتج عن ذلك صعوبة جمع كافة أحكامه في مدونة واحدة.

تطبيق القانون الإداري يستلزم مرونة في قواعده وتطبيقها ووضع تشريعات استثنائية تضمن عدم ضياع الحقوق والحريات للأفراد وتسهل حل المنازعات الإدارية^(١).

ينظر القضاء الإداري في المنازعات الإدارية استناداً لقواعد وأحكام قانونية مميزة - حيث يختلف عن قواعد القانون الخاص في كونه يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنازعات الإدارية والمصالح العامة. بالتالي يمكن تعريف القضاء الإداري بأنه يُمثّل هيئة قضائية لها استقلاليتها، تعمل على عرض وتقديم الفتاوى وهيكله التشريعات وصياغتها، بالإضافة إلى البث والفصل في المنازعات الإدارية استناداً إلى أحكام وقواعد القانون العام. يتضمن القضاء الإداري العديد من الاختصاصات، منها^(٢):

١- اختصاصات استشارية: حيث يختص القضاء الإداري بإعداد وصياغة التشريعات التي تُقدّم له، كما يقوم بإبداء رأيه في المسائل الإدارية والقانونية التي تُعرض عليه من قبل الوزارات.

٢- اختصاصات قضائية: يقوم القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الإدارية، فيقوم بإلغاء الأعمال الإدارية التي تُخالف مبادئ الشرعية وتتعارض معها، أو يقوم بتعديلها حتى تتوافق مع هذه المبادئ.

يلجأ القاضي الإداري إلى تفسير النصوص الغير واضحة، فبعض القواعد التشريعية تكون عادة بحاجة إلى تفسير نظراً لورودها بصور موجزة ليتيسر تطبيقها. من مهام القاضي في القضاء الإداري تفسير واستنباط ما ورد من نصوص مختصرة لحسم المسائل المعروضة عليه. يختلف الدور الذي يقوم به القاضي الإداري عن

(١) صلاح الدين عامر، مصدر سبق ذكره.

(٢) محمد الحسين، مصدر سبق ذكره.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

القاضي المدني، وذلك لأن الدعوى الإدارية لها صفة موضوعية؛ فهو يتمتع بسلطة استثنائية في تطبيق القانون، بالإضافة إلى اعتماده على القواعد والأحكام، فهناك عوامل أخرى تساعد على تطبيق القانون مثل المعايير والمبادئ القانونية. لذلك في دول مثل مصر وفرنسا تم وصف القضاء الإداري بالقضاء الإنشائي الذي يستنبط ويستخلص القواعد القانونية بما يتناسب مع المنازعات المعروضة عليه^(١).

يتميز القضاء الإداري بكونه يختلف عن القضاء التطبيقي، حيث يمكن وصفه بالقضاء الإنشائي الذي يتكرر الحلول الملائمة للخلافات والمنازعات التي تحدث بين الإداريين وبين الأفراد. بالتالي يحتاج القضاء الإداري من القائمين عليه مجهوداً شاقاً في البحث والتأهيل^(٢).

• القانون والقضاء الإداري الدولي

لا تعتبر فكرة تواجد قضاء إداري دولي يقوم بالفصل في المنازعات التي تحدث بين الموظف الدولي والمنظمة الدولية بالفكرة الحديثة، وإنما تعتبر فكرة ظهرت بشكل متزامن مع نشوء المنظمات الدولية. استدعت الحاجة إلى ضرورة إنشاء المحاكم الدولية الإدارية التي تقوم بالسيطرة والرقابة على الالتزام بمبادئ تطبيق القوانين الوظيفية الدولية في المنظمات الدولية، حيث تهدف هذه المحاكم الإدارية في الدرجة الأولى لحماية حقوق الأفراد العاملين في داخل المنظمات الدولية من الانتهاك^(٣).

(١) «نشأة القانون الإداري في بلاد القضاء المزدوج»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) نفس المصدر السابق، «نشأة القضاء الإداري في بلاد القضاء المزدوج»، ص ٥١.

(٣) عبد الله علي عبدو، القضاء الإداري الدولي في إطار المنظمات الدولية، الرافدين لحقوق مجلد (٣) - السنة العاشرة) عدد ٢٦ (٢٠٠٥). ص ٤.

وبسبب تواجد عدد كبير من الأفراد والموظفين العاملين داخل هذه المنظمات الدولية، كان من المهم إيجاد قانون ذو طبيعة خاصة، والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين الموظف الدولي والمنظمات الدولية، بالإضافة لعدم توافر قواعد ضمن إطار القانون الدولي العام الذي ينظم العلاقة بين الدول أو بين الدول والمنظمات، ولا ضمن القواعد في القوانين الداخلية للدول وذلك بسبب خضوع المنظمات الدولية والعاملين فيها إلى حصانة قضائية اتجه القوانين الداخلية للدول^(١).

بالتالي نتج عن هذه الأمور ظهور فرع جديد من فروع القانون الدولي العام الذي يختص بتنظيم الأحكام الوظيفية الدولية للمنظمات الدولية، حيث أطلق على هذا القانون اسم «القانون الدولي الإداري». ترسخت قواعد وقوانين هذا القانون بعد ظهور المنظمات الدولية وإنشاء المحاكم الإدارية التي تتولى الفصل في المنازعات التي تحدث بين المنظمات الدولية والموظفين العاملين فيها. في عام ١٩٢٥م قامت الجمعية العمومية لعصبة الأمم بتفويض لجنة دائمة تتبع لها مهمة القيام بتنظيم مشروع أساسي لمحكمة إدارية، حيث استطاعت هذه اللجنة إنشاء النظام الأساسي للمحكمة الإدارية المقترحة عام ١٩٢٧م، فأنشئت في عام ١٩٣١ أول محكمة إدارية دولية^(٢).

يُعرّف القانون الدولي الإداري بأنه عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد والمبادئ القانونية التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المنظمات الدولية وموظفيها^(٣).

(١) محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢م، ص ٢٧٥.

(٢) إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، النظرية العامة والأمم المتحدة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦م، ص ١٠٠.

(٣) جمال طه ندا، الموظف الدولي، دراسة مقارنة في القانون الدولي الإداري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٣٥.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

يستمد القانون الدولي الإداري مصادره من مصادر رسمية تشمل قرارات التعيين وعقود الاستخدام ومواثيق المنظمات الدولية، والمصادر الاحتياطية التي تُمتلّ مبادئ العدل والمساواة والإنصاف التي تستخدمها المحاكم الدولية للفصل في المنازعات التي تتضمن تقدير قيمة التعويض اللازم دفعه للعاملين في المنظمات الدولية نتيجة القرارات الظالمة الصادرة بحقهم^(١).

اتخذت العديد من المنظمات الدولية نهج منظمة الأمم المتحدة في إنشاء قضاء إداري يخصها. برزت من هذه المنظمات جامعة الدول العربية التي قامت بتأسيس محكمة إدارية بموجب القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية ذو الرقم (١٩٨٠) في ١٣-٣-١٦٦٤م الذي نصّ على إقرار النظام الأساسي للمحكمة الإدارية^(٢).

تشمل المحاكم الإدارية الدولية غيرها من المحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية تنظيماً إدارياً خاصاً فيها يتضمن أسس اختيار القضاة وأعدادهم والمهام التي يتم تفويضهم بتنفيذها والصلاحيات الموكلة لهم بالإضافة إلى توضيح الضمانات التي يتمتعون فيها. كما تتضمن هذه المحاكم الإدارية كادراً من الموظفين والعاملين فيها يقومون بتقديم المساعدة للقضاة فيما يتعلق بأداء وظائفهم^(٣).

تُعتبر المحاكم الإدارية الدولية أجهزة قضائية تهدف إلى الفصل في المنازعات التي تنشأ بين المنظمات الدولية والموظفين العاملين فيها. تتألف هذه المحاكم الإدارية

(١) محمد خليل موسى، الوظيفة القضائية للمنظمات الدولية المعنية بتسوية نزاعات حقوق الإنسان والبيئة والتجارة الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٣٤١ - ص ٣٤٤.

(٢) عبد الله علي عبدو، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٣) عبد الله علي عبدو، نفس المصدر السابق، ص ٩.

من مجموعة من القضاة الذين تختلف أعدادهم من محكمة إلى أخرى، حيث يتم اختيار هؤلاء القضاة من خلال جهاز معين داخل المنظمات الدولية. بعد ذلك يقوم القضاة المختارين باختيار رئيس لهم ونائباً للرئيس من بينهم^(١).

أما فيما يتعلق بالشروط اللازمة لتوافرها في الشخص المطلوب ليكون قاضياً فلم تقوم المحاكم الدولية الإدارية بتحديد هذه الشروط والمؤهلات، فعلى الرغم من أن النظام الأساسي للمحكمة الإدارية الدولية لجامعة الدول العربية تضمن نصاً عاماً يتضمن أن يكون الأفراد الذين يتم ترشيحهم من الدول الأعضاء لشغل مناصب القضاة في المحاكم الدولية الإدارية من رجال القانون أو من القضاة في دولهم^(٢)، فلا بُدَّ لهذه المحاكم الدولية الإدارية من تحديد الشروط بصورة أدق. حيث إن خلو هذه الأنظمة من وضع شروط في القضاة الواجب اختيارهم يعتبر خللاً كبيراً لا بدَّ من إصلاحه، فالمحاكم الدولية تشترط مجموعة من الشروط اللازمة لتوافرها في الشخص الذي من المفترض أن يشغل منصب القاضي، فيتم اختيار القضاة وفقاً للمؤهلات المطلوبة، ومن تتوافق اختصاصاتهم مع طبيعة عمل المحكمة وطبيعة القضايا التي تنظر فيها^(٣).

على سبيل المثال، إن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يشترط أن يجري اختيار القضاة من الأفراد الذين يتمتعون بالصفات الخلقية السامية، والحاصلين على المؤهلات المطلوبة في أسما المناصب القضائية في بلادهم، والذين تشهد لهم مختلف

(١) عبد الله علي عبدو، نفس المصدر السابق، ص ١٠.

(٢) انظر الفقرة ٢ من المادة ٥ من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية.

(٣) عبد الله علي عبدو، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

الجهات بالكفاية المطلوبة في القانون الدولي^(١). كما يشترط النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة لعام ١٩٩٨ م في القضاة أن تتوافر فيهم الكفاءة العالية فيما يتعلق باختصاص القانون الجنائي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يكونوا قد حازوا على أرفع المناصب القضائية سابقاً^(٢). لذلك من الضروري أن يكون هنالك نصاً واضحاً وصريحاً في المؤهلات والكفايات اللازم توافرها في القضاة العاملين في المحاكم الإدارية الدولية. وأن يتم اختيار القضاة وفقاً لأسس معينة تشترط بأن يحمل الأشخاص المرشحون الخبرات والمؤهلات الكافية في مجال القضاء الإداري في دولهم، وهذا ينطبق على المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية التي جاء نظامها الأساسي بنص عام دون توضيح الشروط اللازمة^(٣).

تتمثل الضمانات المتوافرة لدى المحاكم الإدارية الدولية بضمانين أساسيين،

هما^(٤):

١- الأول أن قضاة المحاكم الإدارية الدولية يتحلون بغيرهم من القضاة الدوليين بالحصانات والامتيازات الدولية، وهذه الحصانات متعلقة بطبيعة عمل هؤلاء القضاة وبالسلطات والوظائف الممنوحة لهم. كما أن هذه الحصانات والامتيازات يجري تقريرها لهم بمقتضى القانون الدولي^(٥).

(١) انظر المادة ٢ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

(٢) انظر الفترتين الفرعيتين أ و ب من الفقرة ٣ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة.

(٣) عبد الله علي عبدو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٤) عبد الله علي عبدو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

(٥) انظر المادة ٧ من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية، والفقرة ب من الملحق الملخص بالنظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.

٢- الثاني يتمثل بأن قاضي المحكمة الإدارية لا يتم فصله من منصبه الإداري من قبل الجهة التي قامت بتعيينه، وإنما يتم فصله من خلال إجماع كافة القضاة على فصله بسبب إخلاله بمهامه القضائية المخولة له^(١).

• الممارسات الدولية للقضاء الإداري

يُمثل القانون مؤسسة جوهرية في المجتمعات الإنسانية، فهو اللبنة الأساسية الذي يساهم في تقدم المجتمعات وازدهارها وتطويرها في كافة النواحي الفكرية والعملية، كما يساهم في تحضّر المجتمعات وإنائها. يُعتبر التقدم الاجتماعي ملازماً للتطور في القواعد القانونية، الذي بدوره ارتبط بوجود أجهزة قضائية تجعل من السهولة تطبيق هذه القوانين بشكل فعال وسليم.

ازداد وعي المجتمعات بالحاجة الكبيرة لإرساء مبادئ العدالة والإنصاف، والابتعاد عن الأحكام الظالمة. يوجد علاقة جدلية مستمرة بين القانون وحقوق الأفراد، والإجراءات اللازمة إتباعها من أجل المحافظة على هذه الحقوق، فالقانون قد يكون سلاح ذو حدين؛ حيث يُمكن استخدامه كأداة للطغيان ويمكن استخدامه كأداة لصون الحريات والحقوق^(٢).

يمكن توضيح أبرز الممارسات الدولية للقضاء الإداري من خلال النقاط التالية^(٣):

- (١) انظر الفقرة ٥ من المادة ٣ من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لمنظمة الأمم المتحدة والفقرة ٧ من المادة ٥ من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية.
- (٢) جورج شفيق ساري، الأسس والمبادئ العامة للنظم السياسية، أركان التنظيم السياسي، المنصورة مكتبة العالمية، ١٩٨٨، ص ١٠.
- (٣) فيولين أوتمان و ساندرا ايلينا، المجالس القضائية أفضل الممارسات الدولية، أمثولات من أوروبا وأميركا اللاتينية، نيسان ٢٠٠٤ م.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

- ١- مستقل، شفاف وقابل للمساءلة : حيث يجب أن يكون للقضاء الإداري هيئات مستقلة تقوم بتنفيذ أعمالها بشفافية ونزاهة وبطريقة يمكن مساءلتها عن أعمالها.
- ٢- الهيكلية: حيث يجب أن يتم هيكلية القضاء الإداري وتحديد صلاحياته وطرق عمله بطريقة تحفظ استقلال القضاء. حيث إنه في حال عدم وضع قيود وتحديد الموازين المطلوبة قد تخرج الأمور عن السيطرة، وقد يتخذ المنهج القضائي طريقاً غير مرغوبة.
- ٣- الثروات الملائمة: يجب أن يتم تزويد الهيئات القضائية التي يقوم عليها القضاء الإداري بالثروات البشرية والمالية اللازمة.
- ٤- التشكيل: يجب أن تتكون الهيئات القضائية من مجموعة من القضاة العادلين الذين يتمتعون بالصفات والمؤهلات المطلوبة حتى توصف العملية القضائية بأنها أكثر عدالة وأكثر استقلالية. كما أنه من الضروري أن يكون هنالك نصاً واضحاً وصرحاً في المؤهلات والكفايات اللازم توافرها في القضاة . وأن يتم اختيار القضاة وفقاً لأسس معينة تشترط بأن يحمل الأشخاص المرشحون الخبرات والمؤهلات الكافية في مجال القضاء الإداري.
- ٥- العضوية القضائية: أعضاء مجلس القضاء يجب أن يتم اختيارهم وترشيحهم من قبل الجهات المعنية المؤهلة لذلك، وليس من قبل السلطات التي قد لا تلم بالوظيفة الرئيسية للقضاة الإداريين. كما يجب أن تكون آلية الاختيار مبنية على أساس الشفافية والعدالة والحيادية .
- ٦- الصلاحيات: يتمتع القضاء الإداري بصلاحيات مختلفة، حيث يقوم القاضي في القضاء الإداري بتفسير واستنباط ما ورد من نصوص مختصرة لحسم المسائل

المعروضة عليه. كما يختلف الدور الذي يقوم به القاضي الإداري عن القاضي المدني. بالتالي لا بُدَّ من توضيح الصلاحيات التي يتحلّى بها القضاء الإداري عن غيره من الأفرع الأخرى.

٧- المراقبة والتقارير: إن العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات يجب أن تكون شفافة ونزيهة، كما لا بُدَّ من وضع الآليات الرقابية التي تهدف إلى متابعة ومراقبة أعمال هيئات القضاء الإداري والمحاكم الإدارية، وتقييم مدى فعاليتها في تطبيق القوانين والأنظمة. كما يجب أن تلتزم بمعايير أخلاقية رفيعة المستوى، بالإضافة إلى ضرورة مساءلة أعضاء هيئات القانون الإداري والمحاكم الإدارية عن القوانين والأحكام الصادرة عنها.

في سبيل تعزيز استقلالية القضاء الإداري وضمان نزاهته، يمكن توضيح عدد من التوجيهات العامة التي من شأنها مساعدة القائمين للوصول إلى أفضل الممارسات، من هذه التوجيهات^(١):

١- تطوير آليات المساءلة: إن الإطار القانوني المرتبط بمساءلة أعضاء الهيئات القضائية الإدارية غير كافٍ، ومن الضروري تطوير هذه الآليات التي تتضمن مشاركة الشعب في المساءلة.

٢- التدريب المناسب للقضاة والعاملين في المحاكم الإدارية: حيث يجب أن يحصل القضاة والموظفين العاملين في المحاكم الإدارية والأجهزة القضائية المختلفة على التدريب المناسب الذي يحوّلهم لآداء مهامهم القضائية بطريقة شرعية وفعالة والتقليل من الضغط الذي قد يتعرضون له من المؤسسات التي كانت توكل لها

(١) فيولين أوثمان و ساندرا ايلينا، نفس المصدر السابق، ص ٢٩.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

هذه الصلاحيات سابقاً. كما يجب أن يحصل أعضاء الهيئات الدارية القضائية على تدريب فعال يهدف إلى تزويدهم بالأدوات والتقنيات التي تُحسّن من طاقاتهم وفعاليتهم.

٣- إجراءات القضاء الإداري الشفافة: تطوير إجراءات الشفافية في المهنة القضائية، وإتاحة المجال أمام الجمهور للحصول على المعلومات المرتبطة بقرارات الهيئات الإدارية من شأنها أن تُعزّز من نزاهة القضاء.



الخاتمة

ولدت فكرة القانون مع ظهور المجتمعات البشرية المختلفة، حيث برزت الحاجة لوجود أحكام وقواعد تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد والدول والأمم كذلك، يُمثّل القضاء الدستور الذي اتفقت عليه دول العالم كافة، الملجأ الأساسي الذي يضمن حماية حقوق الأفراد وحياتهم لما يتصف به من نزاهة وموضوعية وحيادية وعدم انحياز لأحد الأطراف.

تظهر أهمية القضاء الإداري بوصفه قضاء إنشائي ملائم لحقائق الحياة المتنوعة. فنتيجة للتغير الدائم للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تطوّرت أحكام القانون الإداري بما يتناسب مع التطورات والمستجدات. فالقضاء الإداري قضاء إنشائي يبتكر النظريات ويوجد الحلول للنزاعات المطروحة وبشكل خاص إذا لم يوجد نص قانوني يحكم حل النزاع وذلك لضمان التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة. كما أنه يختلف عن القانون الخاص بابتداعه نظريات مستقلة، وهذا يستدعي مجهوداً كبيراً من القائمين بالقضاء الإداري^(١).

يُعد القضاء الإداري مصدراً رئيسياً لمبادئ القانون الإداري. كما اتضح في التصاعد التدريجي للقضاء الإداري في فرنسا وفي دور المشرع الإداري في مصر أن مبادئ القانون العام أصبحت مصدراً رئيسياً للقانون الإداري.

كنتيجة لعدم تواجد قانون خاص يُعنى بالفصل في النزاعات بين الموظفين الدوليين والمنظمات الدولية، لا ضمن قواعد القانون الدولي العام الذي ينظم العلاقة بين الدول أو بين الدول والمنظمات، ولا ضمن قواعد القوانين الداخلية للدول وذلك

(١) عزت مصطفى الدسوقي، الوجيز في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

بسبب خضوع المنظمات الدولية والعاملين فيها إلى حصانة قضائية اتجه القوانين الداخلية للدول، جاءت الحاجة للقانون الدولي الإداري من أجل حفظ حقوق العاملين في المنظمات الدولية من التعرض للانتهاك.

للمحاكم الدولية الإدارية أهمية كبيرة داخل المنظمات الدولية، فهي تمثل ضمانات للموظفين العاملين فيها. حيث تضمن حرياتهم وحقوقهم وتحميهم من التعرض للانتهاك. وحتى تكون الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم عادلة ودقيقة، لا بُدَّ من وجود نصوص صريحة في الأنظمة السياسية في هذه المحاكم التي تؤكد على ضرورة اشتراط أن اختيار القضاة لا بد أن يكون من بين الأشخاص الذين يمتلكون الخبرة الواسعة والمعرفة المطلوبة في القضاء الإداري. من الضروري أن يكون هنالك نصاً واضحاً وصريحاً في المؤهلات والكفايات اللازم توافرها في القضاة العاملين في المحاكم الإدارية الدولية. وأن يتم اختيار القضاة وفقاً لأسس معينة تشترط بأن يحمل الأشخاص المرشحون الخبرات والمؤهلات الكافية في مجال القضاء الإداري في دولهم.

تعتبر الاستقلالية والشفافية والهيكلية وتحديد الصلاحيات مساءلة أعضاء هيئات القانون الإداري والمحاكم الإدارية عن القوانين والأحكام الصادرة عنها أحد أبرز الممارسات الدولية للقضاء الإداري. كما يُعد تطوير آليات المساءلة والتدريب المناسب للقضاة والعاملين في المحاكم الإدارية وإتاحة المجال أمام الجمهور للحصول على المعلومات المرتبطة بقرارات الهيئات الإدارية من أفضل التوجيهات العامة لمساعدة القائمين للوصول إلى أفضل الممارسات التي من شأنها أن تُعزز من نزاهة القضاء الإدارية وتضمن استقلاليته.

المراجع

- إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، النظرية العامة والأمم المتحدة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦ م.
- أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام، الجزائر: دار هومو للنشر والطباعة الطبعة . الثالثة، ٢٠٠٨.
- أحمد سكندري، و محمد بوغزالة، (١٩٩٨) م. محاضرات في القانون الدولي العام، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨ م).
- بشير الشافي (١٩٧٤) م. المنظمات الدولية - دراسة قانونية - دار المعارف الإسكندرية.
- جورج شفيق ساري، الأسس والمبادئ العامة للنظم السياسية، أركان التنظيم السياسي، المنصورة مكتبة العالمية، ١٩٨٨.
- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة، د. ط، سنة ٢٠٠٧).
- عباس ماضوي (٢٠١٣) م. المصادر التقليدية غير الاتفاقية للقانون الدولي العام (ماهيتها وحجيتها)، قسم الحقوق، تخصص قانون دولي عام.
- عبد الله علي عبدو، القضاء الإداري الدولي في إطار المنظمات الدولية، الرافدين للحقوق مجلد (٣- السنة العاشرة) عدد ٢٦ (٢٠٠٥).
- عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام (المدخل والمصدر)، (عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع د. ط سنة ٢٠٠٥).

الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون الدولي العام

عاصم بن سعود السياط

- عزت مصطفى الدسوقي، الوجيز في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
- عيد اللطيف نايف، (٢٠١٢)م. اختصاصات القضاء الإداري بين الإطلاق والتقييد، دراسة مقدمة في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (١١-١٢ / ٩ / ٢٠١٢م).
- فيولين أوتمان و ساندرا ايلينا، المجالس القضائية أفضل الممارسات الدولية، أمثولات من أوروبا وأميركا اللاتينية، نيسان ٢٠٠٤م.
- القانون الإداري، وقت الدخول : ١-١١-٢٠١٥م، متوفر على:
<http://www.law.uokufa.edu.iq/staff/mohaddhemy/jj.pdf>.
- محمد الحسين، القضاء الإداري (٢٠١١)م. متوفر على:
<http://sabri.rebhi.over-blog.com/article-88593793.html>.
- محمد الشافعي أبو راس، (٢٠١٣)م. القانون الإداري. وقت الدخول : ١-١١-٢٠١٥م. متوفر على:
<http://www.olc.bu.edu.eg/olc/images/213.pdf>
- محمد خليل موسى، الوظيفة القضائية للمنظمات الدولية المعنية بتسوية نزاعات حقوق الإنسان والبيئة والتجارة الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢م.
- محمد عتلم (٢٠٠٦م). قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط ١.

- نشأة القانون الإداري في بلاد القضاء المزدوج، وقت الدخول : ١-١١-٢٠١٥ م. متوفر على:

http://www.philadelphia.edu.jo/academics/o_alnimat/uploads/Admin%20-%20Dr.%20Osaman%201.pdf

- وليد البيطار، القانون الدولي العام، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (ط.ت)، (ت.د).
- مازن ليلو راضي، الوجيز في القانون الإداري، ٢٠٠٨ م.



نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي لننهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أستاذ / عبد الناصر براني(*)

الملخص:

لقد كان للأزمة المالية العالمية دور كبير في زيادة الاهتمام العالمي بالاقتصاد الإسلامي ومنتجاته، لتكون بديل لما عجزت عنه أدوات الأنظمة الاقتصادية الغربية لتحقيق الاستقرار المالي، ولعل أهم نتائج هذه الأزمة هو بروز دور مؤسسات نظام المشاركة كمؤسسات أكثر استقراراً وأقل تأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية، لذلك ينظر الكثير من الخبراء للتمويل بالمشاركة أنه الحل الأمثل لازمة المالية، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن العوامل التي ساهمت في الأزمة المالية وأدت إلى إفلاس الكثير من البنوك التقليدية هي محرمة تحريماً صريحاً في التمويل الإسلامي، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لإبراز فاعلية وكفاءة نظام المشاركة الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية المعاصرة.

Abstract:

The global financial crisis played a major role, in the worldwide increased interest in Islamic financial products, as an alternative to the conventional financial tools and products, perhaps the most important outcome of this crisis, is the emergence of the role of Islamic banks as institutions, which showed more stability and being less affected by the consequences of the global financial crisis. Therefore many economic experts considered the Islamic financing procedures as the best solution to the financial crisis, that simply because of the factors that contributed to the financial crisis, and led to the bankruptcy of many conventional banks, are explicitly forbidden in Islamic financial practices. Hence this papers to highlight the effectiveness and efficiency of the Islamic banking system as far as financial stability is concerned, even during global financial crisis.

المقدمة:

إن الأزمات المالية، ونظراً للأثار الحادة والخطيرة التي يمكن أن تترتب عنها، والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كانت ولا تزال من أهم المواضيع إثارة للجدل والنقاش، حيث استدعت - الأزمة المالية - انتباه قادة العالم وصانعي السياسات المالية كي يسعوا بجدية إلى إعادة النظر في هيكل النموذج الاقتصادي الرأسمالي المطبق والذي يعتمد على آلية الفوائد بالإضافة إلى رسم سياسات مستقبلية للتحوط من هذه الأزمات، لكن نجد هنا أن كل ما تهدف إليه الحلول والاستراتيجيات الغربية والرأسمالية هو التخفيف من حدة هذه الأزمات، فلم تستطع هذه النظريات حتى الآن أن تضع حلول لتأمين عدم تكرارها، خاصة وأنه يتأثر بتداعياتها الجميع سواء كانوا أفراداً أو جماعات، ويترتب عليها آثار متعددة اقتصادية واجتماعية ونفسية، ومع تنوع الأزمات وتباين شدتها واختلاف إفرازاتها وتأثيراتها، هذا الوضع جعل النظام المالي الإسلامي يراجع ما عنده من إجابات وتصورات وبدائل وبرامج وحلول ليستجيب لمنطقة الفراغ التي كشفت عنها المستجدات المعاصرة، ليكون ندا للنظم الاقتصادية الغربية في حرب تكون الغلبة فيها لمن تسلح بسياسات وأدوات تكون ناجعة في التحوط من الأزمات المالية، وضامنة لعدم تكرارها، لذلك نجد في الآونة الأخيرة أنه بدأ الاهتمام من قبل الباحثين وحتى الغربيين بالعمل بنظام المشاركة كبديل للتمويل التقليدي، ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على إشكالية: ما حدود مساهمة النظام المالي القائم على أساس المشاركة لا الفائدة في تحقيق الاستقرار المالي ليكون بديلاً للنهوض بالاقتصاد العالمي؟

ويهدف هذا البحث إلى:

١ - التعرف على مدى تأثير النظام التمويلي القائم على أساس المشاركة بالأزمة المالية العالمية.

٢ - تحليل واقع النظام التمويلي العالمي المعاصر القائم على الفائدة ودوره في خلق الأزمات المالية العالمية.

٣ - إظهار الكفاءة العملية لنظام التمويل التشاركي ليكون بديلاً للتمويل التقليدي في التحوط من الأزمات.

ولتحقيق الأهداف السابقة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

- مظاهر انهيار النظام المالي العالمي المعاصر القائم على أساس سعر الفائدة.
- المأزق الفكري لنظرية الفائدة وهشاشة الفروض الأساسية التي قامت عليها.
- معدل الفائدة ودورية الأزمات في النظام المالي العالمي المعاصر.
- فاعلية نظام المشاركة كبديل لنظام الفائدة المتعلقة باحتواء التقلبات المالية الدورية.
- تقييم مدى حصانة نظام المشاركة من الأزمات المالية المعاصرة.

١- مظاهر انهيار النظام المالي العالمي المعاصر القائم على أساس سعر الفائدة:

تصاحب الأزمات المالية عادة مجموعة من المظاهر وردود الأفعال سواء على صعيد المؤسسات المصرفية والمالية أم الأفراد أم على مجمل النشاط المالي العالمي، وتبرز أيضاً من خلالها مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية

والإقليمية والدولية، ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من إمكانيات، مادية وتكنولوجية وبشرية ومالية وقدرة على السيطرة على القرار في المؤسسات المالية الدولية، وما لاقتصادها من أثر كبير في الاقتصاد العالمي باتت زعيمة للنظام المالي العالمي، لذلك كان استعراضنا لاقتصادها كنموذج للنظام الرأسمالي، والذي يكاد يشمل معظم العالم، للوقوف على مظاهر الأزمة في هذا النظام. حيث تشير بعض التقارير إلى أن مجموع الدول المشكلة للنظام المالي العالمي تقوم بإصدار سندات حكومية وتبيعها لموصلة عمليات التنمية بالمدىونية، ووصل حجم تلك الديون الدولية - حسب تقرير مصرف المدفوعات الدولية ٢٠٠٩ إلى ٢٥ تريليون دولار منها ٢١ تريليوناً في الدول الرأسمالية الصناعية.

وبالتركيز على الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني اليوم من أزمات اقتصادية واجتماعية، والتي تمثل أزمات النظام الرأسمالي العالمي، فعلى الصعيد الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدر، وفي السنوات الأخيرة سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر، حتى أنه بلغ عدد قضايا الإفلاس عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية ٩٦٧,٨٣١ حالة، حسب التقرير السنوي لمحكمة تشريعات الأعمال الأمريكية، وشكلت الإفلاسات الفردية ٩٧٪ منها، كما أغلق ٥٤ مصرفاً أمريكياً أبوابه منذ عام ٢٠٠٠ إلى آخر شهر من عام ٢٠٠٨ ستة وعشرون منها بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨^(١)، من بينها بنك - أندي ماك - الذي كان يستحوذ على ٣٢ مليار من الأصول وودائع بقيمة ١٩ مليار دولار، كذلك عانت من أكبر عجز مالي في العالم،

(١) أسامة قاضي، صاموئيل عبود، أزمة الرأسمالية المعاصرة، سلسلة حوارات القرن الجديد دار الفكر سوريا ٢٠١٢، ص ٢٦ ثم ٥٥.

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

والذي تجاوز ٤٠٠ مليار دولار، وكانت نسبة ما يدخره المواطن الأمريكي من دخله ٨,٦٪ عام ١٩٥٩ ليهبط إلى ما يقارب الصفر ٠,٦٪ عام ٢٠٠٧ بمعنى أنه لم يعد يستطيع أن يدخر شيء بل أصبح مثقلاً بالديون، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو ٦,٦ ترليون دولار وبلغت ديون الشركات نسبة ١٨,٤ ترليون، ولذلك فإن المجموع الكلي للديون أصبح يعادل ٣٩ ترليون دولار أي ما يعادل ٣ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة ٥٪ ومعدل التضخم ٤٪، كما أدت إلى تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات التي ترتب عنها اضطراباً وخلاً في مؤشرات البورصة وتراجعت القيمة السوقية لـ ٨ مؤسسات مالية عالمية بحوالي ٥٧٤ مليار دولار خلال ذلك العام فقط^(٢)، إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوربي في مرحلة ركود اقتصادي.

وعليه ويمكن إجمال مظاهر أزمة النظام المالي العالمي من خلال ما يلي:

- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم .
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا ما أحدث ارتباكاً وخلاً في مؤشرات الهبوط والصعود .

(٢) محمد ناجي الطوخي، الأزمات المالية، مجلة التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص ١٥.

- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة .
- انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة .
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية للشركات العاملة في الاقتصاد الحقيقي .
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس .

٢- المآزق الفكرية لنظرية الفائدة وهشاشة الفروض الأساسية التي قامت عليها

أ- دور سعر الفائدة في تجميع المدخرات: فالحقيقة أن النظرية الكلاسيكية كانت تقرر أن سعر الفائدة هو العامل المحدد لكمية المدخرات في المجتمع، فحين يرتفع سعر الفائدة يزيد الادخار والعكس صحيح، ولقد تطورت هذه النظرية على يد النيوكلاسيكيين الذين قرروا أن سعر الفائدة يتحدد بناءً على عرض الأرصة القابلة للإقراض (loanable-Funds) والطلب عليها، وهذا التحليل في الحقيقة أفضل من التحليل الكلاسيكي حيث يحصر دور سعر الفائدة فقط وبدقة في (تعبئة المدخرات المتاحة للإقراض من خلال السوق).

أما التطور الثاني في النظرية فكان يخص مرونة عرض الأرصة القابلة للإقراض لسعر الفائدة بمعنى أن عرض المدخرات يستجيب للتغيرات في سعر

الفائدة بنسبة أكبر (فمثلاً إذا زاد سعر الفائدة بنسبة ٢٪ فيزداد عرض الأرصدة القابلة للإقراض بنسبة أكبر من ٢ ٪). وهذا الرأي يعطي سعر الفائدة دوراً له أهميته في تعبئة المدخرات من ضمن الأرصدة القابلة للإقراض^(٣).

ثم جاءت النظرية الكينزية فأسقطت بالكلية أي فرض قائل بأن سعر الفائدة له دور في تحديد كمية المدخرات في المجتمع، حيث أوضحت أن الادخار دالة موجبة للدخل القومي... فالمجتمع الأعلى دخلاً أكثر قدرة على الادخار، تماماً كما هو الحال مع الأفراد، ولقد أثبتت الأبحاث بالفعل أن الميل للاستهلاك مرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل مما يجعل الميل للادخار بالتالي منخفضاً.

ولذلك فالعائلات أو الأفراد ذوي الدخل المنخفضة لا يستطيعون أن يدخروا إلا نسبة ضئيلة من دخولهم، وهكذا تنقطع الحجة أن سعر الفائدة محدد لمدخرات المجتمع ذلك أن هذه الأخيرة تزيد مع زيادة دخل المجتمع^(٤).

بالإضافة إلى ذلك فقد توصل (G. Arrieta) في دراسة عن علاقة الادخار بسعر الفائدة إلى أن سعر الفائدة إما عديم التأثير أو ذو تأثير ضعيف جداً في مدخرات المجتمع وذلك فيما عدا حالات محدودة من البلدان. دعم هذه الدراسة إحصاءات صندوق النقد الدولي التي بينت أنه وبالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية خلال الثمانينات تراجعت نسب الادخار بالدول الإفريقية خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٣) معدلات الادخار المحلي الكلي (كنسبة من PIB) حيث كانت

(٣) أحمد عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة. الدار الجامعية مصر، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٣٠٨/٣٠٩

(٤) بوغزالة محمد عبد الكريم، الآثار السلبية لسعر الفائدة في النظرية الاقتصادية للملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة، ٠٩-١٠ ماي ٢٠١١ م.

١٩,٣٪ قبل أن تصل إلى ٢٣,٣٪ بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ هذا المعدل انعكس لينزل إلى ١٨٪ في الفترة (١٩٨١-١٩٨٧) ثم إلى ١٦,٧٪ بين (١٩٨٨-١٩٩٦)^(٥).

وعليه فإن نتائج الدراسات أثبتت أنه ليس لمعدلات الفائدة انعكاس إيجابي يؤكد على معدلات الادخار على الأقل في الدول النامية والتي عدم اطراد نتائج هذه النظرية.

ب- مدى كفاءة سعر الفائدة في التخصيص الأمثل للموارد: تعتمد هذه

القاعدة أساساً على نظرية الكفاءة الحدية لرأس المال لكنز، والتي تقرر أن قرار الاستثمار لدى المشروع يتخذ بناءً على مقارنة معدل العائد الصافي المتوقع من الاستثمار (معدل العائد أكبر من سعر الفائدة)، وعليه يلعب سعر الفائدة دوراً مهماً حسب كينز في التخصيص الأمثل للموارد (المدخرات المتاحة للإقراض) إلى أعلى المشروعات عائداً أي أكثرها إنتاجية، لكن هذه النظرية تعرضت لانتقادات عديدة عند اختبار مدى صحتها لعل أهمها:

- إن الكفاءة الحدية لرأس المال عادة ما تكون مرتفعة بشكل كبير في ظروف الرواج نظراً لتوقعات الأرباح المرتفعة، والعكس في حالات الكساد بينما سعر الفائدة يتحدد بناءً على سياسة البنك المركزي.
- أظهرت عدة تقارير أن المشروعات الكبيرة لا تأبه بالتغيرات في سعر الفائدة حيث تتخذ قراراتها الاستثمارية بالاعتماد على التمويل الذاتي عكس المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تراعي معدلات الفائدة.

(5) Saïdane. D: «Systèmes financiers et transition: Où en est-on?», Revue' études comparatives Est-Ouest, (2002), Vol 33, N°4, p 10.

- اتجاه البنوك إلى تفضيل القروض الكبيرة عن الصغيرة لتقليل من تكاليفها الثابتة فهل ترتبط القروض الكبيرة دائماً بالمشروعات الأكثر إنتاجية في المجتمع^(٦)؟.

ج- مدى فاعلية سعر الفائدة في الحد من التضخم: إن سعر الفائدة جزء لا يتجزأ من السياسة النقدية (التقليدية) لمقاومة التضخم ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على التأثير في كمية النقود المتاحة في الاقتصاد حتى يمكن الحد من التضخم في الطلب الكلي إذا كان التضخم ناشئاً عن أسباب متعلقة بالطلب، ففي هذه الحالة فإن السياسة النقدية تؤدي ثمارها في تخفيض عرض النقود من السوق، ويطلق على السياسة النقدية في هذه الحالة (سياسة نقدية انكماشية) وقد أثبتت تجارب بعض الدول المتقدمة نجاحها في علاج التضخم الناشئ عن التوسع في الطلب عند مستوى التوظيف الكامل، لكن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى العديد من العوائق والمشاكل فعلاج التضخم من خلال سياسة نقدية انكماشية قد يسيء إلى التنمية في البلدان التي لم تصل إلى مستوى التوظيف الكامل فالسياسة النقدية الانكماشية قد تعرقل فعلاً حدوث زيادة محتملة في الناتج المحلي من خلال الحد من الطلب على الاستثمار، وبالتالي ضياع فرصة لتنمية الناتج الكلي وزيادة معدل التوظيف^(٧) وهو ما يفتح باب التساؤل عن مدى فاعلية هذه السياسة (سعر الفائدة) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما أن سعر الفائدة عنصراً أساسياً من عناصر تكلفة الإنتاج، وهي التكلفة التي يعكسها المنتج ويضيفها إلى سعر منتجاته، فإن كانت الفائدة ٥٪ مثلاً، أضافها المنتج على ثمن السلعة كجزء من تكلفة الإنتاج فإذا ارتفعت الفائدة إلى ١٥٪ زاد

(٦) أحمد عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة. مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٧) بوغزالة محمد عبد الكريم، الآثار السلبية لسعر الفائدة في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق.

السعر على المستهلك النهائي بقيمة هذه الفائدة، لذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن الفائدة هي أحد أهم عوامل التضخم في البلاد وبالتالي فهي لا تعالجه بل تزيد من حدته.

لذلك يمكننا القول أن لسعر الفائدة أثراً على سلوك المستهلكين والمستثمرين، فارتفاع أسعار المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للفرد (انخفاض مستوى المعيشة) ومن ثم دخول الاقتصاد في مرحلة من مراحل الركود في الأجل الطويل^(٨).

٣- معدل الفائدة ودورية الأزمات في النظام المالي العالمي المعاصر

سنحاول في هذا الجزئية الربط بين معدل الفائدة كأهم ميزة في النظام المالي المعاصر من جهة والطابع الدوري للأزمات فيه من جهة ثانية، ثم التدليل على ذلك من خلال استقرار وتبع أهم الأزمات المالية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي وبعض أكبر الاقتصاديات الرأسمالية في العالم، لنصل في الأخير إلى الوقوف على مدى اطراد دور هذه الأداة في مساهمة إحداث الأزمات .

أ- الطبيعة المركبة والدورية للأزمات المالية

تشير الدلائل التاريخية إلى أن الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة للنظام الرأسمالي هي ذات طبيعة مركبة، فالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ابتداءً منذ مدة سبعينات القرن الماضي، مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة، وأزمة المديونية الخارجية، وأزمة الصرف، وأزمة أسواق المال، وهي في الحقيقة كلها أزمات

(٨) فهد بن عبد الله الحوياني، علاقة تضخم الأسعار بالبطالة، جريدة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٦٩٩٣، ديسمبر ٢٠١٢، على الموقع:

تاريخ الدخول ١٢/٥/٢٠١٣ article_٧١٤٢١٨.html ٠٣/١٢/٢٠١٢ <http://www.aleqt.com/>

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

هيكلية امتدت لمدد زمنية طويلة دون نهاية وكلها أزمات مركبة، حيث كل أزمة من هذه الأزمات أخذت بمرور الزمن تخلق أزمة مالية و اقتصادية أخرى دون إن تنتهي في وقت أو زمن معين، لذلك ازدادت تعقيداً وأصبحت أزمات دورية هيكلية. وانعكست الأزمات الاقتصادية المركبة التي تعرض لها النظام الرأسمالي بآثار اقتصادية سلبية متناقضة على طبيعة النمو الاقتصادي، وهو ما دفع بالباحثين والمختصين إلى الرجوع إلى الأسباب الكامنة وراء دورية هذه الأزمات، حيث تم الوقوف من خلال الطبيعة الهيكلية للنظام المالي المعاصر على أن نظام الفائدة من أهم الأسباب تكرار الأزمات ودوريتها، حيث يرى منسكي (Minsky 1982) في فرضيته حول عدم الاستقرار المالي الداخلي (HEI)⁽⁹⁾ على الخاصية الداخلية لوقوع الأزمات المالية أن المتسبب في وقوع الأزمة المالية هو هيكل الاستدانة في الاقتصاد، ويعبر عن ذلك بما يلي: «أن منبع الأزمة المالية هو التوسع في منح القروض المصرفية»⁽¹⁰⁾. ويولي منسكي أهمية بالغة لهيكل الاستدانة وخاصة أثر الرفع المالي المستخدم بكثرة عند الموجات المضاربة. وتنطلق الأزمة المالية حسب منسكي بوجود حالة الازدهار الاقتصادي الحاصل بسبب حروب، أو ظهور تقنيات جديدة أو غيرها، فيتم تمويله وتغذيته بالتوسع في القروض المتأتية من النظام المصرفي على اعتبار أن البنوك تستجيب بالإيجاب لهذا الطلب الجديد لغرض تحقيق فرص ربح جديدة⁽¹¹⁾. في مقابل هذا تضطر (أي البنوك) إلى حماية نفسها ضد المخاطرة الائتمانية من خلال رفع أسعار الفائدة، مما يزيد من المصاريف المالية لدى المقرضين الذين قد يتحولون إلى فئة ذات

(9) Hypothèse Endogène D'instabilité

(10) Minsky H. Financial Crises :Theory ,History and Policy, Cambridge University Press, Cambridge, 1982, p15

(11) Gravereau J., J. Trauman, Crises Financières, Economico, Paris, 2001, p8.

مخاطرة عالية، وبالتالي إمكانية تعرض هذه البنوك إلى الإفلاس وهو ما يعجل بحدوث الأزمة المالية.

إن اعتماد النظام التمويلي المعاصر بشكل كبير على الإقراض بفائدة يتضح من خلال الإطار العقدي في جميع العقود بين المقرض والمقترض، ويعد هو الأساس لدى المصارف والمؤسسات المالية التي تحرص على تجنب التمويلات السلعية والمشاركات، وتفضل القروض بفائدة، وبالتالي تتحول عملية التمويل إلى مجرد بيع نقد حال بنقد آجل، يسترد مقدم التمويل ماله بغض النظر عن استفادة الطرف المتمول وانتفاعه به أو عدمه خلال الأجل المتفق عليه، وهي أشبه ما تكون بعملية تأجير للنقد، وهذا الشكل من التمويل يعكس الصورة التي يقوم عليها النظام التمويلي بالفائدة متمثلاً في المؤسسة المالية والمصارف التجارية التي تقدم التمويل الربوي أصالة عن نفسها أو نيابة عن المودعين لديها.

وهو يفرض طبيعة خاصة على الضمانات المقدمة للممول، بحيث لا يلتفت إلى طالب التمويل ومقدار ما يملك من إمكانيات فنية وعملية والتي تعكس قدرته على السداد وإنما إلى الضمانات التي يقدمها، وبذلك أصبحت وظيفة هذه المؤسسات المالية الربوية هي اقتراض المال بفائدة، وفي حالة التخلف عن السداد يقوم النظام التمويلي والمصرف التقليدي على جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عاجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة، فضلاً عن الزيادة المترتبة عليه نتيجة تخلفه عن السداد، وبالتالي فالغالبية العظمى لتلك الديون غير قابلة للسداد، وبذلك اشتهرت تلك الديون باسم الديون الرديئة، وقد ساهم في

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة أ/ عبد الناصر براني

ذلك مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم بتسويق القروض إلى مجموع الناس بقلب دعائي بحيث لا تلفت نظرهم إلى مخاطرها، وما يمكن أن تجره عليهم من أعباء مالية ومخاطر حقيقية في حالة إعسارهم، محققة بذلك عمولات عالية تزيد من كلفة القرض على المدين، وهذا يقود في النهاية إلى جعل النمو الكبير لمستوى الإقراض في النظام المالي العالمي لا يقابله نفس الحجم من الإنتاج؛ بمعنى اختلال العلاقة بين حجم الإقراض وحجم الإنتاج المتولد منه. وهو ما يؤدي إلى إحداث اختلالات مالية تكون من نتيجتها وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة^(١٢).

ب- استعراض لأهم الأزمات التي تعرض لها النظام المالي عبر التاريخ:

من خلال التتبع التاريخي لمسار النظام المالي العالمي يمكن تجميع مختلف الأحداث المالية أو النقدية في شكل جدول^(١٣) من بداية القرن ١٩ والتي نتجت عنها أزمات مالية أدت إلى زعزعت استقرار المالي العالمي، حيث إن تتبع واستقرار الأزمات المالية يظهر بوضوح أن لنظام الفائدة الدور الأساسي في إحداث هذه الأزمات.

(١٢) عمر يوسف عبد الله عباينة، النظم التمويلية والنقدية المعاصرة ودورها في الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، جامعة الزرقاء الخاصة/أربد - الأردن.

(١٣) محمد بوحديدة، النظام المالي الإسلامي كنظام مركب، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٢١٦ بتصرف

الجدول رقم ١ يبين دورية الأزمات في النظام العالمي

طبيعة الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
أزمة في أسواق المال (البورصة)	١٧٢٠	بريطانيا، أمستردام، باريس	قبول مؤسسة بحار الجنوب - المحتكرة تجارة المستعمرات الأسبانية في أمريكا - تبادل ١٠ مليون جنيه إسترليني في شكل أذونات خزينة مقابل أسهم بسعر فائدة ٦٪ غير أن تسدهور العلاقات بين بريطانيا وأسبانيا اضطر المؤسسة إلى إصدار سندات إضافية بقيمة ٢ مليون جنيه ثم بعد ذلك شراء نصف الدين العام لبريطانيا مقابل إصدار سندات	
أزمة في الأسواق المالية وانحيار مالي	١٨٧٣	- فيينا (النمسا) - ألمانيا الولايات المتحدة الأمريكية	عمليات المضاربة مرتفعة جدا في بورصة فيينا تمت بودائع ضمانات ضعيفة ظهر فيما بعد أن هذه الأوراق المالية اقتصاديا غير رابحة	تسببت هذه الأزمة في الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بين سنوات ١٨٧٣ و ١٨٩٦، كما اتسعت رقعتها أكثر
أزمة في السوق المالي (أزمة الكساد العظيم)	١٩٢٩	الولايات المتحدة الأمريكية	- المضاربة الوهمية وما نجر عنها من ارتفاع لأسعار، - الارتفاع أسعار الأسهم بسبب التصريحات المتفائلة الممارسات المالية غير الأخلاقية ^(١٤) ارتفاع أسعار الفائدة جعل تسديدها يفوق أرباح البورصة - ومع بداية انخفاض الأسعار، سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع الأسهم فآدى إلى الأزمة	امتدت آثار هذه الأزمة إلى دول أوروبا، - وأفلس من بداية ١٩٢٩ حتى منتصف ١٩٣٣ أكثر من ١٠٠٠٠ مصرف - فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر. - ظهرت النظرية الكنزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدول في الحياة الاقتصادية ^(١٥) .

- (١٤) عقريب كمال وسيد علي بلحمدي، أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، الملتقى الدولي الثاني «الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية»، ٥-٦ ماي ٢٠٠٩، المركز الجامعي خيس مليانة، الجزائر.
- (١٥) حازم السيد، حلمي عطوة مجاهد، تداعيات الأزمة المالية الحالية عالميا وأثرها على الوطن العربي، المؤثر العلمي السنوي الثالث عشر «الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية»، جامعة المنصورة، ٢ أبريل ٢٠٠٩، ص. ٤٠.

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

بيعية الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
أزمة في الأسواق المالية أزمة بنكية أزمة صرف	١٩٧١	الولايات المتحدة الأمريكية	أزمة الدولار الأمريكي والتخلي عن نظام بريت وودز وإحلاله بنظام الصرف العائم فادى إلى التقلب في أسعار الصرف للعملة الأساس -عجز الميزان التجاري الأمريكي وارتفعت أسعار هذه الصادرات من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٠ بنسبة ٢٠٪ مقابل ١,٦٪ لصادرات الدول الصناعية في مجموعها مما ترتب عليه نقص نصيب الولايات المتحدة في جملة صادرات العالم ^(١٦) ولتصحيح العجز تم تخفيض الدولار بنسبة ٧,٩٪ في عام ١٩٧١ ثم مرة ثانية بنسبة ١٠٪ في فبراير ١٩٧٢	فلقد كان واضحا أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد تدهور من خلال انخفاض حصتها في الإنتاج الصناعي إلى ٤٠,٥ ٪ في عام ١٩٧١ مقابل ٥٥ ٪ في بداية الخمسينات أما الصادرات انخفضت إلى ١٤,٢ ٪ في طلع السبعينيات وكانت ٣٣ ٪ في بداية الخمسينيات هذا بينما كانت احتيايات الذهب لديها قد هبطت من ٧٤ ٪ من إجمالي هذه الاحتيايات إلى حوالي ٢٥ ٪ منها ولقد تم ذلك كله لصالح القطبين الآخرين أوروبا الغربية واليابان ^(١٧)
أزمة بنكية وأزمات صرف وأزمة في السوق المالي	١٩٧٤	ألمانيا	في جوان من هذه السنة يعلن البنك الألماني الهيرششتات إفلاسه بعدما قام الراسلون الأمريكيون لهذا البنك بالغاء مدفوعاتهم (خطر سيولة) وارتفاع أسعار النفط أضاف عنصرا جديدا إلى أسباب التضخم عام ١٩٧٤	- تأثر باقي الأسواق المالية مما أدى إلى تدهور عام في أسعار الصرف
أزمة في السوق المالي	١٩٨٧	الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا فرنسا ألمانيا كندا هونغ كونغ سنغافورة	لجوء الولايات تخفيض قيمة الدولار، بهدف زيادة الصادرات ، هذا ما أدى إلى تخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار للمستثمرين ما دفعهم للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار ارتفاع أسعار الفائدة -تزايد حجم الديون الخارجية الأمريكية -أسباب تتعلق بعدم كفاءة السوق ^(١٨)	انهيار السوق بمقدار ٥٠٨ نقطة، هبوط بنسبة ٢٢,٥ ٪، وتلك أكبر خسارة من الكساد العظيم عام ١٩٢٩م ^(١٩) . - تعرض البنوك الدائنة إلى أزمة إفلاس. - الخسارة الكبيرة لاحتيايات الشركات - فقدان جزء مهم من الادخار المحلي وقد بلغت الخسائر ٨٠٠ مليار دولار موزعة بنسب على كل من: نيويورك، لندن، موكيو، فركفورث، وأمستردام ^(٢٠) .

(١٦) محمد صبحي التري بعض الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية، مجلة التجارة والصناعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨٥.

(١٧) صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٨٩، ص ١٣.

(١٨) إبراهيم منير هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص ٦٣٢.

(١٩) آلان جرينسبان، عصر الاضطرابات مغامرات في عالم جديد، دار الشرق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٣٢.

(٢٠) هندي منير إبراهيم الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مرجع سابق ص ٥٨٧.

مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد السادس والخمسين

بيئية الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
- أزمة صرف أزمة بنكية سيولة	١٩٩٤	المكسيك	الأزمة المالية في حدود دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية بفرارة ، واستعمالها في الاستثمار قصير الأجل وهو ما يعطيها الفرصة للتلاعب بالاقتصاد	هبوط أسعار الأسهم بنسبة ٢٨,١٢ ٪ من ٢ ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٢١ مارس ١٩٩٥ ، وانخفاض قيمة العملة المكسيكية بنسبة ٩٨,١٢ ٪ مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة المذكورة ^{٢١} .
أزمة سيولة أزمة بنكية أزمة صرف والقطاع المالي	١٩٩٧	تايلاند اندونيسيا ماليزيا كوريا الجنوبية، الفلبين ، سنغافورا ، هونغ كونغ	الضعف المالي من خلال: ^{٢٢} - اقتراس المؤسسات المالية والشركات بالدول المتأثرة بالأزمة بالعملات الأجنبية وبفوائد وبدون تحوط كاف - مثلت الديون قصيرة الأجل حجما كبيرا في إجمالي الديون - ارتفاع أسعار الأسهم والعقارات	تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، فتم رح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة
أزمة بنكية أزمة صرف أزمة ديون	١٩٩٩	الأرجنتين البرازيل وروسيا	في الأرجنتين أدى العجز الضخم في ميزانية الدولة وتغطيته بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية بالإضافة إلى تدهور البنية المالية للمصارف أما روسيا فقد قررت إعادة جدولة ديونها ليتحول سعر صرف الروبل من ٧,٢=١ دولار ليصل في ديسمبر ٩٨ إلى ٢١,٥=١ دولار	ومن انعكاسات الأزمة على اقتصاد الأرجنتين أن أخذ الدين العام ينمو بوتيرة تصاعدية ليبلغ ١١٠ مليارات في نهاية ١٩٩٨، أما روسيا ^{٢٣} - انهار أحد أكبر صناديق التحوط العالمية في شهر سبتمبر ١٩٩٨ ، وهو عبارة عن صندوق (LTCM) خاص بإدارة رؤوس
أزمة بنكية أزمة صرف أزمة في القطاع المالي	٢٠٠١	تركيا	تفاقم الديون التي تضخم فوائدها لتلتهم الجزء الأكبر من واردات الدولة . - انضمت تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي، مما أدى إلى خسارة الرسوم الجمركية وقد بلغت الرسوم قرابة ٥ مليارات دولار؛ - الإسراف والتبذير الحكومي، الذي أدى إلى تبديد ١٩٥ مليار دولار	تعميق العجز التجاري إلى ١٢ ٪ من الناتج الإجمالي الداخلي انهيار برنامج التصحيح FMI - نمو سالب - ٩,٤ ٪ انخفاض دخل الفرد وتفاقم الفقر حتى ٥٠ ٪ من السكان - تراجع حوالي ٥٠ ٪ من قيمتها مما أفقد المدخرات قيمتها؛ وارتفاع البطالة؛ - تراجع عائدات السياحة إلى ٧,٨٢ مليارات دولار فقط؛

(٢١) عماد صلاح سالم، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية

المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص ٣١٥

(٢٢) محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير

في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠/٢٠٠٣ ص ١٦

(٢٣) مايكل كيزر، طرق الهروب من التضخم والركود في الفترة التالية للعهد السوفياتي، مجلة التمويل

والتمنية - عدد جوان ١٩٩٩ - ص ٢٧

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

بيعة الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
أزمة بنكية أزمة سوق المال أزمة القطاع المالي	٢٠٠٨	الولايات المتحدة الولايات المتحدة الولايات المتحدة	- تراكم عمليات الاقتراض وتعاظم حجم الديون والفوائد - اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية - التحرير المالي - نمو نشاط المضاربات بشكل كبير - توريق الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية - ضعف الرقابة التنظيمية والإشرافية	- انهيار القطاع المالي لعدد من دول العالم ما أدى إلى انتقال الأزمة إلى القطاع الحقيقي من خلال انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والإدخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

يلاحظ من السرد التاريخي للأحداث نقطتين مهمتين: الأولى أن النظام المالي العالمي لم يعرف حالة استقرار على طول مراحل تطوره، أما الثانية فتتمثل في الدور الأساسي الذي يؤديه سعر الفائدة في كل أزمة من الأزمات المالية السابقة.

٤- فاعلية نظام المشاركة كبديل لنظام الفائدة المتعلقة باحتواء التقلبات المالية الدورية.

أ- مفهوم نظام المشاركة: هو نظام اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة و يقيم قاعدته الاقتصادية على المشاركة ويحقق على أساسها علاقات قائمة على الغنى بالغرم، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة والمبيعات غير المملوكة، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية^(٢٤) من خلال صيغ وأساليب استثمارية متنوعة بما يضمن تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد والتوزيع العادل للثروة وتحقيق الاستقرار المالي لتزول مظاهر الخلل الناجمة عن سيادة القادة الاقراضية.

ب- خصائص أساليب التمويل في إطار نظام المشاركة^(٢٥)

إن هذه البدائل تتميز بخصائص تجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية لنظام الفوائد المسبقة، ومن أهمها:

(٢٤) جمال العمارة، اقتصاد المشاركة بديل اقتصاد السوق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصرة العدد ١، ١٩٩٩ ص ٦٧
(٢٥) غانم عبد الله، حمزة فيشوش: اقتصاد المشاركة، الملتقى الوطني التاسع أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، مرجع سابق.

أ- ارتباط ربح الممول في جميع أساليب التمويل المذكورة بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية التي تقوم على نظام الفوائد المسبقة.

ب- ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق التقليدية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع والخدمات تتطلب انتقال، وانسياب عشرات الدورات المالية والتقنية. فالاقتصاد الرمزي «يعني حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات»، ومع انتشار الأساليب الربوية لم يعد «الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي»، وهذا يدل على أن تلك الاقتصاديات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقليب وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها، في حين أنه في ظل نظام المشاركة يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطاً كبيراً، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار التوظيف الرمزي بدلاً من الاستثمار الحقيقي وهذا يشكل أفضل الفرص الاستثمارية للمشروعات.

ج- إلغاء الوساطة العقيمة بين المدخرين (وحدات الفائض) والمستثمرين (وحدات العجز) وتخفيض تكاليف الوساطة الاستثمارية الإنتاجية كما يؤدي إلى تنمية وتطوير منظومة المشروعات الاستثمارية.

١ - فاعلية نظام المشاركة المتعلقة باحتواء التقلبات المالية الدورية

أولاً: الفاعلية التمويلية المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدد أساليب التمويل
الإسلامي للتقليل من المخاطر^(٢٦):

يعد مبدأ عمل أداة أو سياسة التنويع من أهم الأدوات التي يمكن لها أن تخفض
من المخاطر الاقتصادية، نتطرق الآن إلى كيفية استفاد الاقتصاد البنوك الإسلامية من
هذه الأداة، لأن فكرة التنويع متضمنة في صيغ التمويل الإسلامي من خلال تعددها
واختلافها وهو ما يحقق لها مبدأ التنوع كما أن مشاركتها وعملها في النشاط
الاستثماري الحقيقي وعدم اقتصرها على تقديم القروض يعطي لها فرصة أكبر
لتطبيقه، وعلى العموم فالمصارف الإسلامية يمكنها الاستفادة من مبدأ التنويع من
خلال المجالات الآتية :

١. التنويع في استخدام صيغ التمويل: ففي البنوك الإسلامية تتعدد صيغ
التمويل من مضاربة ومشاركة، ومرابحة، وسلم، واستصناع، وإجارة... الخ،
وبالتالي تنوع للبنك طرق تمويل استثماراته وهو ما يمكنه من تخفيض مخاطره التي
تواجهه في حالة استخدام صيغة واحدة، إذ أن المحفظة الاستثمارية التي تظم ثلاثة أو
أربعة استثمارات ممولة بصيغ مختلفة عن بعضها يجعلها أقل مخاطرة من المحفظة التي
تظم استثمارات ممولة من خلال صيغة واحدة، ولكن الواقع العملي للبنوك الإسلامية
جعلها سجيئة لصيغة المربحة، فأغلب البنوك الإسلامية أقبلة على هذه الصيغة بشدة
حتى فاقت كل الأدوات التمويلية المستعملة من طرفها حتى بلغت في بعض
المصارف أكثر من ٩٠٪ من استخداماتها، لأنها وجدت فيها مبتغاه من حيث

(٢٦) عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط ١، ٢٠١٣،

البساطة ومرونة الشروط وقابلية التطبيق على عمليات تجارية عديدة، وهو ما أثار ضدها حملة من الانتقادات والتساؤلات كما قد حرمها من مزايا وخصائص سياسة التنويع^(٢٧).

٢. تنويع استثمارات محفظة البنك الإسلامي داخل الصيغة الواحدة من صيغ التمويل: فتعدد وتنوع استثمارات البنك من خلال صيغة المضاربة مثلاً في قطاعات مختلفة كالصناعة، والزراعة والتجارة.. الخ يجعلها أقل مخاطر في الاستثمار في قطاع واحد، إذ أن أي تغير في مناخ ذلك القطاع بالجانب السلبي قد يؤدي في كثير من الأحوال إلى اضطرابات كبيرة في أعمال البنك قد تصل إلى حد الإفلاس بينما تنوع الاستثمارات يقلل من خطر عدم الاسترداد فالمحفظة التي يكون فيها استثمارات في ثلاث قطاعات مختلفة أو أربعة يجعل ذلك خسارة قطاع تغطي من ربح قطاع آخر وهكذا.

وقد جاءت المعدلات العامة للتوزيع على هذه القطاعات من خلال دليل الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية لسنة ١٩٩٧ كما يلي:

(٢٧) عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية تجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط١، ٢٠٠٠ ص ٤٧٠، ٤٧١.

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل
الأزمات المالية المعاصرة
أ/ عبد الناصر براني

جدول رقم ٢ يوضح تنوع مجالات استثمار البنوك الإسلامية

السنة	تجارة	زراعة	صناعة	خدمات	عقارات	أخرى
١٩٩٣	٣٠,٥	١٣,٣	٣٠,١	١١,٤	لا يوجد	١٤,٧
١٩٩٤	٢٦,٩٦	١٣,٣٢	٢٧,٥٤	١٤,٧٩	٥,٤٤	١١,٦
١٩٩٥	٢٩,٨١	٨,٥٣	١٨,٩١	١٣,١	١٢,١	١٧,١٣
١٩٩٦	٣١,١٧	٧,٥	١٨,٨٢	١٢,١٧	١١,٦٧	١٧,٦٧
١٩٩٧	٣٢	٦	١٧	١٢	١٦	١٦

صيغ التمويل نسبة (مئوية من المجموع)

السنة	مراوحة	مشاركة	مضاربة	إجارة	أخرى
١٩٩٤	٤١,٥٤	٨,١٧	٨,١٧	٨,٧	٢٦,٧٩
١٩٩٥	٤٥,٥٨	٨,٧٢	٨,٧٢	٩,٧٢	٢١,٠٦
١٩٩٦	٤٠,٣٠	٧,٢٠	١٢,٧٠	١١,٥٠	٢٨,٣٠
١٩٩٧	٣٧,٠٠	١٩,٠٠	٦,٠٠	٩,٠٠	٢٩,٠٠

المصدر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية ١٩٩٧

والحقيقة أن البنوك الإسلامية من خلال هذه الخاصية - الاستثمار في النشاط الحقيقي - تقترب من عمل البنوك الشاملة، التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات.

٣. التنوع في اختيار العملاء والشركاء: أو ما يعرف بنسبة توزيع المخاطر حيث

تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين التي لا تتجاوز حد أقصى وهذا لتجنب أي تركيز للأخطار مع نفس الزبون، أو مع نفس مجموعة من الزبائن.

ثانياً: كفاءة نظام التمويل التشاركي المتعلقة باحتواء التقلبات الاقتصادية الدورية المرتبطة بالمديونية^(٢٨)

لقد جمعت آية المداينة بين تحريم الربا وإنظار المعسر، ولعل الحكمة في الربط بين هذين المبدأين يتجلى جانب منها في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ويُعتبر مبدأ إنظار المعسر فريضة واجبة لا تقتصر أهميته على القيمة الأخلاقية التي يُجسدها؛ بل يؤدي وظيفة اقتصادية هامة في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية؛ لاعتبار أنه إذا كانت الأزمات الاقتصادية تنشأ من تعثر السداد؛ فإن من أهم السياسات الاحتوائية لتداعياتها هو الدعم التمويلي التضامني الزكوي للغارمين وإمهال المدينين غير القادرين على السداد، أما إذا كانت الأزمات الدورية تنشأ من التساهل في إقراض ذوي الملاة المنخفضة الذين يُتوقع إعسارهم أكثر من غيرهم؛ فإن تطبيق مبدأ إنظار المعسر يمكن أن يحول دون التوسع في إقراض هذه الفئة، ومن ثم يُقلل من احتمالات الانهيار.

إن إلغاء الفائدة الربوية من شأنه أن يضبط التوسع في الائتمان؛ بحيث لا تتحول السوق في مرحلة الرواج إلى حالة الفقاعة التي تُهدد الاقتصاد. أما في حالة

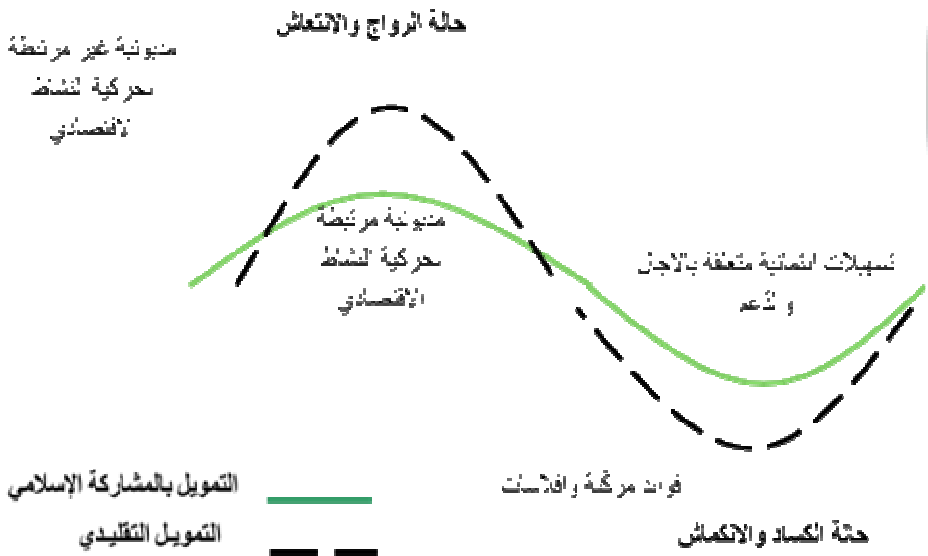
(٢٨) صالح صالحي، عبد الحليم غربي: كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، الملتقى الدولي أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة ٥-٦ ماي ٢٠٠٩، ص ١٤

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

الكساد فإن إنظار المعسر من شأنه أن يُقلِّل من معدل تراجع أسعار الأصول؛ ومن ثمَّ يُجنَّب السوق من الانزلاق إلى حالة الانهيار. فالجمع بين هذين المبدئين من شأنه أن يحتوي تقلبات الأسواق ويسيطر على عوامل الانهيار، دون أن يمنع السوق من أداء وظائفها الأساسية.

وإذا اعتبرنا بأن الدورات الاقتصادية تمرّ إجمالاً بمرحلتين هما: مرحلة الرواج والانتعاش، ومرحلة الكساد والانكماش؛ فإنه يمكن توضيح مدى كفاءة التمويل الإسلامي في تقليل مخاطر التقلبات الحادة للدورات الاقتصادية حتى لا تتحوَّل إلى كوارث مدمِّرة لثروات المجتمع الإنساني؛ وذلك في الشكل التالي: شكل رقم ١ يوضح حدّة التقلبات الاقتصادية بين آليات التمويل الإسلامي والتقليدي



المصدر: سامي بن إبراهيم السويلم، «الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية»، في الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، ٢٥-٢٦/١١/٢٠٠٨، ص: ١٩.

ثالثا: الكفاءة المرتبطة بطبيعة الموارد والاستخدامات المالية للمصارف في ظل نظام المشاركة :

يتجلى الخلاف في هيكله الودائع ومدى أهميتها، وكذا في النظرة وأسلوب التعامل مع هذه المصادر، وعليه توجز هذا الفرق فيما يلي:

بينما نجد أن الودائع تحت الطلب بالبنوك التجارية، تعتبر أهم مصدر من مصادر الأموال الخارجية وهو ما يمكن أن يتسبب في إحداث أزمات مالية مثلما يحصل في حالات الذعر المالي عند توجه مجموع المودعين إلى السحب، أو في حالات إعسار المقترضين عن الالتزام بالدين مما قد يتسبب في اختلال جدول تواريخ الاستحقاقات والذي يمكن أن يتسبب في أزمات مالية، في مقابل هذا نجد أنها في البنوك الإسلامية تقل أهميتها النسبية في هيكل الودائع، حيث تحتل المكانة الأولى فيها الودائع بالمشاركة (الودائع الاستثمارية التي تستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية المقترنة بعنصر المخاطرة مع علم المودعين بذلك تماما ومن ثم لا يضمن المصرف هذه الودائع فضلا عن عدم انضباط شرط الاحتياطي عليها^(٢٩)، ذلك لأن الأرصدة النقدية في شكل حسابات جارية بالبنك يعرضها لزكاة المال بنسبة ٢,٥٪ متى بلغت النصاب وحال عليها الحول هذا الأمر يجعلها أقل عرضة لمخاطر السيولة لاعتبار أن البنك غير ملزم بردها في حالات الخسارة^(٣٠).

(٢٩) لوقا ايريكو ومترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز جدة م ١٣ سنة ٢٠٠١، ص ٣٦
(٣٠) جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

كما أن نسبة الودائع تحت الطلب أعلى بكثير من نسبة الودائع لأجل، وبذلك فإن أهميتها تكون أكبر لدى البنوك التقليدية، مما يضطرها الالتزام بعمليات التمويل القصيرة الأجل مناسباً مع طبيعة هذه الحسابات، في حين أننا نجد بأن المكانة الأولى في هيكل الودائع بالبنوك الإسلامية تعود للودائع بالمشاركة والتي تتنوع بين التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل.

من جهة أخرى فإن الودائع في البنوك الإسلامية توجه في العادة إلى استثمارات حقيقية ولهذا فلا يقدم المصرف على استخدامها في منح الائتمان وعليه فهي لا تؤدي زيادة المعروض النقدي وإحداث تضخم أو أزمات.

رابعاً: كفاءة نظام المشاركة المرتبطة بتحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة السودان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م^(٣١):

يمكن إجمال علاقة معدل التشارك بالاستقرار النقدي المتمثل في متغير الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم في الجدول التالي: جدول رقم ٣ يوضح ملخص علاقة معدل التشارك بمؤشر التضخم ومؤشر الرقم القياسي للاستهلاك

معامل التصحيح	معامل التحديد	معامل التحديد	معادلة الخط	معدل الارتباط	المؤشرات الإحصائية
%12,5	14,1%	$-2,841 \times 10^{-4}$	242,410	-0,375	الرقم القياسي للاستهلاك
%0,13	0,31%	$-26,457 \times 10^{-3}$	293	-0,176	معدل التضخم

تم استخراج بيانات الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

(٣١) فاتح مانع، معدل التشارك وعلاقته بالاستقرار النقدي حالة السودان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية (الإلكترونية) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العدد ١٥ سنة ٢٠١٣ ص ١٥-١٦

يشير معامل الارتباط إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التشارك وكل من الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم، إلا أن قوة العلاقة بين معدل التشارك والرقم القياسي للاستهلاك أكبر من قوة العلاقة بين معدل التشارك ومعدل التضخم، وهذا ما يوضحه معامل التحديد، حيث أن التغير في الرقم القياسي للاستهلاك يعتمد على التغير في معدل التشارك بنسبة ١٤,١٪ في حين أن التغير الحاصل في معدل التضخم لا يعتمد على التغير في معدل التشارك إلا بنسبة ضعيفة لا تتجاوز ٠,٣١٪.

من خلال هذه النتائج تتأكد علاقة معدل التشارك بالاستقرار النقدي، كما تشير هذه النتائج إلى إمكانية استخدام معدل التشارك كآلية للسياسة النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية وخاصة منها معدل التضخم والرقم القياسي للاستهلاك حيث كلما ارتفع معدل التشارك أدى هذا إلى زيادة نصيب الأفراد من الأرباح المتوقعة من المشاريع الاستثمارية الممولة بصيغة التمويل التشاركي (مضاربة، مشاركة..) وهنا يكون الأفراد أكثر استعداداً للتخلي عن السيولة التي بحوزتهم لصالح المشاريع الاستثمارية، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين معدل التشارك وكل من الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم.

٥- تقييم مدى حصانة نظام المشاركة من الأزمات المالية المعاصرة.

- تحليل معدلات النمو في النشطة الرئيسية لبعض بنوك المشاركة خلال الأزمة الأخيرة لم تكن المصارف الإسلامية بمنأى عن تبعات الأزمة المالية العالمية وإن كانت خارج دائرة الخطر إلا أن تأثرها كان بشكل طفيف، وكما هو معلوم فقد حقق القطاع المصرفي والمالي الإسلامي حضوراً قوياً في الأسواق المالية الدولية خلال

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة أ/ عبد الناصر براني

السنوات الماضية واكتسب خبرات مميزة في عمليا أسواق الرساميل، وباتت مؤسساته مؤهلة لتؤدي دور الوساطة المالية بموصفات عالية، وسيكسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال الشركات والتحالفات مع المؤسسات الإقليمية الخارجية التي تتمتع بإمكانيات تمويلية كبيرة.

وتأكيداً على ذلك فقد ازداد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً سنوياً، وبلغ حجمه حول العالم حوالي أكثر من التريليون دولار^(٣٢)، ويلاحظ أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

أما على صعيد الأرباح فقد حققت الكثير من المصارف الإسلامية نمواً في الأرباح زاد على الأعوام السابقة، وفي الوقت الذي تعرضت فيه نسبة كبيرة من المصارف التقليدية لخسائر فادحة وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة ٥٨٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٨، ونما صافي أرباحها بنسبة ٣٧٪ ليصل إلى ٢٠١ مليون دولار، وهذا أيضاً ما عرفته مجموعة من البنوك الإسلامية في دول الخليج.

(٣٢) هاديل نزار، مجلة اريبيان بيزنس، الموقع على الانترنت www.aribianbusiness.com تاريخ دخول الموقع ٢٠٠٩/٠٤/٢٥

الجدول رقم ٤ يبين أبرز المؤشرات المالية لبعض المصارف الإسلامية العربية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مليون دولار أمريكي

المؤشرات	الموجودات		القروض والتمويل والاستثمار		الودائع		حقوق المساهمين		الربح	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المصارف										
المصرف الإسلامي اللبناني	٣٦	٤٢	٣	٧	١٦	٢٣	٢٠	٢٠	٢	٣
مصرف أبوظبي الإسلامي	١٢٠٠	١٣٩٥٤	٦٦٢٩	٩٣١٢	٨٠٧٢	١٠٢١٤	١٤٧٧	١٥٣٦	٢١٠	٢٣٢
مصرف الإمارات الإسلامي	٤٦٢٠	٧١٩٤	٢٩٦٤	٤٨٤٢	٣٧٩٠	٥٣٣٦	٣٦٣	٤٥٦	٦٥	١٠٩
مصرف قطر الإسلامي	٥٨٦٢	٩٢١٥	٤٣٦٣	٦٨١٢	٣٢٥٢	٤٥٥٨	١٢٧٢	١٩٦٢	٣٤٥	٤٥١
المصرف الإسلامي إلى ماني	٨٤	٨٤	٤٢	٤٢	٢٢	٢٢	١٦	١٦	٨	١٢
المصرف الإسلامي الأردن	٢٧١٦	٣٠٦١	١٦٩٦	١٩٦٢	٢٣٨٩	٢٥٩٦	١٨٨	٢٢٧	٤٨	٧١
المصرف الإسلامي العربي	٣٠٢	٣٠٢	٩٥	١١٢	١٧٨	٢٠٩	٤١	٤٧	٥	٧
مصرف البلاد السعودي	٤٤٣٦	٤٢٨٠	١٦٥١	٢٢٠٧	٢٢٨٤	٢٩٣٦	٨٢٨	٨٥٧	١٩	٣٣
مصرف الراجحي	٣٣٢٠٢	٤٣٩٨١	٢٧٩٦٧	٣٨٤٠١	٢٣٩٣٧	٣١٠٩٦	٦٢٩٥	٧٢٠٨	١٧٢٠	١٧٤٠
مصرف اركيايتا البحرين	٢٨٠٦	٥١٣٧	٦١٥	٩٨٠	١٦٢	١٧٤٥	١٠٦٧	١٣٢٩	٢٨٦	٣٦٢
مصرف ايلاف	٧١٧	١٢٣٧	٢٠١	١٥	٢٥١	٨٩٨	٢٥٩	٣٦٧	٥٥	٧٣
مصرف التضامن الإسلامي - السودان	٥٠٢	٥٧٢	٦	٥	٢٨٩	٤٥١	٦٨	٧٩	٢١	٤٣
مصرف فيصل الإسلامي	٥١٥	٧٧٥	١٥٢	٢٨٧	٣٧٦	٥٩٥	٥٣	٦٥	٣	٢٤

المصدر : مجلة الاتحاد المصارف العربية ، العدد ٣٤٩ ، كانون الأول ، ٢٠٠٩ ، ص

٦٤-٦٩

يتبين من خلال بيانات الجدول السابق ما يلي :

١ - تطور موجودات أغلب البنوك الإسلامية في عز الأزمة المالية العالمية بنسب متفاوتة باستثناء مصرف البلاد السعودي الذي سجل تراجع ولكن بنسبة ضئيلة ، ومصرفي اليمن والعربي الإسلامي اللذان حافظا على نفس مستوى موجوداتها، وتدلل هذه المؤشرات على أن النظام المصرفي التشاركي لم يتأثر بتداعيات

الأزمة المالية العالمية التي زعزعت استقرار القطاع المالي التقليدي وأدت إلى إفلاس الكثير من المصارف فيه .

٢- كما شهد مجال التمويل والاستثمار نمو متزايد خلال فترة الدراسة لاعتباران استخدامات الأموال في بنوك المشاركة تخضع إلى قاعدة الغنم بالغرم (ربح وخسارة) من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات التمويلية المعتمدة في ذلك كالمربحة والمضاربة والمشاركة... الخ

٣- أما جانب الودائع ففي الوقت الذي شهد فيه القطاع المالي والمصرفي التقليدي إقبال كبير من قبل المودعين لسحب وودائعهم بسبب حالات الذعر المالي وتداعيات الأزمة المالية، وما تسببت فيه من خسائر لهم، مما أدى إلى مخاطر سيولة وحالات إفلاس لعدد من هذه البنوك، نجد في المقابل أن النظام المصرفي التشاركي وخلال نفس الفترة حقق نموا واضحا لنسب الودائع، لأن الأزمة أفرزت نتائج مهمة كان من أبرزها اللجوء إلى القطاع المصرفي التشاركي كبديل آمن، ولعل ذلك ما يفسر نمو ودائع العديد من المصارف الإسلامية كما يبينه الجدول السابق.

وفي دراسة تطبيقية^(٣٣) عن الصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في الأردن ومدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية من خلال المقارنة بين مجموعة من المؤشرات خلال الفترة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ تبين كما هو ظاهر في الجدول التالي:

(٣٣) حسني على خريوش، دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية (دليل المصارف الإسلامية الأردنية)، المؤتمر الدولي الرابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكويت ١٥ و١٦ ديسمبر ٢٠١٠ الكويت.

الجدول رقم ٥ يظهر صافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية في البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٧/٢٠٠٩)

ARAB JORDAN INVESTMENT BANK	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
Net Cash Flow (used in) Financing Activites	١٠,١٦٦,٨٨٥-	٥,٠٩٨,٥٥٢-	٣٣,٤٦٠,٨٠٥
JORDAN ISLAMIC BANK	٢٥٦,٩٤٨,٤٤٧	١٠٧,٧٥٩,٤٧٣	٤٤,٩٦٠,٧٤٢
Net Cash Flow (used in) Financing Activites	٦,٨٤٤,٩٢١-	١٢,٧٠٥,٦٧٥-	٤١,٦٥٠,٦٤٣-
JORDAN KUWAIT BANK	١٥٧,١٦٥,٠٠٠-	٨٢,٦٧٦,٠٠٠-	٤١٤,٩٧٤,٠٠٠
Net Cash Flow (used in) Financing Activites	١١,١٩٧,٤٨٢-	١٧,٦٢١,٨٤٧-	٣٤,٠٠٠,٩٩٨-
JORDAN NATIONAL BANK			
Net Cash Flow (used in) Financing Activites			

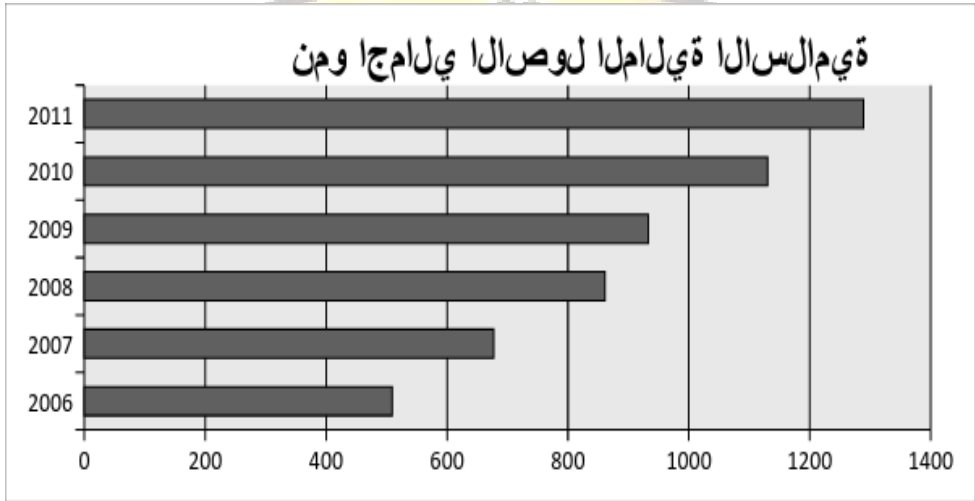
المصدر: دليل الشركات الأردنية في سوق عمان المالي للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

ويظهر الجدول رقم ٢ أن صافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية في البنوك التقليدية الأردنية كان تأثيرها أعلى بكثير من البنوك الإسلامية حيث أظهرت الإحصاءات أن أغلبية البنوك التقليدية قد تناقصت خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن صافي التدفق النقدي للنشطة التمويلية في البنوك الإسلامية قد تزايد بدرجة كبيرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن تأثير البنوك الإسلامية كان أخف وطأة من البنوك التقليدية.

كما عرفت الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى السوق العالمية نمواً ملحوظاً فقد أصبحت تمثل ما يعادل ١٪ من السوق المالية العالمية، إذ قاربت ١,٣ ترليون دولار عام ٢٠١١، بزيادة نسبتها ١٤٪ عن سنة

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة أ/ عبد الناصر براني

٢٠١٠، حيث كانت قيمة هذه الأصول تقدر بـ ١,١ ترليون دولار وتوقع بعض الهيئات المالية الدولية^(٣٤) أن للأصول المالية الإسلامية القدرة على المحافظة على معدل نمو ثابت في حدود ١٠٪ إلى ١٥٪ على مدى عدة سنوات والشكل التالي يبين تطور قيمة هذه الأصول:



Source : THE CITYUK ; Financial markets séries . islamic finance march 2012 p1 www.thecityuk.com 06.11.2012 et Mahmoud mohiedin. Realizing the Potential of Islamic Finance. Economic premise the world bank march 2012 P3.

يتضح من الشكل أن نمو إجمالي الأصول المالية الإسلامية من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١١ قد بلغ نسبة ١٥٠٪، وهو ما يعكس نسبة النمو السريع لهذه الأصول، كما سجل التمويل الإسلامي تنامي في ظل الأزمات المالية العالمية^(٣٥)، حيث تشهد

(34) The cityuk; Financial markets séries. islamic finance, march 2012, p1 www.thecityuk.com 06.11.2012

(٣٥) آسيا السعدان، صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة دول الشرق الوسط وشمال إفريقيا المؤتمر الدولي الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي ٢٠١٠ ديسمبر عمان الأردن

حصة البنوك الإسلامية السورية تزايداً مستمراً، فقد بلغت حصة ودائع القطاع البنكي الإسلامي من إجمالي ودائع القطاع البنكي الخاص ١٢,٥٪ نهاية ٢٠٠٩ مسجلة بذلك نمو قدره ٨٥٪ نهاية ٢٠٠٩ عما كانت عليه ٢٠٠٨، كما بلغت نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي الخاص ١٣٪ نهاية ٢٠٠٩ مسجلة بذلك نمو قدره ٤٨٪ نهاية ٢٠٠٩ عما كانت عليه في ٢٠٠٨،

هذا وقد ازداد عدد العملاء في البنوك الإسلامية بنسبة ٩٥ للفترة ذاتها أما الموجودات فنمت بشكل كبير لتصل نهاية ٢٠٠٩ إلى ٧٥ مليار ليرة مقابل ٤٦ مليار ليرة في ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٢٩ مليار ليرة ونسبة نمو هي الأكبر ٦٢٪ وتبلغ حصة البنوك الإسلامية من مجموع موجودات البنوك الخاصة في البنوك السورية ١٥٪ عام ٢٠٠٩ مقابل ١٢٪ عام ٢٠٠٨.

ويعرف القطاع المالي الإسلامي في تركيا بنمو المشاركة، والتي تجاوزت مدخراتها ٧٥ مليار دولار، بعد أن كانت ٢٥ مليار دولار، ويتوقع أن تشكل مدخراتها ١٠٪ من مدخرات رؤوس الأموال في البنوك التركية، وحسب تقرير رابطة بنوك المشاركة فقد قدرت أرباح هذه البنوك عام ٢٠٠٩ بـ ٤٨٠ مليار دولار^(٣٦).

وعلى الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بشكل مباشر فإنه لا يمكننا إهمال التأثيرات غير المباشرة التي من الممكن أن تتعرض لها نتيجة هذه الأزمة، ولا نقول ضياع الأصول بكاملها كما في المصارف التقليدية، ففي الوقت الذي عرف فيه الاقتصاد العالمي تباطؤاً وانكماشاً عقب الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ إلا

(٣٦) تركيا تتوسع في المصرفية الإسلامية مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٢، أوت ٢٠١٠.

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

أن نمو هذه الأصول بقي موجباً ٢٧٪، ٨٪، ٢١٪ سنة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي وهو ما يدل على أن الصناعة المالية الإسلامية استطاعة أن تحافظ على نسبة نمو معتبرة خلال سنوات الانكماش، غير أن تأثيرها كان واضحاً سنة ٢٠٠٩ حيث لم تتجاوز نسبة ٨٪، ونظراً لأن المصارف الإسلامية تعمل في عالم يطغى فيه التمويل بفوائد على غيره، لذا فلا مفر من أن تتأثر بالعوامل غير المباشرة ولا سيما الكساد وتدني أسعار بعض الأصول عندما بدأت تأثيرات الأزمة تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي^(٣٧)، كما كشفت دراسة مالية أن معدل العائد العام على حقوق المساهمين لبعض البنوك الإسلامية قد انخفض نحو ٣٣,٥ من ١٣,٨ في ٢٠٠٦ إلى ٦,٥٥ في ٢٠٠٨، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية، وأوضحت الدراسة أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضاً للمخاطر من خلال مؤشري نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول حيث بلغ المؤشر الأول ٣,٠٩ للبنوك الإسلامية عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٩,٢١ للبنوك التقليدية و ٧,٢٣ للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

لكن بشكل عام فإن اقتصار تأثير النظام المصرفي الإسلامي على العوامل غير المباشرة يعني أن المصارف الإسلامية لن تساهم في إحداث الأزمات، كما أن تأثيرها سيكون أقل وقدرتها على الصمود أكبر مقارنة بمثيلاتها التقليدية، وتعود محدودية تأثير الأزمة المالية العلمية على القطاع المالي الإسلامي بسبب صغر حجمه وحدثة نشأته نسبياً، ولعدم تعامل البنوك الإسلامية في سوق الأموال المتداولة بين الأسواق التقليدية، كما أنه ليست لها أموال مستثمرة قروض ومشتقات مالية مكشوفة وغير

(37) Mushtak Parker, Islamic Banks fared better during financial crisis, Arab News, 19 September, 2010

مضمونة، لذلك ينظر الكثير من الخبراء للتمويل الإسلامي بأنه الحل الأمثل لازمة المالية العالمية .



الختام

بناءً على ما تقدم فإن الأزمة المالية المعاصرة ساهمت في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي، القائم على أساس المشاركة وقدرته على الاستدامة، لسلامة المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، كونها تمتلك أهم ضوابط الاستقرار المالي والاقتصادي، ولعل أهمها عدم التعامل بالفائدة، وهو ما جعلها في مأمن من الأزمة التي عانت منها الأسواق المصرفية التقليدية، ولعدم تعامل البنوك الإسلامية في سوق الأموال المتداولة بين الأسواق التقليدية، كما أنه ليست لها أموال مستثمرة قروض ومشتقات مالية مكشوفة وغير مضمونة، هذا ما جعلها تلاقي رواجاً متزايداً على الصعيد العالمي، إذ لم يعلن مصرف إسلامي واحد إفلاسه بينما انهارت عشرات المصارف التقليدية بسبب أسعار الفائدة، لذلك ينظر الكثير من الخبراء للتمويل الإسلامي بأنه الحل الأمثل للازمة المالية العالمية .

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

الأستاذ / بولغب وليد (*)

الأستاذ / بن قري سمير (*)

الأستاذة / كريمة مباركي (*)

الملخص

تعتبر أسعار البترول عرضة للتقلبات في الأسواق الدولية، فقد تكفي صدمة بترولية واحدة لتشمل اقتصاديات قائمة لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، فلأسعار البترول آثار مزدوجة على الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة) وخير دليل على ذلك أزمتي ١٩٧٣م و١٩٨٦م، فإذا كانت الأزمة الأولى قد أنتجت آثارا سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول، فإنه وبعد عشرية أخرى حدثت الأزمة البترولية العكسية والتي أثرت وبشدة على اقتصاديات الدول المنتجة والجزائر لم تكن في منأى عن تداعيات هذه الأزمة إذ تدهورت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ولكن المخاطر التي تهدد الاقتصاد الجزائري مستقبلا لم تعد تتعلق بمسألة السعر حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية على المدى المتوسط والطويل، بل تكمن في اعتماده على مورد ناضب يتسم بعدم الاستدامة أبعد من ذلك فماذا لو نضب الطلب على البترول قبل نضوب البترول نفسه في ظل التغيرات المستمرة في صناعة الطاقة العالمية والتوجه الدولي نحو الطاقات البديلة والمتجددة نتيجة لازدياد الوعي عالمياً بمشاكل البيئة وكيفية علاجها.

الكلمات المفتاحية: الثروة البترولية، الاقتصاد الجزائري، التحديات المستقبلية.

Abstract

Oil prices are vulnerable to fluctuations in international markets, It has enough a one oil shock cripple standing up economies for up later to bring about a rift in international economic relations, Oil prices have double effects on the producing countries (exporting) and consuming countries (imported) and the best proof of that is the crises in 1973 and 1986, If the first have produced negative effects on the economies of oil consuming countries, and after ten years the crisis occurred a reverse petroleum, which strongly influenced the economies of producing countries and Algeria were not immune from the consequences of this crisis as conditions deteriorated economic, social and political, But the risks that threaten the future of the Algerian economy is no longer related to the issue price where projections indicate a rise in oil prices to record levels over the medium term and long term, It lies in its reliance on depleting resource is not sustainable beyond that, what if demand dried up before the depletion of petroleum itself under the constant changes in the global energy industry and the international trend towards alternative and renewable energies as a result of the increased awareness of global environmental problems and how to treat them.

Key words: oil wealth, Algerian economy, Future Challenges.

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

المقدمة:

لقد نجم عن تجربة الجزائر في إدارة الفوائض النفطية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) إيجابيات لا يمكن إنكارها نذكر منها: تأسيس صندوق ضبط الموارد، تمويل التنمية المستدامة، التسديد المسبق للمديونية الخارجية، مواجهة الاضطرابات الاجتماعية بداية سنة ٢٠١١، إقراض صندوق النقد الدولي والالتحاق بنادي الدول الدائنة سنة ٢٠١٢، إلا أنها قد انحرفت عن مبادئ الاستدامة الاقتصادية والسياسية، ومبادئ الاستدامة الاجتماعية (مفارقة الرخاء المالي والمستوى المعيشي)؛ وعليه لم يتحقق ما كان ينبغي تحقيقه.

مستقبلاً فإن الجزائر تواجه في إنتاج النفط تحديين رئيسيين وهما محوراً هذه

المدخلة:

المحور الأول: البترول مورد ناضب وغير متجدد

المحور الثاني: خطر انخفاض الطلب على النفط

المحور الأول: البترول مورد ناضب وغير متجدد

تصنف الموارد الاقتصادية بموجب معيار القدرة على التجدد إلى موارد متجددة وأخرى غير متجددة (قابلة للنضوب)؛ فهذه الأخيرة هي: «تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون متناقص وتشمل جميع المعادن والخامات وتنقسم بدورها إلى موارد تستهلك نهائياً بالاستخدام مثل البترول، الغاز الطبيعي، الفحم واليورانيوم، وموارد يتم إعادة استخدامها مجدداً مثل المعادن وذلك بفضل التكنولوجيا الحديثة [بتصرف]»^(١).

I- الفرق بين نضوب البترول التقليدي وبلوغ إنتاجه الذروة

قبل بداية القرن ٢١ م لم يكن المتخصصون في شؤون البترول عندما يذكرونه يضيفون إليه صفة التقليدي، لكن مع بداية هذا القرن أصبح من النادر أن يذكر اسم البترول - لاسيما الاحتياطي والإنتاج - من غير أن يتبع بكلمة التقليدي أو غير التقليدي وذلك للتمييز بين النوعين.

«وعندما قال (مايك باولين) رئيس مجلس إدارة شركة ARCO سنة ١٩٩٩: «لقد أشرنا على الوصول إلى نهاية عصر النفط»، كان يعبر عن الحقيقة التي كان يعرفها كثيرون غيره في صناعة البترول لكنهم لا يجرؤون على التصريح بها، ففي السنوات القليلة الماضية تراكت الدلائل على أن الإنتاج العالمي للنفط يقترب من أوجه التاريخي وأن الوفرة النفطية لم تعد وفرة»^(٢).

وقبل توضيح مصطلحي الذروة النفطية ونضوب البترول نرى أنه من الضروري إلقاء نظرة على إنتاج واحتياطي العالم من النفط.

١- الإنتاج والاحتياطي العالمي من البترول

أ- الإنتاج

لقد بلغ مجموع ما أنتجه العالم من بترول منذ اكتشافه حتى نهاية عام ٢٠٠٦ حوالي ١١٠٣ مليار برميل^(٣)، واستكمالا لنشير إلى أن إنتاج النفط على مستوى العالم قد بلغ ٨٥٦٠٦,٣ ألف برميل/اليوم سنة ٢٠٠٧، ٨٤٠٤٩,٢ ألف برميل/اليوم سنة ٢٠٠٨، ٧٠٩٠٨,٦ ألف برميل/اليوم سنة ٢٠٠٩، ٧١٨١٠,٤ ألف برميل/اليوم سنة ٢٠١٠ على الترتيب^(٤)، وبعملية حسابية بسيطة نجد أن إجمالي ما أنتجه العالم منذ ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ يساوي ١١٢,٤٣ مليار برميل ليصبح الإنتاج التراكمي حتى عام ٢٠١٠ يعادل ١٢١٥,٤٣ مليار برميل.

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية
أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

أما بالنسبة للمنتجين الرئيسيين وحسب أحدث البيانات الإحصائية المتوفرة فإن العربية السعودية في صدارة الدول الكبرى المنتجة للبتروول في العالم عام ٢٠١١ بكمية تعادل ٥١٧ مليون طن وبمساهمة قدرت ب ١٢,٩ ٪ في مجمل الإنتاج العالمي، وهي بذلك إلى جانب روسيا تتفوقان على الدول الأخرى وأولاها الولايات المتحدة الأمريكية كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (٠١): الإنتاج البترولي حسب أكبر الدول المنتجة له في العالم (٢٠١١)

البلد المنتج	كمية الإنتاج (مليون طن)	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي ٪
العربية السعودية	٥١٧	١٢,٩
روسيا الاتحادية	٥١٠	١٢,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤٦	٨,٦
إيران	٢١٥	٥,٤
الصين	٢٠٣	٥,١
كندا	١٦٩	٤,٢
الإمارات العربية المتحدة	١٤٩	٣,٧
فنزويلا	١٤٨	٣,٧
المكسيك	١٤٤	٣,٦
نيجيريا	١٣٩	٣,٥
باقي دول العالم	١٤٧١	٣٦,٦
مجموع دول العالم	٤٠١١	١٠٠

Source: International Energy Agency: «key world energy statistics 2012», p. 11.

ب- الاحتياطي

نقرأ ونسمع الكثير عن الاحتياطي النفطي العالمي والإقليمي وما تملكه الدول وتأثيره على مستقبل الإمدادات النفطية، لكن الأرقام غالباً ما تتفاوت وتختلف الأمر الذي يؤدي بالمحللين في قطاع النفط إلى التشكيك في صحتها.

إذا على عكس كميات البترول المنتج من كل دولة والمعروف تقديره نسبياً لأنه خاضع لمعاملات تجارية تتم عياناً في أسواق البترول الدولية، فإن الاحتياطي البترولي المكتشف هو بترول في باطن الأرض لم يتم استخراجه بعد ما يجعل تقدير حجمه من الأمور الصعبة للغاية حيث تتدخل عوامل متشابكة لتجعل عملية تقديره ليست عملية علمية بحتة.

فمن العوامل الفنية إعادة تقدير الاحتياطي البترولي: «حيث أنه عند اكتشاف أي بئر حديثاً يكون هناك تقدير مبدئي لحجم ما بها من بترول والذي يشكل قيمة مبدئية للاحتياطي، لكن مع مرور السنوات وزيادة الدراسات حول هذه البئر يتم معرفة أن حجم الاحتياطي فيها أكبر مما سبق تقديره، فتقوم الدولة أو الشركة بالإعلان عن زيادة حجم الاحتياطي لهذه البئر [بتصرف]»^(٥)؛ ومن العوامل الاقتصادية ما تقوم به بعض الشركات البترولية - بشكل متعمد - من تضخيم لكميات الاحتياطي الذي تملكه لغرض رفع قيمة أسهمها في البورصات العالمية، أو رفع مكانتها في الصناعة النفطية؛ ومن العوامل السياسية: «ما قامت به ٦ دول أعضاء في منظمة أوبك في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي (السعودية، إيران، الإمارات العراق، الكويت، فنزويلا) بزيادة أرقام احتياطياتها بكميات كبيرة تراوحت ما بين ٤٢ و ١٩٧٪ مضافة بذلك إلى الاحتياطيات الرسمية ٣٠٠ مليار برميل من دون أن

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

يسبقها اكتشافات كبرى لحقول جديدة والهدف من ذلك كان رفع حصة صادراتها من النفط»^(٦).

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كالاختلاف في تصنيف الاحتياطيات ومعايير الإبلاغ عنها (ضم احتياطيات البترول غير التقليدي إلى الاحتياطيات من البترول التقليدي، الغموض حول احتمالات الاحتياطيات التي تنشر أرقامها)؛ في هذا السياق: «قبل ٣٠ سنة وبالتحديد عام ١٩٨٠ كان إجمالي احتياطي البترول الخام المؤكد في العالم الذي كانت تنشره الدوريات المتخصصة لا يتجاوز ٦٥٠ مليار برميل، ثم بعد عشر سنوات في عام ١٩٩٠ وصلت احتياطيات البترول إلى أكثر من ١٠٠٠ مليار برميل، ثم بعد عشر سنوات أخرى أي عام ٢٠٠٠ بلغت الاحتياطيات ما يقارب ١٢٥٠ مليار برميل، ثم واصلت تصاعدها إلى أن وصلت بداية ٢٠١١ إلى ما يقارب ١٥٠٠ مليار برميل ما يعني أن إجمالي احتياطيات البترول في العالم قد قفزت إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه قبل ٣٠ سنة؛ إن الملاحظ لهذه الأرقام يستتج أن احتياطيات البترول تتزايد - من سنة إلى أخرى - في شتى أنحاء العالم وهذا يتناقض مع القول أن البترول مورد ناضب لأن احتياطياته لم تتناقص بل تتزايد عكس ما يعنيه مفهوم النضوب، لكن في الحقيقة فهذا الاستنتاج خاطئ والسر وراء تلك الزيادة هو عدم التفرقة بين أنواع البترول التي أدت إلى إضافات جديدة إلى الاحتياطيات والزيادات التي حصلت تتلخص في التالي: «الزيادة الأولى التي حدثت حتى نهاية ١٩٩٠ معظمها إعادة تقديرات دول أوبك لاحتياطياتها خلال الثمانينيات، أما الزيادة الثانية حتى نهاية ٢٠٠٠ فمعظمها من احتياطي بترول كندا غير

التقليدي (بتروال الرمال)، أما الزيادة الثالثة حتى بداية ٢٠١١ فمعظمها من بتروال فنزويلا الثقيل وكذلك من بتروال المياه العميقة والأماكن النائية والتي يمكن تصنيفها جميعا من نوع البتروال غير التقليدي [بتصرف]»^(٧).

ما يمكن استخلاصه من هذا العرض التاريخي السريع للإضافات التي حصلت في احتياطات البتروال خلال ٣٠ سنة الماضية أن العالم دخل في مرحلة التراجع والانحدار للبتروال التقليدي (تناقص الاحتياطات منه نتيجة للتراجع المطرد في العثور على اكتشافات جديدة) وهو ما أردنا إبرازه في هذا الجزء من البحث؛ من زاوية أخرى فقد بلغ احتياطي البتروال التقليدي في العالم حتى نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ١٢٣١,٦٧ مليار برميل باستحواذ دول أوبك على ما قيمته ٩٥٢,٥١ مليار برميل، وعن أهم الدول صاحبة الاحتياطي منه ندرج الجدول رقم (٠٢).

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية
أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

الجدول رقم (٠٢): احتياطي البترول التقليدي في أكبر ١٥ دولة في العالم لعام ٢٠١٠ (الدول التي تحتها خط هي من دول أوبك).

الدولة	الاحتياطي (مليار برميل)
<u>السعودية</u>	٢٦٤,٥٩
<u>إيران</u>	١٣٧,٠١
<u>العراق</u>	١١٥
<u>الكويت</u>	١٠١,٥
<u>فنزويلا</u>	٩٩,٤
<u>الإمارات</u>	٩٧,٨
روسيا الاتحادية	٦٠
<u>ليبيا</u>	٤٦,٤٢
<u>نيجيريا</u>	٣٧,٢
كازاخستان	٣٠
<u>قطر</u>	٢٥,٣٨
الصين	٢٠,٣٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩,١٢
البرازيل	١٢,٨٦
<u>الجزائر</u>	١٢,٢

المصدر: أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي ٣٨، مرجع سابق، ص. ١٨٤.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المملكة العربية السعودية الأولى عربيا

وعالميا من حيث احتياطيات النفط التقليدي، تليها كل من إيران ثم العراق لتحتل روسيا المرتبة ٧ لتبقى الولايات المتحدة في ذيل الترتيب والمرتبة الأخيرة عادت للجزائر باحتياطي بلغ ١٢,٢ مليار برميل.

إذا فإن مساهمة دول أوبك بما نسبته ٨٠,٨ ٪ في إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط التقليدي يعني سيطرتها على مستقبل عمليات الإنتاج والتصدير (تركز الزيادة في إمدادات النفط التقليدي في المستقبل في دول الشرق الأوسط).

٢- ذروة إنتاج البترول التقليدي حقيقة وليست مجرد نظرية

«نظرية ذروة البترول أوجدها الخبير البترولي - عالم الجيولوجيا الأمريكي - م. كينغ هابرت عام ١٩٥٦ وتنسب إليه باسم ذروة هابرت (Hubbert's peak)»^(٨)، لقد قام هابرت - الذي كان يعمل رئيس المستشارين لقسم الاكتشافات والإنتاج لشركة شل - بتقديم ورقة بحثية في المؤتمر المنعقد في الفترة من ٧ - ٩ مارس ١٩٥٦ بتكساس وكانت بعنوان «الطاقة النووية والوقود الأرضي القديم» - عرض فيها كيف أن تغير الإنتاج مع الزمن من أي مجموعة آبار بترولية كثيرة متجاورة في مكان واحد يتبع شكل الجرس كما هو موضح في الشكل رقم (١٠)، أي أن الإنتاج يبدأ من الصفر ثم يزيد في المراحل الأولى من عمر البئر حتى يصل إلى قيمة عظمى يطلق عليها «ذروة البترول»، ثم بعدها يتناقص الإنتاج حتى يتم استنزاف كل البترول [بتصرف]^(٩) ولهذا المنحنى عدة خصائص هي^(١٠):

- أن المساحة تحت المنحنى تعطي كمية البترول الكلية التي سيتم استخراجها من تلك الآبار حتى تنفد.

- لمنحنى هابرت قيمة عظمى هي نقطة الذروة، وعندما يصل الإنتاج إلى

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

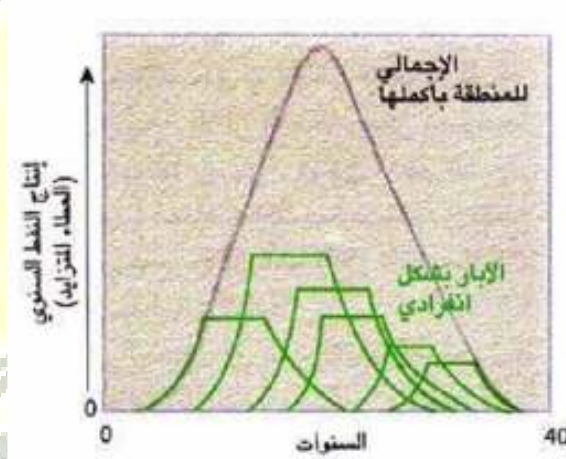
أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

تلك القيمة يكون نصف حجم البترول قد استنزف تقريبا والنصف الآخر المتبقي داخل الآبار لم يتم استخراجه بعد.

- أن هذا المنحنى ينطبق أيضا على مجموع إنتاج أي دولة منفردة كما ينطبق على الإنتاج العالمي من البترول.

- لا يشترط أن يكون المنحنى متماثلا كما هو موضح بالشكل، فقد يفقد تلك التماثلية بعض الشيء وذلك حسب طبيعة الإنتاج وعدد الآبار وحجمها ولكن يبقى الاتجاه العام للمنحنى سليما.

الشكل رقم (٠١): منحنى هابرت



المصدر: كاميل، لاهيرير، مرجع سابق.

لقد استخدم هابرت هذه الحقيقة ليتنبأ عام ١٩٥٦: «بأن الإنتاج من النفط الخام التقليدي في ٤٨ ولاية أمريكية سيستمر في الارتفاع لمدة ١٣ سنة أخرى ويصل إلى ذروته في عام ١٩٦٩ بزيادة أو نقصان سنة»^(١١)، وذلك بناء على ما توفر لديه من بيانات وإحصائيات عن حجم الإنتاج والاحتياطي الأمريكي من البترول، وقد

صدقت توقعاته وبالفعل وصل الإنتاج إلى ذروته عام ١٩٧٠ واستمر في مسيرة منحنيات هابرت مع انحرافات بسيطة.

إن وصول البترول التقليدي الأمريكي إلى الذروة في التاريخ الذي حدده هابرت جعل نظريته تحظى بالاهتمام الكبير في الأوساط العلمية والجيولوجية وحتى السياسية، وقد أصبحت توقعات ذروة إنتاج الدول من الأمور الأساسية، وبمتابعة إنتاج دول العالم المختلفة من البترول نجد أن الأمر ينتهي إلى تكرار التجربة الأمريكية وأن منحنى هابرت ينطبق عليها كلها، فتاريخيا بلغ إنتاج النفط ذروته في بريطانيا صاحبة حقول الشمال عام ١٩٩٩، وعمان سنة ٢٠٠٠، ثم النرويج سنة ٢٠٠١، ثم المكسيك سنة ٢٠٠٤، و«حسب ريتشارد سي. دنكان - من معهد الطاقة والإنسان بسياتل - في مقال له بعنوان «ثلاثة توقعات لإنتاج نفط العالم تنبأ كلها بدنو أوجه» والذي نشر في عدد ماي ٢٠٠٣ في مجلة النفط والغاز *oil and gas journal* فإن: ٢٤ بلدا على الأقل من بين البلدان الـ ٤٤ الرئيسية المنتجة للنفط تخطت بشكل واضح أوج إنتاجها النفطي»^(١٢).

إذا لقد بلغ اكتشاف البترول في الولايات المتحدة أوجه في الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم بلغ إنتاجه أوجه بعد ٤٠ سنة من ذلك (١٩٧٠)، أما على مستوى العالم فقد بلغ اكتشاف البترول أوجه في الستينيات من القرن الماضي وبما أن معدل الإنتاج يجب أن يعكس معدل الاكتشاف فإن الإنتاج العالمي للبترول سيبلغ أوجه المحتوم في يوم ما لكن متى بالضبط؟ لقد أخذت عدة دراسات على عاتقها التنبؤ بالموعد الذي يصل فيه إنتاج النفط التقليدي العالمي إلى ذروته وقد توصلت إلى نتائج مختلفة نرصدها من خلال الجدول الموالي.

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية
أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

الجدول رقم (٠٣): دراسات مختلفة لتحديد سنة ذروة إنتاج البترول التقليدي على مستوى العالم

مصدر الدراسة	سنة الذروة
كينيث س. ديفيس	٢٠٠٥
جمعية دراسة ذروة البترول (ASPO)	٢٠٠٨
فارنر زيتل وجورج شندلر	٢٠١٠
كامبيل ولاهيرير Colin Campbell & Jean H. Laherrère	قبل عام ٢٠١٠
إدواردز	٢٠٢٠
أحد سيناريوهات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	٢٠٣٧

المصدر: انظر كل من:

- كينيث س. ديفيس: «ما بعد النفط... منظور إليه من ذروة هابرت»، ترجمة: صباح صديق الدمولوجي (المنظمة العربية للترجمة) طبعة ٢٠٠٩، ص. ٣٥.
- ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص - ص. ٣٥ - ٣٦.
- كامبيل، لاهيرير، مرجع سابق.

- <http://alphabet.argaam.com/article/detail/44480>

تاريخ الاطلاع: ٢٣/٠٥/٢٠١٣

تؤيد كل الدراسات السابقة أن لإنتاج البترول التقليدي على مستوى العالم سنة ذروة لا محالة لكن مجال الاختلاف في تحديد تاريخ الذروة، وإن كان معظمها يؤكد بأنها قد حدثت فعلا فإن إحدى هذه الدراسات (الأكثر تفاؤلاً) تشير إلى أن ذلك سيكون عام ٢٠٣٧ والسبب الرئيسي لذلك الاختلاف هو التباين في تحديد حجم الاحتياطي العالمي من البترول.

٣- نضوب البترول الخام

أولا يجب التفريق بين مفهوم النضوب الاقتصادي للبترول ومفهوم النضوب الجيولوجي، فالنضوب الاقتصادي: «يعني أنه بعدما يصل إنتاج الحقل إلى الذروة قد يستمر الإنتاج لفترة معينة على نفس المستوى، ثم يبدأ في الانخفاض تدريجياً وترتفع تكاليف إنتاج المتبقي منه - تدريجياً أيضاً - إلى أن تصل تكاليف إنتاج البرميل إلى سعر بيعه في السوق، فيضطر المنتج إلى إيقاف عملية الإنتاج لأن ما تبقى منه يصبح غير مجد من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة، ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع أن يعاود الإنتاج إذا ارتفعت الأسعار ولكن يفقد المتبقي منه ميزته النسبية؛ أما النضوب الجيولوجي بمعنى اختفاء البترول بالكامل من تحت الأرض فهذا لن يحدث يوماً ولكن الذي سينتهي هو البترول السهل منخفض تكاليف الإنتاج، ثم الذي يليه في السهولة وانخفاض التكاليف وهكذا حيث تبدأ شركات البترول بالانتقال من المناطق الحالية السهلة إلى المناطق الجديدة الصعبة»^(١٣).

ومن أهم سيناريوهات نضوب البترول التقليدي (السهل) نكتفي بعرض السيناريوهات الثلاث لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية المستندة على المعلومات غير المسبقة الواردة لأول مرة في التقرير الشامل عن احتياطات البترول في العالم الصادر عن مصلحة المسح الجيولوجي الأمريكية شهر أبريل عام ٢٠٠٠.

«السيناريوهات الثلاث لمسار إنتاج ثم نضوب البترول التقليدي في العالم تختلف عن بعضها فقط في تقدير الكمية الكلية النهائية من البترول التقليدي التي يمكن استخراجها من باطن الأرض وهذه الأخيرة كالتالي: أولاً: ٢٢٤٢ مليار برميل

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغيب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

باحتمال مؤكد قدره ٩٥٪، ثانياً: ٣٠٠٣ مليار برميل باحتمال مؤكد قدره ٥٠٪، ثالثاً وأخيراً: ٣٨٩٣ مليار برميل باحتمال مؤكد قدره ٥٪ وعليه إذا استمر استخراج البترول على وضعه الحالي ينمو بمعدل سنوي قدره ٢٪ فإنه سيحدث التالي:

أولاً: وفقاً للسيناريو الأول: سيصل إنتاج البترول الذروة بإنتاج قدره ١١٢

مليون برميل/ اليوم عام ٢٠٢٦ ثم ينخفض بشكل حاد إلى أن يقارب الصفر (ينضب) عام ٢٠٥٠.

ثانياً: وفقاً للسيناريو الثاني: سيصل إنتاج البترول الذروة بإنتاج قدره ١٤٢

مليون برميل/ اليوم عام ٢٠٣٧ ثم ينخفض بشكل حاد إلى الصفر (ينضب) عام ٢٠٧٥.

ثالثاً: وفقاً للسيناريو الثالث: سيصل إنتاج البترول الذروة بإنتاج قدره ١٧٥

مليون برميل/ اليوم عام ٢٠٤٧ ثم ينخفض بشكل حاد إلى الصفر (ينضب) عام ٢١٠٠ (١٤).

II- عن ذروة إنتاج البترول ونضوبه في الجزائر

لقد بلغت الجزائر ذروة إنتاجها النفطي سنة ٢٠٠٦، ومنذ تلك السنة يلاحظ أن معدل الإنتاج اليومي في تناقص مستمر حيث يزيد الفرق بين معدلات الإنتاج بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ عن ٢٣٦ ألف ب/ي وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (٥٤): معدل إنتاج النفط الخام في الجزائر من ٢٠٠٣-٢٠١٠

(الوحدة: ألف برميل في اليوم)

العام	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإنتاج	٩٤٢,٤	١٣١١,٤	١٣٥٢	١٤٢٦	١٣٩٨	١٣٥٦	١٢١٦	١١٨٩,٨

المصدر: انظر كل من:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٨، ص. ١٩.

- أوابك، تقرير الأمين العام السنوي ٣٧، ٢٠١٠، ص. ٢٠٣.

- أوابك، تقرير الأمين العام السنوي ٣٨، مرجع سابق، ص. ١٨٧.

«في حديث له لإذاعة الجزائر الرسمية - في ٢٤ فيفري ٢٠١٠ - رد الوزير السابق لقطاع الطاقة والمناجم الجزائري السيد شكيب خليل على التقارير الأجنبية التي تنبأت بقرب نضوب النفط في الجزائر واحتمال أن تتحول إلى أول دولة مستوردة له ضمن منظمة أوبك قائلاً: قد يكون ذلك صحيحاً بعد ١٠٠ عام [يتصرف]»^(١٥)، وفي سؤال له حول «خطر حرمان الأجيال القادمة من المحروقات» أكد أن باطن الأرض الجزائرية غير مستغل كفاية، وأن هناك إمكانيات تنتظر الاكتشاف وأننا لسنا كقطر أو الكويت بلدانا صغيرة تعرف احتياطاتها^(١٦).

في الواقع تشير البيانات المتوفرة إلى أن الجزائر «حققت ٧٩ اكتشافاً للهيدروكربونات بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ منها ٢٦ اكتشافاً للنفط»^(١٧)، وهو ما مكنها من التجديد المستمر لاحتياطي النفط الخام والحفاظ عليه عند مستوى ١٢,٢

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

مليار برميل؛ من المسلم به أن الاحتياطيات النفطية تتأثر إيجاباً بعمليات الاكتشاف والتنقيب الناجحة وهذا العامل قد يؤخر النقطة التي يبدأ إنتاج النفط عندها بالانخفاض وبالتالي تأخير الموعد الذي ينضب فيه، لكن لا مفر مهما طال عمره فمصيره في النهاية النضوب، من هنا «فإن العمر الافتراضي للموارد الناضبة (النفط والغاز) للجزائر في حال بقاء الاستكشافات على ما هي عليه الآن يصل إلى ما بين ٤٠ و ٥٠ سنة»^(١٨)، فيما أجمع خبراء ومختصون في القضايا الطاقوية أن السياسة التي طبقتها سوناطراك من ٢٠٠٠-٢٠١٠ قد تسببت في تدمير أكبر حقول بترول الجزائر - حاسي مسعود-، مضيفين أنه إذا تواصل العمل بهذه الوتيرة فإن مخزون هذا الحقل سينضب بعد ١٠ سنوات^(١٩)؛ لنخلص إلى أن عمر البترول مرهون بمعدل إنتاجه (حتمية العلاقة السالبة)، وأن أول ما ينضب هو بترول الدول التي تتسابق في زيادة إنتاجها النفطي.

يعتقد الكثير أن المخاطر ستبدأ عند نضوب البترول، لكن في الحقيقة فإن المشاكل ستبدأ عند بدء الإنتاج بالانحسار، على المستوى العالمي ينظر أبرز العلماء وكبار الاستشاريين في الشؤون النفطية لبداية النهاية لعصر النفط بكثير من التشاؤم يصل عند بعضهم إلى حد توقع نهاية مفاجئة للتقدم الحضاري الحالي القائم أساساً على البترول [بتصرف]^(٢٠)، ليطال أثر ذروة النفط العلاقات الدولية أيضاً، فمعظم حروب القرن العشرين كانت حروباً على الموارد (النفط) [بتصرف]^(٢١)، والسيناريو المفترض هو ازدياد معدل نشوب تلك الحروب وازدياد حدتها في العقود القادمة ويستدلون على ذلك بغزو أمريكا للعراق فيما يذهب خبراء البترول العرب للاعتقاد أن الدول المستهلكة خاصة الصناعية لا خوف على مستقبلها لأن البترول سيكون متوفراً لها - بعد نضوب البترول التقليدي - ولكن بتكاليف أعلى ستتكيف معها

تدريجياً دون أن تحدث هزات انتقالية مفاجئة في اقتصاداتها، ليكون البترول غير التقليدي المنقذ إلى حين التمكن من تطوير المصادر البديلة، لكن ماذا عن مستقبل الدول المنتجة للبترول التقليدي مثل بترول أوبك لا سيما التي يشكل البترول مصدر دخلها الرئيسي.

في هذا السياق وعن سؤال توقع مستقبل الجزائر بعد أن تبدأ مرحلة النفط بالانحدار نكتفي بالإشارة للكلام الخطير الذي أدلى به رئيس الحكومة الأسبق الدكتور أحمد بن بيتور لجريدة الشرق الأوسط، حيث قال أن هناك أربعة مخاطر كبرى تهدد الاقتصاد الجزائري في العشر سنوات المقبلة^(٢٢):

- في المقام الأول سنواجه تقلصاً في قدرات البلاد من حيث تصدير النفط، وسيكون ذلك في حدود عام ٢٠٢٠ في أحسن الأحوال ومن نتائجه أن الدولة ستجد صعوبة كبيرة في تمويل الخزينة وفي تغطية حاجياتها من الاستيراد.
- النوع الثاني من المخاطر فيتعلق بتهميش الجزائر على المستوى الدولي، بسبب وتيرة الاقتصاد البطيئة في وقت سيشهد فيه العالم تغيرات سريعة.
- ستواجه البلاد أيضاً عجزاً مستمراً في الوفاء باحتياجات المواطنين وسيزداد العنف كوسيلة لحل الصراعات.
- أما رابع المخاطر فهو ما يسميه تلاقي العنف الاجتماعي مع العنف الإرهابي ودخول البلاد في مرحلة من الفوضى.

المحور الثاني: خطر انخفاض الطلب على النفط

فيما يستبعد تماما الاستغناء عن النفط التقليدي (من نوع بترول الجزائر) فإن احتمال انخفاض الطلب عليه وارد.

I- لمحة عامة عن تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠

لقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي ٢٠ مليون ب/ي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠^(٢٣)، ليصل إلى ٨٥,٥ مليون ب/ي حسب أوبك (سيناريو الإشارة) عام ٢٠١٠.

وعلى صعيد المجموعات الدولية شهدت تلك الفترة تحولا جذريا في الخارطة الجغرافية للطلب على البترول: فقد أصبحت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي المصدر الأول للطلب العالمي على النفط عام ٢٠١٠ متجاوزة بذلك الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية، حيث ساهمت بما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط مقارنة ب ٢١٪ عام ١٩٩٠ بينما تراجعت بلدان أمريكا الشمالية إلى المركز الثاني بمساهمة بلغت ٢٨٪ عام ٢٠١٠ بعد أن كانت في المركز الأول مستاثرة بنسبة ٣٠٪ عام ١٩٩٠، كما تراجعت الدول الأوروبية إلى المركز الثالث لتساهم بنسبة ١٨٪ عام ٢٠١٠ بعد أن كانت في المركز الثاني بنسبة ٢٢٪ عام ١٩٩٠^(٢٤)، أما على الصعيد الدولي لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على موقعها المتميز كمصدر أول ورئيسي للطلب على النفط حيث ساهمت بما نسبته ٢٢,٤٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي و ٨١,٣٪ من إجمالي استهلاك أمريكا الشمالية من النفط عام ٢٠١٠، فيما جاءت الصين في المرتبة الثانية لتساهم بما نسبته ٩,٨٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي و ٣٢,٩٪ من إجمالي استهلاك مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي

للفظ عام ٢٠١٠ كما ارتفع استهلاك الهند لتقفز من المركز ١١ في قائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط عام ١٩٩٠ إلى رابع أكبر دولة مستهلكة له عام ٢٠١٠، أما دول أوروبا الغربية مثل ألمانيا، إيطاليا، فرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى اليابان والتي كانت في صدارة قائمة الدول الأكثر استهلاكاً للنفط عام ١٩٩٠ فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في حجم استهلاكها خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ مما ترتب عنه تراجع في ترتيبها في قائمة الدول الأكثر استهلاكاً للنفط عام ٢٠١٠ (٢٥).

II - الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط حتى عام ٢٠٣٠

تشير توقعات سيناريو الإشارة لمنظمة أوبك (والذي يأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي والسكاني العالمي ويركز على مبادرتين رئيسيتين لسياسات الطاقة دخلتا حيز التنفيذ عام ٢٠٠٩ تتمثل الأولى في قانون استقلال وأمن الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، والثانية في الخطة ٢٠/٢٠/٢٠ للطاقة والمناخ بالاتحاد الأوروبي) إلى: «ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على البترول بمقدار ٢٠ مليون ب/ي خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٣٠ من ٨٥,٥ مليون ب/ي عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١٠٥,٥ مليون ب/ي عام ٢٠٣٠ أي بمعدل نمو يقدر ب ٢٣,٤٪» (٢٦)، ويتوقع أن تكون الصين ودول جنوب آسيا النامية قاطرة نمو الطلب العالمي على البترول خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٣٠، حيث يتوقع أن يرتفع الطلب الصيني بحوالي ٨ مليون ب/ي أي ما يعادل ٣٧,٤٪ من إجمالي الزيادة المتوقعة في طلب الدول النامية وحوالي ٤٠٪ من إجمالي الزيادة الصافية المتوقعة في الطلب العالمي خلال ذات الفترة، بينما يتوقع أن يرتفع الطلب من بقية مجموعة دول جنوب آسيا النامية بحوالي ٧,٢ مليون ب/ي خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٣٠ أي ما يعادل ٣٦٪ من إجمالي الزيادة الصافية المتوقعة في الطلب العالمي خلال نفس الفترة (٢٧)، ما يعكس الأهمية المتنامية لهذه المنطقة بشكل

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

عام والصين بشكل خاص في أسواق النفط العالمية؛ "أما فيما يخص الاقتصاديات المتقدمة يتوقع أن ينخفض الطلب على النفط: في أمريكا الشمالية بنسبة ٣,٤٪ ليصل إلى حوالي ٢٢,٨ مليون ب/ي عام ٢٠٣٠، وفي أوروبا الغربية بنسبة ٦,٨٪ ليصل إلى حوالي ١٣,٢ مليون ب/ي عام ٢٠٣٠، وفي دول المحيط الهادي الصناعية بنسبة ٩,١٪ ليلبلغ حوالي ٧ مليون ب/ي عام ٢٠٣٠^(٢٨).

وعلى المستوى القطاعي يتوقع أن يقود قطاع النقل والمواصلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٣٠، حيث من المتوقع أن يساهم بحوالي ٧٤٪ من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي بينما يساهم القطاع الصناعي بحوالي ١٥٪ وتساهم القطاعات الأخرى (المنزلي والتجاري والزراعي) مجتمعة بحوالي ١١٪ من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط خلال نفس الفترة^(٢٩).

وتجدر الإشارة إلى الضبابية التي تكتنف مستقبل الطلب العالمي على البترول والتي تتزايد على المدى البعيد حيث تتراوح توقعات منظمة أوبك بشأن الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠٣٠ ما بين ٩٢,٩ مليون ب/ي حسب توقعات سيناريو النمو المنخفض، وحوالي ١١٣,١ مليون ب/ي حسب توقعات سيناريو النمو المرتفع أي بفارق ٢٠,٢ مليون ب/ي بين السيناريوهين (كما هو موضح في الجدول أدناه)، والذي يعكس بدوره الضبابية المحيطة بمستقبل النمو الاقتصادي العالمي وسياسات الطاقة للدول المستهلكة... هذا من جهة، كما تظهر الاختلافات بين التوقعات المستقبلية الصادرة عن المؤسسات الدولية الكبرى العاملة في مجال الطاقة.

الجدول رقم (٥٠): سيناريوهات الطلب على البترول حتى عام ٢٠٣٠ حسب أوبك
(و: مليون ب/اليوم)

السيناريوهات	السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
سيناريو النمو المنخفض				٨٧,٢	٨٩,٦	٩١,٤	٩٢,٩
سيناريو الإشارة		٨٤,٥	٨٥,٥	٩١	٩٦,٢	١٠٠,٩	١٠٥,٥
سيناريو النمو المرتفع				٩٢,٦	٩٩,٦	١٠٦,٣	١١٣,١

المصدر: منظمة أوبك، تقرير آفاق النفط العالمي ٢٠١٠.

على العموم تبقى هذه الأرقام مجرد توقعات ليبقى الأهم مدى تطابقها مع ما سيحدث فعلا على أرض الواقع ونذكر أنه لا يمكن الاستدلال بتوقعات الهيئات المختلفة التي تشير إلى نمو استهلاك النفط خلال العقود المقبلة أين ذهب البعض إلى اعتبار أن توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية للطلب على النفط ما بعد ٢٠٢٠ مبالغ فيها.

بناء على التوقعات السابقة يتضح أن خطر انخفاض الطلب على النفط محتمل من طرف الدول الصناعية المستهلكة وهو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية أ/ بولغيب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

III- تحليل أسباب انخفاض الطلب على البترول

يتأثر الطلب على النفط بالزيادة أو النقصان بالكثير من العوامل غير أن انخفاض الطلب عليه مستقبلا يمكن إرجاعه لسببين: سعر البترول نفسه وسياسات الطاقة في الدول الصناعية المستهلكة.

١- سعر البترول

تشير قواعد النظرية الاقتصادية إلى العلاقة العكسية بين سعر السلعة والطلب عليها، فانخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب وتوسعه وارتفاعه يؤدي إلى انخفاض الطلب؛ لكن ارتفاع أسعار البترول على المدى القصير قد لا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه وإن حدث يكون بشكل طفيف أخذا بعين الاعتبار مرونة الطلب السعرية عليه (والتي تميل للانخفاض في فترة الأجل القصير بالنظر إلى دور النفط الاستراتيجي كمصدر رئيسي للطاقة في العالم وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري في قطاع هام وحيوي كقطاع المواصلات)، أما على المدين المتوسط والطويل فإن انخفاض الطلب متوقع خاصة من طرف الدول الصناعية بسبب توقع ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية تقترب من أسعار المصادر البديلة حسب توقعات الجهات المختصة باستشراف أسعاره في المستقبل.

٢- سياسات الطاقة في الدول المستهلكة الصناعية وأثرها على مستقبل البترول

أ- نظرة تاريخية حول سياسة الطاقة في الدول الصناعية

لقد برز مفهوم سياسة الطاقة في سبعينيات القرن الماضي كرد فعل الدول الصناعية للتطورات الدولية التي ألفت بظلالها على أسواق الطاقة حيث: إن تصحيح أسعار البترول وارتفاعها خلال عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ والتي عرفت بأزمة النفط

الأولى بالإضافة إلى قرار العرب استخدام حظر البترول كسلاح سياسي في حرب أكتوبر ١٩٧٣، جعل الدول الصناعية تدعو إلى ضرورة التضامن والتكافل ليتأسس بذلك كارتل المستهلكين تحت اسم وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر ١٩٧٤ بغرض السيطرة على أي تقلبات حادة في أسعار البترول وتأمين إمداداته وكمنظمة مقابلة لأوبك من خلال اتباع سياسات أهمها:

- ترشيد استهلاك وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وخاصة البترول.
- تغيير مزيج الطاقة من خلال إحلال النفط بمصادر الطاقة البديلة (الفحم، الغاز الطبيعي والطاقة النووية).
- زيادة الإنتاج المحلي من النفط قدر الإمكان وتشجيع إنتاجه من الدول خارج أوبك لتقليل الاعتماد على بترول تلك الدول وبترول الدول العربية.
- تكوين مخزون نفطي استراتيجي لاستخدامه في حالات الطوارئ.
- وهكذا احتل أمن الطاقة المركز الأول في سلم أولويات سياسة الطاقة للدول الصناعية خلال عقد السبعينيات (خصوصا وأن صدمة النفط الأولى قد أعقبتها صدمة ثانية في نهاية العقد المذكور)، ونظرا للوفرة في الإمدادات وأسعار النفط المنخفضة والاعتماد بدرجة أكبر على عوامل السوق تراجع الاهتمام بسياسة الطاقة خلال عقد الثمانينيات، ليعود الاهتمام بها ثانية في عقد التسعينيات لكن بأسلوب مختلف أين تغيرت أولوياتها بشكل جذري بسبب الاهتمام العالمي المتزايد بالجانب البيئي وعلى وجه الخصوص ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، وهو ما يستدعي منا الوقوف باختصار على ماهية الظاهرة للتعرف على تأثير البترول.
- تعني ظاهرة الاحتباس الحراري ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، وفيما

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

يذهب قسم من العلماء والمهتمين إلى اعتبارها ظاهرة طبيعية ترى بعض الهيئات أن السبب يعود إلى النشاط الإنساني وتحديدًا إلى زيادة انبعاث الغازات الدفيئة أو غازات البيت الزجاجي وهي: «بخار الماء، أكسيد النيتروز، الميثان، الأوزون الكلوروفلوروكاربونات وثنائي أكسيد الكربون»^(٣٠) ذلك الملوث الجوي المسئول عن نصف الارتفاع في درجة حرارة الجو في العالم كله^(٣١)؛ ليعتبر الوقود الأحفوري بذلك المتسبب الأول في هذه الظاهرة باعتباره المصدر الرئيسي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وبوحدات الطاقة فإن حرق النفط ينتج كميات منه أقل من الفحم ولكن أكثر من الغاز الطبيعي، إلا أنه وبسبب موقعه ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة فهو يتصدر قائمة أنواع الوقود الأحفوري المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض؛ ونظرا لأبعاد الظاهرة وانعكاساتها الخطيرة ولكون الدول الصناعية المسؤولة بالدرجة الأولى عن زيادة تركيز الغازات الدفيئة وقعت هذه الدول على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على هامش قمة ريو ١٩٩٢ ثم بروتوكول كيوتو - آلية التنمية النظيفة - نهاية عام ١٩٩٧، والذي يلزمها بخفض انبعاث تلك الغازات بنسبة ٥٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢. استكمالا ونتيجة للتطورات الهائلة في سوق الطاقة العالمي خلال مرحلة ما بعد التسعينيات والتي أبرزها نظرية «ذروة النفط» أصبح التحدي الأكبر لسياسة الطاقة في الدول المستهلكة للبتروöl بشكل عام والدول الصناعية بشكل خاص في القرن ٢١م هو كيفية تحقيق موازنة ما بين أمن الطاقة والمحافظة على البيئة وتأمين تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

ب- العناصر الرئيسية لسياسة الطاقة في الدول الصناعية

من أهم المكونات الأساسية لسياسة الطاقة في الدول الصناعية اليوم نذكر:

أولاً: الكفاءة في استخدام الطاقة وترشيدها

«كانت ولا تزال إحدى الأدوات المهمة لسياسة الطاقة في الدول الصناعية، حيث تساعد على تقليل الهدر في استخدام الطاقة وفي الإبطاء في معدلات النمو في الطلب العالمي عليها والذي بدوره يؤدي إلى إطالة عمر مصادر الطاقة الافتراضي؛ وقد تحقق تحسن كبير في مستوى الكفاءة في استخدام الطاقة عموماً واستخدام النفط على وجه التحديد حيث استطاعت الدول الصناعية تخفيض كثافة الطاقة النهائية بحدود ١,٥٪ بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ [بتصرف]»^(٣٢).

ثانياً: تشجيع مصادر الطاقة البديلة

احتل موضوع تنويع مصادر الطاقة أولوية في سياسة الطاقة في الدول الصناعية منذ عقود، واعتبرته بعض الدول مطلباً ضرورياً لتحقيق أمن إمداداتها بالطاقة وأمنها القومي، وقد تجسد ذلك بوضوح في توجهات تلك الدول نحو تشجيع تطوير واستخدام بدائل النفط: الفحم، الطاقة النووية، الغاز الطبيعي ولاحقاً الطاقات المتجددة [بتصرف]^(٣٣)، وإذا كان أساس البحث عن بديل للبترو في السبعينيات من القرن الماضي هو غلاء الأسعار فالببحث عن بديل له في القرن ٢١ م لا يرتبط فقط بشحه وقرب نفاده وإنما بالآثار السلبية له على البيئة^(٣٤).

_ مصادر الطاقة البديلة للنفط غير المتجددة:

الأهمية الاقتصادية للغاز الطبيعي: تتضح أهمية الغاز الطبيعي من خلال الوظائف الهامة التي يؤديها، فأهم استغلال له هو استخدامه في الصناعات البتروكيمياوية كونه المادة الخام الأساسية في تلك الصناعة، ولسهولة استخراجة ونقله وسرعة احتراقه وخاصيته كطاقة نظيفة (قلة تلويثه للبيئة مقارنة بالفحم

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

والبترول) احتل الغاز مكانة مرموقة بين مصادر الطاقة البديلة حتى وصف من قبل الخبراء بطاقة القرن ٢١م، فهو مصدر للطاقة في العديد من القطاعات والمجالات الحيوية: في القطاع الصناعي كالتزويد بالحرارة اللازمة لذوبان المعادن والزجاج...، استعمالات منزلية لأغراض التدفئة، الطهي وغيرها، إنتاج الكهرباء المستخدمة في جميع مناحي الحياة، وفي قطاع النقل كوقود للمحركات على شكل (غاز البترول المسال GPL، الغاز الطبيعي المضغوط GNC أو الغاز الطبيعي المسال GNL)؛ حيث ارتفعت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي مزيج الطاقة في الدول الصناعية من ١٩٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٤,٢٪ عام ٢٠٠٩ ليحتل بذلك المرتبة الثانية بعد النفط.

الأهمية الاقتصادية للفحم الحجري: «الفحم مادة قابلة للاشتعال والاحتراق ويتولد عن هذه الخاصية طاقة على شكل حرارة يمكن استغلالها في استعمالات كثيرة: كتدفئة المنازل، وكوقود للمنشآت وفي عمل منتجات عديدة مختلفة، ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو إنتاج الكهرباء»^(٣٥)، كما يستخدم كمادة خام في بعض الصناعات البتروكيمياوية وكوقود للسيارات بعد تحويله إلى وقود سائل؛ وقد حصل انخفاض في حصة الفحم من مزيج الطاقة في الدول الصناعية لتصل إلى ١٩,٧٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٢,٦٪ عام ١٩٧٣.

الأهمية الاقتصادية للطاقة النووية: «بدأ استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء بشكل تجاري في خمسينيات القرن الماضي حيث افتتحت أول محطة طاقة نووية لتوليد الكهرباء في بريطانيا عام ١٩٥٦، بعدها مرت الطاقة النووية بفترة ازدهار وتسارع في فترات النمو ومما ساعد على ذلك أزمة النفط في السبعينيات لتصبح عنصرا هاما في سياسة الطاقة في الدول الصناعية للتعويض عن النفط في مجال

توليد الكهرباء، لكن خلال العقد التالي انخفض معدل إضافة وحدات الطاقة النووية الجديدة في العالم بسبب التخوف من الحوادث النووية وبالأخص بعد حادثي «ثري مايلزايكلند» في أمريكا عام ١٩٧٩ و«تشرنوبيل» في أوكرانيا عام ١٩٨٦، لتبدأ حملة مناهضة لها في الولايات المتحدة نهاية السبعينيات ثم أوروبا وباقي دول العالم لتتطور منظمات وجماعات ضغط مناهضة لاستعمالها في كل الدول التي تملك برامج طاقة نووية تقريباً [بتصرف] ^(٣٦)؛ ورغم ذلك قدرت حصة الطاقة النووية ب ١١,٣٪ من إجمالي مزيج الطاقة في الدول الصناعية عام ٢٠٠٩ وبالنسبة للمستقبل «فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى إعادة النظر في أهمية الطاقة النووية في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها رغم أزمة فوكوشيما اليابانية في ١١ مارس ٢٠١١، في هذا الإطار عادت بعض الدول الصناعية إلى بناء مفاعلات جديدة ومنها الولايات المتحدة وفرنسا مع مراعاة معيار الأمن والتلوث البيئي» ^(٣٧).

٢- مصادر الطاقة البديلة المتجددة:

«يطلق هذا المصطلح على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل للنفاذ بحكم الاستهلاك الدائم» ^(٣٨)، ونميز بين نوعين من هذه المصادر يضم الأول مصادر الطاقة المتجددة قيد الاستخدام وهي: الطاقة الشمسية الطاقة المائية، طاقة الرياح، طاقة الحرارة الجوفية، طاقة المد والجزر والأمواج، طاقة الكتلة الحيوية والتي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات العضوية، بينما يضم النوع الثاني الطاقة المتجددة في مرحلة التجارب والأبحاث وأهمها الطاقة المتولدة عن الهيدروجين.

وبعد الفتور في الاهتمام العالمي بالطاقات المتجددة نتيجة انخفاض أسعار

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

البترول منتصف ثمانينيات القرن الماضي، عاد الاهتمام بها بشكل خاص في السنوات الأخيرة لتحتل مركزاً متقدماً في سياسات الطاقة للدول الصناعية، وتعزى أهميتها لكونها متوفرة محلياً ونظيفة وصديقة للبيئة واستخداماتها المتعددة في مجال توليد الكهرباء وكوقود للنقل والتدفئة والتبريد بالإضافة إلى خدمات الطاقة في المناطق الريفية غير المرتبطة بالشبكات الوطنية [بتصرف] (٣٩)، ونتيجة للتشجيع والدعم الحكومي لإنتاجها واستخدامها إضافة إلى التقدم الحاصل في تقنيات بعض أنواعها تم تحقيق معدلات نمو سنوية عالية لبعضها بحدود ٦٠٪ للطاقة الشمسية و ٢٧٪ لطاقة الرياح خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ [بتصرف] (٤٠)؛ مع ذلك لا زالت تلك الطاقات تمثل حصة متواضعة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الصناعية، إلا أن المستقبل لها مع تراجع احتياطي النفط وارتفاع أسعاره.

لقد تزايد الاهتمام الذي توليه الدول الصناعية لقطاع النقل في سياستها الطاقوية مؤخراً لاعتباره المصدر الرئيسي للنمو في الطلب العالمي على النفط حاضراً ومستقبلاً وتركزت سياساتها في اتجاهين رئيسيين: «تمثل الأول في تشجيع تقنيات تخفيض استهلاك وقود النقل ورفع درجة كفاءة استهلاكه، وإصدار تشريعات بتشديد مواصفات الغازولين والديزل وفق معايير بيئية صارمة، وفرض الضرائب على استهلاك المنتجات البترولية (ضريبة الكربون) بهدف كبح جماح طلبها المحلي على النفط، بينما تمثل الاتجاه الثاني في تقديم الدعم الحكومي السخي للبدائل المحتملة للنفط كوقود للنقل والتي تشمل: الوقود الحيوي، غاز البترول المسال، الغاز الطبيعي والوقود البديل الاصطناعي وصولاً إلى الكهرباء والهيدروجين والهدف إحلال هذه المصادر محل النفط» (٤١).

فالوقود الحيوي الذي ينتج من الكتلة الحيوية يكتسب أهمية خاصة وتغطية إعلامية واسعة في الدول الصناعية حيث يشكل الإيثانول المستخرج من بعض المتوجات الزراعية كالشمندر والقصب السكري، الذرة والقمح الجزء الأكبر (٨٠٪) من الوقود الحيوي، في حين يشكل الديزل الحيوي المستخرج من الزيوت كعباد الشمس حوالي ٢٠٪، «إذ يتركز حوالي ٨٨٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الإيثانول في الولايات المتحدة والبرازيل وحوالي ٥٦٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الديزل الحيوي في أوروبا حسب إحصائيات ٢٠٠٩»^(٤٢)، ورغم الدعم الحكومي للوقود الحيوي تجابه صناعته تحديات ومشاكل قد تحول دون إمكانية التوسع في إنتاجه على المدى البعيد من أهمها المنافسة مع الغذاء؛ أما بالنسبة لغاز البترول المسال فبسبب محدودية مصادره وأسباب أخرى لا يتوقع أن يلعب دورا كبيرا كوقود نقل بديل في المستقبل؛ وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي «فقد تزايد عدد المركبات التي تستخدمه ليصل إلى أكثر من ١٠ مليون مركبة بداية ٢٠١٠»^(٤٣)؛ ورغم التقدم الذي حصل في تقنيات الوقود الاصطناعي (الذي يشمل السوائل المنتجة من الغاز الطبيعي GTL والسوائل المنتجة من الفحم CTL) لا زالت الصناعة في بداياتها وتواجه عدة تحديات؛ وبالانتقال للكهرباء «فقد تم طرح بعض السيارات الكهربائية المتقدمة نسبياً في الأسواق سواء التي تعمل بالبطارية بشكل كامل أو السيارات الكهربائية الهجينة، أما السيارات الكهربائية العاملة بخلايا الوقود فلا زالت في طورها التجريبي؛ في حين يعتبر الكثير أن الهيدروجين هو وقود المستقبل البعيد بانتظار التقدم التكنولوجي للتغلب على المشاكل التي تواجه تطور هذه الصناعة [بتصرف]^(٤٤)، حيث نجحت بعض شركات السيارات في تطوير السيارات الهيدروجينية مثل مرسيدس وBMW.

وبصفة عامة هناك إجماع على صعوبة إمكانية إحلال أحد أنواع الوقود البديل

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

حل النفط، لكن المستقبل سيشهد زيادة تدريجية في تنوع الوقود المستخدم في قطاع النقل.

ثالثاً: اللجوء إلى مصادر النفط غير التقليدي وتشجيع تقنيات الوقود النظيف باستخدام الوقود الأحفوري

نتيجة للتوقعات والحقائق حول نزوب البترول التقليدي اتجهت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا نحو مصادر البترول غير التقليدي بعد أن استطاعت تطوير تقنيات الحفر وتكنولوجيا المعالجة حيث تتوفر احتياطات ضخمة من نفط السجيل وبترول الرمال في كل منها على التوالي، والملاحظ أن هذا التوجه ليس حصراً على أمريكا وكندا بل هو توجه لعدد كبير من الدول منها فرنسا وبريطانيا؛ وإذا كان إنتاج النفط غير التقليدي حالياً لا يتعدى ٢,١ مليون ب/ي أو ما يعادل ٣٪ من إجمالي الإمدادات العالمية للبترول، يتوقع أن يتضاعف الإنتاج مستقبلاً ليشكل ٦,٥٪ من الإجمالي بحلول ٢٠٢٠ ثم ١٠٪ بحلول ٢٠٣٥ وفقاً لتوقعات وكالة الطاقة الدولية لعام ٢٠١١.

في الواقع فإن فكرة إنتاج البترول غير التقليدي ليست بالحديثة بل ترجع إلى عام ١٩٤٤ في الولايات المتحدة لكن تكاليف الاستغلال العالية كانت العائق الأساسي للاستفادة من مصادره، فوفقاً لنظرية اقتصاديات الموارد الناضبة لا يمكن نجاح استغلال البترول عالي التكاليف طالما يوجد بترول منخفض التكاليف، إلا أنه وفي ظل الارتفاع الكبير لأسعار البترول التقليدي تصبح مشاريع النفط غير التقليدي مجدية اقتصادياً، الأمر الذي يهدد البلدان المنتجة للنوع الأول منه ومنها الجزائر.

كما حظيت تقنيات الوقود النظيف باهتمام متزايد في سياسات الطاقة للدول

الصناعية بهدف تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري على تغير المناخ، والدافع الرئيسي لذلك هو التيقن من استمراره كمصدر رئيسي للطاقة في العالم لعقود قادمة، وتبرز في هذا المجال تقنيات تجميع (أو اصطياد) غاز ثاني أكسيد الكربون (CCS) كأحد أهم تلك التقنيات وقد تساعد في تخفيف الانبعاثات العالية من الغازات الناتجة عن عمليات الإنتاج في مشاريع النفط غير التقليدي.

ج- مستجدات سياسات الطاقة في الدول الصناعية الرئيسية [الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي]

نرى أنه من الضروري إلقاء نظرة على خطط الطاقة المستقبلية لأبرز زبائن الجزائر في مجال النفط.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

«لقد ركز قانون استقلال وأمن الطاقة بالولايات المتحدة (قانون ٢٠٠٧) بشكل أساسي على كفاءة الطاقة وتشجيع المصادر البديلة، وعمد إلى إدخال تغييرات كبيرة على متوسط معايير الاقتصاد في استهلاك الوقود منها: تحديد حد أدنى إلزامي وطموح من الأنواع المختلفة من الوقود البديل والمتجدد لتحل محل استخدام البنزين في قطاع النقل، حيث ألزم القانون توفير ٣٦ مليار غالون كحد أدنى من الوقود الحيوي بحلول عام ٢٠٢٢، وأن معظم النمو في المرحلة الأولى سيكون من الإيثانول المستخرج من الذرة؛ وبعد قدوم إدارة أوباما بداية عام ٢٠٠٩ حصل تغير في توجهات سياسة الطاقة الأمريكية من خلال التركيز على ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، ما يعني تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري باتجاه تطوير منظومة وقود جديدة أكثر نظافة وديمومة لتصبح الطاقات المتجددة الركن الأساسي لسياسة الطاقة

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

الجديدة، حيث تمكنت الإدارة من إدخال فقرة خاصة لتمويل ما سمي بمبادرات الطاقة النظيفة بمبلغ ٦٠ مليار دولار ضمن البرنامج التحفيزي للإنعاش الاقتصادي الذي تمت الموافقة عليه في فيفري ٢٠٠٩، ولا تزال المناقشات جارية في سبيل تمرير مشروع قانون الطاقة الجديد «قانون الأمن والطاقة النظيفة الأمريكي» [بتصرف] (٤٥).

«وهكذا يبدو أن العد العكسي لسلوك الاستهلاك المبني على الطاقة الملوثة للجو في أمريكا - الزبون الاستراتيجي للجزائر - قد بدأ، فهناك دعوات متصاعدة لوقف الاستيراد وتوظيف المخزونات الاستراتيجية تحسباً لعصر تصبح فيه مادة النفط سلعة لا ثمن لها كما هو الفحم، وضع مستقبلي أفرز تطوراً في السلوك الاستثماري للشركات الكبرى على شاكلة شركة «ألتيكساس» الأمريكية التي تحولت من أول شركة لإنتاج النفط إلى أول شركة لإنتاج الطاقة الهوائية» (٤٦).

ثانياً: الاتحاد الأوروبي

بخصوص الاتحاد الأوروبي أقرت الدول الأعضاء في نوفمبر ٢٠٠٧ الخطة ٢٠/٢٠/٢٠ للطاقة والمناخ بهدف: «تحسين كفاءة الطاقة بنسبة ٢٠٪، تخفيض الانبعاثات بنسبة ٢٠٪ وزيادة حصة الطاقات المتجددة بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠» (٤٧)، والمتتبع للمسعى الأوروبي في مجال استهلاك الطاقة يدرك بأن عام ٢٠٥٠ سيكشف عن سوق طاوية جديدة تماماً ومتطورة لصالح الطاقات المتجددة النظيفة والمقصود هنا المشروع الأوروبي الضخم، مشروع القرن «ديزرتك» أو «تكنولوجيا الصحراء» باستثمارات تصل إلى ٥٦٠ مليار دولار.

د- الانعكاسات على الطلب البترولي

إن المحاولات الدؤوبة لإيجاد بدائل طاقوية محل النفط في الدول الصناعية قد أثمرت، ويبرز ذلك بشكل جلي في الانخفاض الكبير الذي طرأ على مساهمته في مجال توليد الطاقة الكهربائية منذ السبعينيات بعد استبداله بمصادر الطاقة البديلة الأخرى: الفحم والطاقة النووية والغاز الطبيعي، لتتخفض بذلك حصة النفط من «٢٤,٧٪» عام ١٩٧٣ إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٨ من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في العالم»^(٤٨).

مستقبلاً فإن سياسات الطاقة للدول الصناعية المستهلكة تفضي في النهاية إلى تخفيض الطلب على النفط والدليل على ذلك إعادة النظر في توقعات المؤسسات العالمية المتخصصة في استشراف مستقبل البترول حيث: «تشير التوقعات السنوية لوكالة الطاقة الدولية (الحالة المرجعية) الصادرة في ٢٠٠٤ إلى وصول الطلب العالمي على البترول إلى ١٢١ مليون ب/ي بحلول ٢٠٣٠، وفي توقعاتها الصادرة في ٢٠٠٥ خفضت الوكالة الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠٣٠ إلى ١١٥,٤ مليون ب/ي واستمر الاتجاه الانخفاضي في توقعاتها للسنوات التالية ليصل الطلب العالمي لعام ٢٠٣٠ إلى ١٠٥ مليون ب/ي وفقاً لتوقعاتها الصادرة عام ٢٠٠٩»^(٤٩)، ليبقى الخطر الذي يهدد الدول النفطية هو أي وقود منافس في قطاع المواصلات الذي يكاد يكون آخر معقل للنفط.

IV- مستجدات سياسات الطاقة في بعض الدول الناشئة الرئيسية [الصين، الهند]

إن تركيزنا على الصين والهند راجع لدورهما الهام والمتنامي في أسواق النفط العالمية، ما يحتم على الدول المصدرة للبترول - ومنها الجزائر - التعامل بسياسة تخطيط بترولية واقتصادية واعية حتى تحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية المستقبلية.

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغيب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

حيث تشير المعطيات الحالية بأن الصين تحاول تغيير سياسة الطاقة باتجاه جديد من خلال التركيز على إمدادات الطاقة من جهة وعلى كفاءتها من جهة أخرى، كما تحاول الحكومة الصينية تنويع مصادر الطاقة وطرق إمداداتها وتشجيع شركاتها على الاستثمار في مشاريع استكشاف وتطوير النفط والغاز في الخارج؛ أما بالنسبة للهند يعد تقرير الخبراء الصادر عام ٢٠٠٦ تطوراً نوعياً في سياسة الطاقة الهندية ومن أهم بنوده: تشجيع كفاءة الطاقة وتشجيع تطوير الطاقة المحلية، زيادة حصة الطاقة المتجددة واتباع أسلوب دبلوماسية النفط لإقامة علاقات ثنائية اقتصادية واجتماعية وثقافية مع الدول المنتجة.



الغائمة

لقد توصلت هذه الدراسة في ختامها إلى جملة من النتائج والاقتراحات نعرضها فيما يلي:

I- النتائج

- إن ذروة إنتاج البترول التقليدي لا تعني نفاذه، بل تعني أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى لبدأ بعدها بالانخفاض تدريجياً (قوة الطبيعة) إلى أن ينضب تماماً، والذي ينطبق على إنتاج حقل واحد سينطبق بمرور الزمن على مجموع إنتاج الحقول في دولة بأكملها، وبالتالي سينطبق على مجموع إنتاج حقول البترول في العالم.

- لم يعد النقاش حول ذروة الإنتاج العالمي للنفط مسألة تكهنات بقدر ما أصبح ببساطة مسألة شهود لتاريخ يجري وكتابة لهذا التاريخ، فعصر استخراج النفط السهل قد ولى في كثير من مناطق الإنتاج ورافق ذلك مع تنامي اعتماد العالم على نفط الشرق الأوسط في المستقبل.

- إن البترول لن ينضب في العالم وما يواوجه مجتمعنا قريباً هو نهاية البترول التقليدي كبتترول الجزائر، حيث بلغت ذروة إنتاجها البترولي سنة ٢٠٠٦ وحدد العمر الافتراضي له - في حال بقاء الاستكشافات على ما هي عليه الآن - ب ٤٠ سنة فيما أجمع خبراء ومختصون في القضايا الطاقوية أن حقل حاسي مسعود أكبر حقول بترول الجزائر سينضب بعد ١٠ سنوات إذا استمرت سوناطراك في سياساتها الحالية.

- إن الخطر الذي يهدد الدول البترولية ومنها الجزائر ليس فقط وصول طاقة إنتاجها النفطي إلى الذروة، بل وصول الطلب العالمي على النفط إلى الذروة ومما يؤكد

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

ذلك وصول طلب الدول الصناعية إلى مستوى الذروة عام ٢٠٠٥ حيث لا يتوقع بلوغ ذلك المستوى ثانية في المستقبل المنظور وفق المعطيات الحالية.

II- الاقتراحات

إن رسم سياسة رشيدة لاستخدام الثروة البترولية في ظل مبادئ وأهداف الاستدامة يعد من الأمور البالغة الأهمية في الجزائر باعتبارها دولة بترولية، ولا شك أنه بقدر ما تحقق هذه السياسة من نجاح... فإن الاستقلال الاقتصادي يتعزز وتزول معه أكثر المخاطر والعقبات المتوقعة، من خلال الوصول إلى أفضل البدائل الاستخدامية للاحتياطات النفطية وترشيد عملية استثمار العائدات البترولية بصورة تساهم في تأمين احتياجات الجيل الحالي وتضمن حقوق الأجيال القادمة.

١- الاستخدام الأمثل للاحتياطات البترولية الجزائرية

يقتضي الاستخدام الأمثل لما تبقى من احتياطي نفطي اعتماد سياسة رشيدة في مجال الإنتاج تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الحاضرة من جهة والمحافظة على الثروة البترولية الناضبة للأجيال القادمة من جهة أخرى ما يعني:

- التقليل من الاعتماد على مؤشر الطلب في السوق العالمية في تحديد حجم الإنتاج .
- ربط عمليات الاستخدام بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني .
- إلى جانب ذلك ينبغي تصميم سياسة تصديرية أكثر ذكاء من خلال:
- اعتماد سياسة النفط المصنع بدلا من الخام المصدر.
- الأخذ بعين الاعتبار الأسواق المستقبلية الجديدة للنفط الجزائري.

٢- السياسات الضرورية لاستغلال عائدات البترول

- الاستخدام الأمثل للموارد المالية البترولية على مستوى القطاع البترولي: من الإجراءات الهامة في هذا المجال:

- زيادة الاستثمار في الفروع الهامة للصناعة البترولية كالتكرير والتوسع في الصناعات البتروكيمياوية بزيادة الاستثمار في مختلف فروعها (فرع البتروكيمياويات الأساسية، الوسيطة والنهائية).

- تخصيص جزء من عوائد النفط لتطوير تكنولوجيات الطاقة الأحفورية النظيفة وأبرزها تقنيات اصطياد غاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه باعتبارها طريقة للتخفيض من انبعاثات الكربون المسببة للاحتباس الحراري ولتنفيذ مشاريع استثمارية لتحسين أداء مصافي تكرير البترول وتمكينها من تلبية متطلبات المعايير الخاصة بإنتاج مشتقات بترولية نظيفة تواكب المعايير الدولية فهذا هو السلاح الحقيقي الذي يمكن أن يهدد مستقبل النفط من خلال الحملات الدولية الجارية لحساب المصادر البديلة.

- الاستخدام الرشيد للموارد المالية البترولية خارج القطاع البترولي: من أهم الإجراءات في هذا المجال نذكر:

- توجيه الموارد المالية البترولية لتنمية القطاع الصناعي بكافة فروعها، تطوير وترقية القطاع السياحي وإحداث تحولات جوهرية في القطاع الزراعي، باعتبارها البدائل المستدامة للدخل والتي تعوض عن دخل البترول عند نضوبه.

- تسريع وتيرة البحث عن مصادر بديلة للطاقة من خلال التوسع الاستثماري في مجال مصادر الطاقة المتجددة ومحاولة الاستفادة من الطاقة النووية...، إلى جانب الاستثمار في كفاءة الطاقة وترشيدها.

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

- تتميز المرحلة الحالية من الاقتصاد بكونها اقتصاد المعرفة، ما يقتضي إعادة هيكلة النفقات العامة بتوجيهها نحو: التعليم العالي، البحث والتطوير، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، البنية الرقمية...
- لا يمكن تصور مناخ ملائم للأعمال دون الاهتمام بالعوامل التي ترسي أسس بناء الحكم الراشد، وبالتالي لا بد أن تتجه النفقات العمومية نحو إعادة هيكلة الإدارات العمومية وتحسين أساليب تسييرها في اتجاه شفافيتها وإخضاعها للمساءلة.
- من المجالات الواجب الاهتمام بها في ظل وفرة الموارد ضبط أوضاع القطاع الخاص وإصلاح النظام المالي...
- لقد أصبح القضاء على الفقر ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن الإيكولوجي في ظل فلسفة التنمية المستدامة؛ من هنا ينبغي أن توظف العوائد البترولية الجزائرية في سبيل تحقيق هذا الهدف.

المراجع

١. سالم عبد الحسن رسن: «اقتصاديات النفط»، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٩، ص. ٢٤.
٢. ريتشارد هاينبرغ: «غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول»، ترجمة: مازن جندلي، مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص. ٢٥، ٢٦.
٣. حاتم الرفاعي: «البترول.. ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار»، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠٩، ص. ٤٨.
٤. أوابك، تقرير الأمين العام السنوي ٣٨، ٢٠١١، ص. ١٨٨.
٥. حاتم الرفاعي، مرجع سابق، ص - ص. ٥٢ - ٥٣.
٦. كامبيل، لاهيرير: «نهاية النفط الرخيص»، ترجمة: محمد مختار اللباييدي، مجلة العلوم، عدد أكتوبر، ١٩٩٨، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
7. www.alriyadh.com/2011/05/07/article/630459.html, Date review 20/05/2013.
8. www.alriyadh.com/iphone/article/686199, Date review 22/05/2013
٩. حاتم الرفاعي، مرجع سابق، ص. ٦٠.
١٠. نفس المرجع، ص. ٦١.
١١. كامبيل، لاهيرير، مرجع سابق.
١٢. ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص. ٣٣.
١٣. أنور أبو العلا: «الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام»، جريدة الرياض الاقتصادي، جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليامة الصحفية، العدد ١٥٨٦٧، ٢٠١١/١٢/٠٣، السعودية، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الإطلاع: ٢٠١٣/٠٤/١٥]:

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

www.alriyadh.com/2011/12/03/article_688272.html

١٤. أنور أبو العلا: «عينة لبعض سيناريوهات نضوب البترول (١ - ٢)»، جريدة الرياض الاقتصادي، جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليامة الصحفية، العدد ١٦١١٢، ٠٤/٠٨/٢٠١٢، السعودية، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع: ٢٠/٠٤/٢٠١٣]:

www.alriyadh.com/2012/08/04/article_757440.html

١٥. جريدة القدس العربي، يومية - سياسية - مستقلة، العدد ٦٤٤٣، ٢٥/٠٢/٢٠١٠، ص. ١٤.

١٦. المجلة الدورية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد ٠٨، جانفي ٢٠٠٨، وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، ص. ٣٥.

١٧. تركي الحمش: «تطور المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٨، العدد ١٤٠، شتاء ٢٠١٢، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك، ص. ١٠٢.

١٨. بشير مصيطفى: «حريق الجسد: مقالات في الاقتصاد الجزائري»، دار جصور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، ٢٠١١، ص. ٨٧.

١٩. عبد الوهاب بوكروح، مقال في جريدة الشروق اليومي، العدد ٣٨٦٩، ١٩/١٢/٢٠١٢، الجزائر، ص. ٦.

٢٠. عبد الحي زلوم وآخرون: «مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار»، مراجعة وتقديم: خالد الوزني، دار الفارس للنشر والتوزيع مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص - ص. ٢٥ - ٢٦.

٢١. ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص. ٣٠.

٢٢. علي بو حامد بو حامد: «مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي - حالة الجزائر -»،

جوان ٢٠١١، متوفر على الرابط التالي [تاريخ الاطلاع : ٢٠١٢/٠٤/١٥]:

<http://profbouhamed.maktoobblog.com>

٢٣. منظمة الأوابك، الإدارة الاقتصادية: «الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على

النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته»، الكويت، سبتمبر ٢٠١١ ص. ٢.

٢٤. الطاهر الزيتوني: «الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول

الأعضاء في مواجهته»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٧، العدد ١٣٩،

خريف ٢٠١١، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك، ص. ١٦.

٢٥. نفس المرجع، ص - ص. ١٦ - ١٧.

٢٦. نفس المرجع، ص. ٥٤.

٢٧. منظمة الأوابك، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول

الأعضاء في مواجهته، مرجع سابق، ص. ٤.

٢٨. الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص. ٥٥.

٢٩. نفس المرجع، ص. ١١.

٣٠. حميد مجبول النعيمي: «الجهود العربية والدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس

الحراري: الاتفاقيات الدولية الواقع والطموحات في دول المنطقة» مداخلة في

الندوة العلمية بعنوان: «ظاهرة الاحتباس الحراري وأثرها على أمن وسلامة

الإنسان»، كلية العلوم في جامعة الشارقة بالتعاون مع جامعة نايف العربية

للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية، مدينة الشارقة، الإمارات العربية

المتحدة، ٢ - ٤ مارس، ٢٠٠٩.

٣١. باسل حسين زغير الغريري: «أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية»، مجلة

الساتل، العدد ٠١، ديسمبر ٢٠٠٦، تصدر عن جامعة ال ٧ من أكتوبر، ليبيا،

ص. ١٦٨.

التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمي، أ/ كريمة مباركي

٣٢. علي رجب: «مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوابك»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣٧ العدد ١٣٨، صيف ٢٠١١، تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأوابك، ص. ٣١.
٣٣. الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص. ٣٦.
٣٤. نجاة النيش: «الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠١، ص. ٥.
٣٥. أمينة مخلفي: «النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة»، مجلة الباحث، العدد ٠٩، ٢٠١١، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. ٢٢٣.
٣٦. علي رجب، مرجع سابق، ص - ص. ٤٥ - ٤٦.
٣٧. أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص. ٢٢٤.
٣٨. نفس المرجع، ص. ٢٢٥.
٣٩. علي رجب، مرجع سابق، ص. ٣٣.
٤٠. منظمة الأوابك، الإدارة الاقتصادية: «مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء»، الكويت، جانفي ٢٠١١.
٤١. الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص - ص. ٣٧ - ٣٨.
٤٢. نفس المرجع، ص. ٣٩.
٤٣. علي رجب، مرجع سابق، ص. ٤١.
٤٤. نفس المرجع، ص - ص. ٤١ - ٤٢.
٤٥. نفس المرجع، ص، ص. ٥٤، ٥٥.
٤٦. بشير مصيطفى: «الإصلاحات التي نريد: مقالات في الاقتصاد الجزائري»، دار جصور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر ٢٠١٢ ص. ١٧٨.

٤٧. منظمة الأوابك، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، مرجع سابق.
٤٨. الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص. ٣٦.
٤٩. علي رجب، مرجع سابق، ص، ص. ٨١، ٨٢.



فعالية حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر

الأستاذ / أحمد بن قطاف (*)

الملخص:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعبا رئيسيا في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، خصوصا في الجزائر، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال التقنية. وتقوم حاضنات الأعمال التقنية بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية الجديدة، إلى أن تصبح قادرة على الاستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي.

Abstract:

The small and medium firms became a principal player in the contemporary economies, and knowing their fragility in facing the competition which become increasingly crucial, especially in Algeria, many mechanisms of support has been adapted in different countries, one of these mechanisms is the technology business incubators. The Incubators provide the facilities to create and assist the new firms based on new technologies until «graduation», when they have the capacity to «survive» in the outside competitive environment.

مقدمة:

تعتبر آلية حاضنات الأعمال التقنية من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة فاعلية ونجاحاً في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، نظراً إلى كفاءتها ودورها الكبير في رفع نسب نجاح المؤسسات الصغيرة. فحاضنات الأعمال التقنية تعتبر وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً المبدعة، فهي تساعدها على التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق، وتطوير وتسويق منتجاتها، خصوصاً في ظل الأوضاع الحالية، والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة، ويتركز الدور الرئيسي للحاضنات على احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة نظراً لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبل الأفكار الجديدة. وسنتناول في هذه البحث النقاط التالية:

- مفهوم حاضنات الأعمال؛
- بعض التجارب العالمية في مجال حاضنات الأعمال؛
- تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال.

أولاً: مفهوم ظاهرة احتضان الأعمال ومسار تطورها

١. مفهوم ظاهرة احتضان الأعمال

ظهرت فكرة حاضنات الأعمال من رعاية المواليد الجدد والذين يولدون قبل أوانهم حيث يتم وضعهم في أجهزة خاصة تساعدهم على اكمال عملية النمو، ومن هنا تم اقتباس هذه الفكرة قصد التقليل من معدلات الفشل التي تصيب المؤسسات الجديدة الناشئة، وتهدف حاضنات الأعمال أساساً إلى احتضان ورعاية

أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد صغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع، وذلك على أسس ومعايير متطورة ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها.

٢. لمحة تاريخية حول ظهور وتطور حاضنات الأعمال

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشأت أول حاضنة أعمال في سنة ١٩٥٩ بالمركز الصناعي لباتافيا **The Batavia Industrial Center** بمدينة نيويورك، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ولا يزال هذا المركز يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، وهو «**Batavia Industrial centre**»^(١)، حيث تخرج منه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات وتحديدًا في عام ١٩٨٤ حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة **The U.S. Small Business Administration (SBA)** بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى ٢٠ حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات

(1) NBIA: «what is incubators», disponible sur le site web:
www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2013

الأعمال (NBIA) National Business Incubation Association في عام ١٩٨٥ من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، لمساعدة المؤسسات الصغيرة المبدعة، عن طريق توفير المعلومات حول دور وأهمية حاضنات الأعمال، وقد زاد عدد أعضاء هذه الجمعية من ٤٠ عضواً خلال سنتها الأولى إلى ١٤٥٠ عضواً من جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي^(١) وتهدف هذه الجمعية إلى^(٢):

- تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الخاصة باحتضان المشاريع؛
- جمع المعلومات والإحصائيات حول حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة والعالم؛
- نشر وتوفير المعلومات حول صناعة الحاضنات؛
- كما تعمل الجمعية كهيئة استشارية للحكومات والشركات في تطوير صناعة حاضنات الأعمال.

وخلال فترة الثمانينات قامت هيئة إدارة الأعمال التجارية الصغيرة الأمريكية SBA بالترويج لإنشاء حاضنات الأعمال التقنية من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات حول فكرة الحاضنات، ونشر كتيبات ومعلومات حول آليات احتضان المشاريع، ونتيجة للجهود التي بذلتها هذه الهيئة وصل عدد حاضنات الأعمال إلى ٧٠ حاضنة في عام ١٩٨٧، وفي نهاية عام ١٩٩٧ وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي ٥٥٠ حاضنة، وإلى غاية أكتوبر ٢٠١٢ وصل عدد حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة حوالي ١٢٥٠ حاضنة أعمال وذلك من خلال معدل إقامة بلغ

(1) ibid
(2) ibid

حوالي حاضنة في الأسبوع منذ نهاية عام ١٩٨٦ . وتقدر الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA عدد حاضنات الأعمال في العالم بما يفوق ٧٠٠٠ حاضنة أعمال^(١).

٣. تطور حجم حاضنات الأعمال في العالم

نتيجة لنجاح حاضنات الأعمال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وانتشارها في مختلف دول العالم، فقد تطور عددها ليصل إلى أكثر من ٧٠٠٠ حاضنة أعمال في العالم، منها أكثر من ١٢٥٠ حاضنة أعمال في الولايات المتحدة وحدها، ٧٥٪ منها حاضنات لا تهدف إلى الربح، وتقدر الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA أن نسبة ٨٧٪ من المؤسسات الخارجة من الحاضنات مازالت عمل بشكل جيد^(٢).

وفي سنة ٢٠١٢ وجد أن أكثر من ٥٧٥٠ حاضنة موجودة خارج الولايات المتحدة منها ١٠٠٠ حاضنة بدول الاتحاد الأوروبي (حوالي ٢٠٠ حاضنة في فرنسا و ١٠٠ حاضنة في بريطانيا، وحوالي ٣٠٠ حاضنة في ألمانيا).

أما في الدول النامية فقد قدر عدد حاضنات الأعمال بـ ١٥٠٠ حاضنة (عام ٢٠١١) منها ٣٠٠ حاضنة بكوريا، و ٥٠٠ حاضنة بالصين، وفي البرازيل قدر عدد حاضنات الأعمال بما يقارب ١٥٠ حاضنة^(٣)، ومما يلاحظ أن أغلب هذه الحاضنات في الدول النامية ممولة من طرف حكومات الدول ولا تهدف إلى الربح كما أن عددها في تزايد مستمر^(٤).

(1) ibid

(2) Elena Scaramuzzi: Incubators in developing countries: status and development perspectives, World Bank, Washington DC, May, 2002, p: 05

(3) خليل الشجاع، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع ٤٤، المجلد ١٧، ديسمبر، ٢٠٠٩، ص ٢٢.

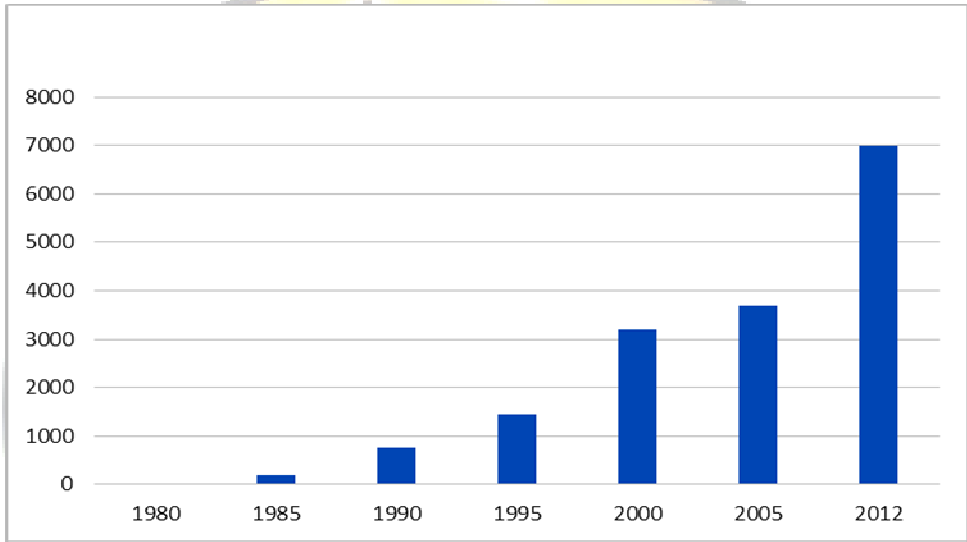
(4) Rustam LALKAKA, «Technology Business Incubators: Characteristics Benefits, Performance», APCTT-GOI, International Workshop on TBIs Bangalore India, 29 - 31 January 2001.

ويمكن تلخيص التطور الزمني لعدد حاضنات الأعمال في العالم في الشكل

البياني رقم ٠١

الشكل رقم ٠١ : تطور عدد حاضنات الأعمال في العالم خلال الفترة

١٩٨٠-٢٠١٢

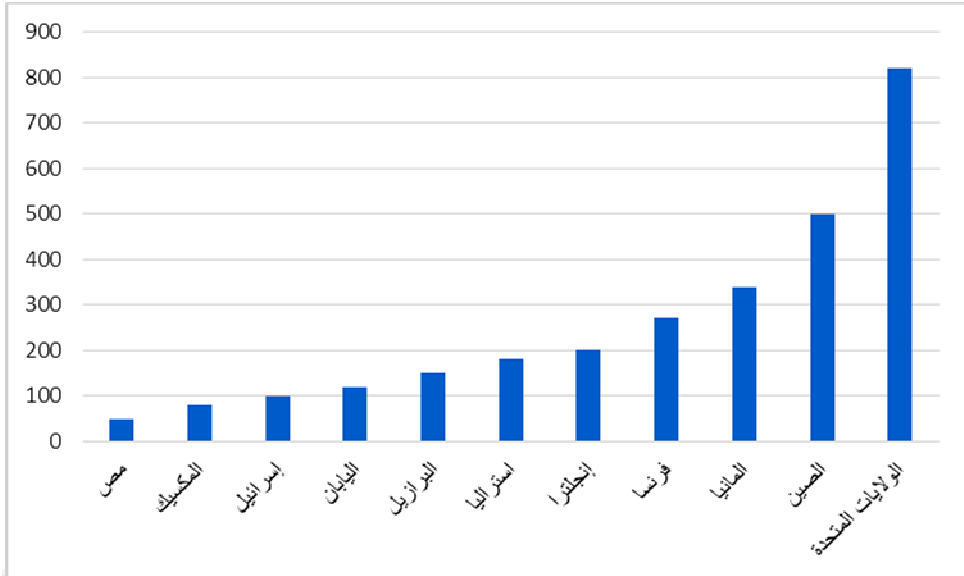


Source: www.nbia.org/ressource_library/history/index.php le 12/12/2013

ويبين لنا الشكل الموالي عدد حاضنات الأعمال في مجموعة من دول العالم

خلال سنة ٢٠٠٩.

الشكل رقم ٠٢: عدد حاضنات الأعمال في مجموعة من دول العالم لسنة ٢٠٠٩



المصدر: خليل الشماع، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع ٤، المجلد ١٧، ديسمبر، ٢٠٠٩، ص: ٢٢.

٤. مفهوم حاضنات الأعمال، أنواعها، أماكن تواجدها، أهدافها

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال **National Business Incubation Association (NBIA)** حاضنات الأعمال بأنها^(١): «هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات».

(1) NBIA, «what is incubators», op.cit.

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها^(١): «مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيائها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلاً أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة».

٥. أنواع حاضنات الأعمال

تختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها، ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل في ما يلي^(٢):

أ- حاضنات الأعمال العامة **General / Mixed-use Incubators**

ب- حاضنات الأعمال المتخصصة **Economic Development Incubators**

ج- حاضنات الأعمال التقنية **Technology Business Incubators**

٦. أماكن تواجد حاضنات الأعمال التقنية

تتواجد حاضنات الأعمال التقنية عادة ضمن عدة أماكن مثل^(٣):

أ- مدن العلوم والتكنولوجيا **Technopoles/Science City**

ب- حدائق العلوم والتكنولوجيا **Technology /Science Parks**

ج- مراكز الإبداع أو التجديد **Innovation Centres**

(١) حسين رحيم: «نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي»، مجلة العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد: ٠٢، ٢٠٠٣، ص: ١٦٨

(2) ESCWA : Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries , United Nations , New York , june , 2001 , p: 04

٧. أهداف حاضنات الأعمال التقنية

يعد الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي نجد أيضاً أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاول والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، وإجمالاً يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:

أ- الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة^(١):

- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها
- دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة؛
- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة.

ب- الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

- خلق وزيادة فرص العمل، خصوصاً بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛

(١) محمد هيكمل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية مصر،

- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصاً القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني؛
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛
- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات؛
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجارياً^(١)؛
- توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا؛
- تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية؛
- نقل التقنية من الجامعات ومراكز الأبحاث وتبنيها للأغراض التجارية^(٢)؛
- تنمية روح المخاطرة وثقافة التقاؤل Entrepreneurship في المجتمع^(٣)؛
- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

(١) عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، «دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة»، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض،

٢٨-٢٩ ديسمبر، ٢٠٠٢

(2) OCDE , op.cit. p: 06

(3) Ibid , p: 07

٨. تنظيم حاضنات الأعمال التقنية (آليات الاحتضان، الخدمات المقدمة)

١٨. آليات احتضان المؤسسات

تفرد حاضنات الأعمال التقنية عن باقي أنواع الحاضنات بكونها تركز على المؤسسات القائمة على الأفكار التكنولوجية الجديدة، لذا فإنه لا بد من توفر معايير دقيقة لاختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان، كما أن عملية الاحتضان تمر بعدة مراحل إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة.

١- معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان:

بشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية^(١):

- * المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أعوام؛
- * المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة وإنتاج منتجات عالية الجودة؛
- * المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية؛
- * المؤسسات التي ترغب في التحول من مشروعات حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة؛
- * المؤسسات التي تحقق كسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة.

(١) عاطف الشراوي: حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ٢٠٠٣، ص: ٥٦.

ب- مراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بالحاضنة:

تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من إقامتها داخل الحاضنة على النحو التالي^(١):

- مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط؛
- مرحلة إعداد خطة المشروع؛
- مرحلة التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط؛
- مرحلة نمو وتطوير المشروع؛
- مرحلة التخرج من الحاضنة.

٢.٨. الخدمات التي تقدمها الحاضنة

تقوم حاضنة الأعمال التقنية بتقديم حزمة من الخدمات المتنوعة التي تساعد المؤسسات المحتضنة على النمو والتطور، وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في العناصر الأساسية التالية^(٢):

أ- توفير المرافق المتعلقة بالبنية التحتية؛

ب- تقديم الخدمات الفنية؛

ج- توفير الأماكن والمكاتب والمجهزة؛

د- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل؛

هـ- توفير الخدمات القانونية؛

(١) المرجع نفسه، ص: ٥٨

(٢) عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، مرجع سابق

و- بناء شبكات التواصل Networking؛

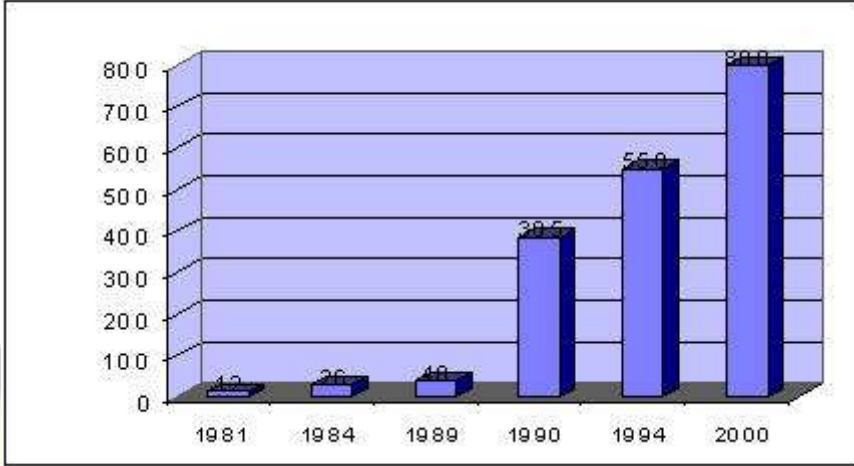
ز- توفير العديد من الخدمات (الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية).

ثانيا: بعض التجارب العالمية في ميدان حاضنات الأعمال التقنية

١. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر تجربة الولايات المتحدة من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث إن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية من عام ١٩٨٤ عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي ٢٠ حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام ١٩٨٥، وفي نهاية عام ١٩٩٩ وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي ٨٠٠ حاضنة، ويلخص لنا الشكل التالي تطور عدد الحاضنات في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٠.

الشكل رقم ٠٣: تطور عدد حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٠



Source: National Business Incubator Association, best practice report, 2000

بالإضافة إلى وجود الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA يوجد عدد من شبكات الحاضنات في الولايات المختلفة نذكر منها على سبيل المثال:

- جمعية تكساس لحاضنات الأعمال؛

- شبكة حاضنات ولاية نيوجرسي؛

وتذكر إحصائيات جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن ٨٠٪، وأن معدل نموها يزيد من ٧ إلى ٢٢ ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج

حاضنات الأعمال وقد تم إنشاء ١٩ ألف شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من ٢٤٥ ألف فرصة عمل دائمة^(١).

وفي إحدى الإحصائيات الحديثة التي تصدرها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة، نجد تحليلاً كاملاً لسمات هذه الحاضنات تبعاً لعدة عناصر هي كالآتي^(٢):

١.١. التوزيع الجغرافي للحاضنات :

تتوزع حاضنات الأعمال جغرافياً على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك تركيزاً واضحاً للحاضنات التكنولوجية في المدن الكبرى حسب ما توضحه الإحصائيات التالية:

- ٤٥٪ من الحاضنات تقع في المدن الكبرى؛

- ١٩٪ من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية؛

- ٣٦٪ من الحاضنات تقع في المناطق الريفية؛

٢.١. مساحات الحاضنات:

تختلف مساحات هذه الحاضنات ما بين ١٢ ألف متر مربع في أكبرها، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي ٥ آلاف متر مربع، بينما يبلغ متوسط عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي ٢٠ مشروعاً.

(1) National Business Incubator Association, best practice report , op. cit.

(2) NBIA: «Incubation Industry Information», 1999 ,
www.nbiam.org/information le: 15/04/2005

٣.١. طرق تمويل الحاضنات الأمريكية:

يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة، «حاضنات لا تهدف إلى الربح» حوالي ٥١٪ من مجموع الحاضنات، من بينها ٢٠٪ تمولها المؤسسات التعليمية الحكومية^(١) وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة. بينما تمثل الحاضنات التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو شركات صناعية حوالي ٨٪ من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتعتبر نسبة ١٦٪ من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، كما أن ٥٪ من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.

٤.١. أنواع وتخصصات الحاضنات الأمريكية :

حوالي ٣٥٪ من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية مختلطة **Mixed technology** ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، كما أن ٣٠٪ من مجموع الحاضنات هي حاضنات ذات استعمال مشترك **Mixed use** ، ونسبة ٢٥٪ عبارة عن حاضنات أعمال أخرى، و٧٪ حاضنات إنترنت^(٢).

٥.١. نماذج رائدة لحاضنات الأعمال التقنية الأمريكية :

- شبكة الحاضنات التقنية بنيوجرسي: أحد الأمثلة على هذه الشبكات، نجد

(1) Rustam Lalkaka, op. cit.

(2) ibid.

فعاليات حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة .. دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر

أ/ أحمد بن قطاف

شبكة الحاضنات التكنولوجية في ولاية نيوجرسي والتي يوجد بها وحدها ١١ مركزاً لتنمية المشروعات الصغيرة ، بالإضافة إلى ٠٧ حاضنات تكنولوجية، والتي تحتضن عدداً من الشركات الناشئة^(١)، وتشتمل هذه الشبكة على:

- عدد المشروعات الملتحقة بالحاضنة ١١١ مشروعاً؛
- عدد فرص العمل التي توفرها الشركات الحاضنة ٤٧٨ فرصة عمل دائمة؛
- نسبة الزيادة في توظيف الأفراد في الشركات عند التحاقها بالحاضنة ٢١١٪؛
- مجموع دخول الشركات في الحاضنات ٦,٣٨ مليون دولار أمريكي؛
- عدد الشركات التي تخرجت من هذه الحاضنات ١٠٤ شركات؛
- متوسط فترة الإقامة في الحاضنة من ٠٢ إلى ٠٣ سنوات؛
- عدد الشركات التي تخرجت من الحاضنة وما زالت في ولاية نيوجرسي ٨٠ شركة؛
- نسب النجاح في المشروعات التي تخرجت من الحاضنة ٧٧٪.
- حاضنة أوستن للتكنولوجيا :

تأسست هذه الحاضنة في عام ١٩٨٩ وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة ٧٥ ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية ٦٥٪ منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة ٣٠ شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة ٠٣ سنوات على الأكثر) مع استقبال من ١٠-١٥ شركة جديدة سنوياً، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتياً، وتبلغ

(1) <http://www.state.nj.us/> le: 05/08/2015.

ميزانية الحاضنة ٦٠٠ ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبالغها و ٥٠ ألف دولار من المعونات العامة^(١).

٢. التجربة الفرنسية

تعتبر التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات من أقدم التجارب في دول الإتحاد الأوروبي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينيات، ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي ٢٠٠ حاضنة تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، وقد تم حديثاً (عام ٢٠٠١) إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات «France Incubation». وقد قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعاً لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي^(٢):

- التكنولوجيا الحيوية **biotechnologie**: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإنترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، الوسائط المتعددة؛
- العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعلم، الثقافة.

٢-١ - أصناف حاضنات الأعمال الفرنسية:

وبالإضافة إلى التصنيف السابق، نجد تصنيفاً آخر لحاضنات الأعمال حسب الجهة أو الهيئة التي تنتمي إليها، حيث نجد:

(١) الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي: نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الرياض، أكتوبر، ٢٠٠٣، ص: ١٢٧

(٢) عاطف الشبراوي، مرجع سابق، ص: ٧٢

فعاليات حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة .. دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر

أ/ أحمد بن قطاف

- **حاضنات حكومية:** وهى الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة (INT, ESSEC, EPITA) ومراكز البحوث بالإضافة إلى الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم، مثل حاضنة Paris Innovation.

- **حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى:** وهى حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة في المجالات التي تهتم هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة، مثل شركة الاتصالات الفرنسية France Telecom التي أقامت «Invent Mobile» وشركة الكهرباء الفرنسية EDF التي أقامت حاضنة «Business Accelerator».

- **حاضنات قطاع خاص:** وهى حاضنات استثمارية تهدف إلى الربح، بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر. و تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات المخاطرة العالية جداً، ومثال هذه الحاضنات الخاصة، حاضنة Talento التابعة لشركة KPM6.

وبالنسبة للنوع الأول (الحاضنات الحكومية) فقد أطلقت فرنسا مشروع احتضان وتمويل المؤسسات التكنولوجية incubation et capital amorçage des entreprises technologiques في مارس ١٩٩٩ من طرف وزارتي البحث العلمي والاقتصاد، والذي يهدف إلى إنشاء حاضنات تكنولوجية موجهة إلى قطاع التعليم

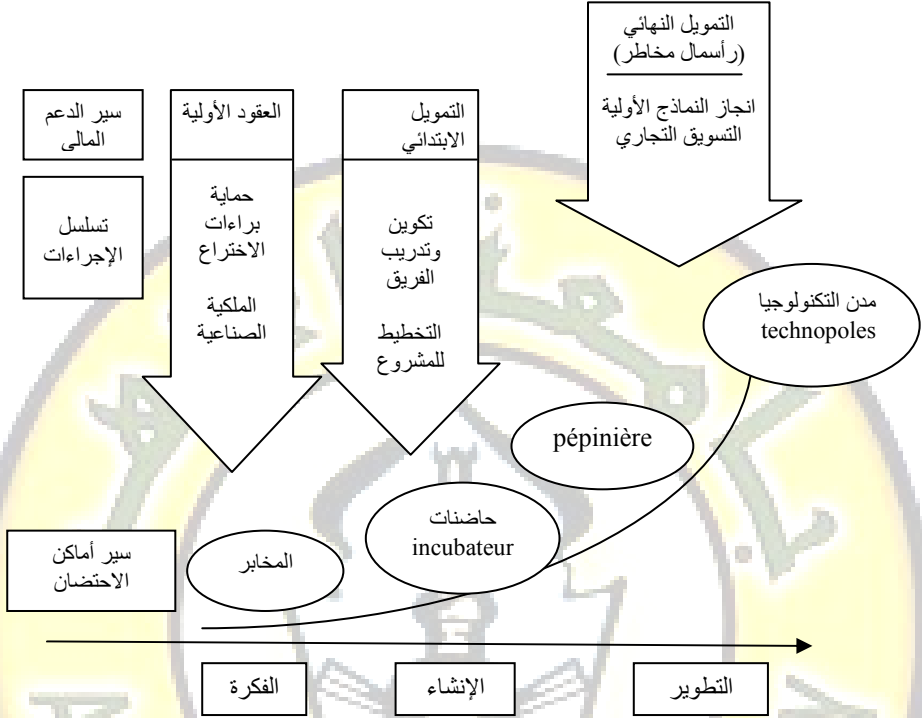
العالي والبحث العلمي حيث أسفر هذا المشروع (إلى غاية نهاية ٢٠٠٣) عن النتائج التالية^(١):

- إنشاء ٣٠ حاضنة تكنولوجية؛
 - احتضان ٩٦٤ مشروع، تخرج منها ٥١٩ مؤسسة توظف حوالي ٢٠٢٥ شخص؛
- تتميز هذه الحاضنات بكون ٣٥٪ منها تعمل في ميدان التكنولوجيا الحيوية **biotechnologie** و ٣١٪ تعمل في ميدان تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أن نسبة ٩٠٪ من أصحاب المشاريع يحملون شهادات عليا (ماجستير، دكتوراه) و ٥٨٪ منهم لا يقل سنهم عن ٣٦ سنة و ٣٩٪ بين ٢٥ و ٣٥ سنة.
- ويوضح لنا الشكل التالي نموذج احتضان المؤسسات المعمول به في فرنسا واهم مميزاته:

(1) Ministère délégué à la recherche : mesures de soutien à l'innovation et à la recherche technologique, bilan au 31 décembre 2003, avril, 2004, pp: 27- 29

فعاليات حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة .. دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر
أ/ أحمد بن قطاف

الشكل رقم ٠٤: نموذج احتضان المشاريع الفرنسي



Source: www.capintech.com/documents/GTalbotier.pdf

٢-٢- نماذج لحاضنات أعمال تقنية فرنسية :

- حاضنة المؤسسات التكنولوجية Normandie Incubation^(١):

أنشأت حاضنة Normandie Incubation في جويلية ٢٠٠٠ بالتعاون مع جامعة Caen Basse-Normandie والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء وتمتلك الحاضنة شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة.

(1) www.normandie-incubation.com/n_incubation.html le 15/04/2015

يتم تمويل الحاضنة من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا الجديدة والجمعيات المحلية والأعضاء المؤسسين للحاضنة ، وتبلغ ميزانية الحاضنة ٥٠٠ ألف أورو سنويا.

تتكون الحاضنة من :

- مكتب إدارة؛
 - لجنة اختيار ومتابعة المشاريع؛
 - لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة؛
 - أعضاء الحاضنة ويتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.
- تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية، ومنذ انطلاق الحاضنة في سنة ٢٠٠٠ قامت باحتضان ٢٤ مشروع توظف حوالي ٤٠ شخصا، تخرج منها ٨ مشاريع بنجاح ، بينما لا تزال المشاريع الأخرى في مرحلة الاحتضان.

٢- الحديقة التكنولوجية EUROSANTE في مدينة ليل^(١):

أنشأت الحديقة في سنة ١٩٩٦ وتتوفر على العديد من التجهيزات والمواقع، كما تحتوي على مركز طبي جامعي يعمل به أكثر من ٢٣٥٠ طبيب و ٢٠٠٠ باحث، كما تتوفر على العديد من مخابر البحث في ميدان البيوتكنولوجيا، وتتواجد بها ٥٠٠ مؤسسة تعمل في ميادين: الصيدلة، إنتاج المعدات والتجهيزات الطبية، تقنيات

(1) Abdelkader DJEFLAT: «économie fondée sur la connaissance et l'incubateur», Séminaire international sur les incubateurs et la création d'entreprises innovantes en Algérie ANVREDET, 22-23 juin, 2003, alger

الإعلام الآلي في المجال الطبي، توفر الحديقة ١٠٠٠ منصب عمل في كل سنة بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات، وتهدف الحديقة إلى:

- احتضان ومرافقة المؤسسات العاملة في مجال الصحة؛
- تجميع نتائج البحث العلمي؛
- تسهيل عمليات نقل التكنولوجيا ونتائج الأبحاث في المجال الصحي؛
- جذب المؤسسات الأجنبية للاستثمار في المنطقة؛
- تشكيل شبكات علاقات مع مختلف الهيئات: غرف التجارة والصناعة، وكالات الاستثمار، مؤسسات البحث العلمي.

ثالثاً: واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وأسباب تأخر انطلاقها

١. واقع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال التقنية متأخرة نوعاً ما مقارنة بالدول النامية والدول العربية خصوصاً، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة ٢٠٠٣، باستثناء القانون رقم ١٨/٠١ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم الصادر في سنة ٢٠٠١ والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصاً المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة.

وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية

المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان ، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير .

وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء ١١ محضنة في كل من الولايات التالية^(١): الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر^(٢). بالإضافة إلى ٠٤ ورشات ربط في كل من : الجزائر ، سطيف ، قسنطينة ، وهران^(٣). وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ تم تخصيص مبلغ ٠٤ مليار دينار لدعم قطاع المؤسسات ص وم ، حيث سيتم زيادة عدد المحاضن ليلبلغ ٢٠ محضنة^(٤) أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ١٤ مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى ١٤ ولاية هي الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية^(٥). ثم إنشاء ٢١ مركز في مرحلة ثانية ليلبلغ عدد المراكز ٣٥.

٢. أسباب تأخر انطلاق حاضنات ومشاتل المؤسسات

- (١) الجريدة الرسمية ، العدد ٦٧ ، ٠٥ نوفمبر ، ٢٠٠٣ ، ص - ص : ١١ - ١٧
- (٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٣٦ ، ٠٦ يونيو ، ٢٠٠٤ ، ص : ١٣
- (٣) الجريدة الرسمية ، العدد ٦٧ ، ٠٥ نوفمبر ، ٢٠٠٣ ، ص - ص : ١٨ - ٢٠
- (٤) مقابلة مع مدير ترقية الاستثمار بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- (٥) أحمد حميدوش ، «مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومراقبة المؤسسة» ، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، العدد ٠٢ ، مارس ، ٢٠٠٣ ، ص : ١٣

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لاهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإجمالاً يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى التأخر في انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:

- تأخر صدور القوانين المراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة ٢٠٠٣؛
- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصاً في الإطار القانوني، حيث إن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلاً من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملاً بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال؛
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف الجهود في تأهيل المؤسسات ص وم، دون الاهتمام الجدي بالية حاضنات الأعمال؛
- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأنه تم تكوين مجموعة من الإطارات والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية سنة ٢٠٠٥.

- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لاتزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.



خاتمة

من خلال العرض السابق يتبين لنا مدى الأهمية التي أصبحت حاضنات الأعمال التقنية تخطى بها في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في مساعدة المؤسسات الصغيرة، خصوصاً القائمة على المبادرات التكنولوجية، في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها، وبالنظر إلى تجارب الدول النامية والدول العربية نجد أن الجزائر مازالت بعيدة في ميدان حاضنات الأعمال التقنية، وما هذا إلا نتيجة للعراقيل والصعوبات التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذا فإن توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة الجزائرية على تخطي أعباء وأخطار مراحل التأسيس والإنشاء، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات والاقتراحات:

- توفير مختلف الاحتياجات اللازمة لإقامة حاضنات الأعمال، قبل إنشائها؛
- يجب دراسة الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات المحتضنة وتركيز الخدمات المقدمة على تلك الاحتياجات؛
- العمل على توفير مسيرين ذوي كفاءة لإدارة الحاضنة، خاصة المدير الذي لا بد من الدقة في اختياره، وإعطائه الصلاحيات التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة والمؤسسات المحتضنة؛
- تقييم الوضع الحالي للحاضنات والعمل على معالجة مختلف النقائص التي تعاني منها؛

- زيادة الجهود الترويجية والتحسيسية للتعريف بالحاضنات ومختلف الخدمات المقدمة من قبلها،
- ضرورة العمل على التنسيق بين مختلف الحاضنات على المستوى الوطني، وذلك لتبادل الخبرات وتوجيه الجهود لتحقيق دعم أكبر للمؤسسات المحتضنة؛
- تشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال حاضنات الأعمال؛
- الاستفادة من التجارب العالمية والدولية والعربية السابقة، وخاصة الأمريكية منها؛
- العمل على توفير مختلف الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال العالمية، للمشاريع المحتضنة على غرار التكوين، التدريب، المساعدة على تسويق المنتجات، وتوفير مختلف الاستشارات التي يحتاجها حاملي المشاريع.

المراجع

- خليل الشماع، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع ٤٤، المجلد ١٧، ديسمبر، ٢٠٠٩.
- حسين رحيم: «نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد: ٠٢، ٢٠٠٣.
- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية مصر، ٢٠٠٢.
- عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، «دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة»، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض.
- عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٣.
- الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود متدى الرياض الاقتصادي: نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الرياض، أكتوبر، ٢٠٠٣.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٦٧، ٠٥ نوفمبر، ٢٠٠٣.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٣٦، ٠٦ يونيو، ٢٠٠٤.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٦٧، ٠٥ نوفمبر، ٢٠٠٣.
- أحمد حميدوش للجمهورية الجزائرية، «مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة»، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والصناعة التقليدية ، العدد ٠٢ ، مارس ، ٢٠٠٣ .

- NBIA: «what is incubators», disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2013
- Elena Scaramuzzi : Incubators in developing countries: status and development perspectives, World Bank, Washington DC, May, 2002, p: 05
- OCDE: TECHNOLOGY INCUBATORS: nurturing small firms, OCDE, paris, 1997 p: 15
- ESCWA: Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries , United Nations , New York, june, 2001, p: 04
- NBIA: "Incubation Industry Information", 1999 , www.nbia.org/information le: 15/04/2015
- Rustam Lalkaka, «Technology Business Incubators: Characteristics Benefits, Performance», APCTT-GOI, International Workshop on TBIs Bangalore India, 29 - 31 January 2001.
- Ministère délégué à la recherche: mesures de soutien à l'innovation et à la recherche technologique, bilan au 31 décembre 2003, avril, 2004, pp: 27- 29
- www.normandie-incubation.com/n_incubation.html le 15/04/2015
- Abdelkader DJEFLAT: «économie fondée sur la connaissance et l'incubateur», Séminaire international sur les incubateurs et la création d'entreprises innovantes en Algérie ANVREDET, 22-23 juin, 2003, alger
- <http://www.state.nj.us/> le: 05/08/2015

صَيَغُ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

دكتورة/ وسام أحمد السيد محمد (*)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فصلوات الله وتسليماته عليه وعلى آله وأصحابه، والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

فهذا بحثٌ يربطُ بين قواعد اللغة العربية والقواعد الفقهية ويبين إسهامات هذه القواعد في المعاملات التجارية، سَمَّيْتُه: (صَيَغُ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يبين مدى الصلة الوثيقة بين اللغة العربية وغيرها من العلوم، ومدى تأثيرها في مجال المعاملات التجارية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١ - معرفة فضل اللغة والفقه في تصحيح التصرفات والعقود.
- ٢ - حث أهل التجارة على تعلم ما يتعلق بالأعمال التجارية من اللغة العربية وعقود المعاملات الشرعية.

(*) دكتوراه في الفقه المقارن ورئيس قسم الدراسات الإسلامية سابقا بكلية البنات بظهران الجنوب
جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية.

٣- بيان مدى التواءم بين القواعد اللغوية والقواعد الفقهية، وخاصة ما يتعلق بالمعاملات التجارية.

المنهج العلمي للبحث يقوم على:

١- المنهج الوصفي التحليلي ٢- المنهج المقارن.

ملخص وخطة البحث

البحث يتكون من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: في أهمية البحث وأهدافه ومنهج البحث وخطة البحث.

المبحث الأول، في صيغ المعاملات التجارية، وأتناول فيه صيغة الماضي، وصيغة المضارع، وصيغة الأمر، وصيغة الاستفهام، وصيغة اسم الفاعل.

المبحث الثاني: قاعدة: العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني، ودورها في تصحيح صيغ المعاملات التجارية.

وفيه مطلبان: المطلب الأول: آراء الفقهاء في قاعدة: (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني).

المطلب الثاني: دور قاعدة: (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني) في تصحيح صيغ المعاملات التجارية.

المبحث الثالث: القواعدُ الأخرى المصححةُ لصيغ المعاملات التجارية.

وأتناول فيه سبع قواعد: القاعدة الأولى: إعمال الكلام أولى من إهماله

القاعدة الثانية : إذا تعذر الصريح يصار إلى الكناية

القاعدة الثالثة: السؤالُ معاذٌ في الجواب.

القاعدة الرابعة: الحقيقة تترك بدلالة العادة.

القاعدة الخامسة: الضرورات تبيح المحظورات.

القاعدة السادسة : إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز.

القاعدة السابعة : ذِكْرُ بَعْضٍ مَا لَا يَتَجَزَّأُ كَذِكْرِ كُلِّهِ .

وأما الخاتمة : ففي أهم النتائج والتوصيات.

والله الموفق والمستعان

المبحث الأول

صيغ المعاملات التجارية

أولاً: صيغة الماضي: لا خلاف بين الفقهاء^(١) في صحة التعاقد متى كان الإيجاب بصيغة الماضي، وصدر القبول من الموجه إليه الإيجاب أيضاً بصيغة الماضي، مثل أن يقول البائع: بعت، ويقول المشتري: اشتريت؛ لأن هذه الصيغة وإن كانت للماضي وضعاً، لكنها جعلت إيجاباً للحال في عرف أهل اللغة والشرع^(٢).

فهذه الصيغة الماضية هي أصلح الصيغ كما يرى الفقهاء لانعقاد العقد، فالماضي قد تعارف أهل اللغة والشرع والعرف على أنه أصلح الصيغ التي يتم بها التعاقد. فهو أكد صيغة للعقود... لأنها صيغة نفيد الثبوت الوقوع وتأكيد الإمضاء وهذا كله أليقُّ للتعاقد وأدُلُّ عليه للزومه، وتحقيق المقصود منه، إلى حد أنهم لم يوقفوا التعاقد بصيغة الماضي على وجود نية أو قرينة.

ولأن الشارع يعتبر اللفظ الدال على الماضي فينشئ العقد في الحال. وقد استخدم القرآن الكريم للتعبير عن بعض الأمور المحقق حدوثها بصيغة الماضي رغم إنها لم تحدث بعد؛ دلالة على اليقين والجزم من المولى عز وجل بتحقيقها كقوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾

(١) حاشية رد المحتار ٥٠٩ / ٤ - حاشية الدسوقي ٣ / ٣ وما بعدها - مغني المحتاج ٣٣٢ / ٢ - كشف القناع ١٤٦ / ٣ .

(٢) بدائع الصنائع ١٣٣ / ٥ - مجمع الأنهر ٤ / ٢ .

[الأعراف: ٤٤]. وبالرغم من أن هذا لم يحدث بَعْدُ فَقَدْ عَبَّرَ المولى بلفظ الماضي؛ لليقين بأن هذا حادثٌ لا محالة.

وسواء أ تقدم الإيجاب على القبول أم حصل العكس، وهذا عند جمهور الفقهاء من غير الحنفية الذين يذهبون إلى أن الإيجاب هو ما يصدر من المالك والقبول هو ما يصدر من الممتلك، وأما عند الحنفية فهو من باب أولى يعتبر صحيحاً؛ لأن الإيجاب عندهم: ما صُدِرَ أَوَّلًا، والقبول: ما صُدِرَ ثانيًا^(١).

ثانيًا: صيغة المضارع: اختلف الفقهاء فيما إذا كانت صيغة التعاقد بلفظ المضارع، كأن يقول شخص لآخر: (أبيعك أو أُرهنك أو أُوجِّرك هذه السلعة)، وذلك على رأيين:

الرأي الأول: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى جواز التعاقد بصيغة المضارع. ومن ذهب إلى هذا جمهور الحنفية^(٢)، ووافقهم المالكية^(٣)، والشافعية^(٤). وقد اشترط الحنفية والشافعية أن يكون مَنْ صُدِرَ منه الصيغة ناويًا بالإيجاب. فالمضارع عند هؤلاء يعتبر من ألفاظ الكناية التي تصححها النية. واستدل من اشترط النية ههنا، بأن صيغة (أفعل) وإن كانت في الصحيح تدلُّ

(١) بدائع الصنائع ١٣٣/٥ وما بعدها - فتح القدير ٧٤/٥ - البحر الرائق ٢٨٤/٥ - حاشية الدسوقي ٣/٣ وما بعدها - جواهر الإكليل ٢/٢ - مغني المحتاج ٣/٢ - المغني لابن قدامة ٥٦١/٣ وما بعدها - المقنع ٣/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٣٣/٥ - مجمع الأنهر ٤/٢.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ٦/٥.

(٤) تحفة المحتاج ٢٢١/٤، وقيل: إن الأوجه أنه ينعقد كناية. = راجع: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٧٧/٣.

على الحال، إلا أنه غلب استعمالها للاستقبال إما حقيقة أو مجازاً، ف وقعت الحاجة إلى التعيين بالنية^(١).

فالأصل أنها لا تستخدم في إنشاء العقد في الحال. لكن لو صاحبته قرينة تدل على إنشاء العقد في الحال اعتبر العقد منعقداً في الحال؛ لأن هذه القرينة استبعدت دلالة المضارع للاستقبال.

مثال ذلك: لو قال البائع للمشتري: أبيعك سيارتي بخمسين ألف جنيه، فقال الآخر: قَبِلْتُ، وَقَدَّمَ له في نفس الوقت المبلغ المحدد، فهنا العقد في الحال بناء على الصيغة بالرغم من أنها بلفظ المضارع (أبيع) الدال على الاستقبال، لكن استبعدت هذه الدلالة لوجود قرينة دالة على إرادة العقد في الحال وهي دفع الثمن من المشتري مقترنا بصيغة المضارع.

الرأي الثاني: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن أنه لا يصحُّ التعاقد بصيغة المضارع. ومن ذهب إلى هذا بعض الحنفية والحنابلة^(٢).

جاء في كشف القناع: (لو قال البائع بعثك هذا بكذا، فقال المشتري: - وهو القابل عند الجمهور ما عدا الحنفية - أنا أَخْذُهُ بذلك، لم يصح، أي لم ينعقد البيع؛ لأن ذلك وَعْدٌ بِأَخْذِهِ)^(٣).

واستدلوا على ذلك: بأن ذلك ليس بقبول ولا استدعاء، وإنما هو وَعْدٌ بالتعاقد فقط، فلم يصح^(٤).

(١) بدائع الصنائع ١٣٣/٥.

(٢) مطالب أولي النهى ٥/٣ - كشف القناع ١٤٧/٣.

(٣) كشف القناع ١٤٧/٣.

(٤) كشف القناع ١٤٧/٣.

والراجح: أن الرأي الأول القائل بصحة التعاقد بلفظ المضارع هو الأول بالقبول؛ لاسيما مع وجود نية التعاقد؛ لأنَّ النية يزول بها احتمال قصد التعاقد من عدمه.

وإذا قال البائع مثلاً: أبيعك، فقال المشتري: قَبِلْتُ، ثم قال البائع بعد ذلك: لا أرضى بالبيع، وإنما أردت الوعد، حلف البائع على ذلك، فإن نكل من توجهت إليه اليمين لزمه البيع، وهكذا يقال للمشتري إذا فعل ذلك^(١).

ومن ثم: فإنَّ النِّيَّةَ هي الأساس في إتمام هذا البيع من عدمه، وتَظْهَرُ النِّيَّةُ بِتَوَجُّهِ اليمينِ على مَنْ يُكْرَرُ نِيَّتُهُ.

ثالثاً: صيغة الأمر: اختلف الفقهاء في صحة التعاقد بصيغة الأمر، كما لو قال شخص لآخر: (بعني، أو أَجِّرْ لي، أو قَارِضْنِي، أو أَقْلُنِي)، فقال: بعتك أو أجرتك أو قارضتك أو أقلنتك، وذلك على النحو التالي:

الرأي الأول: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى عدم صحة التعاقد بصيغة الأمر. ومن ذهب إلى هذا الحنفية^(٢)، والشافعية في قول والحنابلة في المشهور إلا إذا أعقبه من الأمر قبولاً بعد ذلك^(٣). واستثنى الحنفية عقد النكاح، فهو ينعقد استحساناً عندهم - بلفظين يعبر عن أحدهما بالاستقبال (كالأمر) وبالأخر عن الماضي. ويستندون في هذا إلى قصة الواهة نفسها للنبي ﷺ، وفيها: فقام رجل من أصحابه فقال: يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها... فقال له النبي ﷺ: «اذهب فقد

(١) الخرشي على مختصر خليل ٥/٧٠

(٢) بدائع الصنائع ٥/١٣٣ - البحر الرائق ٥/٢٧٩

(٣) مغني المحتاج ٥/٢ - حاشية قليوبي ٢/١٩٣ - المغني ٣/٥٦٤.

ملكتهها بما معك من القرآن»^(١). فالرجل استعمل صيغة الطلب (كالأمر) والرسول الله ﷺ رَدَّ مستعملاً صيغة الماضي. ولأنَّ وجود الولي والشهود والزوجين، خلافه تعتبر قرائن على انعقاد عقد النكاح، والقرائن كدلالة الحال.

واستدلوا على عدم الجواز في غير عقد النكاح: بأن الشخص قد يقول لآخر: (بِعْنِي، أَوْ أَجْرِي، أَوْ قَارِضْنِي، أَوْ أَقْلِنِي) لاستبانة الرغبة في البيع أو القراض أو الإجارة أو الإقالة، وهو أشبه بالاستدعاء أو الاستعلام. ولأنه لو تأخر عن الإيجاب لم يصح التعاقد، فلا يصح إذا تقدم، ولأن هذا اللفظ قد عري عن القبول^(٢).

الرأي الثاني: وذهب المالكية^(٣)، والشافعية والحنابلة في قول^(٤) إلى صحة التعاقد بصيغة الأمر.

واستدلوا على ذلك: بأن لفظ «بِعْنِي، أَوْ أَجْرِي، أَوْ قَارِضْنِي، أَوْ أَقْلِنِي، أَوْ غير ذلك» يدل على الرضا فيصح به العقد^(٥).

كما استدلو بقباس سائر العقود على عقد النكاح في صحة انعقادِهِ بلفظ الأمر في قصة الواهبة نفسها.

وأجابوا عن الرأي الأول: بأنه لما كان المطلوب في انعقاد العقد ما يدل على الرضا عَرَفًا، استوى لفظ الأمر مع الماضي، فقول المشتري لمن سلعته في يده: بِعْنِي

(١) صحيح البخاري ١٩٥٦/٥، باب تزويج المعسر، الحديث رقم ٤٧٩٩.

(٢) مغني المحتاج ٥/٢ - حاشية قليوبي ١٩٣/٢ - المغني ٥٦٤/٣.

(٣) الخرشي على مختصر خليل ٦/٥ - حاشية الصاوي: ١٥/٣ - منح الجليل ٤/٤٣٥.

(٤) مغني المحتاج ٣٢٨/٢ - أسنى المطالب ٣/٢ - تحفة المحتاج ٢٢١/٤ - مطالب أولي النهى ٥/٣.

(٥) بدائع الصنائع ١٣٣/٥، ١٣٤ - مغني المحتاج ٣٢٨/٢.

صيغ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

د/ وسام أحمد السيد محمد

سلعتك بكذا، أو غير ذلك من العقود ليس صريحاً في إيجاب العقد؛ لاحتمال أمره به أو التماسه منه، فيحتمل رضاه به وعدمه، لكن العرف دال على رضاه به^(١).

الرأي الراجح: والذي يتضح لي هو صحة التعاقد بصيغة الأمر؛ وذلك لدلالة هذه الصيغة على عنصر الرضا الذي يتطلبه الشارع.

وَيُقَوَّى ذلك: ما ورد في حديث بيع جمل جابر بن عبد الله للنبي ﷺ أنه قال لجابر: «بِعْنِيهِ بِأَوْقِيَّة»^(٢) وروى عن جابر أيضاً في الصحيح أن النبي ﷺ قال لجابر بعد أن نقده ثمن الجمل: «خذ جملك ولك ثمنه»^(٣). فهذه هبة بصيغة الأمر.

واستثناء الحنفية لصحة عقد النكاح بصيغة الأمر دون غيره من العقود لا يعتمد على قاعدة صلبة، ولا يَخَصُّصُهُ دليل؛ إذ أنه طالما احنكنا للقرائن الدالة على قصد انعقاد العقد فلا مبرر للتفريق بين عقد الزواج وغيره.

وقد جرت العادة في تعاملات الناس بهذا.... وإذا جاز استعمال صيغة الأمر في عقد الزواج وهو أشد خطراً وأولى بالاحتياط والتيقن والاستيثاق، فمن باب أولى يجوز استعمال صيغة الأمر في العقود التي هي أقل خطراً من عقد الزواج، وخصوصاً أن العقود الأخرى عقود يقع فيها الخيار بأنواعه، سواء أكان خيار المجلس أو الشرط أو العيب. فلا خطر إذاً ولا خوف من القول بانعقادها بصيغة الأمر.

رابعاً: صيغة الاستفهام: لا يصح التعاقد بصيغة الاستفهام، وذلك بأن يقول

(١) الخرشي على مختصر خليل ٦/٥.

(٢) قال الشيخ الألباني: صحيح = التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ٩/٢٤٣، باب المعجزات، الحديث رقم ٦٤٨٥.

(٣) صحيح البخاري ٧٣٩/٢، باب السهولة والسماحة في الشراء، الحديث رقم ١٩٩١.

شخصٌ لآخر: أتبيع هذا الشيء بكذا؟ أو أبعته مني بكذا؟ فقال البائع: بعت، فلا ينعقد حينئذ ما لم يُقَلَّ المشتري: اشتريت^(١).

واستدلوا على ذلك: بأن ذلك ليس بقبول ولا استدعاء^(٢).

واستثنى الحنفية والحنابلة عقد النكاح، فأجازوه إذا وُجِدَتْ قرينة على إرادة النكاح.

ومما يلاحظ هنا أن الحنفية أجازوا صيغة الاستفهام كما أجازوا صيغة الأمر في النكاح؛ استحساناً؛ لورود النص بها. وفي هذا يقول الكاساني: (وهذا لا ينعقد بلفظ الاستفهام؛ لكون الاستفهام سؤال الإيجاب، والقبول لا يعتبر إيجاباً وقبولاً كذا هذا وهذا هو القياس في النكاح، إلا أنا استحسانه في النكاح بنص خاص، وهو ما روى أبو يوسف أن بلالاً خطب إلى قوم من الأنصار فأبوا أن يزوجوه فقال: «لولا أن رسول الله ﷺ أمرني أن أخطب إليكم لم أخطب»^(٣)، فقالوا له: أملكك؟ ولم يُنقل أن بلالاً رضي الله عنه قال: قِيلَتْ. فَتَرَكْنَا الْقِيَاسَ هُنَاكَ بِالنَّصِّ، وَلَا نَصَّ فِي الْبَيْعِ، فَوَجِبَ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ. وَلِأَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةَ مُسَاوِمَةٌ حَقِيقَةٌ فَلَا تَكُونُ إِجَابًا وَقَبُولًا حَقِيقَةً، بَلْ هِيَ طَلَبُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، فَلَا بُدَّ لِلْإِجَابِ وَالْقَبُولِ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلَ هَذِهِ الصَّيْغَةِ عَلَى الْمُسَاوِمَةِ فِي بَابِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْمُسَاوِمَةَ لَا تُوجَدُ فِي النِّكَاحِ عَادَةً، فَحُمِلَتْ عَلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ^(٤).

(١) بدائع الصنائع ١٣٣/٥ - المغني ٧/٦ - مطالب أولي النهى ٦/٣.

(٢) المغني ٧/٦.

(٣) لم أجده في كتب السنة.

(٤) بدائع الصنائع ١٣٤/٥.

خامساً: صيغة اسم الفاعل: وكذلك تنعقد العقود بصيغة اسم الفاعل؛ لأنه من الأسماء التي تعمل عمل الفعل فهي تؤدي المقصود نفسه من الفعل؛ ولذلك نجد أن الشافعية وهم من المضيقين في هذا الأمر يحيزونه. فقد جاء في حاشية عميرة عن الألفاظ التي يصح التعاقد بها: (المشتقات كبائع ومبيع؛ قياساً على طالق ومُطَلَّق؛ لأن اللفظ إنما اعتُبرَ ليدلَّ على الرضا ولم يتعبد به)^(١).

والخلاصة: أن الفقهاء يؤثرون صيغة الماضي لانعقاد العقد على العموم؛ لدلالاتها على الوجود والتحقق، وباعتبارها المظهر الواضح للتعبير عن الإرادة. أما غير صيغة الماضي فيجب الرجوع إلى القرائن والدلالات، فإن دلت على إرادة إنشاء العقد دلالة بينة انعقد العقد بهذه الصيغة، سواءً أكان بصيغة المضارع أم بصيغة الأمر أم بصيغة الاستفهام عند البعض، أم بصيغة اسم الفاعل.

جاء في التاج والإكليل: (وكلُّ لفظ أو إشارة فهم منه الإيجاب والقبول لزم به البيع وسائر العقود)^(٢). وجاء في حاشية الدسوقي: (باب ينعقد البيع بما يدل على الرضا... قوله بما يدل، أي: عرفاً، سواء دل على الرضا لغةً أو لاً. فالأول: كَبِعتُ واشتريت. والثاني: كالكتابة والإشارة والمعاطة)^(٣).

(١) حاشية عميرة ٢ / ١٥٢.

(٢) التاج والإكليل ٤ / ٢٢٨.

(٣) حاشية الدسوقي ٢ / ٣.

المبحث الثاني

قاعدة : العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني ،

ودورها في تصحيح صيغ المعاملات التجارية

لقد اجتهد الفقهاء في محاولة تصحيح التصرفات الصادرة عن المكلف ما أمكن، وقد اعتمد الفقهاء على وسائل كثيرة في ذلك، وكان للقواعد الفقهية دور بارز في هذا المجال، وهذه القواعد حسب دورها في عملية التصحيح تنقسم إلى نوعين: القواعد المتعلقة بالألفاظ، والقواعد غير المتعلقة بالألفاظ.

وطبيعة البحث تقتصر على ذكر القواعد المصححة لصيغ المعاملات التجارية، وهي القواعد المتعلقة بالألفاظ. وأبرز هذه القواعد قاعدة: (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني)؛ لما لهذه القاعدة من عظيم اهتمام لدى الفقهاء، ولأثرها الكبير في تصحيح الكثير من صيغ المعاملات التجارية، ولذلك أفرزتها بهذا المبحث في مطلبين: المطلب الأول: آراء الفقهاء في قاعدة: (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني).

المطلب الثاني: دور قاعدة: (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني) في تصحيح صيغ المعاملات التجارية.

المطلب الأول

آراء الفقهاء في قاعدة: (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني)

الصيغة المعبرة عن العقد، قد يأتي فيها لفظان: أحدهما بمفرده يدل على عقد، والآخر يدل على عقد آخر، مثل أن يقول شخص: وهبتك هذا الثوب بدينار.

فهل يُعْتَدُّ بلفظ: (وهبتك) الدال على الهبة، أو يكون الاعتداد بالتركيب الذي وقع فيه، بحيث يُنظر إلى الجملة جميعها بما فيها من متعلقات فيكون بيعاً، أو يُحْكَمُ بأن هذه الجملة لغو؛ لوجود التعارض بين أجزائها، حيث إن لفظ: (وهبتك) يدل على أن العقد تبرع، في حين أن الذي تعلق به وهو: (بدينار) يدل على أنه معاوضة؟.

وقد ثار خلافٌ واسعٌ بين الفقهاء في هذه القاعدة، والمعبر عنه بقاعدة: (هل العبرة باللفظ أو بالمعنى؟) أو: (هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها؟):

الرأي الأول: لجمهور الفقهاء: الحنفية والمالكية ورأى للشافعية^(١) ورأى للحنابلة ووافقهم ابن تيمية وابن القيم^(٢) يرون أن العبرة بالمعنى المفهوم من الجملة جميعها، وليس بلفظ عقدٍ واردٍ فيها، أي: إن العبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ. قال ابن نجيم: (الاعتبار للمعنى لا للألفاظ)^(٣).

(١) إلا في النكاح، فإن الشافعية اتفقوا على عدم جوازه إلا بلفظي: النكاح والتزويج. = روضة الطالبين ٣٦/٧.

(٢) الهداية مع فتح القدير ٧٦/٥ - الفروق للقوافي ٥٣/١ - الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢٢٠/٢، ٣/٣ - شرح الخرشى ١٧٣/٣، ٥/٥ - الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٤٨ - المجموع ٢٠٢/٩ - الإنصاف ٢٦١/٤ - القواعد النورانية ص ١١٠ - الروض النضير ٤٢٦/٣ - البحر الزخار ٢٩٢/٤ - إعلام الموقعين ٩٦، ٩٥/٣.

(٣) الأشباه والنظائر ص ٢٠٧.

واستدلوا بالآيات القرآنية والأحاديث العديدة الدالة على أن الأمور بمقاصدها، وأن الأعمال بالنيات، ومنها قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فلغو اليمين لا كفارة فيه ولا اعتبار له في نظر الشارع؛ لأنه مما جرى على اللسان من غير قصد بالقلب. وقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١). فقد اتفقت كلمة المحدثين والفقهاء على جلالة شأن هذا الحديث، ولذلك درجوا على أن يستهلوا به كتب الحديث. وقال بعضهم: ينبغي أن يُجْعَلَ الحديث رأس كل باب^(٢). وقال ابن رجب: (هاتان كلمتان جامعتان وقاعدتان كليتان لا يخرج عنهما شيء)^(٣). وجاء في حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ، وفيه: «يبحثهم الله على نياتهم»^(٤).

فهذه الأحاديث وغيرها تبعث على استحضار النية واعتبار القصد، وعليها يبنى كثير من الأحكام وتصرفات العباد في العبادات والمعاملات.

وتحت عنوان: (العبرة بالعقود بالمقاصد والنيات) وهي القاعدة المنبثقة عن ذلك الأصل (الأمر بمقاصدها) وجدنا للإمام ابن القيم - رحمه الله - كلاماً قيماً، يحلو لنا أن نورد هنا باختصار، لما فيه من إيضاح وزيادة في الموضوع، فيقول: من تدبر

(١) صحيح البخارى ٦/١، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

(٢) فتح البارى ١٨/١ وما بعدها.

(٣) جامع العلوم والحكم ص ١١.

(٤) صحيح مسلم ٤/٢٢١٠، ٣٢١١، كتاب الفتن، باب الخسف بالجيش الذى يؤم البيت، الحديث رقم

مصادر الشرع، تين له أن الشارع ألغى الألفاظ التي لم يقصد المتكلم بها معانيها، بل جرت على غير قصد منه، وأن الاعتبار في العقود والأفعال بحقائقها ومقاصدها دون ظواهر ألفاظه وأفعالها. ومن قواعد الشرع التي لا يجوز هدمها أو هدرها أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات، كما هي معتبرة في القربات والعبادات^(١).

الرأي الثاني: لبعض الشافعية ووافقهم متقدموا الحنابلة: أن العبرة باللفظ الدال على العقد دون الاعتبار بما يتعلق به^(٢).

قال العلائي وابن خطيب الدهشة: (إذا استعمل لفظ موضوع لعقد في عقدٍ آخر، هل العبرة باللفظ أو بالمعنى؟ وجهان: اختلف في الراجح منهما)^(٣). واستدلوا بأدلة، أهمها: أنهم نظروا إلى اللفظ المصرح به، وأنه وضع لإفادة معناه الخاص^(٤). وأن الرضا أمر خفي لا اطلاع لأحد عليه، فيعمل باللفظ المصرح للعقد، ويلغى الشرط الفاسد. فمن وهب بشرط الثواب انعقد هبة؛ نظراً للفظ وألغى الثواب؛ لعدم ملاءمته^(٥). ولأن اعتبار المعنى يؤدي إلى ترك اللفظ. ولأننا أجمعنا على أن ألفاظ اللغة لا يُعدّل بها عما وُضعت له في اللغة، فيطلق اللفظ لُغةً على ما وُضِعَ له، فكذا ألفاظ العقود. ولأن العقود تُفسدُ باقتران شرط مفسد، ففسادها بتغير مقتضاها أولى^(٦).

(١) إعلام الموقعين ٣/٩٥، ٩٦ بتصرف واختصار.

(٢) المجموع للنووي ٩/٢٠٢ - الإنصاف ٤/٢٦١.

(٣) مختصر العلائي والأسنوي ١/٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) المنشور ٢/٣٧٢ وما بعدها - الأشباه للسيوطي ص ١٤٨.

(٥) مختصر العلائي ١/٢٥٤.

(٦) المجموع ٩/٢٠٢، ٢٠٣.

الرأي الثالث: وذهب قولٌ ثالث عند الشافعية وهو يتمشى مع نصوص الظاهرية أنه إذا تعارض لفظان في العقد، لغا العقد وبطل، ولا يعتد بصيغة العقد ولا بمعناه^(١).

وحجتهم في ذلك: أنه عقد لم يستوف شروطه وأركانه ومخالف للنصوص الشرعية، فلا يعمل به ويكون باطلاً.

يقول ابن حزم معللاً بطلان الهبة التي يشترط فيها الثواب: (وهي فاسدة مردودة؛ لأن الشرط ليس في كتاب الله عز وجل، فهو باطل)^(٢).

رأي الباحثة

وفي رأيي أن الذين نظروا إلى اعتبار اللفظ المشتهر في العقد، دون النظر إلى ما تعلق به ألغوا ما تضمنته عبارة المتعاقد من إضافات، فلا هم أخذوا بكل ألفاظ العبارة وحاولوا التوفيق بينها إذا أمكن، ولا هم تركوا كل العبارة؛ لتناقض اللفظ مع ما تعلق به، وكان الأولى لهم أن يقولوا ببطلان العقد طالما أنهم يعتبرون بالألفاظ؛ وذلك لتعارضها.

أما الذين أبطلوا العقد ولم يأخذوا باللفاظ ولا بمعانيه واحتجوا بأنها ليست في كتاب الله تعالى فتكون باطلة، فيمكن أن يقال لهم: وليس في كتاب الله ما ينفي جوازها، فتحمل على البراءة الأصلية طالما أمكن التوفيق بين ألفاظ العبارة، وابتعدنا عن مجال العبادات المبنية على التوقف، والفروج التي يغلب فيها جانب الحظر. ولا سيما أن (إعمال الكلام أولى من إهماله).

(١) المرجعان السابقان، والمنثور في القواعد للزركشي ٣٧٣/٢ - المحلى لابن حزم ١٢٩/٩ : ١٤٤ .

(٢) المحلى لابن حزم ١٢٩/٩ : ١٤٤ .

ولذلك فالراجع في نظرى هو القول الأول الذى يرى بأن العبرة فى العقود للمقاصد والمعانى لا للألفاظ والمباني؛ وذلك لأن الجملة لا يفهم السامع معناها إلا مع متعلقاتها، كما أن اللفظ يتغير معناه بحسب ما يتعلق به. فإذا قال أحد: رأيت أسداً فى الغابة، فالمراد به الأسد الحقيقى. وإذا قال: رأيت أسداً يقود الجيوش^(١)، فالمراد به القائد الشجاع بلا شك ولا ريب. ولم يتغير معناه هذا إلا بما تعلق به. وكذلك الأمر بالنسبة للعقود، فإذا استعمل لفظٌ اشتهر فى عقد، ثم أتى بعده بمتعلق يدل على عقد آخر وأن السامع لا يفهم منه العقد الأول بل العقد الثانى، فلا بد أن يُقبل؛ لأن المراد بالتخاطب هو: أن يفهم المخاطب كلام المتكلم. والتفاهم كما يتحقق بالحقيقة كذلك يتحقق بالمجاز والاستعارة، بل هذا أبلغ وأكد.

وإن لم نحمله على المعنى المقصود المفهوم من التركيب؛ لأدى إلى إلغائه. ولا شك أن: (إعمال الكلام أولى من إلغائه)^(٢). وأن القاعدة العامة هى: أن لا يُصدّر كلام العاقل، بل يحمل على محملٍ معقول، وأن: (الحقيقة إذا تعذرت فإنه يصار إلى المجاز)^(٣)، وأن الأمر يصرف إلى المجاز عند قيام القرينة^(٤).

(١) استعارة تصريحية، حيث شبه الإنسان بالأسد، ثم حذف المشبه، وصرح بالمشبه به، وذكر شيئاً من لوازم المشبه، وهو قيادة الجيش.

(٢) المنشور ١٨٣/١ - الأشباه للسيوطى ص ١١٥ وبهامشه المواهب السنية ص ٢٦٣.

(٣) الأشباه لابن نجيم ص ١٣٥.

(٤) مختصر العلائى ص ٣٤١.

المطلب الثاني

دور قاعدة (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني)

في تصحيح صيغ المعاملات التجارية

لهذه القاعدة دورٌ في تصحيح صيغ عقود المعاملات التجارية، بل في تصحيح شتى العقود، كعقد النكاح والخلع والرجعة والطلاق وخلافه.

ولكنني سأذكرُ نماذج لبيان دور هذه القاعدة في تصحيح صيغ عقود المعاملات التجارية؛ طبقاً لطبيعة البحث الذي بين أيدينا.

النموذج الأول: البيع^(١) بلا ثمن:

من المعلوم أن الثمن ركن في عقد البيع، فإذا قال: بعت لك هذه السلعة ولم يذكر الثمن في الصيغة، فهل يعتبر هذا عقد هبة؛ لأنه تنازل دون مقابل، أو يعتبر بيعاً فاسداً؛ لأنه لم يذكر فيه أحد العوضين مع أنه قد عُقِدَ بلفظ البيع؟.

في ذلك خلاف بين الفقهاء على رأيين:

الرأي الأول: قال بأنه ينعقد هبة طالما أنه لم ينص على الثمن في العقد. وبهذا أفتى الحنفية وظاهر مذهب المالكية وصرح به الشافعية في أحد القولين ووافقهم الحنابلة^(٢).

قال صاحب الاختيار في شرح معنى البيع: (إن وجد تمليك المال بالمنافع فهو

(١) البيع لغة: مطلق المبادلة، وكذلك الشراء، سواء كانت في مال أو غيره. = لسان العرب ٥٥٦/١. وشرعاً: عقد معاوضة محضة يقتضى ملك عين أو منفعة على الدوام لا على وجه القربة. = إعانة الطالبين ٢/٣.

(٢) الاختيار ٣/٢ - حاشية الدسوقي ١٠٠/٤ - المجموع ٢٠٣/٩ - المغنى والشرح الكبير ٢٩٩/٦.

إجارة أو نكاح، وإن وجد مجاناً فهو هبة^(١). فهذا النص قد صرح بأن البيع لا يعتبر بيعاً، بل هبة؛ نظراً إلى المعنى.

الرأى الثانى: قال بأن صيغة البيع إذا خلت عن ذكر الثمن كان بيعاً فاسداً. وبهذا قال الشافعية فى أحد القولين وهو ما يتوافق مع أصول المذهب الظاهرى^(٢). قال النووى: (لو قال: بعته ولم يذكر ثمناً، فإن اعتبرنا المعنى انعقد هبة، وإلا فبيع فاسد)^(٣).

وقد جمع السيوطى هذين الرأين حين قال: (هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها؟ خلاف، والترجيح مختلف، فمنها: إذا قال: بعته ولم يذكر ثمناً، فإن راعينا المعنى انعقد هبة، أو اللفظ فهو بيع فاسد)^(٤). أدلة كل رأى:

أما أدلة الرأين، فهى متفرعة عن أدلتها فى قاعدة: (هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها؟).

فمن قال: إن العبرة فى العقود بالمقاصد والمعانى، قال بأن هذه الصيغة: (بعته) دون ذكر الثمن تنعقد هبة؛ لأنها تملِكُ بلا عَوْضٍ.

ومن قال: إن العبرة بالألفاظ، قال بأنها بيع فاسد؛ لأنه ذُكِرَ فيها لفظُ البيع. والبيع من أركانه: الثمن والمثمن: (المعقود عليه)، فإذا تخلف أحد أركانه فسد العقد.

(١) الاختيار ٣/٢.

(٢) المجموع ٢٠٣/٩ - الأشباه للسيوطى ص ١٤٨ - المحلى لابن حزم ١٢٩/٦، ١٤٤، ١١٢/٥.

(٣) المجموع ٢٠٣/٩.

(٤) الأشباه والنظائر ص ١٤٨.

رأى الباحث

وإنني أرى أن هذه العبارة: (بعتك) دون ذكر ثمن المبيع، يراعى فيها مقتضى الحال الذى قيلت فيه، وما قد يوجد معها من قرائن؛ لتحديد المراد منها.

فمثلاً: لو أن شخصاً دخل محلاً تجارياً وطلب سلعة معينة، فقال صاحب المحل: (بعتك هذه السلعة) دون أن يذكر الثمن ولم يكن الثمن مدوناً على السلعة، فهذا بيع فاسد؛ لأن صاحب المحل يريد البيع لا الهبة، وقد تلفظ بلفظ البيع لا بلفظ الهبة وما فى معناها، فكان البيع دون ذكر الثمن بيعاً فاسداً فى هذه الحال.

وأما إذا كان رجل يسأل الناس بأن قال لشخص: أعطني مما عندك، فقال له: (بعتك هذا) دون أن يذكر الثمن، كان هبة لا بيعاً؛ لأن المسألة قرينة على أنه يريد الصدقة أو الهبة، خاصة وأنه لم يطلب سلعة معينة وكان معروفاً بالفقر بين الناس.

وكذلك لو قال رجل لصديقه: هبني هذا الشيء، فقال صديقه: (بعتك) دون أن يذكر الثمن، انعقد هبة؛ لأن قوله: هبنى ووجود الصداقة بينهما قرينة على أن صاحب السلعة أراد الهبة لا البيع، لاسيما أنه لم يذكر الثمن.

وعلى هذا، فإن خلت هذه العبارة من القرائن فهى عبارة فاسدة؛ لأنه إما أن يذكر الثمن أو يذكر لفظ الهبة؛ لكى يكون العقد جديراً بالاعتبار والقبول.

النموذج الثاني: الهبة بشرط الثواب:

فهل تأخذ الهبة معنى البيع، فتكون من عقود المعاوضات، أو يكون النظر إلى اللفظ، فلا تنفك عن عقود التبرعات؟.

الرأى الأول: يرى أن مَنْ وهب بشرط الثواب كان هذا بيعاً لا هبة. وبهذا قال

الحنفية والمالكية وقول للشافعية والمعتمد لدى الحنابلة، وإن كان الشافعية والحنابلة قد اشترطوا أن يكون الثواب معلوماً^(١).

قال في الأجوبة الخفيفة: (إذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين، فهي هبة ابتداءً، فيشترط التقابض في العوضين، وهي بيع انتهاءً فَتَرَدُّ في العيب وخيار الرؤية^(٢) وتؤخذ^(٣) بالشفعة)^(٤).

فالحنفية هنا اعتمدوها بيعاً بجميع متعلقاته من ثبوت الشفعة والرد بسبب العيب وخلافه. ولكن أضافوا إلى ذلك صفة من صفات الهبة، وهي أنها لا تُعْتَمَدُ إلا بالقبض للموهوب له^(٥).

(١) الاختيار ٥٥/٣ - الأجوبة الخفيفة ص ٤٠٠ - قوانين الأحكام ص ٣٨٦، ٣٨٧ - بداية المجتهد ٣٦٣/٢ - بلغة السالك ٢٢٣/٣ - جواهر الإكليل ٢١٦/٢ - إعانة الطالبين ٣/٣ - المجموع ٢٠٣/٩ - المغني ٢٩٩/٦.

(٢) الخيار لغة: طلب خير الأمرين، ويقال: هو بالخيار يختار ما يشاء. = المعجم الوجيز ص ٢١٦. وشرعاً: طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو فسخه. وهو على أقسام باعتبارات متباينة، أشهرها أنه نوعان: خيار تشبه: وهو ما يتعاطاه المتعاقدان باختيارهما وشهوتهما من غير توقف على فوات أمر في المبيع. وسببه خيار المجلس الذي هو محل اختلاف بين العلماء. وخيار الشرط. وأما النوع الثاني، فهو خيار النقيصة، وسببه ظهور عيب في المبيع. = الاختيار ١٢/٢ - أسهل المدارك ٢٨٥/٢ - مغني المحتاج ٤٣/٢ - المغني ٦/٤ وما بعدها.

(٣) الشفعة لغة: الزيادة، وهو أن يُشَفَّعَكَ فيما تطلب حتى تُضَمَّه إلى ما عندك فتزيده، فهي تطلق أيضاً على الضم. = لسان العرب ١٥٢/٧. وشرعاً: حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما مُلِكَ بعوض. = مغني المحتاج ٢٩٦/٢.

(٤) الأجوبة الخفيفة ص ٤٠٠.

(٥) فالحنفية يرون أن الهبة لا تملك للموهوب له إلا بالقبض. أما المبيع فَيَمْلِكُ للمشتري بمجرد العقد طالما أنه لم يثبت الخيار، فإذا ثبت الخيار تملك المشتري المبيع بالعقد بشرط انتهاء مدة الخيار. = انظر آراء الفقهاء في الهبة، هل تملك بالعقد أو القبض، والمبيع هل يملك بالعقد أو بالقبض في المراجع الآتية: الأشباه لابن نجيم ص ١٩٠ - بدائع الصنائع ٣٢٤٦/٧ - حاشية ابن عابدين ٥١/٤ - = <

وهذا معنى قولهم: هبة ابتداء وبيع انتهاء^(١).
وجاء في المغنى الحنبلي: (فإن شرط في الهبة ثواباً معلوماً صح، نص عليه أحمد، وحكمها حكم البيع في ثبوت الخيار والشفعة)^(٢).
واستدلوا: بأن هذا عقد دل على التمليك بعوض، فكان كالبيع. فإن نصَّ على قدره كان عوضاً معلوماً، وإن لم ينص على قدره فإنه يقدر بثمن مثله^(٣). كما بنوا رأيهم على أن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني، والتي استدلو عليها سابقاً^(٤). واستدلوا أيضاً بما أخرجه الترمذى عن عبد الرحمن بن عوف المزني وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «المسلمون عند شروطهم»^(٥). فمن جملة ما يدل عليه هذا الحديث، أنه يجب الوفاء بشرط الثواب.

=المبسوط للسرخسي ٤٨/١٢ - تبين الحقائق ٩١/٥ - حاشية العدوى على شرح الخرشى ١٣٥/٢ - المقدمات الممهدة لابن رشد ٥٦٣/٢ - شرح منح الجليل ٦٢٣/٢ - الكافي في فقه أهل المدينة ٩٩٩/٢ - شرح الزرقاني على مختصر خليل ٩٦/٧ - مواهب الجليل ٥٤/٦ - بلغة السالك ٣١٣/٢ - فتح العزيز ٣١٦/٨ - المجموع ٢١١/٩ : ٢١٤ - روضة الطالبين ٣٧٥/٥ - نهاية المحتاج ٤١٤/٥ - مغنى المحتاج ٤٠٠/٢ - الفروع لابن مفلح ١٣٤/٤ - المغنى ٣٠/٤ - وشرحه الكبير ٧١/٤ - الإنصاف للمرادوى ٣٧٨/٤ - قواعد ابن رجب ص ٧٢ - المحلى لابن حزم ٢٩٥/٩، ٢٩٦، ٣٤٢، ٧٨: ٧٤/١٠.

(١) إلا عند زفر، فإن الهبة عنده بيع ابتداء وانتهاء. = قال في تأسيس النظر: (الأصل أن الحادثة مهما أخذت شبهاً من الأصلين وهى منقسمة على وجهين، فإنها تُردُّ إلى كل واحد من القسمين؛ توفيراً على الشبهين حظهما، ولا يُردُّ القسمان جميعاً إلى أصل واحد... وعلى هذا، قال أصحابنا: إن الهبة بشرط العوض حكمها حكم الهبات في الابتداء وحكمها في الانتهاء حكم البياعات. وعند زفر: حكمها حكم البياعات من الابتداء). = تأسيس النظر ص ١٥٤.

(٢) المغنى والشرح الكبير ٢٩٩/٦.

(٣) بداية المجتهد ٣٦٣/٢.

(٤) المجموع ٣٦٠/١٦.

(٥) سنن الترمذى ٦٣٥/٣. كتاب الأحكام. باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس. الحديث رقم ١٣٥٢ - سنن أبى داود ٣٠٤/٣. كتاب الأقضية. باب في الصلح. الحديث رقم ٣٥٩٤. قال الترمذى: وسنده حسن صحيح.

الرأى الثانى: قال بأن الهبة بشرط الثواب عقد فاسد ومردود. وهو ما ذهب إليه الشافعية فى أحد القولين ووافقهم فى ذلك أبو ثور والظاهرية^(١).

قال فى المجموع: (إذا قال: وهبته لك بألف، فإن اعتبرنا المعنى انعقد بيعاً. وإن اعتبرنا اللفظ فسد العقد، فإذا حصل المال فى يده كان مقبوضاً بحكم عقد فاسد)^(٢).

واستدلوا: بأن شرط الثواب فى الهبة شرط فاسد مردود؛ لأنه ليس موجوداً فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله ﷺ ولا هو مجمع عليه، بل فى القرآن الكريم ما يدل على تحريمه^(٣)، وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَيْنَا مِنْ رَّبٍّ لَّيْبُوًّا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَزْبُؤُاْ عِنْدَ اللَّهِ^ط﴾ [الروم: ٣٩]. قال القرطبى: (قال عكرمة: الربا ربوان: ربا حلال وربا حرام. فأما الربا الحلال، فهو الذى يهدى، يلتمس ما هو أفضل منه. وعن الضحاك فى هذه الآية: هو الربا الحلال الذى يهدى؛ ليثاب ما هو أفضل منه، لا له ولا عليه، ليس له أجر، وليس عليه إثم)^(٤). وبمثل هذا قال ابن عباس وابن جبير وطاووس ومجاهد وابن عطية وغيرهم^(٥). وأضاف ابن حزم معلقاً على نفى الأجر ونفى الإثم لمن أراد الثواب، فقال: (هذا إذا أراد بقلبه. وأما إذا اشترطه فعين الباطل والإثم)^(٦). وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]. فهذه الآية قد أورد فيها القرطبى أحد عشر تأويلاً، أحدها: ما نقله عن ابن عباس وغيره: (لا تُعْطِ عطية

(١) المجموع ٣٦٠/١٦ - المحلى ١٤٤/٦، ١٤٥.

(٢) المجموع ٣٠٢/٩.

(٣) المحلى لابن حزم ١٤٤/٦.

(٤) تفسير القرطبى ٥٢٩٢/٧، ٥٢٩٣.

(٥) المرجع السابق ٥٢٩٣/٧ - المحلى لابن حزم ١٤٤/٦، ١٤٥.

(٦) المحلى ١٤٤/٦.

تلتمس بها أفضل منها، قاله ابن عباس وعكرمة وقتادة^(١). وذكر القرطبي أن هذا هو أظهر الأقوال فيها، فقال: (وأظهرها قول ابن عباس: لا تعط؛ لتأخذ أكثر مما أعطيت من المال)^(٢).

ولأنه إذا لم ينص على مقدار الثواب كان بيعاً مجهول الثمن، فبطل؛ لما فيه من الغرر المؤدى إلى التنازع لا التراضي^(٣). وكذلك التناقض في عبارة العقد، فإن لفظ الهبة يقتضى التبرع، فإذا شرط الثواب حصل التناقض، فبطل العقد من أساسه^(٤).

رأى الباحث

يمكن لى أن أوفق بين الرأيين، فأقول: هذه العبارة أيضاً قد تدور بين البيع الصحيح والهبة الصحيحة والصيغة الفاسدة، وذلك بحسب مقتضى الحال، وبحسب تحديد الثواب من عدمه، وقيمة هذا الثواب إذا كان معلوماً. فمثلاً لو أنك ذهبت إلى تاجرٍ وقُلْتَ له: بِعْنِي هذا الكتاب، فقال التاجر: وهبته لك بعشرة جنيهات مثلاً، وكانت قيمته تساوى أو تُدَانِي هذا الثمن، فلا شك أن هذا من قبيل البيع لا الهبة، ولا مانع أن نُعَدَّهُ بيعاً صحيحاً لاسيما أن هذا الثمن معلوم ويعادل قيمة الموهوب.

وحينئذ، يكون الفرق بينها وبين البيع: أن الهبة بشرط الثواب لا يلزم أن يكون القبول فيها فوراً، بخلاف البيع^(٥). ولو لم يذكر الثمن، فمن الأولى أن لا نَعْتَدَّ بهذه العبارة ولا نعتبرها بيعاً ولا هبة؛ لأن البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا حاجة إلى

(١) تفسير القرطبي ٧١٠٤/١٠.

(٢) المرجع السابق ٧١٠٥/١٠.

(٣) بداية المجتهد ٣٦٣/٢.

(٤) المجموع ٣٦٠/١٦.

(٥) حاشية الباجورى على شرح ابن قاسم ٥٠/٢.

التقييد بضمن المثل، ولأن الهبة الأصل فيها أن تكون عقد تبرع لا عقد معاوضة^(١).
وأما إذا ذكر الثمن، وكان الثمن لا يعادل قيمة الموهوب ولا يدانيه، بأن كان الموهوب
سعره في السوق مثلاً يتراوح ما بين المائتين والثلاثمائة جنيه مثل مؤلف المغنى لابن
قدامة، فقال الواهب: وهبته لك بأربعين جنيهاً، فحينئذ ينظر إلى حال الواهب، فإن
كان من المشهور عنهم الصلاح والكرم، فلا مانع أن نَعُدَّ هذا هبة صحيحة فيما زاد
عن الأربعين جنيهاً، ويكون الواهب قد أخذ هذه القيمة الضئيلة؛ تطبيقاً لخاطر
الموهوب له فقط. أليس هذا أولى من أن نعهده بيعاً صحيحاً مع أن الفرق واسع بين
قيمة الموهوب والقدر الذي اشترطه الواهب؟.

وأما إن كان الواهب غير معروف بالصلاح، فمن الأولى فسخ هذا العقد؛ إما
لِعَتِّهِ وإما للتغريب به. وكذلك الحال بالنسبة للموهوب له إذا أخذ شيئاً بضعف ثمنه.
النموذج الثالث: الإجارة^(٢) بلفظ البيع:

لو قال المؤجر للمستأجر: (بعثك) لمدة شهر أو سنة مثلاً بدلاً من أن يقول:
(أجرتك) هذه الدار، فهل تنعقد الإجارة بلفظ البيع، وتأخذ أحكام الإجارة؛ نظراً
للمعنى، أو تكون بيعاً وتأخذ حكمه؛ مراعاةً للفظ البيع؟. في ذلك خلافٌ للفقهاء،
يمكن حصره في مذهبين:

المذهب الأول: قال بأن الإجارة لا تنعقد بلفظ البيع. وهو ما قال به الحنفية
وأحد الوجهين لكل من الشافعية والحنابلة ووافقهم الظاهرية^(٣).

(١) وهذا ما يراه الشافعية والحنابلة - كما أشير إليه سابقاً - فإنهم قالوا: من وهب بشرط الثواب وكان
الثواب مجهولاً، لا يُعَدُّ بيعاً صحيحاً، بل هبة فاسدة، وكان حكمها حكم البيع الفاسد، وتُرَدُّ للواهب.
= المجموع ٣٦١/٦ - المغنى والشرح الكبير ٣٠٠/٦.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/٤ - العدوى على شرح الخرشي ٣/٧.

(٣) الاختيار ٥١/٢ - المجموع ٢٥٥/٥ - ٢٥٧ - إعانة الطالبين ١٠٩/٣ - المغنى ٤/٦ - المحلى ٢١٢/٥.

قال في الاختيار في الإجارة: (ولا تنعقد بلفظ البيع)^(١).

واستدلوا: بأن الإجارة تخالف البيع في اللفظ وفي الحكم، فهي عَقْدٌ على منفعة مؤقتة. أما البيع فهو عقدٌ مؤبَّدٌ على عينٍ. والمعقود عليه في عقد البيع موجود، وهو العين. أما المعقود عليه في عقد الإجارة وهو المنفعة، فإنه معدوم ولا يوجد إلا شيئاً فشيئاً^(٢). ولأنَّ كُلاًّ من عقد الإجارة وعقد البيع يضافان إلى العين تماماً بتمام، فكما يقال في البيع: (بعتك هذه الدار)، فإنه يقال في الإجارة: (أجرتك هذه الدار). وحيث إن الإجارة تفرق عن البيع، فكان لا بد من انعقادها بلفظٍ خاصٍّ بها حتى يظهر الفرق بينهما^(٣).

المذهب الثاني: قال بأنه يجوز انعقاد الإجارة بلفظ البيع. وهو مذهب المالكية وصرح به كل من الشافعية والحنابلة في أحد الوجهين^(٤).

قال في إعانة الطالبين في كتاب الإجارة: (والأصح منع انعقادها بقوله: بعتك أو اشتريت منفعتها)^(٥).

واستدلوا: بأن الإجارة عقد تمليك بمعاوضة، كلما استخدم المستأجر العين وجب عليه قسطٌ من الأجرة كالبيع، فإن العوض في البيع يتحدد بمقدار ما يشتريه المشتري من البائع، فجاز انعقادها بلفظ البيع^(٦).

(١) الاختيار ٥١/٢.

(٢) الاختيار ٥١/٢ - المجموع ٢٥٥/١٥ - المحلى ٢١٢/٥.

(٣) المغنى و الشرح الكبير ٤/٦.

(٤) جواهر الإكليل ١٨٥/٢ - المجموع ٢٥٥/١٥ - المقنع ١٩٥/٢.

(٥) إعانة الطالبين ١٠٩/٣.

(٦) المجموع ٢٥٧/١٥ - مغنى المحتاج ٣٣/٢ - المقاصد في الفقه ص ١٥ للدكتور/ محمد الخضراوي.

رأى الباحث

وفي رأيي: أن هناك فرقاً كبيراً بين العوض في الإجارة والعوض في البيع. فالعوض في الإجارة يكون على قدر المدة التي انتفع بها المستأجر، أما العوض في عقد البيع فإنه يكون بقدر قيمة العين المشتراة. وعقد الإجارة قابل للفسخ حتى بعد استقراره حسبما يتفق الطرفان. وإذا انفسخ نقصت القيمة، أو انقطع السداد من المستأجر. وأما عقد البيع بعد فوات مدة الخيار وعدم وجود عيب بالمبيع، فهو غير قابل للفسخ، حتى ولو قلنا بأن الإقالة فسخ وليست بيعاً جديداً، فإنها لا تكون إلا بموافقة الطرفين موافقة حادثة. فإذا اتفق الطرفان عند عقد البيع أنه يجوز لهما أو لأحدهما فسخ العقد واشترط ذلك في أى وقت مهما طالت المدة، فإن العقد يعتبر باطلاً من أساسه؛ لأن الأصل في البيع التأييد. أما الإجارة، فهي عقد مؤقت، ويجوز للطرفين أن يتفقا ويشترطا فسخ العقد في أى وقت.

ولهذا، فإنه يبدو لي أن الراجح هو المذهب الأول القائل بأن الإجارة لا تنعقد بلفظ البيع. ومما يقوى ذلك: أن الحرَّ يجوز إجارته ولا يجوز بيعه. فمن باع حُرّاً وأكل ثمنه خاصمه الله يوم القيامة؛ لما أخرجه البخارى عن أبى هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبى ﷺ قال: يقول الله عز وجل: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بى ثم غدر، ورجل باع حُرّاً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»^(١).

(١) صحيح البخارى ٣٤/٢. كتاب الإجارة. باب إثم من منع أجر الأجير.

النموذج الرابع: السِّلْمُ^(١) بلفظ البيع:

كادت كلمة الفقهاء تتفق^(٢) على جواز انعقاد السلم بلفظ البيع^(٣)، إلا أنهم اختلفوا في طبيعة هذا العقد إذا عُقِدَ بلفظ البيع، هل يكون بيعاً ويشترط فيه ما يشترط في البيع، أو يكون سلماً ويشترط فيه ما يشترط في السلم؟. وذلك على قولين :

القول الأول: قال بأن السلم إذا انعقد بلفظ البيع، اشترط فيه ما يشترط في البيع، ويكون بيعاً لا سلماً. وبهذا قال بعض الحنفية ووجه الشافعية^(٤).

(١) السِّلْمُ في اللغة: سَلَّمَ إليه الشيء فَتَسَلَّمَهُ: أخذه، وأَسْلَمَ في الطعام: أسلف فيه، وبيع السلم: بيع السلعة الآجلة الموصوفة في الذمة بثمن مقبوض في مجلس العقد. = مختار الصحاح ص ٣١١. والسلم في الاصطلاح له تعريفات كثيرة، منها ما عرفه المالكية بأنه: بيع موصوف مؤجل في الذمة بغير جنسه. و الموصوف: أى شيء موصوف من طعام أو عَرَض أو حيوانٍ أو غير ذلك، وهو قَيْدٌ خرج به (المُعَيَّن) فَيَبَّعُهُ ليس بِسَلْمٍ، كما يخرج به بيع الآجل؛ لأنه اشتراءٌ مُعَيَّنٌ بثمن مؤجل. ومؤجل: خرج غير المؤجل. وفي الذمة: أى ذمة المسلم إليه، خرج بيع موصوف ليس في الذمة كبيع ما في العدل على ما في البرنامج أو غيره، وكبيع موصوف بمكان غير مجلس العقد. وبغير جنسه: متعلق ببيع، خرج ما إذا دفع شيئاً في جنسه فليس بسلم شرعاً. = الشرح الصغير ومعه بلغة السالك ١٩٠/٣.

(٢) فتح القدير ٣٢٤/٥ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٧٩/٣ - مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي) ٣٦٩/٢ - قواعد الأحكام ١٥٤/٢ - المغنى والشرح الكبير ٣١٢/٤.

(٣) خالف الظاهرية الجمهور، وقالوا: السلم ليس بيعاً؛ لأن التسمية في الديانات ليست إلا الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ، وإنما ساءه الرسول ﷺ السلم أو السلف أو التسليف، ولأن السلم يفترق عن البيع في أمور، منها: البيع يجوز بالدنانير والدراهم حالاً وفي الذمة إلى غير أجل مسمى وإلى الميسرة، والسلم لا يجوز إلا إلى أجل مسمى ولا بد. والبيع يجوز في كل متملك لم يأت نص بالنهاى عن بيعه، ولا يجوز السلم إلا في مكمل أو موزون فقط، ولا يجوز في حيوان ولا معدود (عند الظاهرية). والبيع لا يجوز فيما ليس عندك، والسلم يجوز فيما ليس عندك. والبيع لا يجوز البتة إلا في شيء بعينه، ولا يجوز السلم في شيء بعينه أصلاً. فثبت بهذا أن السلم ليس بيعاً. = المحلى ١٢٩/٩، ١٣٠.

(٤) فتح القدير ٣٢٣/٥ - الاختيار ٣٤/٢ - المجموع ١٨٥/١٢ - إعانة الطالبين ١٦/٣.

قال في المجموع: (وينعقد بلفظ السلم. وفي لفظ البيع وجهان : من أصحابنا مَنْ قال : لا ينعقد السلم بلفظ البيع، فإذا عقد بلفظ البيع كان بيعاً، لا يشترط فيه قبض العوض في المجلس)^(١).

القول الثاني: أن السِّلَمَ حتى لو عُقِدَ بلفظ البيع، كان سِلماً، ويشترط فيه قبض الثمن في المجلس وسائر شروط السلم الزائدة على شروط عقد البيع^(٢). وبهذا قال جمهور الحنفية^(٣) ووجه للشافعية واختاره الحنابلة^(٤).

جاء في المقنع: (باب السلم: وهو نوع من البيع، يصح بلفظه وبلفظ السلم والسلف)^(٥).

وجهة كل قول: أما حجة كل قول، فهي نفس ما استدلوا به في الفرع السابق، وهو: (انعقاد الإجارة بلفظ البيع). وموجزه: أن مَنْ قال بأن السلم بلفظ البيع لا يقع إلا بيعاً، وجهته أن السلم غير البيع؛ لكونه ينفرد بشروط زائدة عنه، ولاختلاف لفظ السلم عن لفظ البيع.

(١) المجموع ١٨٥/١٢.

(٢) من أهم شروط صحة السلم الزائدة على عقد البيع: تسليم رأس المال في المجلس، وكون المسلم فيه ديناً، أى: غير معين، ويُغنى عن ذلك بيان وصفه صفة تنفى الجهالة عنه. انظر المراجع السابقة، ومغنى المحتاج ١٠٢/٢ وما بعدها - حاشية الدسوقي ١٩٥/٣.

(٣) ولم أطلع على رأى صريح للمالكية، وإن كانت أصول مذهبهم تقتضى انعقاده سِلماً حتى ولو كان بلفظ البيع؛ لأنهم اعتبروا بالمعنى المفهوم عرفاً من الجملة دون المعنى الخاص بجزء منها. = راجع في ذلك: الفروق ٥٣/١ - حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٢٢٠/٢، ٣/٣ - شرح الخرشي ١٧٣/٣، ٥/٥.

(٤) فتح القدير ٣٢٣/٥ - المجموع ١٨٥/١٢ - المقنع ٨٦/٢ - المغنى والشرح الكبير ٣١٢/٤.

(٥) المقنع ٨٦/٢.

ومن قال بأنه ينعقد سلماً حتى لو كان بلفظ البيع، فوجهته أن السلم نوع من البيع، وأن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني^(١).

رأى الباحث

والذي أميل إليه هو الرأي الثاني القائل بأن السلم إذا انعقد بلفظ البيع، كان سلماً لا بيعاً؛ وذلك لأنه قد سبق ترجيح رأي القائلين بأن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني. ولأننا لو قلنا بأنه بيع، لخالفنا ما أخرجه أبو داود عن حكيم بن حزام رضي الله عنه، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «لا تبع ما ليس عندك»^(٢)، ومقتضاه أنه يُعدُّ بيعاً فاسداً فيما إذا كانت السلعة ليست عند البائع.

فصحنا القول بأنه سلّم؛ تصحيحاً للعقد، وأخذاً بالرخصة في السلم المجيزة لبيع المعدوم. وكذلك فإنَّ الفقهاء اتفقوا^(٣) على أن السِّلَمَ صنف من البيع، وعلى أنه بيعٌ يقع على العين. وغاية ما فيه أن السلعة مؤجلة، بل إن شئت فقل: إنه قسيم للبيع، فإن السلعة إذا كانت معينة كان العقد بيعاً، وإذا كانت في الذمة كان العقد سلماً. وهذا يُقوِّي رأي القائلين بأن السلم إذا انعقد بلفظ البيع كان سلماً.

النموذج الخامس: لو قال شخص لآخر قد أعرتك هذا السيارة لتركبها إلى المكان الفلاني بعشرة دنانير، فالعقد يكون إيجاراً لا إعارة على الرغم من استعمال كلمة الإعارة في العقد؛ لأن الإعارة هي تملك منفعة بلا عوض وهنا يوجد عوض.

(١) انظر آراء العلماء في النموذج السابق، ومراجع القول الأول والثاني في هذا النموذج.

(٢) سنن أبي داود ٢٨٣/٣. كتاب البيوع. باب في الرجل يبيع ما ليس عنده. الحديث رقم ٣٥٠٣. قال في جامع الأصول: وسنده صحيح. = جامع الأصول ٤٥٧/١.

(٣) انظر المراجع السابقة.

النموذج السادس: لو قال شخص لآخر قد أحلتك بالدين المطلوب مني

على فلان، على أن تبقى ذمتي مشغولة حتى يدفع المحال عليه لك الدين، فالعقد هذا لا يكون عقد حوالة؛ لأن الحوالة هي نقل ذمة إلى ذمة أخرى وهنا بقيت ذمة المدين مشغولة، والذي جرى إنما هو ضم ذمة أخرى فأصبح المحال عليه كفيلاً بالدين والمدين أصيلاً.

النموذج السابع: لو أعطى شخص آخر عشر كيلات حنطة أو عشر دنانير،

وقال له: قد أعرتك إياها فيكون قد أقرضها له، ويصبح للمستعير حق التصرف بالمال أو الحنطة المعارة له مع أنه ليس للمستعير التصرف بعين المال المعار، بل له حق الانتفاع به بدون استهلاك العين.

النموذج الثامن: لو قال: لآخر اشترت منك كذا كمية من حنطة وسط إلى

أجل كذا بهذه الدراهم العشر على أن تؤديها إلي في مكان كذا، فالبيع سلم عند جمهور الحنفية خلافاً للزفر؛ لأنه جاء بمعنى السلم وذكر شرائطه والعبرة للمعنى دون الألفاظ، كما لو قال: ملكتك هذه العين بعشرة دراهم وقبل الآخر كان بيعاً وإن لم يذكر لفظ البيع^(١).

النموذج التاسع: لو أمر الموكل الوكيل أن يشتري له شيئاً بألف حالة فاشترى

له بألف نسيئة، لزم الموكل؛ لأنه وإن خالف صورة فقد وافق معنى والعبرة للمعنى، لا للصورة^(٢).

(١) المبسوط للسرخسي ٢٠١/١٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٩/٦ .

النموذج العاشر: إذا ضرب المستصنع للاستصناع أجلاً؛ صار مسلماً عند أبي حنيفة حتى يعتبر فيه شرائط السلم، وهو قبض البدل في المجلس، ولا خيار لواحد منهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي شرط عليه في السلم؛ لأنه إذا ضرب فيه الأجل؛ فقد أتى بمعنى السلم؛ إذ هو عقد على مبيع في الذمة مؤجلاً، والعبرة في العقود لمعانيها لا لصور الألفاظ^(١).



(١) بدائع الصنائع ٢٩/٦ .

المبحث الثالث

القَوَاعِدُ الأُخْرَى المَصَحَّحَةُ لِصِيغِ المعاملات التجارية القاعدة الأولى : إِعْمَالُ الكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ

معنى القاعدة: (إعمال) لغةً: استعمال اللفظ في معنى أو فائدة^(١).

والكلام في اصطلاح اللغويين يختلف عنه في اصطلاح النحويين، فالكلام عند اللغويين، عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه^(٢).

وفي اصطلاح النحويين عبارة عن مؤلف اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، والمراد باللفظ الصوت من الفهم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً كزيد، أو تقديرًا كألفاظ الضمائر المستترة، والمراد بالمفيد هنا: لفظ دل على معنى يحسن السكوت عليه^(٣).

والمراد بالكلام في القاعدة الكلام المفيد حكماً شرعياً. و(إعمال الكلام): أي إعطاؤه حكماً^(٤)، وجعله مفيداً وذلك بترتيب آثار شرعية عليه. و(أوّلَى): المراد بالأولوية هنا أولوية الوجوب. و(إهماله): الإهمال الإلغاء وإخلاء الكلام من فائدة، واللغو: هو الكلام العاري عن فائدة بمصطلح الحنفية، وقال الشافعي: هو الكلام الجاري على اللسان من غير قصد، والأول أصحّ؛ لأنّ الجاري على اللسان من غير قصد يُقال له الخطأ، أمّا اللغو؛ فهو العاري عن الفائدة، وهو الصواب؛ وذلك لقوله

(١) لسان العرب ٧٢/٥، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

(٢) لسان العرب ٥٢٣/١٢.

(٣) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ١/١٨، للأزهري، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨٩م.

(٤) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ٨٦، لابن بدران، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠١٤م.

تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾، يعني الكلام الفاحش الخالي عن الفائدة بطريق الحكمة^(١). والمراد به في القاعدة عدم ترتيب ثمرة عملية عليه أو عدم ترتيب الحكم الشرعي على الكلام^(٢).

والمعنى الإجمالي للقاعدة: أن المسلم العاقل يصاب كلامه عن الإلغاء ما أمكن، بأن يُنظرَ إلى الوجه المقتضي لتصحيح كلامه فيحمل عليه بالألفاظ الصادرة من المكلف. فإذا كان حملها على أحد المعاني المحتملة يترتب عليه حكمٌ وحملها على معنى آخر لا يترتب عليه حكمٌ فالواجب حملها على المعنى المفيد لحكم؛ لأن خلافه إلغاء، وكلام العقلاء يصاب عن الإلغاء ما أمكن^(٣). فالله سبحانه وتعالى خلق اللغات لتكون أداة للتعبير عند العقلاء، وجعل لكل معنى من المعاني لفظاً يدل عليه، حتى قيل: إن الألفاظ قوالبٌ للمعاني. وعلى هذا يجب حمل الألفاظ الصادرة عن المكلف على معانيها التي تقتضيها متى أمكن ذلك، لاسيما إذا لم يوجد دليل مرجح لجانب الإهمال.

قال السبكي: (محل هذه القاعدة أن يستوي الأعمال والإهمال بالنسبة إلى الكلام أما إذا بعد الكلام عند اللفظ وصار بالنسبة إليه كاللغز فلا يصير راجحاً)^(٤).

وتفرع على هذه القاعدة مسائل كثيرة، منها في المعاملات التجارية ما يلي:

١: لو قال شخصٌ: على لِفْلاَنٍ ولهذا الجدار ألف جنيه، لزمه الألف كلها لِفْلاَنٍ.

(١) أصول السرخسي ص ١٩٧.

(٢) المدخل الفقهي العام/١٠١، ١٠٢، للشيخ مصطفى الزرقاء.

(٣) القواعد الفقهية ص ٣٥، لسليمان الرحيلي.

(٤) الأشباه والنظائر ١/٥٥، للسبكي.

٢: والسَّلَمُ في الدراهم والدنانير يصح عند المالكية والشافعية والحنابلة؛ لأنّ تصحيح أقوال العاقدين وحملها على أقرب ما تنطبق عليه ألفاظها أولى مِنْ تَرْكِهَا وإِهمالها^(١).

٣: وإذا أَقَرَّ بَشْيءٍ ثم وصله بما يُسْقِطُهُ، كأنْ أَقَرَّ بِأَلْفٍ مثلاً ثم قال: من ثمنِ خمرٍ، أو خنزيرٍ أو ثمنٍ مبيعٍ هلك قبل أنْ أَقْبِضَهُ ونحو ذلك، فإنه يلزمه ما أَقَرَّ به عند المالكية والشافعية والحنابلة، ولا يقبل تفسيره بعد ذلك بأنه من ثمنِ خمرٍ أو خنزيرٍ أو نحوه^(٢).

القاعدة الثانية: إذا تعذر الصريح يصار إلى الكناية

الصريح: ما انكشف المراد منه في نفسه^(٣). والكناية: ما استتر فيه مراد المتكلم من حيث اللفظ^(٤).

والقاعدة تعني: أنه إذا تعذر حمل اللفظ على معناه الصريح، وكان للفظ نفاذٌ في موضوع آخر، فإن اللفظ لا يهمل، وإنما يعتبر كناية في ذلك الموضوع تصحيحاً للتصرف، ويمكن صياغة هذه القاعدة بصياغة أخرى هي: «ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نفاذاً في موضوعه كان كناية في غيره»، وهذه القاعدة مكملّة لقاعدة «ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره»^(٥).

(١) بدائع الصنائع ٤/٤٧٨ - الشرح الكبير للدردير ٣/٤٠٣ - المجموع شرح المذهب ٢٩/٢٠ - المغني لابن قدامة ٤/٣٣٢.

(٢) المغني ٦/١٥٢، لابن قدامة .

(٣) البحر المحيط ٣/١٣٤، للزركشي.

(٤) البحر المحيط ٣/١٣٤ .

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٩٥ .

والصریح يصبح كناية في الحالات الآتية :

- أ- إذا اقترنت باللفظ الصريح القرائن اللفظية، كما لو قال: وهبتك هذا الشيء بكذا^(١).
- ب- إذا لم يجد اللفظ الصريح نفاذاً في موضوعه^(٢)، أما إذا كان نافذاً في موضوعه فلا يكون كناية في غيره، كما لو قال الزوج لزوجته: أنت عليّ كظهر أمي ناوياً الطلاق، فلا تطلق الزوجة، ويكون ظهاراً؛ لأن اللفظ صريح في بابه نافذ في موضوعه^(٣).

ويشترط لِلْفَظ لِيَكُونَ كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ^(٤).

- ١- أن يقصد المتكلم اللفظ، فإذا لم يكن اللفظ مقصوداً فلا يترتب عليه أثر.
- ٢- أن ينوي المعنى بالإضافة إلى قصده اللفظ، وذلك خلافاً للصریح، الذي يشترط فيه شرط واحد، وهو قصد اللفظ فقط سواء قصد المعنى أم لا.
- ٣- أن يقبله العقد المنوي فيه، فإن لم يقبله لا يكون كناية فيه^(٥).

ومن فروع هذه القاعدة في المعاملات التجارية ما يلي :

- ١- لو قال شخص لآخر: أقضِ المائة التي لي عليك فإن غرمائي لا يدعوني، فقال أحلّ عليّ بها بعضهم، أو من تسبب منهم أو اتئني منهم أضمنها له أو احتال علي

(١) المشور في القواعد ٣٠٨/٢، للزركشي

(٢) أسنى المطالب ١٣٧/٢، للشيخ زكريا الأنصاري

(٣) أسنى المطالب ١٣٧/٢.

(٤) المشور في القواعد ٣١٠/٢.

(٥) نهاية المحتاج ٢٥٥/٥، للرملي.

صيغ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

د/ وسام أحمد السيد محمد

بها، فهذا كله إقرار بذكر حرف الكناية في موضع الجواب، ولأنه أمر بالحوالة المقيدة، وذلك لا يتحقق إلا بعد وجوب الدين في ذمة المحتال عليه للمحيل، أو يكون ملك له في يده له بتقيد الحوالة بها^(١).

٢- ولو قال أقرضتك مائة درهم، فقال : لا أعود لها ولا أعود بعد ذلك فهذا إقرار؛ لوجود حرف الكناية في كلامه، وهو الهاء ولا يكون العود إلا بعد البدء، فيضمن هذا الإقرار بابتداء إقراضه مائة درهم، ثم في هذا إظهار سوء معاملته وقلة مساحته مع غرمائه، وذلك لا يكون إلا بعد وجوب المال. وكذلك لو قال أخذت مني مائة درهم، فقال لا أعود لها فهذا بيان للأخذ عند نفي العود على من أخذ ضمان المأخوذ إلى أن يردّه^(٢).

٣- لو قال: له عندي ألف درهم عارية كان إقراراً منه بالقرض ولم تكن عارية؛ لأن عندي تستعمل في الأمانات وقد فسر بالعارية، وعارية الدراهم والدنانير تكون قرضاً؛ إذ لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها، وإعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه يكون قرضاً في المتعارف، وكذلك هذا في كل ما يكال أو يوزن لتعذر الانتفاع بها بدون الاستهلاك، فكان الإقرار بإعارتها إقراراً بالقرض^(٣).

(١) المبسوط للسرخسي ١٦/١٨ .

(٢) المبسوط للسرخسي ١٨/١٨ .

(٣) بدائع الصنائع ٢٠٨/٧ ، للكاساني .

القاعدة الثالثة: السؤال معاد في الجواب^(١)

(السؤال): هو استدعاء معرفة أو ما يؤدي إلى المعرفة، وجوابه يكون على اللسان، واليد خليفة له بالكتابة أو الإشارة^(٢). (معاد): أي مضمن ومضمّر في الجواب^(٣)، ويعتبر كأنه مذكور فيه، لذلك أورد ابن قدامة هذه القاعدة بصيغة التشبيه حيث يقول: «السؤال كالمعاد في الجواب»^(٤). (الجواب): ما يعود من الكلام دون المبتدأ من الخطاب، وهو يقال في مقابلة السؤال^(٥).

والقاعدة تعني: «أن ما قيل في السؤال المصدّق كان المجيب المصدّق قد أقر به»؛ لأنه لما كان الجواب لا يستقل بنفسه، فإنه لا يكون مفيداً، ويعتبر لغواً، مما يؤدي إلى فساد التصرف، لذلك وتصحيحاً للتصرف يعتبر السؤال معاداً ضمناً في الجواب، ويشترط لكون السؤال معاداً في الجواب ما يأتي:

- ١- أن يكون الجواب بإحدى الأدوات المجملة مثل نعم أو بلى، أو لا^(٦).
- ٢- أن لا يكون الجواب مستقلاً بنفسه، بحيث لا يصح الابتداء به^(٧)، فإن كان مستقلاً بنفسه، فلا يكون معاداً في الجواب.

(١) المنشور في القواعد ٢/٢١٤-الأشباه والنظائر للسبوطي ص ١٤١.

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ٢٥٠، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني.

(٣) كشف القناع ٣٨/٥، للبهوتي.

(٤) المغني لابن قدامة ٣/٢٦.

(٥) المفردات في غريب القرآن ص ١٠٢، للراغب الأصفهاني.

(٦) المدخل الفقهي العام ٢/٣٤١، للشيخ مصطفى الزرقاء.

(٧) البحر المحيط للزركشي ٤/٢٦٩.

وحال الجواب يكون بحسب السؤال:

فإن كان السؤال صريحاً، كان الجواب صريحاً لا يحتاج إلى نية، ومثال ذلك: مَنْ قِيلَ له: أَلْفَلَانٍ عَلَيْكَ كَذَا؟ فقال نعم؛ كان إقراراً^(١).

وإن كان السؤال كناية، كان الجواب كنايةً مفتقراً إلى النية، ومثال ذلك: مَنْ قِيلَ له: أَتُسَالِمُنِي، فقال: نعم، فكناية لأنه يحتمل عقد السَّلَم، ويحتمل المسالمة، فلا ينعقد العقد حتى ينوي به السَّلَم؛ لأن السؤال مُنطَوٍ في الجواب، وهو كناية.

ومن فروع هذه القاعدة في المعاملات التجارية ما يلي:

١- لو باع فضوليّ مالاً من آخر وبلغ البائع صاحب المال، وبينما هو يتفكر في ذلك سأله سائل قائلاً: هل تأذني بإجازة ذلك البيع؟ فأجابه بقوله: نعم، فقوله بمعنى أذنتك بالإجازة فينفذ البيع إذا أجازه ذلك الشخص المأذون بالإجازة^(٢).

٢- لو قال شخص لآخر قد بعثك داري بألف دينار، أو أجرتك دكاني بمائة دينار شهرياً، وأجابه الآخر بقوله: نعم، فيكون ذلك قبولاً منه بالبيع والإجازة، ويكون البيع والإجازة منعدين.

٣- إذا قال شخص لمدينه هل تقر بما في هذا السند وأجاب المدين قائلاً: نعم، فيكون قد أقر بجميع ما ورد في السند المذكور.

٤- لو قال شخص لآخر: إن لي عندك عشر دنانير فأوفني إياها، فأجابه قائلاً: نعم، فيكون قد أقر بذلك المبلغ، ومكلفاً بأدائه إلى المقر له.

(١) مطالب أولي النهى ٣٤١/٥، لمصطفى الرحيباني .

(٢) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام ٦٥/١، لعلي حيدر .

٥- لو قال البائع للمشتري: بعثك هذا الشيء بألف، فقال: اشتريت صح بالألف^(١).

القاعدة الرابعة: الحقيقة تترك بدلالة العادة^(٢)

اللفظ ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: حقيقة، والقسم الثاني: مجاز، والحقيقة هي استعمال اللفظ فيما وضع له أصلاً، والمجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلاً بشرط وجود القرينة التي تدل على هذا.

ومعنى القاعدة: أن المعنى الحقيقي للفظ يترك وينقل للمعنى الذي تدل عليه العادة؛ لأن العادة تجعل إطلاق اللفظ الذي اعتاده الناس بمنزلة الحقيقة؛ لأنه يتبادر للذهن حينما يطلقه الناس. وتجعل إطلاق اللفظ على المعنى الحقيقي الأصلي بمنزلة المجاز؛ لأنه لا يتبادر للذهن.

وعليه: فلو وكل إنسان آخر بالخصومة عند القاضي، فإن المعنى الحقيقي للخصومة هو المنازعة، والمعنى الذي تدل عليه العادة التي جرت عند الناس هو أن يكون وكيلاً عنه في دعوى عند القاضي؛ ولذلك يحمل التوكيل في هذا المثال على المعنى الذي تدل عليه العادة وهو الوكالة في الدعوى^(٣).

القاعدة الخامسة: الضرورات تبيح المحظورات^(٤)

الضرورة: هي العذر الذي يجوز بسببه إجراء الشيء الممنوع^(٥).

(١) المنشور في القواعد ٢/٢١٤، للزركشي - الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٤١.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٩٨.

(٣) شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقاء.

(٤) المنشور في القواعد ٢/٣١٧.

(٥) درر الحكام ١/٣٧.

المحظورات: جمع محظور، وهو الممنوع، ومعنى القاعدة أن حالة الضرورة تكون سبباً في جواز ارتكاب ومواقفه ما كان محظوراً بأصله.

وإذا كانت القاعدة العامة تقضي بأن الأصل أن يؤخذ تصرف المكلف كما هو دون تقدير أو تأويل أو زيادة أو حذف، إلا أن ضرورة تصحيح تصرف العاقل^(١) قدر الإمكان قد أبحاث كثيراً من ذلك، وهذا ما نبه إليه الكمال بن الهمام بقوله: (مهما أمكن تصحيح تصرف المسلم العاقل يرتكب وله نظائر كثيرة، ولهذا يحمل كلامه على المجاز وتترك حقيقته إذا كان لا يصح تقديره على حقيقته، ويدرج في كلامه زيادة لم يتلفظ بها إذا كان لا يصح إلا بذلك)^(٢).

ومن فروع هذه القاعدة ما يلي :

١- **العمل بدلالة الاقتضاء:** والمقتضي ليس من موجبات الكلام لغة، وإنما يثبت شرعاً للحاجة إلى إثبات الحكم وتصحيح التصرف، فكان ضرورياً ثابتاً من وجه دون وجه، إذ هو غير ثابت فيما وراء ضرورة تصحيح الكلام^(٣). وهذا التقدير لا يتعدى به موضع الضرورة، لأن (الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها)^(٤)، لذلك ذهب الحنفية إلى أنه لا عموم للمقتضى؛ لأن ثبوته لتصحيح الكلام حتى لو صح بدون المقتضى لا يثبت المقتضى^(٥).

(١) العناية شرح الهداية ٢٧/٤ .

(٢) فتح القدير ١٤٦/٧، لابن الهمام الحنفي .

(٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٢٣٦/٢ .

(٤) تبين الحقائق ٩٢/٥ ، للزيلعي الحنفي .

(٥) المبسوط للسرخسي ٧٦/٦ .

يقول السرخسي: (وثبت المقتضى للحاجة إلى تصحيح الكلام؛ ولهذا لا يثبت في موضع يصح الكلام بدونه، والثابت بالحاجة لا يعدو موضع الحاجة، ولا حاجة إلى إثبات العموم للمقتضى، ولا إلى جعله كالمنصوص عليه فيما وراء المحتاج إليه)^(١).

٢- **العمل بالمجاز:** والعمل بالمجاز هو نوع من الضرورة اقتضاه مقام تصحيح الكلام وصيانتة عن الإلغاء؛ إذ (الأصل إعمال الألفاظ في مقتضياتها الحقيقية)^(٢)، وهو ما أشار إليه التفتازاني بقوله: (لما تعذر العمل بالحقيقة وجب الحمل على المجاز ضرورة؛ لئلا يلزم إلغاء الكلام وإخلاء اللفظ عن المرام)^(٣).

٣- **العمل بالتقدير:** أي إعطاء المعدوم حكم الموجود، والموجود حكم المعدوم^(٤). جاء في البدائع: («وقد يجعل المعدوم حقيقة موجوداً تقديراً عند تحقق الحاجة والضرورة» وهذه الضرورة هي ضرورة تصحيح التصرف. ولذلك قرّر الفقهاء اعتبار المنافع موجودة حكماً مع أنها معدومة حقيقة ضرورة تصحيح ورود العقد عليها)^(٥). واعتبر الدين الواحد في حكم دينين ضرورة؛ لتصحيح التصرف؛ ولذلك حكم بثبوت الدين في ذمة الكفيل بالإضافة إلى ذمة الأصيل^(٦): فيما إذا وهب المكفول له أو تصدق بالدين المكفول به على الكفيل وقبّل ذلك منه كان ذلك صحيحاً، ولو اعتبر الدين ثابتاً في ذمة الكفيل لما صحت الهبة أو الصدقة. ولو اشترى المكفول له من الكفيل مالاً في مقابل دين صح ذلك، وأصبح الكفيل بريئاً من الكفالة.

(١) المبسوط ٢٢٧/٣٠.

(٢) فتح القدير ٤٨٨/٦.

(٣) شرح التلويح على التوضيح ١٦٤/١.

(٤) الفروق للقرافي ١٦١/١.

(٥) بدائع الصنائع ٢٠١/٤.

(٦) درر الحكام ٧٢٨/١.

القاعدة السادسة: إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز^(١)

الحقيقة: هي اللفظ المستعمل فيما وضع أولاً^(٢). والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة^(٣). وتعذر الحقيقة: هو امتناع حمل اللفظ على معناه الذي وضع له، إما لعدم وجود أفراد لها في الوجود، وإما لامتناعها شرعاً أو عرفاً أو بسبب تعسرها^(٤).

والقاعدة تعني أنه إذا تعذر حمل الكلام على معناه الحقيقي لسبب ما، فإن الكلام لا يهمل وإنما يجب حمله على معناه المجازي؛ صيانةً لكلام العاقل عن الإلغاء^(٥)، وحمايةً لتصرف المكلف من الإبطال، خاصة وأن المجاز وسيلة معتبرة في التعبير عن الغاية والمقصود.

يقول صاحب المبسوط: (تصحيح كلام العاقل واجب، وللعرب لسانان: حقيقة، ومجاز فإذا تعذر تصحيحه باعتبار الحقيقة يصحح باعتبار المجاز)^(٦).

وقد اعتمد الفقهاء على المجاز عامة وعلى هذه القاعدة خاصة في تصحيح كثير من التصرفات التي كان مصيرها ومآلها الإهمال والبطلان لو لم يحمل اللفظ على المجاز عند تعذر المعنى الحقيقي لسبب من الأسباب.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٥ .

(٢) إرشاد الفحول ص ٤٨، للشوكاني .

(٣) إرشاد الفحول ص ٤٩ .

(٤) التقرير والتحجير ٣٥/٢، لابن أمير حاج .

(٥) شرح العناية على الهداية ٤٨٣/١٠، للباقر .

(٦) المبسوط للسرخسي ٦٧/٧ .

ومن آثار هذه القاعدة في تصحيح المعاملات التجارية : لو قال المشتري للبائع قبل القبض في المال المنقول: أَقْلَنِي بَيْعَتِي، فقال البائع: أَقْلْتُكَ، فالإقالة هنا يتعذر اعتبارها بيعاً عند أبي يوسف الذي يرى أن الإقالة بيع؛ لأنه لا يمكن حمل اللفظ على حقيقته، وهو البيع؛ لأن بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز شرعاً، وهذا التعذر تعذر شرعي، ولكن وتصحيحاً لهذا التصرف يحمل اللفظ على المجاز وتعتبر الإقالة في هذه الحالة فسخاً^(١).

القاعدة السابعة: ذِكْرُ بَعْضٍ مَا لَا يَتَجَرَّأُ كَذِكْرِ كُلِّهِ^(٢)

وقد عبر الزركشي عن هذه القاعدة بقوله: (ما لا يقبل التبعيض يكون اختيار بعضه كاختيار كله وإسقاط بعضه كإسقاط كله)^(٣).

وهي تعني أن الأشياء التي لا تقبل بطبيعتها أو بحكم الشرع^(٤) التجزئة يكون ذكر بعضها قائماً مقام الكل، ويعتبر الكل مذكوراً إذا ذكر البعض، بشرط أن يكون البعض مذكوراً على سبيل الشروع، وأن يكون البعض مما يعبر به عن الكل، وذلك تصحيحاً لتصرف المكلف ما أمكن، وصيانةً لكلام العاقل عن الإلغاء^(٥)، وتغليباً للمحرم عن المبيع، وإعمالاً للدليل بالقدر الممكن؛ لأنه إذا لم يتكامل يؤدي إلى إبطال الدليل^(٦).

(١) تبين الحقائق ٧٠/٤.

(٢) المبسوط للرخسي ٨٢/٥ - الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٦٢.

(٣) المنشور في القواعد ١٥٣/٣.

(٤) بدائع الصنائع ٨/٦.

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢٥٩/٣، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٦ م.

(٦) تبين الحقائق ٢٠٠/٢.

صيغ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

د/ وسام أحمد السيد محمد

وهذه القاعدة تستند إلى قاعدة (إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز)^(١)؛ لأنَّ إطلاق البعض على الكل والعكس^(٢) مجازٌ، وهو نوعٌ من أنواع المجاز المرسل^(٣). ولأجل ذلك قيد الحصري هذه القاعدة بضرورة التصحيح، حيث أوردها على النحو الآتي: (ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله ضرورة التصحيح)^(٤).

وكان لهذه القاعدة دور كبير في تصحيح التصرفات التي يتفوه بها أصحابها والتي لو لم يُعَدَّ البعض فيها قائماً مقام الكل، لأدى ذلك إلى إبطال كثير من التصرفات، ومن آثارها في تصحيح صيغ المعاملات التجارية ما يلي :

- ١- لو أسقط الشفيع بعض حقه في الشفعة كالنصف أو الثلث سقطت كلها؛ لأنها مما لا يقبل التبعيض شرعاً، فللشفيع أن يأخذ الشفعة بأكملها أو أن يتركها كلها^(٥).
- ٢- وإذا أضاف الكفالة إلى جزء جامع كالرأس والوجه والرقبة ونحوها جازت؛ لأن هذه الأجزاء يعبر بها عن جملة البدن فكان ذكرها ذكراً للبدن، وكذا إذا أضاف إلى جزء شائع كالنصف والثلث ونحوهما جازت؛ لأن حكم الكفالة بالنفس وجوب تسليم النفس بثبوت ولاية المطالبة، والنفس في حق وجوب التسليم لا تتجزأ كما في الطلاق، وإذا أضافها إلى اليد أو الرجل ونحوهما من الأجزاء المعينة لا تجوز؛ لأن هذه الأعضاء لا يعبر بها عن جميع البدن، فلا يكون ذكرها ذكراً لجميع البدن كما في الطلاق^(٦).

(١) شرح القواعد الفقهية ص ١٨٥، للشيخ الزرقاء .

(٢) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ص ٤٣٥، للأسنوي، تحقيق : محمد حسن عواد .

(٣) القواعد ص ١٦٥، لابن اللحام .

(٤) نقلاً عن القواعد الفقهية ص ٤١٠، للشيخ على الندوي .

(٥) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر ١/ ٤٦٣ .

(٦) بدائع الصنائع ٢/ ٢٧٦ .

الخاتمة

وبعد حمد الله تبارك وتعالى ، إليك أهم النتائج والتوصيات

أولاً: أهم النتائج:

- ١- الفقهاء يؤثرون صيغة الماضي لانعقاد العقد على العموم ؛ لدلالاتها على الوجود والتحقق، وباعتبارها المظهر الواضح للتعبير عن الإرادة. أما غير صيغة الماضي فيجب الرجوع إلى القرائن والدلالات.
- ٢- قاعدة: (العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني) نالت اهتماماً عظيماً لدى الفقهاء؛ لما لها من أثر كبير في تصحيح الكثير من صيغ المعاملات التجارية.
- ٣- أهل اللغة والفقهاء يُنزّلون العقل منزله، فلا يُصدّرون كلام العاقل، بل يحملونه على محمل معقول.
- ٤- المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات، كما هي معتبرة في القربات والعبادات.
- ٥- أهل اللغة والفقهاء يميلون إلى إصلاح تصرفات العباد ومعاملاتهم، ولا يميلون إلى تعطيلها، فيصحّحون تصرفاتهم قدر إمكانهم ، ويُقدّمون دائماً جانب الإعمال على جانب الإهمال.
- ٦- فالله سبحانه وتعالى خلق اللغات لتكون أداة للتعبير عند العقلاء، وجعل لكل معنى من المعاني لفظاً يدل عليه، حتى قيل: إن الألفاظ قوالب للمعاني. وعلى هذا يجب حمل الألفاظ الصادرة عن المكلف على معانيها التي تقتضيها متى أمكن ذلك، لاسيّما إذا لم يوجد دليل مرجح لجانب الإهمال.

٧- وإذا تعذر حمل اللفظ على معناه الصريح، وكان لللفظ نفاذٌ في موضوع آخر، فإن اللفظ لا يهمل، وإنما يعتبر كناية في ذلك الموضوع تصحيحاً للتصرف.

٨- ولما كان الجواب لا يستقل بنفسه، فإنه لا يكون مفيداً، ويعتبر لغواً، مما يؤدي إلى فساد التصرف؛ لذلك وتصحيحاً للتصرف يعتبر السؤال معاداً ضمناً في الجواب.

٩- والعادة تجعل إطلاق اللفظ الذي اعتاده الناس بمنزلة الحقيقة.

١٠- ويحمل كلام العقلاء على المجاز وتترك حقيقته إذا كان لا يصح تقديره على حقيقته، ويدرج في كلامه زيادة لم يتلفظ بها إذا كان لا يصح إلا بذلك.

١١- والمقتضي ليس من موجبات الكلام لغة، وإنما يثبت شرعاً للحاجة إلى إثبات الحكم وتصحيح التصرف.

١٢- وإذا تعذر حمل الكلام على معناه الحقيقي لسببٍ ما، فإن الكلام لا يهمل وإنما يجب حمله على معناه المجازي؛ صيانةً لكلام العاقل عن الإلغاء، وحمايةً لتصرف المكلف من الإبطال، خاصة وأن المجاز وسيلة معتبرة في التعبير عن الغاية والمقصود.

ثانياً: أهم التوصيات:

١- أوصي بانهقاد مؤتمرات تهتم بإسْهَام اللغة العربية في إثراء الحياة الاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية.

٢- أوصي بترتيب مؤتمر دولي عن إسْهَام اللغة العربية في تنشيط اللغات الأخرى وتأثيرها وتأثرها بهذه اللغات.

والله الموفق والمستعان

معلومات المصادر والمراجع

مرتبة ترتيباً أبجدياً بالحاسب الآلي

- ١) الأجوبة الخفيفة في مذهب الإمام أبي حنيفة، لسمير عبد الله حسين، المكتبة المحمودية، ميدان الجامع الأزهر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- ٢) الاختيار لتعليل المختار: لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، وعليه تعليقات لفضيلة الشيخ محمود أبو دقيقة، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية. ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.
- ٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، طبعة دار الفكر، بدون تاريخ.
- ٤) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، للشيخ زكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣هـ.
- ٥) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك، لشهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عساكر البغدادى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- ٦) الأشباه والنظائر، للسبكي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩١م.
- ٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ٨) الأشباه والنظائر، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٩) أصول السرخسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٠) إعانة الطالبين، لأبي بكر (الشهير بالسيد البكري) بن محمد شطا الدمياطي، وهامشه فتح المعين لزين الدين المليباري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.

صيغ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

د/ وسام أحمد السيد محمد

- (١١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر (المعروف بابن قيم الجوزية)، راجعه وقدم له وعلق عليه / طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، طبعة سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- (١٢) الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبى الحسين بن سليمان المرداوى، تصحيح وتحقيق: محمد حامد الفقى.
- (١٣) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، للأزهري، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨٩م.
- (١٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن نجيم الحنفى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- (١٥) البحر المحيط، للزركشي، دار الكنبي، بدون.
- (١٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد) القرطبي، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- (١٧) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى، مطبعة العاصمة. القاهرة، بدون تاريخ.
- (١٨) بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، لأحمد بن محمد الصاوى، المتوفى سنة ١٢٤١هـ، ومعه الشرح الصغير، لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير، مطبعة عيسى الحلبي، بدون تاريخ.
- (١٩) التاج والإكليل: لأبى عبد الله محمد بن يوسف العبدى (الشهير بالموافق)، ومعه مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربى (المعروف بالخطاب)، مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا، بدون تاريخ.
- (٢٠) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل: لصالح عبد السميع الأديبى الأزهري. طبعة مصطفى الحلبي. ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م.
- (٢١) تأسيس النظر، لأبى زيد عبيد الله بن عيسى الدبوسى الحنفى، ومعه رسالة الإمام

- أبى الحسن الكرخى فى الأصول، تحقيق: مصطفى محمد القبانى الدمشقى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- (٢٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن على الزيلعى، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- (٢٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمى المكى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- (٢٤) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- (٢٥) التقرير والتحيز، لابن أمير حاج، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.
- (٢٦) جامع الأصول فى أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزرى، طبعة دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- (٢٧) جامع العلوم والحكم، لزين الدين عبد الرحمن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلى، المتوفى سنة ٧٩٥هـ، طبعة دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- (٢٨) الجامع لأحكام القرآن، لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح الأنصارى القرطبى، طبعة دار الغد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- (٢٩) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، لصالح عبد السميع الأدبى الأزهرى، طبعة مصطفى الحلبي، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
- (٣٠) حاشية الباجورى على شرح ابن قاسم على مختصر أبى شجاع، لإبراهيم الباجورى، مطبعة بولاق، ١٣٠٧هـ.
- (٣١) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير، لمحمد عرفة الدسوقى، والشرح الكبير، لأبى البركات أحمد بن محمد الدردير، دار إحياء التراث العربى، لعيسى البابى الحلبي، بدون تاريخ.

صيغ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

د/وسام أحمد السيد محمد

- (٣٢) حاشية العدوى على شرح الخرشي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- (٣٣) حاشيتا الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة على شرح العلامة: جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين للشيخ: أبى زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، بدون تاريخ.
- (٣٤) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر، دار الجليل، بيروت، بدون.
- (٣٥) رد المختار على الدر المختار، وهو حاشية محمد أمين (الشهير بابن عابدين)، على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد علاء الدين الحصفكى، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، ١٣٢٣هـ.
- (٣٦) روضة الطالبين، ليحيى بن شرف النووى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- (٣٧) سنن أبى داود، لأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- (٣٨) سنن الترمذى، لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، طبعة دار الفكر، بدون تاريخ.
- (٣٩) شرح التلويح على التوضيح: الأول من تصنيف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى. والثانى من تصنيف: صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخارى، المطبعة الخيرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
- (٤٠) شرح الخرشي، لأبى عبد الله محمد بن على الخرشي المالكي، وهامشه حاشية العلامة على العدوى الصعيدى المالكي، المطبعة العامرة الشرفية، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
- (٤١) شرح الزرقانى على مختصر خليل، للشيخ أبى محمد عبد الباقي بن يوسف الزرقانى، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- (٤٢) شرح العناية على الهداية، للبارقي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، بدون.
- (٤٣) شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقاء، دار الغرب الإسلامي، بدون.
- (٤٤) الشرح الكبير للدردير، مكتبة الدار، المغرب، بدون تاريخ.
- (٤٥) شرح منح الجليل على مختصر خليل، للشيخ محمد عlish، طبعة دار الباز، بدون تاريخ.
- (٤٦) صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: دكتور: مصطفى ديب البغا، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق، دار ابن كثير، دمشق، وبيروت، مرجع سابق.
- (٤٧) صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- (٤٨) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، لياقوت الحموي دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- (٤٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الريان للتراث، القاهرة. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- (٥٠) فتح العزيز بشرح الوجيز، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- (٥١) فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، الحنفي، المتوفى سنة ٦٨١هـ، نشر دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- (٥٢) الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي، وتصحيحه: لعلاء الدين المقدسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- (٥٣) الفروق، لشهاب الدين أبي العباس أحمد القرافي، وبهامشه تهذيب الفروق والقواعد

صيغ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

د/ وسام أحمد السيد محمد

السينة، لمحمد علي حسين، مفتى المالكية، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ.

- ٥٤) القواعد، لابن اللحام، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٥٥) قواعد ابن رجب، لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي، الحنبلي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- ٥٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٥٧) القواعد الفقهية، لسليمان الرحيلي، مكتبة دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- ٥٨) القواعد الفقهية، للشيخ على الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م.
- ٥٩) القواعد النورانية الفقهية، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ٦٠) قوانين الأحكام الشرعية، لمحمد بن أحمد بن جزى الغرناطي، طبعة عالم الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- ٦١) الكافي في فقه أهل المدينة، للشيخ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، نشر مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ٦٢) كشف القناع، للبهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.
- ٦٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ.
- ٦٤) الكوكب الدرري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للأسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمّار، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- ٦٥) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- ٦٦) المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- ٦٧) مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لعبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن سليمان

(المعروف بدماد أفندي)، وبهامشه: الدر المنتقى شرح المنتقى للحصفي، دار الطباعة العامرة، القاهرة، سنة ١٣١٩هـ.

٦٨) المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي، حققه وعلق عليه وأكمّله بعد نقصانه: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، بدون تاريخ.

٦٩) المحلى، لابن محمد على بن حزم الأندلسي، تصحيح: محمد خليل هراس، مطبعة الإمام، القلعة، القاهرة، بدون تاريخ.

٧٠) مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

٧١) مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، دراسة وتحقيق الدكتور الشيخ، مصطفى محمود البنجويني، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٨٤م.

٧٢) المدخل الفقهي العام، للشيخ مصطفى الزرقاء، مطبعة طرايين، دمشق، الطبعة العاشرة، ١٩٦٨م.

٧٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لابن بدران، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٩٩٤م.

٧٤) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية، لإسحاق بن منصور المروزي، دراسة وتحقيق ونشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٢م.

٧٥) مطالب أولي النهى، لمصطفى الرحيباني، المكتب الإسلامي، بيروت، بدون.

٧٦) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٧٧) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لمحمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.

٧٨) المغنى، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، على

صيغ المعاملات التجارية بين المعاني والمباني

د/ وسام أحمد السيد محمد

مختصر أبى القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى، ومعه الشرح الكبير،
لشمس الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى،
طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

(٧٩) مفاتيح الغيب، للفخر الرازى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.

(٨٠) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار
المعرفة، بيروت، بدون.

(٨١) المقاصد فى الفقه، للدكتور: محمد الخضراوى.

(٨٢) المقدمات الممهدة، لمحمد بن أحمد بن رشد القاضى (الجد)، مؤسسة الحلبي، بدون
تاريخ.

(٨٣) المقنع، لموفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى، مع
حاشيته منقولة من خط الشيخ: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، وهى غير
منسوبة لأحد، والظاهر أنه هو الذى جمعها، المطبعة السلفية ومكتبتها، بدون تاريخ.

(٨٤) المشور فى القواعد، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشى، تحقيق الدكتور: تيسير فائق
أحمد محمود، مؤسسة الفليح، نشر وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، الطبعة الأولى،
١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(٨٥) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين الجمال محمد بن أحمد، الملقب بالشافعى
الصغير، والمعروف (بالرملى)، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١
أولاً: البحوث	
البحث الأول: الصكوك: طبيعتها ومشروعيتها مع عرض بعض التطبيقات	
د/ نيرمين زكريا الجندي	١٥
البحث الثاني: معوقات تسويق خدمات التأمين بالمملكة العربية السعودية	
د/ رقية محمد أحمد كرات	٨١
البحث الثالث: أثر الآليات الداخلية للحكومة على الأداء المالي للبنوك السعودية .. دراسة تطبيقية	
د/ عادل ممدوح غريب	١٢٣
البحث الرابع: تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي بين النظرية والتطبيق	
د/ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى	١٦٥
البحث الخامس: التنضيف الحكومي في المؤسسات المالية .. دراسة فقهية	
د/ عمار عاطف الضلاعين	٢٢١
البحث السادس: دور حاضنات الأعمال في دعم المعرفة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل منطقة تبوك	
د/ عبد الموجود أبو حمادة	٢٧٣
البحث السابع: المسار المتغير لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية	
أ/ بن منصور نجيم	٣٤٣

الصفحة

الموضوع

البحث الثامن: نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض
بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني ٣٩١

البحث التاسع: التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كدولة بترولية

أ/ بولغب وليد، أ/ بن قري سمير، أ/ كريمة مباركي ٤٢٧

البحث العاشر: فعالية حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة
دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر

أ/ أحمد بن قطاف ٤٧١

البحث الحادي عشر: الممارسات الدولية للقضاء الإداري في إطار القانون
الدولي العام

أ/ عاصم بن سعود السياط ٥٠١

البحث الثاني عشر: صيغ المعاملات التجارية بين المعانى والمباني

د/ وسام أحمد السيد ٥٣١

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٢٦١٠٣٠٨ : ☎

رقم الإيداع: ١٩٩٨ / ٦٧٨١
الترقيم الدولي:
I.S.B.N.: 978-977-355-088-2